المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك خالد
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

شـــــــروح مُـــلـــحة الإعـــــــراب

دراسة تحليلية موازنة

Mulhat al-i'rab's Explainations: an Analytical and Balancing Study

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية
(تخصص اللغويات)

اسم الباحث

إبراهيم محمد معدي عسيري

(٤٣٤٨٢٠٥٣٥)

اسم المشرف

د. أنور بن محسن العزاني

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

١٤٤١هـ – ٢٠١٩م

جامعة الملك خالد
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
تخصص: اللغويات
الدرجة العلمية: ماجستير

شـــــــروح مُــلــحة الإعـــــــراب

دراسة تحليلية موازنة

Mulhat al-i'rab's Explainations: an Analytical and Baiancing Study

اسم الباحث

إبراهيم محمد معدي عسيري

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٣ / ٥ /١٤٤١هـ وتمت إجازتها

أعضاء لجنة المناقشة والحُكمْ:

الاســــــــــم	صفة المشاركة	التوقيع
د. أنور بن محسن العزانـــــــــي	مشرفًا ومقررًا	
د. خالد بن سعيد أبو حكمـــــــة	مناقشًا	
د. حسونة حسب الرسول المقبول	مناقشًا	

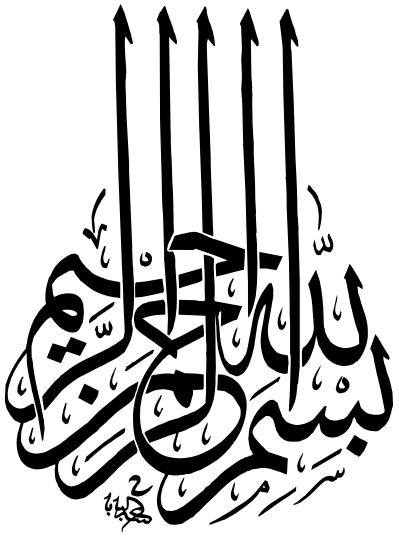
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــداء

إلى من بوجودها أكتسب القوة والهمة ، بسمة حياتي وسر سعادتي ونجاحي

أمي الغالية.

إلى من علمني الصبر بكلمات أهتدي بها طول العمر

أبي الوقور.

إلى الروح التي سكنت روحي صبرا وجهدا

زوجتي الفاضلة.

إلى من أفقدهم الاشتغال بالبحث عاطفة الأبوة فلذات كبدي فاطمة ومحمد وحور..

إلى أخواتي وإخواني الذين كانوا معي على طريق النجاح والخير.

أهدي إليكم هذا الجهد.

الشكر والتقدير

الحمد لله على ما يسر وأعان ، والصلاة والسلام على النبي الخاتم العدنان محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان والعرفان إلى من له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى الدكتور: أنور بن محسن العزاني، الذي أرشدني إلى عنوان الرسالة، واحتمل معي ما واجهت من صعوبات البحث بسعة صدر ولطف واهتمام، إذ كان نعم المرشد ونعم الموجه غرز فيَّ حب العلم والبحث بحسن خلق وطلاقة وجه كان معينا لا ينضب وعطاء لا ينقطع فجزاه الله عني أفضل ما جزى العاملين المخلصين

وكل الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة والأساتذة في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك خالد الذين أفدت في أثناء دراستي منهم علما وافرا.

الباحث

إبراهيم بن محمد معدي عسيري

المستخلص

إنَّ هذه الرسالة المسماة (شروح مُلحة الإعراب دراسة تحليلية موازنة) ؛ ولأن شروحها كثيرة وقع اختيار الباحث على ثلاثة شروح هي: (شرح ملحة الإعراب للحريري ت/٥١٦ هـ) و (اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ت/٧٢٠ هـ) و (منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب لابن دعسين ت/ ١٠٠٦ هـ) وقد اخترت هذه الشروح الثلاثة المتفرقة في زمانها؛ ليتمخض عنها القيمة العلمية للشروح بما حوت من فوائد متباينة في النحو ومسائله والاستدراكات التي كانت مفتاحا للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف في شروح الملحة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة نحو المنظومات النحوية، ومعرفة مذهب ومناهج الشراح، وعقد دراسة تحليلية موازنة بين الشروح المختارة؛ وبيان أوجه الاستدراك والزيادة والاتفاق والاختلاف على شرح الحريري، والوقوف على بعض الظواهر اللهجية التي جاء ذكرها في متن الحريري وشرحه، وموقف بقية الشراح منها، معتمدا على المنهج الوصفي القائم على التحليل، وقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد ، وتتلوها خاتمة ومراجع وفهارس البحث.

المقدمة وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهج البحث.

التمهيد وفيه لمحة موجزة عن المنظومات النحوية، وملحة الإعراب ، وشراح الملحة الثلاثة.

الفصل الأول: تحليل الشروح في المقدمات النحوية، وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب، وفيه مبحثان: الأول: في حد الكلام وأقسامه ، والثاني: في النكرة والمعرفة، وأحكام الإعراب وعلاماته.

الفصل الثاني: تحليل الشروح في إعراب الاسم وخصائصه، وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب، وفيه مبحثان: الأول: في إعراب الاسم (الجر، والرفع، والنصب) ، والثاني: في خصائص الاسم (التصغير، النسب، التوابع، المنع من الصرف، العدد).

الفصل الثالث: تحليل الشروح في أحكام إعراب الفعل، وأحكام البناء وعلاماته، وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب، وفيه مبحثان: الأول: في إعراب الفعل (الرفع، النصب، والجزم)، والثاني: في البناء وعلاماته.

ثم الخاتمة وفيها نتائج البحث ومنها : عدم تبيين الحريري وابن الصائغ للمنهج بينما بينه ابن دعسين، نقل الشارحان بعض الشرح نصا من الحريري، التزام الحريري بشرح أبواب الملحة مرتبة وفق أبيات الملحة أما ابن الصائغ فقد أضاف بعض الأبواب ولم يلتزم بالترتيب وكذلك ابن دعسين ،تنبيه الشراح على بعض المسائل المختلف فيها ، الإشارة إلى بعض اللغات ، عقد الحريري باباً خاصاً للضرورات الشعرية ولم يفرده الشارحان كما فعل، ومن أبرز التوصيات: دراسة الأبواب التي أغفلتها الملحة .

Abstract

This thesis, entitled (Explanations for Urgent Expression of Analysis) is a balanced analytical study), and because of its many explanations, the researcher chose three explanations: (Explanation of the urgent expression of the expression to Hariri T / 516H) and (The Explanation in Explanation of the Salt by Ibn Al-Sayegh T / 720H) and (Grant King Al-Wahhab explaining the urgent expression of Ibn Dasin (1006 AH). I have chosen these three separate annotations in their time to result in the scientific value of the annotations, which contained various benefits in grammar, issues, and citations that were key to uncovering aspects of agreement and difference in the explanations of the salt. This study aims To identify the nature towards grammatical systems, and to know the doctrine and approaches of evil H, and conducting an analytical study balancing between the selected annotations; and clarifying the aspects of remedial, increase, agreement and difference over the Hariri explanation, and stand on some of the dialectical phenomena mentioned in the body of Al-Hariri and its explanation, and the position of the rest of the explanations from them, relying on the descriptive approach based on the analysis, and the study came in Three chapters are preceded by introduction and preamble, followed by conclusion, references and research indexes.

The introduction includes the importance of the topic, the reasons for choosing it, its goals, and the research method.

The preface contains a brief overview of the grammatical systems, the pressing expression, and the explanation of the three pressing.

The first chapter: analyzing the annotations in the grammatical introductions, aspects of agreement, difference and division of chapters, and it contains two topics: the first: in terms of speech and its sections, and the second: in denial and knowledge, and the provisions of expressions and its signs.

Chapter Two: Analysis of annotations in the syntax of the name and its characteristics, aspects of agreement, difference, and division of chapters, and it contains two topics: the first: in the syntax of the name (traction, lift, and monument), and the second: in the properties of the name ((miniaturization, proportions, functions, prevention from exchange, number.

Chapter Three: Analysis of annotations in the verbs of the verb of the verb, the provisions of the building and its signs, aspects of agreement, difference and division of doors, and it contains two topics: The first: in the verb of the verb (lifting, monument, and assertion), and the second: in the construction and its signs.

Then the conclusion, which includes the results of the research, including: the failure of Hariri and Ibn Al-Saegh to explain the curriculum while Ibn Dasin showed it, the explanation conveyed some explanation of a text from Hariri. The explanation of some of the different issues in it, the reference to some languages, Al-Hariri held a special chapter for poetic necessities, and the explanators did not single out him as he did. Among the most prominent recommendations: a study of the sections that .were overlooked by the urgent

المقدمـــــة

المقدمـــــــــة

الحمد لله الذي جعل العربية أجل اللغات شأنا ، والصلاة والسلام على محمد بن عبدالله أفصح من نطق بها وحيا. أما بعد .. فلا شك أن ملحة الإعراب التي نظمها الإمام الأديب الحريري منظومة نحوية مهمة جديرة بالبحث والدراسة لما فيها من علم سهلة ألفاظه، قريب في تناوله ، جم الفائدة ، فقد ذاع صيتها، وانتشر أثرها بين الدارسين ، نظمها الإمام النحوي الأديب أبو محمد القاسم بن علي الحريري. فهذا البحث جاء بعنوان: (شروح ملحة الإعراب دراسة تحليلية موازنة)؛ ولأن شروحها كثيرة وقع اختيار الباحث على ثلاثة شروح هي: (شرح ملحة الإعراب للحريري ت/٥١٦ هـ) و (اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ت/٧٢٠ هـ) و (منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب لابن دعسين ت/ ١٠٠٦ هـ) وقد اخترت هذه الشروح المتفرقة في زمانها؛ ليتمخض عنها القيمة العلمية للشروح بما حوت من فوائد متباينة في النحو وأصوله والاستدراكات التي كانت مفتاحا للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف في شروح الملحة.

تكمن أهمية الموضوع في الآتي:

١- تُصوّر شروح ملحة الإعراب تصويرًا واضحًا طبيعة النحو التعليمي في هيئة الشعر في ذلك الزمان المتقدم من تاريخ النحو العربي؛ زيادة على ما حوته منظومة ملحة الحريري من معانٍ أخلاقية في سياق التمثيل على القاعدة النحوية.

٢- شخصية الناظم النحوية واللغوية والأدبية، التي ظهرت في شرحه على ملحته من خلال اهتمامه الكبير بالأمثلة اللغوية، والشواهد الأدبية موازنة بقواعد النحو، التي سردها في نظمه؛ إذ كان يمثّل للقاعدة بستة أمثلة أو ثمانية؛ مما جعل كثيرا من الشارحين بعده يستدركون عليه مسائل كثيرة.

٣- القيمة العلمية للشروح المدروسة؛ بما احتوت عليه من فوائد في مسائل النحو وأصوله والاستدراكات التي كانت مفتاحًا لكثير من اختصارات الناظم في أبواب منظومته؛ إذ اكتفى بكثرة الأمثلة والشواهد.

أسباب اختيار الموضوع:

١- طبيعة الشروح المختارة لعقد الدراسة التحليلية الموازنة؛ فهي من عصور مختلفة (الحريري ٥١٦هـ، وابن الصائغ ٧٢٠هـ، وابن دعسين ١٠٠٦هـ)؛ إذ تساعد الباحث على تكوين صورة واضحة عن طبيعة مسائل النحو من خلال المنظومات وشروحها المختلفة.

٢- وقوف الباحث على زيادات واستدراكات من شارحي المنظومة على متن الحريري وشرحه؛ دفع الباحث إلى دراستها وتحليليها تحليلًا علميًا يخدم الدراسات النحوية في مثل هذه الدراسات الموازنة.

أهداف البحث:

١- التعرف على طبيعة نحو المنظومات النحوية من خلال شروح ملحة الإعراب المختلفة، ومعرفة مذهب الناظم ومؤلفي شروح المنظومة، ومناهجهم في الشروح.

٢- عقد دراسة تحليلية موازنة بين شروح ملحة الإعراب؛ للخروج بالموقف النحوي للشراح من خلال شرحهم لما جاء ذكره في منظومة ملحة الإعراب.

٣- بيان أوجه الاستدراك والزيادة والاتفاق والاختلاف على شرح الحريري من خلال تتبع المسائل النحوية والصرفية التي جاءت في شروح "ملحة الإعراب"، التي تلت زمن شرح الناظم.

٤- الوقوف على بعض الظواهر اللهجية التي جاء ذكرها في متن الحريري وشرحه، وموقف بقية الشراح منها.

منهج البحث:

سيعتمد الباحث -في هذه الدراسة- على المنهج الوصفي القائم على التحليل من خلال تتبع جميع أبواب المسائل التي وردت في ملحة الإعراب وتحليلها من خلال الشروح المختارة لعقد الدراسة التحليلية الموازنة؛ متبعاً في ذلك الإجراءات المنهجية الآتية:

١- البدء بذكر أبيات الملحة في شرح الحريري وبعده شرح ابن الصائغ وابن دعسين ، ثم عقد الدراسة التحليلية الموازنة على تلك الشروح.

٢- تخريج الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية التي وردت مي الشروح المدروسة على أبيات الملحة.

٣- اعتماد البحث في معالجة المسائل الواردة في شروح الملحة على المصادر التراثية في النحو العربي.

٤- التزم الباحث منهج البدء بأبيات المنظومة ثم ذكر نصوص الشراح عليها وبعده عقد الدراسة والموازنة إلى باب (جمع المؤنث السالم) ثم ارتأى المشرف العلمي بعد أن طالت نصوص الشراح الاقتصار على ذكر أبيات المنظومة ثم عقد الموازنة والدراسة عليها.

٥- عزو اللهجات والأمثال الواردة إلى مصادرها ومظانها.

٦- توثيق مصادر البحث توثيقا كاملا كما ورد في ثبت المصادر والمراجع.

٧- اقتضت طبيعة الفصل الثاني أن يكون أطول في عدد صفحاته من الفصل الأول والفصل الثالث لأنه يبحث في أكثر الأبواب النحوية، وهي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات؛ ولذلك لم يتناول الباحث بعض الأبواب بالموازنة اكتفاءً بما ورد من موازنة في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

هيكل البحث

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول تسبقها خلاصة البحث ومقدمة وتمهيد ، وتتلوها خاتمة ومراجع وفهارس البحث.

المقدمة:

وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهج البحث.

التمهيد: فيه لمحة موجزة عن: المنظومات النحوية، وملحة الإعراب وشراح الملحة الثلاثة.

الفصل الأول: **تحليل الشروح في المقدمات النحوية**، **وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب**، **وفيه مبحثان**:

المبحث الأول: في حد الكلام وأقسامه.

المبحث الثاني: في النكرة والمعرفة، وأحكام الإعراب وعلاماته.

الفصل الثاني: **تحليل الشروح في إعراب الاسم وخصائصه**، **وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب**، **وفيه مبحثان**:

المبحث الأول: في إعراب الاسم (الجر، والرفع، والنصب).

المبحث الثاني: في خصائص الاسم (التصغير، النسب، التوابع، المنع من الصرف، العدد).

الفصل الثالث: **تحليل الشروح في أحكام إعراب الفعل**، **وأحكام البناء وعلاماته**، **وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب**، **وفيه مبحثان**:

المبحث الأول: في إعراب الفعل (الرفع، النصب، والجزم).

المبحث الثاني: في البناء وعلاماته.

الخاتمة: **وفيها نتائج البحث** ، ومنها: عدم تبيين الحريري وابن الصائغ المنهج الذي سار عليه بينما بين ابن دعسين جانبا من منهجه في مقدمته، نبه الحريري على بعض المسائل المختلف فيها وتناولها ابن الصائغ وكذلك ابن دعسين بالشرح، إشارة الشراح إلى بعض اللغات .

وأبرز التوصيات : دراسة الأبواب التي أغفلتها الملحة مثل: إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وباب الاختصاص ، وباب الإخبار بالذي والألف واللام وباب الحكاية وغيرها

التمهيد

لمحة موجزة عن:

- المنظومات النحوية.
- ملحة الإعراب.
- شراح الملحة الثلاثة.

المنظومات:

كان لعلماء العربية دور كبير في تعليم علم النحو وتسهيله ونشره؛ فوظفوا الشعر في سبيل ذلك؛ فظهر ما يسمى بالمنظومات أو الشعر التعليمي؛ إذ إنّ الشعر أسهل حفظاً من النثر.

وقد بدأت هذه المنظومات في القرن السادس وما بعده .

تعريف المنظومات:

اللون من الشعر الذي يرمي به ناظمه إلى تعليم الناس شؤون دنياهم وأخراهم، وتزويدهم بالحقائق، والمعلومات بحياة الفرد والجماعة، وأسرار الطبيعة وما وراء الطبيعة[١].

وهي الأشعار التي ترمي إلى تعليم الناس، وتشتمل على المضامين الأخلاقية والدينية والفلسفية أو التعليمية عمومًا. أو قل هي التي يراد بها الأراجيز والقصائد التاريخية أو العلمية التي جاءت في حكم الأراجيز والقصائد؛ وهو ما يعبر عنه المتأخرون بالمتون المنظومة؛ كألفية الإمام محمد بن مالك في النحو العربي وغيرها مما يجمع قضايا العلوم والفنون وضوابطها[٢].

نشأة المنظومات:

تعددت الآراء في هذا النوع من النظم عند العرب، واختلفت كلمة الباحثين عند حديثهم في نشأة المتن المنظوم، أو الشعر التعليمي؛ فذهب كثير منهم إلى أن العرب لم يعرفوا المتن المنظوم إلا في القرن الثاني الهجري؛ إذ أعاده أحمد أمين إلى تأثره بالثقافة الهندية[٣]، وأرجعه يوهان فك إلى تأثره بالثقافة الفارسية[٤].

أما شوقي ضيف فيرى أن الشعر التعليمي ذو نشأة عربية خالصة؛ فأراجيز الرجاز كانت متوناً لغوية بُني عليها الشعر التعليمي[٥].

وهناك من يقول إن العرب عرفوا هذا اللون من الشعر في الجاهلية[٦]، ومنهم من ذكر أنّ الأرجوزة الأموية أولُّ شعر تعليمي في اللغة العربية[٧].

---

(١) ينظر: حول الشعر التعليمي، ٢٠٦.

(٢) ينظر: الأدب العربي في الأندلس، ٣٢٩.

(٣) ينظر: ضحى الإسلام ، ٢٥٨/١.

(٤) ينظر: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، ١٠٥.

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي،١٩٠/٣.

(٦) ينظر: التطور والتجديد في الشعر الأموي، ٢٨٠-٢٨٢.

(٧) ينظر: التطور والتجديد في الشعر الأموي ، ٣٤٥.

ومصطفى هدارة يشكك في انتماء المنظومات إلى الشعر[١] ،والباحث يرى أن النشأة عربية خالصة .

أثر المنظومات في تسهيل النحو وتقريبه إلى الأفهام[٢]:

نظم العلماء المنظومات التعليمية؛ لعلمهم أفضل وسيلة لحفظ العلوم وتصنيفها وضبط القواعد وتقييد الأحكام نظموا المنظومات التعليمية وأثرها يتجلى في النقاط الآتية :

١- تأثير المنظومات في التأليف النحوي تأثيراً كبيرًا انعكس على إثراء الدرس النحوي.

٢- المنظومات تهدف إلى تيسير تعليم النحو، وليس تيسير النحو؛ وتبين ذلك في المنظومات التي نظموها والمتون المنثورة المختصرة، التي اتسمت بالشمول والاختصار على نحوٍ لا يخل بالقاعدة النحوية.

٣- دراسة اللهجات العربية، وإهمال غير الفصيح، الذي لم ينتشر .

٤- تجنب وصف اللغة، وتجنب وصف التعليل للأحكام، وهذا اتجاه؛ إذ اهتموا بالنحو التعليمي لا بالنحو العلمي.

من أشهر المنظومات[٣]:

وحكم الباحث بأنها الأشهر لأنها مخطوطة موجودة في إحدى المكتبات أو مشروحة أو محققة وهي :

١- جمال الدين أبو القاسم يوسف بن محمد بن يوسف التوزي الرشيدي، المتوفى سنة٥١٣هـ، له قصيدة نحوية رائية من بحر الطويل سمَّاها "اليوسفية"، تقع في (٣٨) بيتاً منها نسخة خطية في الخزانة العامة بالرباط، ونسخة خطية أخرى محفوظة في مكتبة إبراهيم الزمزمي بعسير.

٢- أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري، المتوفى سنة ٥١٦هـ، صاحب المقامات، عمل منظومة من بحر الرجز سماها "ملحة الإعراب" بلغت أبياتها (٣٧٥) بيتاً تزيد بيتًا أو بيتين أو تنقص. وتعد هذه المنظومة – بحق – أولى المنظومات النحوية التعليمية التي وصلتنا وتناولها العلماء بالشرح والدارسون بالاهتمام، ويعد الحريري أول عالم تمكن من توظيف مقدرته العلمية والشعرية في سبيل تسهيل النحو وتعليمه.

٣- مهذب الدين أبو المحاسن مُهلب بن الحسن بن بركان المهلبي المصري، المتوفى سنة ٥٨٣هـ، له منظومة في الفوائد النحوية سماها "تعلم الفرائد حصر الشرائد"، وهي مؤلفة من (٩٩) بيتاً، ولم يجمع

---

(١) ينظر: اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، ٣٦٧.

(٢) ينظر: المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، ٦٨-٨٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢٢إلى ٦٥.

فيها المهلبي كلَّ أبواب النحو، وإنما نظم فيها (٤٩) مسألة من مسائل النحو والصرف، وقد طبعت هذه المنظومة مع شرحها للمُهَلَّبي محققة.

٤- زين الدين أبو الحسين يحيى بن معط بن عبدالنور، المتوفى سنة ٦٢٨هـ صنف منظومتين نحويتين، هما:

أ) منظومته المشهورة بـ " الدرة الألفية" وقد نظمها من بحري الرجز والسريع، وبلغ عدد أبياتها (١٠٢١) بيتًا، مع المقدمة والخاتمة، وقد شرحها غير واحد من العلماء.

ب) منظومة نحوية بلغت أبياتها عشرة آلاف بيت.

٥- أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ، له أرجوزة نظم فيها كتابه "الكافية" للملك الناصر، وسمى هذه الأرجوزة "الوافية" وقد شرح هو هذه المنظومة وطبعت مع شرحها محققةً .

٦- جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الأصل المتوفى سنة ٦٧٢هـ، له مشاركة جيدة في النظم النحوي؛ إذ صنف خمس منظومات في النحو والصرف، وهي:

أ) الكافية الشافية، وهي أرجوزة جمع فيها ابن مالك معظم مسائل النحو والصرف وبسطها، ورتب الأبواب، وضبطها، وجلا الغامض، ويسر العسير، وضم المشتت، وقرب البعيد حتى ظهرت في صورة كافية عن كل كتاب، شافية للأساتذة والطلاب، وبلغت أبياتها (٢٧٥٧) بيتًا. وقد شرح ابن مالك نفسه هذه الأرجوزة، وطُبع هذا الشرح محققاً، كما شرحها غيره من العلماء.

ب) الخلاصة، وتسمى بالألفية، وهي أرجوزة تزيد على ألف بيت زيادة يسيرة، وقد طبع مرات عديدة، وشرحها عددٌ كبير من العلماء، والخلاصة اختصار للكافية الشافية.

ج) المفتاح في أبنية الأفعال، وتعرف هذه المنظومة بـ " لامية الأفعال" من بحر البسيط مكونة من (١١٤) بيتًا، وقد طبعت هذه المنظومة طبعات متعددة، ولها شروح غير قليلة.

٧- أبو الحسن حازم بن محمد بن الحسن القرطاجني الأنصاري الأندلسي المتوفى سنة ٦٨٤هـ. له منظومة نحوية من بحر البسيط مكونة من (٢١٩) بيتًا، وهي منظومة مختصرة مؤكدة أكثر الأبواب النحوية استعمالاً، مقتصرةً على الأشهر من الآراء، شرحها الأستاذ بنيونس الزاكي المغربي، وطبع الشرح في الرياض.

٨- زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر الوردي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، له مشاركات جيدة في النظم النحوي تتمثل فيما يأتي:

أ) التحفة الوردية؛ وهي أرجوزة مكونة من (١٥٣) بيتًا، وله شرح لها طبع محققاً.

ب) اللباب في علم الإعراب، وهي قصيدة نحوية وله عليها شرح.

جـ) تذكر الغريب، وهي منظومة نحوية، وله عليها شرح.

د) مختصر منظوم لكتاب اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ).

٩- جمال الدين أبو المظفر يوسف بن محمد بن مسعود التدمري المتوفى سنة ٧٧٦هـ.

له قصيدة نحوية سمّاها (المقدمة اللؤلؤة في النحو)، تقع في (١٦٣) بيتًا نظمها على بحر البسيط، وقد اقتصر فيها على المهم من قواعد النحو؛ لأنه وضعها للمبتدئين، وطبعت محققة، وله شرح لها طبع محققًا أيضًا.

١٠- أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد بن عمران الفزاري السلاوي، الشهير بالمِجْرَادي المتوفى سنة (٧٧٨هـ)، له قصيدة من بحر الطويل تقع في (٧١) بيتاً نظمها في قواعد الإعراب، وسمّاها "لامية الجمل" طبعت في فاس، وطبعت مع شرحها لعلي بن أحمد الرسموكي المسمى "مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية".

١١- شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهراوي الأندلسي الضرير، المتوفى سنة (٧٨٠هـ)، له مختصر منظوم لملحة الإعراب سمّاه "المنحة في اختصار الملحة"، يقع في (٢١٠) أبيات، وقد شرح ابن جابر نفسه هذه المنظومة، وقد حقق جزء منها.

١٢- شهاب الدين أحمد بن موسى بن نصر الله علي الخزرجي، المعروف بابن الوكيل، المتوفى سنة (٧٩١هـ)، له مختصر منظوم لملحة الإعراب

١٣- محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن زيد الدندري المقرئ، المعروف بالبقراط، من أعيان القرن الثامن، نظم مختصراً لملحة الإعراب.

١٤- جمال الدين أبو حامد محمد بن عبدالله بن ظهيرة بن أحمد القرشي المخزومي، المتوفى سنة (٨١٧هـ). نظم قواعد الإعراب لابن هشام، وقد شرحها العلامة الشيخ عبدالرحمن السعدي بشرح سماه "التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب"، طبع محققاً.

١٥- زين الدين أبو سعيد شعبان بن محمد بن داوود القرشي، المعروف بالآثاري، والمتوفى سنة (٨٢٨هـ)، له مشاركة جيدة في النظم النحوي تتمثل في المنظومات الآتية:

أ) كفاية الغلام في إعراب الكلام، وتعرف بألفية الآثاري؛ وهي منظومة مكونة من (١٠٣٠) بيتاً، وقد طبعت محققةً، وله شرح عليها سمّاه "الهداية في شرح الكفاية".

ب) الحلاوة السكرية؛ وهي أرجوزة نحوية شرح بشرح سماه "القلادة الجوهرية في شرح الحلاوة السكرية".

ج) قصيدة نحوية من بحر الطويل لامية الرومي، تقع في (٤٩٩) بيتاً طبعت محققةً.

١٦- الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، له منظومات متعددة، وهي:

أ) الفريدة وهي ألفية نظمها من بحر الرجز في ألف بيت، طبعت قديماً، وله شرح عليها سمّاه "المطالع السعيدة في شرح الفريدة"، طُبع محققًا.

ب) الوفية في مختصر الألفية؛ أي: ألفية ابن مالك اختصرها نظماً في (٦٣٠) بيتًا.

ج) الفلك المشحون في أنواع الفنون، وهو نظم لكتابه "التذكرة في العربية".

١٧- جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك بن عبدالله الحميري الحضرمي الشهير ببحرق، المتوفى سنة (٩٣٠هـ)، له منظومتانحويتان، هما:

أ) أرجوزة في معاني الحروف تقع في (٢٤٩) بيتًا، سمّاها "فتح الرؤوف في معاني الحروف وما في مناها من الأسماء والظروف"، وقد طبعت محققة.

ب) اختصار ألفية ابن مالك، وله شرح هذا المختصر.

١٨- نجم الدين أبو المواهب محمد بن أحمد علي السكندري الغيطي المصري الشافعي المتوفى سنة (٩٨١هـ)، اختصر "ملحة الإعراب" نظماً وسمّاه "اللمحة في اختصار الملحة".

١٩- بدر الدين ابو البركات محمد بن محمد بن محمد بن عبدالله بن بدر الغزي العامري الشافعي، المتوفى سنة ٩٨٤هـ، له المنظومات النحوية الآتية:

أ) شرح كبير لألفية ابن مالك سمّاه "الوفية بحجة الخلاصة الألفية".

ب) شرح صغير لألفية ابن مالك في (٤٥٠٠) بيت، لخص فيه الكبير.

ج) مختصر ملحة الأعراب، سمّاه "اللمحة في اختصار الملحة".

د) نظم المقدمة الأجرومية، سمّاه " الدرة المضيّة في نظم الأجرومية" وهي أرجوزة تبلغ (١١٠) أبيات.

ملحة الإعراب

الملحة هي ما يستملح من الكلام وهي المهابة والبركة[١]، وكما نعلم أن هذه المنظومة نظمها الإمام النحوي الأديب أبو محمد القاسم بن علي الحريري في خمسة وسبعين وثلاث مئة بيت تزيد بيتا أو بيتين بحسب طبعات متن هذه المنظومة من الرجز المشطور المزدوج؛ ولأنه أديب لغوي برع في اختيار عنوان النظم ونسقها بأحسن نسق ، فاختار لها كلمة (ملحة) لتناسب ما أراده في نظمه من سهولة لفظ وجمال عبارة ليصل إلى المتلقي بأحسن أسلوب وعذوبة لفظ ووضوح معنى ، واختار كلمة الإعراب لتناسب الهدف المنظوم له وهو النحو؛ فهو ما يتميز به المعنى ويتبين به الغرض ، وقد اشتملت هذه الملحة على مهمات مسائل علمي النحو والصرف، ونظرا لأهمية ملحة الإعراب وقيمتها العلمية ، قد اشتغل العلماء والدارسون بها حفظا وقراءة وشرحا ، فقاموا بشرحها شروحا كثيرة [٢] ومن العلماء الذين شرحوها:

١. أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري صاحب النظم (ت ٥١٦ هـ) ، وسماه شرح ملحة الإعراب وهو من الشروح المختارة للدراسة.
٢. علي بن سليمان بن حيدرة (ت ٥٩١ هـ).
٣. أبو العباس أحمد بن مبارك الحوفي (ت ٦٦٤ هـ).
٤. بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن الناظم الدمشقي (ت ٦٨٦هـ).
٥. محمد بن الحسن بن سباع الصائغ الجرمي (ت ٧٢٢ هـ)، وسماه اللمحة في شرح الملحة وهو من الشروح المختارة للدراسة.
٦. أبو المحاسن عبدالله بن عبد الحق ، وسماه جمل الإعراب في شرح ملحة الإعراب..
٧. زين الدين عمر بن مظفر الوردي (ت ٧٤٩ هـ).
٨. محمد بن أحمد بن جابر (ت ٧٨١ هـ) اختصر المنحة في منظوم وسماه المنحة وشرحه..
٩. أحمد بن موسى المعروف باسم ابن الوكيل (ت ٧٩١ هـ) اختصرها وشرحها..
١٠. سراج الدين عبداللطيف بن أبي بكر (ت ٨٠٢ هـ).

---

(١) ينظر القاموس المحيط ١/٢٥٠ .

(٢) ينظر كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ٧٣-٧٦ ، و منحة الملك الوهاب ١٢.

١١. شهاب الدين أحمد بن حسين الرملي الشافعي المعروف بابن أرسلان(ت ٨٤٤ هـ).

١٢. عبدالله بن عيسى المرادي المقدسي الحنبلي.

١٣. محمد القرافي (ت ٨٦٧ هـ) له شرح على الملحة.

١٤. الشيخ سريجا بن محمد سريجا (ت ٨٨٨ هـ) وسماه منحة الإعراب.

١٥. نور الدين علي بن محمد القلصادي الأندلسي (ت ٨٩١ هـ).

١٦. عبدالرحمن بن أحمد بن علي بامخرمه (ت ٩٠٣ هـ).

١٧. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ). اختصرها في ١٢٠ بيتا.

١٨. الشيخ بحرق الحضرمي (ت ٩٣٠ هـ) وسماه تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب.

١٩. عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) وسماه كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب.

٢٠. عبدالملك بن دعسين (ت ١٠٠٦ هـ) وسماه منحة الملك الوهاب في شرح ملحة الإعراب وهو من الشروح المختارة للدراسة.

٢١. عبدالحميد بن أحمد بن يحيى المعافى.

٢٢. علي بن محمد المعروف بابن مطير اليماني (ت ١٠٤١ هـ) وسماه كشف النقاب بشرح ملحة الإعراب.

٢٣. أبو الجود مصطفى بن محيي الدين أحمد بن منصور المعروف بالمحبي (ت ١٠٦١ هـ).

٢٤. حسين والي بن إبراهيم الأزهري(ت ١٣٠٦ هـ) وسماه نفحة الأداب في شرح ملحة الإعراب.

٢٥. إسماعيل بن عبدالقادر المحلاوي وسماه مفتاح الألباب.

٢٦. شرح مجهول المؤلف اسمه تذكرة الآراب في شرح ملحة الإعراب.

الحريري:

اسمه ونسبه:

هو أبو محمد بن القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، الحرامي، الشافعي، البصري ، نسب إلى الحرير لأنه كان يصنعه أو يبيعه [١]، وهو عربي أصيل ينتمي إلى ربيعة الفرس[٢].

حياته ونشأته:

ولد أبو محمد الحريري بقرية المشآن بالقرب من البصرة سنة (٤٤٦هـ)، للهجرة[٣].

بدأ حياته يعمل في صناعة الحرير، ثم ترك هذه المهنة، وانصرف إلى مجالس العلماء، يشهد حلقات الأدب؛ حتى برع في الشعر والترسل، واستبحر في اللغة وآدابها، وحذق الفقه، وتضلع من الفرائض فأكب على التصنيف، حتى وافاه الأجل[٤].

شيوخه وتلاميذه:

ممن أخذ الحريري علمه ، وسمع منهم أبو تمام محمد بن الحسن المقري[٥]، في الحديث، وأبو القاسم الفضل القصباني[٦] في الأدب، وقرأ النحو والأدب على فضال المجاشعي[٧]، وتفقه على ابن الصباغ[٨]، وقرأ الحساب والفرائض على أبي الحكم الجندي[٩].

---

(١) ينظر: الأنساب للسمعاني، ٢٩٣/٢ .

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٦٥/١٩ .

(٣) ينظر: معجم البلدان، ١٣٩/٥.

(٤) ينظر: البداية والنهاية، ١٩٢/١.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، ٥٧٣/١.

(٦) ينظر: معجم الأدباء، ٢١٨/١٦.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١٨٣/٢.

(٨) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٦٦/١٥.

(٩) ينظر: المصدر السابق، ٥٥٨/١٨.

وأما الذين أخذوا منه فمنهم شريف الدين الزَّينبي الوزير[١]، وقوام الدين علي بن صدقة الوزير[٢]، وابن وابن الماندائي[٣] قاضي واسط، وابن المتوكل[٤] والحافظ بن ناصر[٥]، ومحمد بن أسعد العراقي[٦]، والمبارك والمبارك بن أحمد الأزجي[٧]، وابنه أبو القاسم عبدالله[٨].

أخلاقه:

كان حسن الحديث، عظيم الإحاطة بما للعرب من أدب وعلوم، وكان يُفضل رأي غيره على رأيه إذا وافق الصواب[٩].

آثاره:

تصانيفه تشهد بفضله، وتقر بنبله، وكفاه شاهدًا المقامات التي سبق بها الأوائل، وأعجز الأواخر[١٠]، ومنها درة الغواص في أوهام الخواص[١١]، والرسالة السينية[١٢]، والفرق بن الضاد والظاء[١٣]،

---

(١) ينظر: الكامل في التاريخ ٢٣٣/٧.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان، ٢٢٩/١.

(٣) ينظر: الأنساب، ٩٦/٤.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، ٣٨٧/٢٠.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٦٥/٢٠.

(٦) ينظر: الأنساب، ١٩٩/٤.

(٧) ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٦٠/٢.

(٨) ينظر: الأنساب، ٩٥/٤-٩٦.

(٩) ينظر: معجم الأدباء، ٢٦٦/١٦-٢٦٧.

(١٠) ينظر: بغية الوعاة ٢٥٧/٢.

(١١) ينظر: نزهة الألباء ٣٧٩.

(١٢) ينظر: هامش إنباه الرواة، ٢٥/٣.

(١٣) ينظر: أعلام العرب في العلوم والفنون، ٢٥٧/١.

وملحة الإعراب[١] وشرحها[٢]، وديوان ترسَل[٣]، وكتاب شعر[٤].

وفاته:

قال ابن السمعاني: سألت أبا القاسم بن أبي محمد الحريري عن وفاة أبيه فقال توفي سنة (٥١٦هـ)، ببني حرام من البصرة[٥].

(١) ينظر: معجم الأدباء ٢٨٥/١٦.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين، ١٠٨/٧.

(٣) ينظر: إنباه الرواة، ٢٦/٣-٢٧.

(٤) ينظر: معجم الأدباء، ٢٧١/١٦.

(٥) ينظر: نزهة الألباء٣٨١ .

ابن الصائغ:

اسمه ونسبه:

أبو عبدالله، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر، شمس الدين المعروف بابن الصائغ أديب عالم مصري الأصل، دمشقي المولد والوفاة[١].

وهو غير ابن الصائغ المشهور كما نص على ذلك السيوطي في البغية[٢].

حياته ونشأته:

ولد ابن الصائغ في دمشق صفر، سنة ٦٤٥هـ[٣].

كان له حانوت بالصاغة يقرئ الطلبة فيه العربية والعروض والأدب، وقد أقرأ "ديوان المتنبي"، و"الحماسة"[٤] إلى غير ذلك، وسمع الحديث، وكان أديبًا فاضلاً، بارعًا بالنظم والنثر، وعلم العروض والبديع والنحو واللغة، وكان حسن الأخلاق لطيف المحاورة والمحاضرة، وكان يسكن بين درب الحبالين، والفراش، عند بستان القط[٥].

شيوخه وتلاميذه:

أخذ ابن الصائغ من ابن أبي اليسر[٦] وهو: أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر.

وهناك شيخ آخر لابن لصائغ أشار إليه في شرح اللمحة، لكنه لم يصرح باسمه وإنما اكتفى بقوله: " قال شيخنا – رحمه الله – أو "كقول شيخنا – رحمه الله تعالى-" ثم أورد نصين نقلهما عن هذا الشيخ وقد تبين أن المقصود بهذا الشيخ ابن الناظم وهو: أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالله ابن مالك النحوي[٧].

---

(١) ينظر: النجوم الزاهرة، ٢٤٨/٩.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٨٤/١.

(٣) ينظر: البداية والنهاية ١٠١/١٤.

(٤) ينظر: بغية الوعاة، ٨٤/١.

(٥) ينظر: البداية والنهاية، ١٤.

(٦) ينظر: بغية الوعاة، ٨٤/١.

(٧) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٣٣/١.

وأما من أخذ عنه فقد وُجد في تراجم رجال القرن الثامن ابن فضل الله العمري، أنهم ينصون على أن من شيوخه الذين تلقى عنهم الأدب والعروض شمس الدين ابن الصائغ[١].

أخلاقه:

كان حسن الأخلاق متواضعًا ذا فضائل[٢]، وكان فيه ود، لطيف المحاورة والمحاضرة[٣].

آثاره:

ترك ابن الصائغ مصنفات كثيرة، منها:

١- ديوان شعره في مجلدين كبيرين[٤].

٢- شرح قصيدة ابن الحاجب في العروض[٥].

٣- شرح مقصورة ابن دُريد، في مجلدين كبيرين[٦].

٤- القصيدة التائية في نحو ألف بيت ذكر فيها العلوم والصنائع[٧].

٥- اللمحة في شرح الملحة.

٦- مختصر صحاح الجوهري[٨].

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١/٣٥.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة٤/٤٠ .

(٣) ينظر: البداية والنهاية ١٤/١٠١.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين ٩/١٩٢.

(٥) ينظر: تأريخ ابن الوردي ٢/٣٨٦.

(٦) الأعلام ٦/٨٧.

(٧) ينظر: تأريخ ابن الموردي ٢/٣٨٦ .

(٨) ينظر: المصدر السابق .

٧- المقامة الشهابية وشرحها[١].

وفاته:

توفي في داره بدمشق، يوم الاثنين[٢] ثالث شعبان[٣] سنة ٧٢٠، ودفن بباب الصغير[٤] عن خمس وسبعين سنة[٥].

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ٩/٢٤٨.

(٢) ينظر: البداية والنهاية ١٤/١٠١.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠.

(٤) ينظر: البداية والنهاية ١٤/١٠١.

(٥) يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠.

ابن دعسين:

اسمه ونسبه:

جمال الدين محمد عبدالملك بن عبدالسلام بن عبدالحفيظ بن عبدالله بن دعسين الأموي القرشي[١].

حياته ونشأته:

اكتنف الغموض حياة ابن دعسين ونشأته، فلم تكشف لنا المصادر ترجمة وافية له[٢].

وُلِد سنة ٩٥٢هـ.[٣].

شيوخه وتلاميذه:

لم تذكر لنا المصادر – أيضًا – عن دراسته الأولى، ولا عن شيوخه، الذين تتلمذ عليهم، ولا تلاميذه، الذين درّس لهم[٤].

آثاره:

كانت له يد طولى في جميع العلوم؛ كالحديث والتفسير، والفقه، والفرائض والحساب، والنحو والصرف، والعروض واللغة، والمعاني والبيان، والهيئة والفلك، والشعر والتاريخ، والأنساب[٥].

فمن مصنفاته منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب[٦]، وشرح بانت سعاد[٧]، وقرة العين في معرفة معرفة بني دعسين[٨]، وعقد الجواهر الزين المحتوي على غالب بني دعسين[٩].

---

(١) ينظر: الأعلام، ١٥٩/٤-١٦٠.

(٢) ينظر: شرح منحة الملك الوهاب لابن دعسين، ١٢.

(٣) ينظر: ملحق البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع، ١٤١.

(٤) ينظر: شرح منحة الملك الوهاب لابن دعسين، ٢.

(٥) ينظر: ملحق البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع، ١٤١.

(٦) ينظر: خلاصة الأثر ٨٨/٣

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) ينظر: عقد الجواهر والدرر ٤٣.

(٩) ينظر: هدية العارفين ٦٢٨/٥.

أخلاقه:

كان حسن الخلق والشيم، سخي النفس، مكرمًا للوالدين، والفقراء والمساكين، عظيم التواضع على جانب من الصلاح[١].

ومن خلال استدراكاته ونقده على الناظم نلحظ شيئاً من أخلاقه فنجده ينتقد بأدب واحترام من غير تجريح أو انتقاد لمكانته العلمية.

ومثال استدراكاته على الناظم قوله ولم يتعرض الناظم لذكر (لا) التي تعمل عمل (ليس) كما يذكرها المصنفون؛ ولعل عدم ذكره لها لكونها لا تأتي في النثر وإنما تأتي في النظم[٢].

وفاته:

مات في بندر المخا في ربيع الأول سنة ١٠٠٦هـ.[٣].

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين ٣١٨/٢.

(٢) ينظر: شرح منحة الملك الوهاب لابن دعسين ٦.

(٣) ينظر: الأعلام ١٥٩/٤.

الفصل الأول

تحيل الشروح في المقدمات النحوية، وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في حد الكلام وأقسامه.

المبحث الثاني: في النكرة والمعرفة، وأحكام الإعراب وعلاماته.

المبحث الأول

في حد الكلام وأقسامه

حـــدُّ الكَـــلامِ مـــا أفـــادَ المُســـتَمِعْ نحـــوُ سَـــعَى زَيـــدٌ وعَمـــروٌ مُتَّبِـــعْ

حدَّ الحريري الكلام بقوله [١]: "عبارة عما يحسن السكوت عليه، وتتم به الفائدة، ولا يأتلف من أقل من كلمتين"، ثم يوضح التعريف فيقول: فأما قولك "صه" بمعنى " اسكت" و"مه" بمعنى اكفف ففي كل منها ضمير مستتر للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الاسم فكان انعقاد الكلام بلفظين وكذلك قولك "قُمْتُ" وما أشبهه فهو بمنزلة كلمتين؛ لأن التاء التي هي الضمير بمنزلة الاسم الظاهر.

أما ابن الصائغ فتبعه في التعريف فقال: الكلام عبارة عما يحسن السكوت عليه، ولا يأتلف من أقل من كلمتين، وزاد على الناظم بقوله أحد ركني الإسناد[٢] فيها. الاسم عدا الحرف إلا في النداء لتضمنه معنى الفعل.

وابن دعسين يعرف الكلام قائلاً: الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما تتم به الفائدة، ويحسن به سكوت المتكلم بحيث يقنع به السامع، ولا يصير منتظراً لشيء آخر؛ إذ حده عندهم هو اللفظ المركب المفيد[٣]. ولا يشترط أن يكون الجزءان ظاهرين بل لو كان أحدهما ظاهراً والآخر مضمراً كفى؛ بشرط أن يكون الظاهر دالاً على إضمار الثاني. وذلك كقول ابن مالك في ألفيته[٤] كاستقم فإنه مثال لا تتم للحد كما قرره بعض شارحيها- لعله يعني ابن الناظم - وهو مركب من كلمتين إحداهما ظاهرة وهي لفظة استقم والأخرى لفظة (من) مستترة وجوباً.

ثم استدرك على الناظم بقوله فاكتفى الناظم بذكر المفيد عن ذكر المركب؛ إذ المفيد يستلزمه ولم يذكر اللفظ أيضاً لكونه معلوماً؛ إذ الكلام المصطلح عليه لا يكون إلا لفظاً[٥].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب٢ .

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٠٣/١.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب، ١٨.

(٤) ينظر: شرح الألفية ٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق نفسه.

نرى مما سبق أن عبارات النحاة في حد الكلام قد اتفقت، إلا ما زاد ابن الصائغ على تعريف الناظم بقوله أحد ركني الإسناد فيها الاسم عدا الحرف[١]، وما استدركه ابن دعسين بقوله فاكتفى الناظم بذكر المفيد من المركب إذ المفيد يستلزمه[٢].

ويقول الحريري: إن الكلام المفيد ينعقد من اسمين كما مثلنا من قولنا: (وعمرو متبع)، وتسمى الجملة المبتدئة (جملة اسمية)، أو من اسم وفعل كما مثلناه من نحو: (سعى زيدٌ)، وتسمى الجملة المبتدئة به (جملة فعلية)، لأنها من فعل وفاعل.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف إلا في النداء مثل قولك "يا زيد"؛ لأن حرف النداء حل محل الفعل الذي هو "أدعو" أو "أنادي".

ومن هذا الوجه استدل على أن كيف (اسم) لانعقادها مع الاسم كلاماً تاماً في قولك (كيف زيد؟) إذ لا يجوز أن يكون حرفاً؛ لأنها ليست بحرف نداء فتنعقد مع الاسم كلاماً تاماً، ولا يجوز أن تكون فعلاً؛ لأن الفعل يليها بلا حاجز كما قال تعالى: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾[سورة الفجر:٦] فلما خرجت في قولك (كيف زيدٌ؟) عن أن تكون حرفاً، وأن تكون فعلاً دل على أنها اسم[٣].

أما ابن الصائغ فيقول: ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف إلا في باب النداءٰ وهو كما مثل من قوله: قام زيدٌ، وزيدٌ قائم؛ فالجملة الأولى تسمى الفعلية، والثانية تسمى (الإسمية) [٤].

وابن دعسين نبَّه بقوله: (سعى زيدٌ، وعمر ومتبعٌ) على أن الكلام إنما يتألف من اسمين، أو من فعل واسم فمثل لتألفه من اسمين بقوله: (عمر ومتبع)، وتسمى جملة اسمية، ولتألفه من فعل واسم بقوله (سعى زيد)، وسمي جملة فعلية وهذا أقل تألفه، إذ قد يتألف من أكثر من ذلك[٥].

علم من هذا عدم تألفه من فعلين، ومن حرفين، ومن فعل وحرف، ومن حرف واسم، وظهر بهذا أن تألفه على ستة أقسام: اثنين مستعملين وهما الأولان، وأربعة مهملة وهي الأخيرة ، وأما نحو: (يا زيد) في

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٠٣/١.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب، ١٨.

(٣) ينظر: شرح ملحة الأعراب،٣.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١٠٣، ١٠٥ .

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الأعراب، ١٨.

النداء فهو مركب من كلمتين – أيضًا – إحداهما لفظة (أدعو) أو (أنادي) المضمرة النائية عن لفظة (يا)، والثانية لفظة (زيد)، وخرج بالمركب المفيد ما لا فائدة فيه كالمركب الإضافي نحو عبدالله، وغلام زيد، ودار بكر، والمركب المزجي نحو بعلبك، ومعد يكرب، وحضرموت(١).

والمركب الإسنادي المسمى به نحو: شاب قرناها، برق نحره، وتأبط شراً، وعدّ بعضه–م –يقصد ابن مالك– (٢) حد الكلام كونه مقصوداً لذاته؛ لإخراج غير المقصود كالصادر من النائم مما هو لفظ مفيد وككلام بعض الطيور كما عُلم ذلك(٣).

موازنة: نرى اتفاق الشراح في تألف الكلام من كلمتين تكونان اسمين أو فعلاً واسماً.

يُفَصِّل الحريري فيقول فأما قولك: زيدٌ وقام وهل، وشبهه فيسمى كل منهما إذا انفرد (كلمة)' ولا يسمى (كلاماً)؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه. فإن قلت: إن قام زيدٌ سُمِّي ذلك كَلِماً؛ لكونه ثلاث كلمات، ولا يسمى كلامًا، لأنه لا يحسن السكوت عليه، فإن وصلته بقولك: (قُمْتُ) سمي كلامًا، لأنه يحسن السكوت عليه، ويسمى – أيضًا –كَلِماً؛ لكونه أربعة ألفاظ(٤).

وابن الصائغ يُفصِّل بقوله: فإذا انفصل تركيب الجملة الإسمية والفعلية عاد كل واحد منهما مفرداً ويسمى كلمة(٥)؛ والكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع عند النحويين(٦)؛ وعند اللغويين هي: هي: كلام مستقل بنفسه، ومن ذلك قولهم إذا أنشد بيتاً من قصيدة فيقولون: "من كلمة له" فتصدق الكلمة على القصيدة ومن ذلك قوله ﷺ: "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد"(٧).

ألا كُـــلُّ شـــيٍّء مـــا خَـــلَا الله باطـــلُ(٨) .....

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب، ١٩.

(٢) ينظر التسهيل ٣ .

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الأعراب.

(٤) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٢ ، ٣ .

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١٠٤.

(٦) ينظر المفصل ٦.

(٧) هذا البيت من الطويل، ورد هذا الحديث من غير الشطر الثاني من البيت في صحيح البخاري كتاب الأدب ٦٤/٨، ٦٤/٨، وفي صحيح مسلم كتاب الشعر ١٧٦٨/٤.

(٨) ينظر: ديوان لبيد ٢٥٦.

وقيل: هي اللفظ الدال بالوضع على مفرع مفرد[١]،وقيل: الجزء المفرد[٢]،وقيل: اللفظة الموضوعة بإزاء معنى، فهي أحد أنواع اسم جنس[٣]، وهو الكلم لقبوله أن يصير نوعاً بدخول حرف الهاء عليه ، والكلم: يطلق على المفيد وغيره.

أما ابن دعسين فيقول في أثناء كلامه عن أقسام الكلام[٤]: إن الكلمة قول مفرد، والقول هو اللفظ الدال على معنى مفردًا كان أو مركباً مفيداً أم لا فهو إذا بمعنى المقول مصدر بمعنى المفعول[٥]؛كقولهم هذا ضرب الأمير أي: مضروبه. واللفظ هو ما يتلفظ به الإنسان، وأما الكلام فهو أخص من الجملة؛ لاشتراط الفائدة فيه بخلافها؛ لأنها اللفظ المركب الإسنادي أفاد أم لا فكل كلام جملة ولا عكس، وليس بمترادفين خلافاً لمن زعم ذلك –لعله يعني الزمخشري وابن الخباز –[٦].

الموازنة: نرى اتفاقاً في تفصيل الحريري معنى الكلام وابن الصائغ مع توسع ابن الصائغ في تعريف الكلمة أما ابن دعسين فيختلف عنهما بعدم ذكره هنا التفصيل في أثناء حديثه عن حد الكلام، وإنما ذكر معنى الكلام في معرض حديثه عن أقسام الكلام.

---

(١) ينظر: أسرار العربية ٢١١.

(٢) ينظر: الكافية ٥٩.

(٣) ينظر: التصريح ٢٥/١، ٢٦.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الأعراب، ٢١.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى ٢٣، ٢٤.

(٦) ينظر: الأنموذج في النحو ٦ .

أقسام الكلام

ونَوعُـــــهُ الـــــذي عليـــــهِ يُبنَـــــى اســـــمٌ وفِعـــــلٌ ثـــــم حـــــرفُ مَعنَـــــى

يبين الحريري أن أنواع الكلام ثلاثة، هي: الاسم والفعل والحرف. وتبعه في ذلك الشارحان؛ ابن الصائغ وابن دعسين.

ثم وضح اشتقاق الاسم فقال عنه: الاسم مشتق من السمو، وهو العلو، ولهذا صُغِّر على (سُمَيّ) وإنما سمي اسمًا؛ لأنه لما استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما[١].

وابن الصائغ يؤخر الحديث عن اشتقاق الاسم إلى باب الاسم موافقاً الناظم فيه؛ قال: واشتقاقه عند البصريين من السُّمّو؛ لأنه عالٍ على مسماه؛ ولأنه سما على الفعل والحرف؛ لاستغنائه عنهما، وعند الكوفيين من السِّمة، والاعتماد على القول الأول لدلالة الجمع والتصغير على أصول الأشياء؛ كقولهم في التصغير: (سُمَيّ) وفي الجمع أسماء[٢].

أما ابن دعسين فيوافق الناظم وابن الصائغ ويشير إلى أنه قد بين اشتقاق الاسم في مقدمته فيقول: قد تقدم أن الاسم مشتق من السمو عند البصريين وهو العلو، لأنه سما على قَسِيمَيه وهما الفعل والحرف، أي: علا عليهما بكونه عمدة يُسندُ ويُسندُ إليه[٣].

ومن الوسم عند الكوفيين فيكون محذوف الصدر وفيه عشر لغات' نظُمت في بيت مفرد وهو:

ســـــمِ وسَـــــمَا واســـــمِ بِتَثلِيـــــثِ أَولُ هُـــــن ســـــمَاءُ عَاشِـــــرٌ تَمَّـــــتِ الحُـــــلا

وينفرد ابن الصائغ بالحديث عن اشتقاق الفعل؛ وذلك في معرض حديثه عن علاماته قال: واشتقاق الفعل عند البصريين من المصدر، ومذهب الكوفيين أن المصدر مشتق منه. والاعتماد على القول الأول لدلالة الفرع على ما في أصله مع الزيادة عليه[٤].

الموازنة: نرى اتفاق الشراح الثلاثة على أنواع الكلام ثم نجد أن الحريري اكتفى بذكر اشتقاق السمو عند البصريين أما ابن الصائغ وابن دعسين فذكرا رأي الكوفيين – أيضاً – في اشتقاقه مع رأي البصريين

---

(١) ينظر: شرح ملحة الأعراب، ٤.

(٢) ينظر: الملحة في شرح الملحة، ١١١.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب ٢٠.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١١٥.

مع ترجيح ابن الصائغ لرأي البصريين وعدم ترجيح ابن دعسين، وينفرد ابن الصائغ بذكر اشتقاق الفعل، ويذكر رأي البصريين والكوفيين فيه مع ترجيح رأي البصريين.

ثم أن الحريري لم يتعرض لتعريف الاسم أو توضيح معناه، وإنما اكتفى ببيان اشتقاقه.

أما ابن الصائغ فقد وضح الاسم بقوله: الاسم بمنزلة الذات؛ لأنه لا يكون كلاماً إلا بوجوده فلذلك تقدم وضعاً؛ وهو يخبر به وعنه[١]. وقد أقر تعريفه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن محصل[٢]، إلى حديثه عن علامات الاسم.

وابن دعسين يعرف الاسم اصطلاحاً[٣] بقوله: والاسم كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنةٍ بأحد الأزمنة الثلاثة.

وأما الفعل لم يتطرق الحريري إليه.

وأما ابن الصائغ فبينه بقوله: والفعل بمنزلة الحدث؛ فهو مفتقر إلى الإسناد إلى الاسم؛ لأنه يخبر به لا عنه[٤]. ويعرفه بقوله: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنةٍ بزمن محصل[٥].

وابن دعسين[٦] يبينه بقوله: والفعل إنما يُسند ولا يُسند إليه؛ إذا الفعل نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو نحوهما ، ثم يعرفه اصطلاحاً: والفعل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وهي: الماضي والحال والاستقبال.

الموازنة: الحريري أهمل بيان معنى الاسم بينما يوضحه ابن الصائغ ويستشهد لمعناه، وابن دعسين يعرفه اصطلاحاً، والفعل لم يتطرق الحريري – أيضاً – له، وابن الصائغ يوضحه وابن دعسين يوضحه ويعرفه اصطلاحاً.

والحرف يتوسع في بيانه الحريري بقوله: الحرف سمي حرفاً؛ لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا ائتلفا، فكأنه صار بمنزلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه. والمراد بقولنا: "حرف معنى"؛ أي معنى من معاني الكلام العشرْ التي هي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والنداء، والقسم، والطلب، والعرض، والتمني، والتعجب.

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١٠٦-١٠٧.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١١٠.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب ،٢٠.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ، ١١٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ١٠٧.

(٦) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٢٠.

ثم إن الحرف إنما يراد لمعنى في غيره لا في ذاته، ألا ترى أنك إذا قلت " هل زيدٌ عندك؟" فالاستفهام عن زيد الذي هو اسم، فإذا قلت: " هل قام زيدٌ؟" فالاستفهام من الفعل الذي هو "قام"، ولا تدل نفس لفظة "هلْ" على معنى في ذاتها بل على معنى في الاسم والفعل. والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء، أن حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها(١).

يبين ابن الصائغ بقوله "الحرف هو واسطة بين الذات والحرف المراد به معنى في غيره لا في ذاته فهو لا يخبر به ولا عنه فلذلك تأخر ، ولزم توسط الفعل"(٢).

ويؤخر تعريفه إلى حديثه عن الحرف ، وما يميزه فيقول كلمة لا تدل على معنى إلا في غيره(٣).

والحرف سمي حرفاً؛ لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجمل فصار بمنزلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه، والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء أن حرف الهجاء جزء من الكلمة وحرف المعنى كلمة بذاتها(٤).

وابن دعسين يتحدث عن الحرف(٥)؛ فيقول: والحرف سمي حرفاً؛ لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا ائتلفا ائتلفا فكأنه صار بمنزلة الآخر، إذ الحرف طرف الشيء كحرف الجبل، وفي القرآن المجيد

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ ﴾[الحج : ١١] أي على طرق وجانب من الدين وقيد الحرف بكونه لمعنى لإخراج حرف التهجي؛ إذ ليس جزءًا من الكلام وإنما جزء للكلمة ذلك كالكاف من كتاب واللام من لباس هذا من حيث اللغة ، وأما الاصطلاح في كلمة دلت على معنى في غيرها غير مقترنة بزمان.

الموازنة: النحاة يتفقون في بيان تسمية الحرف وينفرد الحريري ببيان مراده بقوله (حرف معنى) وابن دعسين يستشهد لبيان معنى حرف ويعرف الحرف اصطلاحاً.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ،٤٠.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١٠٧.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١١٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ١١٨.

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٢٠.

يعلل ابن الصائغ لتقسيم الناظم مؤيداً تقسيمه الكلام إلى ثلاثة، وهي: الاسم والفعل والحرف؛ فيقول: لا يمكن أن تكون أربعة لوصول النفوس إلى أغراضها من العبارة بها فوجب الاستغناء في القسم الرابع، وكذلك لا يمكن كونها كلمتين لاحتياجهم إلى القسم الثالث.

ويرد ابن دعسين على ابن الصائغ مبيناً رأيه في مسألة تقسيم الحريري الكلام مرجحاً عمل الحريري يقول: وقد يقال: إن الناظم قسم الكلام إلى غير أقسامه، لأن هذه الثلاثة أقسام الكلمة لا الكلام لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق المقسوم على كل واحد من الأقسام كما إذا تقول الكلمة اسم أو فعل أو حرف وقد يجاب عنه بأن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه في تقسيم الكل إلى جزئياته، والناظم لم يقصد ذلك[١].

وابن دعسين يبين في أقسام الكلام ما تتفق فيه وتختلف فيقول: فالاسم يوافق الفعل في الدلالة، ويخالفه في الاقتران، والحرف يخالف الاسم والفعل في الدلالة ويوافق الاسم في عدم الاقتران بزمن[٢].

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٢١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢٠.

باب الاسم

فَالاسِـــمُ مَـــا يَدْخُلُـــهُ (مِـــنْ) و (إِلَـــى) أَوْ كَـــانَ مَجْـــرُورَا بـــ (حَتْـــى) و(عَلَـــى)

مِثَالُـــــهُ: زَيْـــــدٌ وَخَيْـــــلٌ وَغَـــــنَم وَذَا وَتِلْـــــكَ والَّـــــذِي وَمَـــــنْ وَكَـــــمْ

يذكر الحريري في ملحته أن للاسم علامات متعددة[١]، ويعلل اقتصاره على حروف الجر؛ لكونها أعم علاماته وبدخول "حتى" على "إذا" في مثل قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[الزمر: ٧٣] استدل على أن "إذا" اسم.

ومن خصائص علاماته التنوين، وقد تضمنته "الملحة" عند ذكر إعراب الاسم وبالتنوين استدل على أنّ "صه" و"مه" و"أف" و "تف" و " رويدا" و "هيهات" أسماء، وكذلك "إذْ" لدخول التنوين عليه في قولك: "وحينئذٍ ويومئذٍ".

ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلاً، وبه استدل على أن الضمائر المتصلة بالفعل أسماء في قولك "قمتُ وقمتَ وقمنِ وقُمنا".

ومن علاماته جواز كونه مفعولاً، وبه استدل على أن "إياك" اسم كقولك: "إياك قصدت".

ومن علاماته جواز الإخبار عنه، وبه استدل على أن "أنا" و"أنت" و"نحن" أسماء لجواز الإخبار عنها في قولك "أنا خارج" وأنت مقيمٌ، و "نحن منطلقون"[٢].

أما ابن الصائغ فبدأ بتعليله اقتصار الناظم على حروف الجر كعلامة للأسماء؛ لكونها أعم علاماته لدخولها على المضمرات؛ كقوله: أخذت منه، وعلى أسماء الإشارة؛ كقولك "عجبت من هذا الأمر" وعلى الموصول (استغنت بالذي لم يخب المستعين به) وعلى أسماء الاستفهام كقولك (إلى متى؟) (ومن أين؟) و (إلى كم)، (وعلى كيف) [٣].

ومن علامات الاسم: أن يكون منوناً؛ كقولك: (زيدٌ) مجروراً ،كقولك: (قمتُ من الدار)، معرفاً بالألف واللام؛ كقولك (الرجل) مصغراً؛ كقولك في راجل (رويجل) مخبرًا عنه؛ كقولك (اليوم مبارك) متى،

---

(١) أوصلها السيوطي إلى ثلاثين علامة. ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ٢/٥، وأوصلها النبلي إلى سبعين علامة، ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٥٢٨.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٥.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،١٠٩.

كقول: (الزيدان) مجموعًا؛ كقولك (الزيدون) مضافاً كـ (غلام زيد) منادى؛ كقولك (يا رجلاً)، منعوتاً؛ كقولك (زيدٌ الكريم) [١].

وابن دعسين يوافق الناظم في أن أعم علامات الاسم الجر، ويبين أنه ذكر منها أربعة أحرف وهي: مِنْ وإلى وحتى وعلى، فكل كلمة دخل عليها حرف من هذه الأحرف وأخواتها أو كانت مجرورة به فهي اسم نحو: أخذت من زيد، ومن ذا، ومنه، ونظرت إلى فاطمة وإلى تلك وإليها وركبت على الفرس نحو: أخذت من زيد، ومن ذا، ومنه، ونظرت إلى فاطمة وإلى تلك وإليها وركبت على الفرس وعلى هذه الدابة وعليها، و﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾. [القدر:٥]

ويعلل لقول بعض العرب، وقد بشر بولادة بنت: ماهي بنعم الولد[٢]. وقول بعضهم وقد ركب على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العير) فأدخل (الباء) و (على) التي هما من حروف الجر على (نعم) و (بئس) فذلك على حذف الموصوف وصفته أي ما هي بولدٍ مقولٍ فيه: نعم الولد وعلى غير مقول فيه: بئس العير فظهر بهذا أن نعم وبئس ليسا اسمين لعدم دخول حرف الجر عليهما[٣].

ويبين ابن دعسين ويفصل تمثيل الناظم لما يقبل دخول حرف الجر بقوله: وقد مثل الناظم لما يقبل العلامة، وتصلح معه بقوله: (مثاله زيدٌ)، وما بعده إلى قوله (ومن وكم) كما تقول: جئت من زيدٍ إلى عمروٍ فيكون زيد وعمرو اسمين، تقول: ممن هذا الرجل؟ وإلى من ينتسب؟ ومن كم أنت هنا؟ وإلى كم أنتظرك: فتكون (من) المفتوحة الميم و(كم) اسمين لدخول العلامة بها وصلاحيتها معها. وإنما لم تفصل لفظة (من) عن لفظة (مَن) لإدغام النون في الميم فرسمت كما يتلفظ بها الأجل الإدغام[٤].

ثم يزيد ويوضح علامات أخرى للاسم فيقول: ومما يتميز به الاسم عن قسيميه – أيضاً – دخول الجر نفسه الذي هو أثر الحرف في آخره، وهو الكسرة التي يحدثها العامل في آخر الاسم سواء أكان العامل حرفاً أم اسمًا مضافًا ولا جر بغيرها على الصحيح.

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١١٠.

(٢) هذا رأي الفراء حيث يقول: أدخلوا عليها حرف الخفض، ودخول حرف الجر يدل على أنهما اسمان ؛لأن فيها خصائص الأسماء. ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١/٩٨-٩٩.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب ٢٤.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢٥.

ومما يتميز به الاسم عن قسيميه – أيضاً – التنوين: وهو نون ساكنة تتبع الآخر لفظاً وتفارقه خطاً فإنه إذا قيل لك ما هجاء زيدٍ منوناً مثلاً؟ تقول: زاي، ياء، دال، نون وإذا قيل لك كيف ترسمه في الخط تقول زيدٌ فتحذف النون في الخط بعد أن كانت ثابتة في اللفظ فزيدٌ اسم لدخول التنوين في آخره(١).

ويزيد ابن دعسين التوضيح في التنوين في الاسم فيقول عنه: هو على أربعة أقسام (٢):

أحدها: تنوين التمكين وهو اللاحق لآخر الاسم المتمكن الأمكن نحو زيدٌ، ورجلٌ.

الثاني: تنوين التنكير نحو سيبويه وسيبويهٍ آخر فسيبويه الثاني نكرة لدخول تنوين التنكير في آخره ومثل ذلك صهٍ وهو اسم فعل بمعنى اسكت.

الثالث: تنوين المقابلة وهو اللاحق لآخر جمع المؤنث السالم، نحو: هنداتٍ ومسلماتٍ وذلك أنه لما كان في آخر الجمع المذكر السالم نون هي عوض عن التنوين الذي يكون في المفرد جعل التنوين في آخر الجمع المؤنث السالم في مقابلة النون.

الرابع: تنوين العوض وهو أن يؤتى بلفظة (حيث) أو بلفظة (يوم)، وتضاف إلى لفظة (إذ) وتكون عوضاً عن جملة محذوفة فيدخل التنوين على إذ وحيث لأجل التعويض فيقال (حينئذٍ ويومئذٍ) قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [سورة الروم: ٥٧] أي يوم تقوم الساعة.

ومنه التنوين اللاحق للاسم المنقوص إذا كان جمعًا لاسم مؤنث على وزن فاعله نحو (جارية) أو (غاشية)؛ فتقول في الجمع جوارٍ وغواشٍ بحذف الياء من الآخر ويكون التنوين عوضاً عنها، ولكن إنما تحذف الياء في حالتي الرفع والجر وأما حالة النصب فتثبت، وتدخلها الفتحة لأجل النصب، ولا يدخلها التنوين لعدم الصرف.

ومن خواص الاسم – أيضاً – الإسناد إليه، وهو من أنفع علاماته؛ إذ به يعرف أن (التاء) من أكلت وشربت وقمت وقعدت اسم فكذلك لفظه (ما).

نحو قوله تعالى﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [سورة النحل: ٩٦]، وأما المثل السائر (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه(٣)) فهو إما على حذف لفظه (أن) أي: أن تسمع، فيكون مؤولا بالمصدر أي

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٢٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢٥-٢٦.

(٣) ينظر: الأمثال ٢٦٦/١.

سماعك أو على إقامة الفعل مقام المصدر ومن علامات الاسم – أيضاً – دخول الألف واللام عليه من أوله، وهي المعرفة نحو: الرجل والغلام والدار.

فهذه علامات الاسم التي يتميز بها عن الفعل والحرف فمنها لفظية ومنها معنوية فاللفظية من الألف واللام، وتدخل عليه من أوله، والتنوين والجر ويدخلان عليه من آخره، وأما الاسناد فهو معنوي، وإنما اقتصر على من وإلى وحتى وعلى وذكر الجر استطراداً؛ لأنها أنفع العلامات لدخولها على الظاهر والمضمر إلا حتى فإنها لا تدخل إلا على الظاهر.

يبدو لي أن الحريري أشار إلى وجود أكثر من علامة، واقتصاره على علامة واحدة، وهي حروف الجر لكونها أعم علاماته وهذا التعبير يطلقونه على أقوى علامة في الاستدلال على اسمية اللفظ كما أن الحريري ذكر علامات أخرى في شرحه على النظم؛ ومنها: التنوين، وجواز كونه فاعلاً وجواز كونه مفعولاً، وجواز الإخبار عنه، فيكون بهذا ذكر خمس علامات للاسم.

وابن الصائغ بين أن الحريري اقتصر على حروف الجر؛ لكونها أعم علاماته مؤيدا ذلك ، ثم يزيد علامات أخرى للاسم لم يذكرها الحريري وهي: التنوين ،والمعرف بأل، والمصغر ، والمخبر عنه، والمثنى ، والمجموع ، والمضاف ، والمنعوت فيكون بذلك ذكر عشر علامات للاسم.

وابن دعسين يرى رأي الحريري في أن علامات الاسم كثيرة، ومنها حروف الجر؛ لكونها أعم علاماته، ثم يذكر علامة للاسم أشار إليها الحريري بغير اللفظ الذي قاله ابن دعسين ولكنه في معناه وهو جواز كونه فاعلا ومفعولا وجواز الإخبار عنه ، وبين ابن دعسين أنّ أنفع علامات الاسم الإسناد، والتعبير (بأعم العلامات) أو (أنفع العلامات)؛ يدل على العلامة الأقوى في الاستدلال على اسمية الكلمة كما سبق.

ويذكر ابن دعسين علامات أخرى وهي الجر نفسه الذي هو أثر الحرف في آخره يقصد الحركة التي يؤثرها، وهي الكسرة، والتنوين وقد فصله تفصيلاً كاملاً موضحاً أقسامه ودخول الألف واللام.

وفي حديثه عنها يقسم هذه العلامات إلى لفظية ومعنوية؛ فاللفظية حروف الجر والتنوين والجر والألف اللام والمعنوية الاسناد وعلى هذا أقول إن الحريري نجح في جعل أعم علامة حروف الجر، لأنها أسرع منها للمبتدئ من القرينة المعنوية الاسناد.

وأما استشهاده بقولين من أقوال العرب للاستدلال أنها ليست أسماء فموطنها في باب علامات الأفعال؛ لأنها أفعال أصلاً والناظم قد أصاب في الحديث عنها في باب الأفعال.

باب الفعل

والفِعـــلُ مَـــا يَـــدخُلُ قَـــدْ والسّـــينُ عليـــــهِ مِثـــــلُ بَـــــانَ أو يَبِـــــينُ
أو لَحِقَتْـــــهُ تـــــاءُ مَـــــن يُحـــــدّثُ كقـــولهم فـــي لَـــيسَ لســـتُ أَنفُـــثُ
أو كـــانَ أمـــرًا ذَا اشـــتِقَاقٍ نحـــوُ قُـــلْ ومثلُـــهُ ادخُـــلْ وانبَسِـــطْ واشـــرَبْ وكُـــلْ

يقول الناظم عن هذا أما (قد) يقصد العلامة الأولى من علامات الفعل فهو حرف معناه التوقع وتقريب الفعل، ويدخل على الماضي والمستقبل[١].

كما قال سبحانه وتعالى في الماضي:﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾[سورة البقرة: ٦٥] وفي المستقبل: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ [سورة الأحزاب:١٨].

وابن الصائغ يوافق الناظم ويزيد التوضيح؛ فيقول: (قد) حرف يدخل على الماضي والمضارع فإن دخل على الماضي قيل فيه حرف تقريب، وإن دخل على المضارع فلا يخلو من الوجوب والإمكان فإن كان ممكناً قيل حرف تقليل كقولك (قد يقع المطر) وإن كان واجباً كقولك (قد تغربُ الشمسُ) فهو حرف تحقيق[٢].

وابن دعسين يخبر أن الناظم ذكر أربع علامات؛ الأولى: (قد) الحرفية فوضحها بقوله: الحرفية ويشترك فيها الفعل الماضي والفعل المضارع، ولا تدخل على الأمر؛ فمثال ذلك قد قام، وقد يقوم فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما ومثله بان ويبين ، والاحتراز بقد الحرفية عن قد الاسمية فإنها تأتي بمعنى حسب ،وتتصل بها ياء المتكلم ،وتلحقها نون الوقاية جوازاً ،تقول: (قد زيدٍ بدرهمٌ)، وتأتي أيضاً اسم فعل بمعنى أكتفى فتتصل بها الياء، وتكون محل نصب على المفعولية ،وتلزمها نون الوقاية جوازاً[٣].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب. ٦.

(٢) ينظر اللمحة في شرح الملحة، ١١٣.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٢٧-٢٨.

يبدو لي أن الشارحين وافقا الحريري على هذه العلامة (قد) [١] في الذكر، ونرى ابن الصائغ قد فصّل القول في قد عند دخولها على الماضي والمضارع ،وبين معانيها وابن دعسين يوضح أن (قد) الداخلة على الفعل هي الحرفية ثم وضح أنها الحرفية للاحتراز عن الاسمية، ويمضي في بيان قد الاسمية.

ويكمل الحريري علامات الفعل فيقول وأما السين وأختها (سوف) فكلتاهما حرف عناه التنفيس وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد. وهما يختصان بالدخول على الفعل المستقبل، ويخرجانه من أن يكون للحال في مثل قولك زيدٌ سيصلي غداً أو سوف يصل غداً: فإن جعلتهما اسمين أدخلت عليهما التنوين[٢]، كما قال الشاعر[٣]:

ليـــتَ شِـــعْرِي وأَيـــنَ مِنـــي لَيـــتَ إنَّ ليتًـــا وإنَّ ســـوفًا عنـــاءُ

يقول ابن الصائغ في هذا (والسين وسوف) حرفا تنفيس يختصان بالمضارع المستقبل[٤]، وقد يستعملان في الوعد والوعيد[٥].

أما ابن دعسين فيتكلم عن هاتين العلامتين؛ فيقول: الثانية من علامات الفعل (السين) وهي حرف تنفيس وتختص بالفعل المضارع وتخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال أو محتملاً لهما فإذا قلت مثلاً: زيدٌ يصلي. فيصلي فعل مضارع محتمل للحال والاستقبال فإن أردت استقباله قلت: سيصلي. ومثال الحال؛ دخلت المسجد، والخطيب يخطب. فإن قلت سيخطب كان للاستقبال، ومثلها لفظة (سوف) لكنها أكثر تنفيسًا منها، إذ كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى[٦].

---

(١) جملة ما ذكره النحويون لـ (قد) خمسة معانٍ: الأول: التوقيع وترد مع الماضي والمضارع، الثاني: التقريب ولا ترد إلا مع الماضي، الثالث: التقليل وترد للدلالة عليه مع المضارع، الرابع: التكثير وترد مع المضارع، الخامس: التحقيق: وترد للدلالة عليه مع الفعلين الماضي والمضارع، ينظر: الجنى الداني، ٢٥٦، والمغني، ٢٢٧.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٦.

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف ، وقائله هو أبو زبيد الطائي. ينظر: ديوانه ٢٤.

(٤) سوف أشد تراخياً في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيساً. ينظر: شرح المفصل ١٤٨/٨.

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١١٤. الأكثر في السين الوعد وتأتي للوعيد، وأما سوف فتستعمل كثيراً في الوعيد والتهديد، وقد تستعمل في الوعد، ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢٨٢/٤، ٢٨٣.

(٦) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٢٨.

يبدو لي اتفاق الشراح على هاتين العلامتين إلا أن الحريري تكلم عن اسمية (سوف) إذا أدخلت عليه التنوين، وابن الصائغ يزيد معنى في معانيها من غير أن يتعرض للتوضيح لها أبدًا ، ولا التمثيل ، وهو أنها تدل على الوعد والوعيد. أما ابن دعسين فقد وضحها توضيحًا جميلاً بالأمثلة كما مر بنا سابقا.

وثالث هذه العلامات عند الحريري هي اتصال تاء المتكلم بآخر الفعل وبه استدل على أن (ليس) و(عسى) فعلان كقوله: لست أنفث وعسيتُ أن أخرج[١].

ويقول ابن الصائغ عن هذه العلامة: من علائم الفعل دخول الضمائر على آخره؛ كتاء المتكلم وهي إذا كانت لمتكلم مبنية على الضم ويستوى فيها المذكر والمؤنث فإن كان لمخاطب فتحت مع المذكر وكسرت مع المؤنث[٢].

ويقول ابن دعسين عنها: من علامات الفعل (التاء) المتحركة وهي تاء الفاعل المرادة بقوله: (تاء من يحدث) سواءً كانت للمتكلم أم للمخاطب مذكرًا أو مؤنثاً فإذا كانت للمتكلم فهي مضمومة وإن كانت للمخاطب فهي مفتوحة أو للمخاطبة فهي مكسورة أو للمثنى والجمع فهي مضمومةٌ مطلقًا.

ويختص بها الفعل الماضي وبها يتبين لك أن (ليس وعسى) فعلان لقبولهما إياها نحو قوله تعالى: ﴿لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [سورة الأنعام: ٦٦] وكقوله تعالى:﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [سورة محمد: ٢٢] خلافاً لمن زعم أن ليس حرف نفي[٣] كـ (ما) النافية[٤]، وعسى حرف ترج كـ (لعل) [٥].

في تقديري أن النحاة اتفقوا على العلامة الثالثة وهي(تاء المتكلم) واستدلال الحريري وابن دعسين على أن (ليس وعسى) فعلان بدلالة دخول هذه العلامة عليهما ويفصل ابن الصائغ وابن دعسين عن دلالتها مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة ويزيد ابن دعسين أن تكون مضمومة للمثنى والجمع.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٧.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١١٤.

(٣) ينظر منحة الملك الوهاب ، ٢٨.

(٤) قاله ابن السراج. ينظر: الأصول ٢٠٦/٢

(٥) حكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب ونقله بعضهم عن ابن السراج ينظر مغني اللبيب ٢٠١، وشرح شذور الذهب ٢١. ٢١.

ومن العلامات يقول الحريري: اتصال التاء الساكنة التي هي علامة فعل المؤنث بآخره؛ كقولك: قامت وذهبت. وبذلك استدل على أن (نعم) و (بئس) فعلان؛ كقولك (نِعْمتِ المرأة هندٌ وبئست المرأة نُعْمٌ) ومنه الحديث: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمتْ، ومن اغتسل أفضل) [١].

فسكن – عليه الصلاة والسلام – التاء ليدل على أنه أراد بها التأنيث ؛ لأن تقدير الكلام: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمتِ الرخصةُ. ومن وقف على نعمتْ في هذا الخبر بالهاء فقد لحن وغلط، على أن بعضهم رواه: (فبها ونَعْمِتَ) فجعل التاء ضميراً للمخاطب، والمقصود في هذه الرواية الدعاء له بالتنعّم فإن اعترض معترض بأن باء الجر قد وجدت داخلة على (نعم) كما حكي أن بعض العرب بُشِر ببنت فوجم فقيل له نعم الولد هي فقال والله ما هي بنعم الولد، نصرها عُواء وبرها سَرِقة[٢]، فالجواب عنه أن الباء دخلت على اسم محذوف في الكلام وتقديره: ما هي بالتي يُقال لها: "نِعْم الولد"[٣].

وابن الصائغ في هذه العلامة يقول: فإن كان المؤنث غائباً كانت ساكنة كقولك: (بئست الفاجرة).

وأما ابن دعسين فيقول: ومثل التاء المتحركة التاء الساكنة ،وتدل على تأنيث الفاعل، وتختص بالماضي[٤]، فتلحقه سواءً أكان متصرفاً؛ كقامت هند أو جامداً ،كليست دعد قائمة وبها يثبت لك أن (نعم وبئس) فعلان ماضيان لدخولها في آخرها تقول: نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد وفي الحديث عن –النبي ﷺ – "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل" وقوله: (فيها) أي فالبرخصة أخذ ونعمت الرخصة فأعاد الضمير على غير مذكور وفيه أيضاً "وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة" [٥] ، خلافا لمن زعم أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما تقدم بيان ذلك في مبحث الاسم[٦].

نرى النحاة الثلاثة تحدثوا عن التاء الساكنة كعلامة إلا أن ابن الصائغ التبس عليه في أمرها إذا جعلها من الضمائر وهذا خلاف ما عليه الجمهور فهي علامة تأنيث تلحق بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً والحريري

---

(١) جامع الترمذي ٤٩٧، وسنن ابن ماجه ٣٤٧/١.

(٢) ينظر: وأسرار العربية، ١٠٣.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٧–٨.

(٤) ينظر اللمحة في شرح الملحة ١١٤.

(٥) سنن أبي داود، ٥٤ .

(٦) ينظر: منحة الملك الوهاب ٢٨–٢٩.

قد أحسن عندما جعل الحديث عنها مفصولاً عن تاء الفاعل الضمير وأطال الحديث فيها فناقش مسألة فعلية نعم وبئس وعلل اتصال حرف الجر بها على أنه دخل على اسم محذوف في الكلام.

أما ابن دعسين فتابع الناظم في رأيه وحديثه إلا أنه التبس عليه أن التاء الساكنة خاصة بالفعل الماضي.

ويزيد الحريري الحديث عن علامات الفعل فيقول: من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقاً من مصدر؛ كقولك (قم واقعد) ألا ترى أنهما مشتقان من القيام والقعود؟ والمقصود بقولنا: "مشتق من مصدر"، الاحتراز بهذه القرينة من انتماء الأفعال التي هي (صهٍ ومهٍ وإيهٍ)ونظائرها؛ لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر إلا أنها غير مشتقة من مصدر(١).

وابن الصائغ يقول عن هذه العلامة من أنواع الفعل الأمر وشرطه أن يكون مشتقاً من مصدر، كقوله (ادخل وانبسط) فهما مشتقان من الدخول والانبساط احترازاً من أسماء الأفعال التي هي (صه) و (مه) لدلالتهما على اهتمام السامع بالسكوت والكف مع خلوهما من الاشتقاق(٢).

أما ابن دعسين فقال عن هذه العلامة: دلالة الكلمة على الأمر بما اشتقت منه، وهو المصدر كما مثل به في قوله: (نحو: قُل) فإنه يدل على الأمر بما اشتقت منه وهو المقول ومثله ادخل لاشتقاقه من الدخول وانبسط واشرب وكُل لاشتقاقها من الانبساط والشرب والأكل هي علامة معنوية وسيأتي في مبحث الأمر أن علامته المعتمدة دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة؛ وذلك نحو: اضرب فإنه دال على طلب الضرب، ويقبل ياء المخاطبة تقول: اضربي يا هند(٣).

نرى النحاة يتحدثون عن نوع من أنواع الفعل وهو فعل الأمر وقد جعلوا علامته اشتقاقه من مصدر؛ ليحترز بذلك عن أسماء الأفعال. وقد أحسن ابن دعسين عندما ذكر أن علامته دخول ياء المخاطبة ، ونجد ابن الصائغ يزيد علامات لم يتعرض لذكرها الحريري وابن دعسين وهي: دخول ضمير الاثنين وهو الألف كقولك (الرجلان قاما). وكذلك ضمير الجمع كقولك: (الناس قاموا).

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٨.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،١١٥.

(٣) ينظر منحة الملك الوهاب، ٢٩.

ومنها دخول حرف الجزم على أوله ونون التوكيد على آخره كقولك: (لم يقم زيدٌ) و (لا تخدعنّ بالباطل) وكقوله: لم يضربنَّ[١].

(١) ينظر اللمحة في شرح الملحة، ١١٥.

باب الحرف

والحـــرفُ مـــا ليســـتْ لـــهُ عَلَامَـــهْ فَقِـــسْ علـــى قَـــولي تَكُـــنْ عَلَّامَـــهْ

مثالُـــــــهُ حتّـــــــى ولا وَثُمَّـــــــا وهـــل وبَـــل ولَـــو ولَـــم ولَمَّـــا

يقول الحريري: شُبّه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة بكونه ثلاثة أثواب بيض معك فعلمت اثنين منها، فإخلاء الأخير من العلامة علامةٌ له تخرجه عن الاشتباه وتزيل عنه الالتباس[١].

وابن الصائغ يقول: علامة الحرف سلبه مما تقدم من علائم الأسماء والأفعال؛ فتجريده من العلامة علامة له، وحدّه: كلمة لا تدل على معنى في غيرها، والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء: أن حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها والحرف ينقسم إلى: مُعمل ومهمل. فالمعمل هو المختص بتأثير كحرف الجر وحرف الجزم، والمهمل كحرف الاستفهام وحرف العطف[٢].

أما ابن دعسين[٣] فيقول عن علامة الفعل: الحرف لا علامة له وجودية بل علامته عدمية وهي عدم قبوله لعلامة الاسم والفعل وحيث لم يقبل علامة الاسم، ولا علامة الفعل امتنع أن يكون واحداً منهما، وتعين أن يكون قسماً ثالثاً؛ إذ لا مخرج للكلمة من الثلاثة الأقسام دلَّ عليه الاستقراء فصار ترك العلامة له علامة وقد مثلوا لذلك بأمثلة تقرب إلى الفهم منها لو أن شخصاً معه ثلاثة أثواب بيض لا يتميز بعضها من بعض؛ فأراد التمييز بينها فجعل على أحدها خيطاً أحمر، وعلى الثاني خيطاً أسود بقي الثالث غير محتاج إلى علامة؛ لتميزه من الاثنين بتركها.

ومنها لو أن شخصاً رسم الحاء المهملة التي هي حرف من حروف الهجاء ثلاث مرات على هذه الصورة ح ح ح فكل من رآها يقول هذه جاء مكررة فإذا نقط واحدة منها نقطة من فوق صارت خاء معجمة وإذا نقط الثانية نقطة من تحت صارت جيماً وبقيت الثالثة غير منقوطة وهي الحاء، تميزت عن الثنتين بعدم النقطة فإذا وردت عليك مثلاً كلمة وأردت أن تحققها أهي اسم أم فعل أم حرف فأعرض عليها علامات الاسم فإن قبلت شيئاً منها فهي اسم وإن لم تقبلها فاعرض عليها علامات الفعل فإن قبلت شيئاً فهي فعل وإن لم تقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل فاجزم بأنها حرف ولا تطلب لها علامة لأن ترك العلامة هي العلامة.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٩.

(٢) ينظر اللمحة في شرح الملحة ١١٨.

(٣) ينظر منحة الملك الوهاب ٣١-٣٢.

ثم يضيف ابن دعسين فائدةً يتحدث فيها عن أقسام الحرف فيقول: اعلم أن الحرف ينقسم في نفسه إلى ثلاثة أقسام[١]:

قسم يدخل على الاسم والفعل نحو: (هل) تقول: هل زيدٌ قائمٌ؟ وهل قام زيدٌ؟ وهل يقوم عمروٌ؟ وقسم يدخل على الاسم فقط نحو (في) تقول: زيدٌ في داره، وعمروٌ في المسجد.

وقسم يختص بالفعل فقط نحو: (لم) تقول: لم يقعد، لم يقل، اختصاصه بالمضارع فقط[٢]، وإلى ذلك أشار ابن مالك في ألفيته حيث قال: (كهل وفي ولم) [٣].

مما سبق يتبن اتفاق النحاة على أن الحرف ليست له علامة ولك القول بأن علامته خلوه من علامات الاسم والفعل فهي علامة عدمية.

ووجدنا ابن الصائغ يختلف عن الحريري في أنه بين سبب تسمية الحرف حرفا؛ لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجمل فصار بمنزلة الأخير وآخر كل شيء حرفه، وكذلك فرّق اين الصائغ بين حرف المعنى وحرف الهجاء ويبين أقسام الحرف إذا قسمه إلى قسمين: معمل ومهمل.

ويتوسع ابن دعسين في الإيضاح كثيراً ثم بين أقسام الحرف ، وقد أحسن ابن دعسين في شرحه وتقسيمه مع أنه لم يذكرها كاملة.

---

(١) هناك أقسام أخرى لم يذكرها ابن دعسين. ينظر :الأشباه والنظائر ،١٨/٢.

(٢) ينظر : منحة الملك الوهاب، ٣٣.

(٣) ينظر :الألفية، ٣.

المبحث الثاني: باب النكرة والمعرفة

والاسم ضربَانِ فضَربٌ نَكِرَهْ ... والآخَرُ المعرِفَةُ المُشتَهِرَهْ
فَكلُّ ما رُبَّ عليهِ تَدخُلُ ... فإنهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ
نحوُ غُلامٍ وكتابٍ وطَبَقْ ... كقولِهِم رُبَّ غُلامٍ لي أَبَقْ
ومَا عَدا ذلكَ فَهْوَ مَعرِفَهْ ... لا يَمتَري فيهِ الصّحيحُ المَعرِفَهْ
مِثَالُهُ الدَّارُ وزَيدٌ وأنَا ... وذَا وتلكَ والذي وذُو الغِنَى
وآلةُ التَّعريفِ أَلْ فمَن يُرِدْ ... تَعريفَ كَبْدٍ مُبهَمٍ قالَ الكَبِدْ
وقالَ قومٌ إنّها اللامُ فقطْ ... إذْ أَلِفُ الوَصلِ مَتى تُدرَجْ سَقَطْ

يقول الحريري: "**النكرة** هي الأصل، والمعرفة فرع عليها، كما أن التذكير هو الأصل في الأسماء والتأنيث فرع عليه، والنكرة كل اسم عم اثنين فصاعداً من جنسه، وأعم النكرات وأبهمها(شيء)؛ لوقوعه على الموجود والمعدوم والجوهر والعَرَض"[(١)].

وابن الصائغ في هذا يقول: النكرة هو الأصل والمعرفة فرع عليه والنكرة هو: الاسم الشائع في جنسه وهو كل اسم يقبل دخول الألف واللام عليه أو يقع موقع ما يقبل الألف واللام. والمعرفة هو المقول على واحد بعينه ، وأعم النكرات شيء[(٢)].

ويتحدث ابن دعسين عن النكرة والمعرفة يقول: النكرة ما شاع في جنس موجود؛ كرجل ودابة وعود، أو مقدر كشمس وقمر، والمعرفة ما وضع ليستعمل في معين كالرجل والدابة والعود والشمس والقمر.

والنكرة هي الأصل؛ لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس وقد قدمنا أن النكرة ما شاع في جنس موجود أو مقدر؛ فالأول كرجل فإنه لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً فكل ما وجد من هذا الجنس واحده فلفظه (رجل) صادقة عليه والثاني كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ ظهوره وجود الليل فحقه أن يصدق لفظه على كل متعدد كما أن رجلاً كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وضعت لكان لفظ شمس صالحاً لها، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصاً كزيد وعمرو، إنما وضع أسماء الأجناس.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ١١.

(٢) أعم النكرات (شيء)لأنه مبهم في الأشياء كلها، ينظر المقتضب ١٨٦/٣.

والمعرفة فرع النكرة ولأجل هذا بدأ بها الحريري كغيره[١].

مما سبق نجد أن الشراح اتفقوا على أن النكرة الأصل والمعرفة فرعها موافقين في ذلك رأي الجمهور وإنما كانت هي الأصل؛ لأن كل معرفة تندرج تحتها من غير عكس، ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي قاعدة أصولية حضرت عند الشراح، ولأنه لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لها معرفة له، والمستقبل أولى بالأصالة ومنها أن مسماها أسبق في الذهن (٢) ، ونجد الحريري يكتفي بتعريف النكرة دون المعرفة وابن مالك يسير على الاكتفاء بتعريف النكرة لقوله من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه[٣] أما ابن الصائغ فيتعرض لذكر حد النكرة والمعرفة وكذلك ابن دعسين.

ويتحدث الحريري عن علامة النكرة فيقول: :"يعرف الاسم النكرة بحسن دخول (رُبّ) [٤] عليه، نحو ما تقدم مثاله في نظم الملحة، يقصد قوله: رب غلامٍ لي أبق – وبهذا الاعتبار استدل على أن "مثلك" و "غيرك" نكرتان لجواز دخول (رب) عليهما، كما قال الشاعر في (غيرك):

يـــا رُب غيـــركِ فـــي النســـاءِ غريـــرةٍ بيضـــــاء قـــــد متعتهـــــا بطـــــلاقِ[٥]

وكقول امرىء القيس[٦] في (مثلك):

فَمِثلـــكِ حبلـــى قـــد طرقـــتُ ومرضـــعٍ فألهيتهـــا عـــن ذي تمـــائم مُحْـــوِلِ

يريد قربَّ مثلك: لأن (رُبَّ) تُضمر بعد الفاء كما تضمر بعد الواو[٧].

---

(١) ينظر منحة الملك الوهاب، ٣٥.

(٢) ينظر التصريح ٩١/١، والأشموني ١٠٥/١، وحاشية ابن حمدن على المكودي ٧٦.

(٣) يقول ابن مالك : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه لأن من الأسماء ما هو معرفة نكرة لفظاً وعكسه، فإذا ثبت كون الاسم بهذه المثابة فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاه ثم يقال وما سوى ذلك فهو نكرة، ينظر شرح التسهيل ١١٥/١، ١١٦.

(٤) قال ابن مالك : وتمييز النكرة بعد مد المعارف بأن يُقال: وما سوى ذلك نكرة أجود من تمييزها بدخول (رُبَّ) (والألف واللام) ؛ لأن المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس ومن النكرات ما لا تدخل ربَّ ولا الألف اللام كـ(أين) و (كيف) و (عريب) و ديار، ينظر شرح التسهيل ١١٧٣/١.

(٥) هذا بيت من الكامل، وقائل البيت هو أبو محجن الثقفي ينظر طبقات فحول الشعراء ٢٦٨و ٢٦٩ وهو من شواهد سيبويه ٢١٢/١ ٣٥٠. والمقتضب ٢٨٩/٤ وابن يعيش ١٢٦/٢.

(٦) هذا بيت من الطويل ، ينظر ديوان امرئ القيس ١٢، وهو من شواهد سيبويه ٢٩٤/١، وشرح شذور الذهب ٣٢٢.

(٧) ينظر: شرح ملحة الإعراب ١١و ١٢.

وكذلك يشير ابن الصائغ إلى علامة النكرة فيقول: كل اسم حسن عليه دخول (رُبَّ) فهو نكرة، وبهذا علم أن (مثلك) و (غيرك) نكرتان لدخول (رُبَّ) عليهما

وابن دعسين في حديثه عن علامة النكرة يقول: وذكر الناظم أن علامتها التي تتميز بها عن المعرفة أن تدخل عليها لفظة (رُبَّ) وتصلح معها؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات فحيث وجدت هذه العلامة وجدت النكرة وقد مثل لذلك بقوله: (رُبَّ غلامٍ لي أبق).

فـ (غلام) نكرة لدخول (رُبَّ) عليه وصلاحيتها معه ومثل ذلك: رُبَّ كتابٍ طالعته، ورب طبق أهديت فيه هدية، وبهذا استدل على أن (من) و (ما) قد تقعان نكرتين كقول الشاعر في (منْ) [(١)]:

رُبَّ مـــنْ أنضـــجتُ غيظـــاً قَلبَـــهُ قـــد تمنَّـــى لـــي موتـــاً لـــم يُطـــعْ

وكقول الآخر في ما [(٢)]:

رُبَّمـــا تكـــره النفـــوس مـــن الأمـــر لـــه فرجـــةٌ كَحَـــلِّ العِقـــالِ

والتقدير رُبَّ رجلٍ، ورُبَّ أمرٍ. وقد تدخلُ (رُبَّ) على ضمير غيبه كقول الشاعر[(٣)]:

رُبـــهُ فتيـــةٍ دعـــوتُ إلـــى مـــا يـــورث المجـــد دائبًـــا فأجـــابُوا

والضمير من المعارف؛ فيبنى من علم ذلك سؤال فيقال: كيف دخلت (رُبَّ) على الضمير وهو معرفة؟ فالجواب عن ذلك أنه قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة هل هو معرفة أو نكرة؟ على ثلاثة مذاهب' – أولها: أنه نكرة مطلقا ، وثانيها أنه معرفة مطلقا ، وثالثها: التفصيل وهو إن كان مرجعه جائز التفكير نحو: جاء في رجلٌ فأكرمته فهو معرفة، وإن كان واجب التنكير نحو رُبَّ رجلٍ وأخيه لقيته فهو نكرة وربهُ مثله[(٤)].

فإذا تقرر ذلك فاعلم أن النكرات تتفاوت كما تتفاوت المعارف؛ فبعضها أنكر من بعض؛ فأنكرها شيء' ثم متحيز، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم ماش، ثم ذو رجلين ثم رَجُل. ولذلك ضابط وهو أن

---

(١) هذا البيت من الرمل ، وينُسب إلى سويد بن أبي كامل بن حارثة. ينظر المفضليات ٤٠٠، ومنهج السالك ٥٤/١،و خزانة الأدب ١٢٣/٦-١٢٤.

(٢) هذا بيت من الخفيف أمية بن الصلت. ينظر شرح الديوان ٦٣.

(٣) هذا بيت من الخفيف ، لم أعثر على قائله ونسبه السيوطي إلى جرير ، ينظر شواهد المغني ٨٧٥/٢.

(٤) ينظر منحة الملك الوهاب ٣٥-٣٦.

النكرة إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات، وإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص وإلى ما يدخل تحتها أعم[١].

الموازنة:

للنكرة علامات كثيرة غير ما ذكر الشراح منها: أن يقبل دخول (من) للاستغراق؛ نحو (ما جاءني من رجل) أو (كل) للاستغراق؛ نحو: (كل رجل يأتيني فله درهم) أو (كم) نحو: (كم رجل جاءني) أو يكون حالاً أو تمييزاً أو اسم (لا) أو خبرها أو مضافاً إضافة لا ترفع إبهاماً[٢].

أما الحريري فقد جعل علامتها رب فقط وتابعه في ذلك ابن الصائغ.

وابن دعسين كذلك يوافق ما ذهب إليه الحريري، وتابعه فيه ابن الصائغ مع إطالة وتساؤلات وبيان لأنكر النكرات.

أما **المعرفة** فيبين الحريري حدها بقوله: المعرفة كل اسم خص واحداً بعينه من جنسه وتتنوع خمسة أنواع. يشير الناظم إلى هذه الأنواع بأنها وردت في النظم في آخر شرح هذه الأنواع فيقول وقد تضمنت (الملحة) هذه الأنواع الخمسة فيما اشتمل عليه البيتان المذكوران أمام الشرح لأن (الدار) من النوع المعرف بالألف واللام و (زيد) من نوع الأسماء الأعلام و(أنا) و(أنت) من نوع الأسماء المضمرة و(ذا) و(الذي) من نوع أسماء الإشارة والمبهمة، و (ذو الغنى) من نوع الأسماء المضافة[٣].

١-أحدها الأسماء الأعلام، ولا فرق بين أن تكون مفردة نحو زيد وهند أو مضافة نحو عبدالله وعبد مناف أو كنية نحو: أبي الحسن، أو لقبًا نحو: ملاعب الأسنة تأبط شراً. وعند بعض النحويين أن هذا النوع هو أعرف المعارف[٤].

أما ابن الصائغ فيبين حد المعرفة بقوله: المعرفة ما خصَّ واحداً بعينه، وهو أقسام:

هنا لم يبدأ ابن الصائغ أقسام المعرفة بما بدأ به الحريري ولكن لترتيب الموازنة سأبدأ بما يوافق ترتيب الحريري.

والعلم هو: ما عُلق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه.

---

(١) ينظر منحة الملك الوهاب ٣٦.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون ٢٢٥، وشرح ألفية ابن معطٍ ٦٢٩/١.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٣.

(٤) ينظر: شرح الملحة ١٢.

وهو لا يخلو من أن يكون مفرداً كـ(زيد) أو مضافاً كـ (عبدالله) أو كينة كـ(أبي الحسن) أو لقباً كـ (تأبط شراً) وهذا عند بعض النحويين أعرف المعارف[١].

وقال ابن دعسين عن المعرفة: وما لم يقبل دخول (رُبَّ) عليه من الأسماء فهو معرفة لا يشك فيه صاحب المعرفة الصحيحة.

والمعرفة ستة أقسام كما ذكرها في البيت الثاني[٢] كأكثر المصنفين[٣] في هذا الفن وهي قوله: (الدار) وما بعده.

فالدار مثال للمعرف بالألف واللام، و (زيد) مثال للعلم، و(أنا) مثال للضمير، و(ذا) مثال لاسم الإشارة ومثله (تلك) و(الذي) مثال للموصول، و (ذو الغنى) بمعنى صاحب الغنى، مثال للمضاف إلى واحد من الخمسة المتقدمة عليه بشرط أن تكون الإضافة محضة ، ثم ينبه إلى أن الناظم اختصر في بيان المعارف إلى الغاية بحيث إنه يبعد على المبتدئ تصورها[٤].

في رأيي:

فصَّل ابن دعسين في ذكرها تفصيلاً طويلاً خرج به عن مقصود الناظم في الاختصار والتسهيل للمبتدئين ولم يبدأ بما بدأ به الناظم من أقسام المعرفة كما فعل ابن الصائغ وكما فعلت لمراعاة ترتيب الحريري لموازنة الشرحين بما كتب فسأبدأ بالعلم أيضاً عند ابن دعسين وسألخص ما كتب مبتعداً عن الإطالة التي علل لها بأنه يذكرها لتحصل بذلك الفائدة فيما لا يخل بالنص المكتوب ولا أظن أن أحداً من شرُاح الملحة أطال كما فعل ابن دعسين في أقسام المعرفة.

يقول العلم: هو ما عين مسماه تعييناً مطلقاً وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة؛ فينقسم باعتبار تشخيص مسماه، وعدم تشخصه إلى قسمين: علم شخصي وعلم جنسي.

فالأول وهو الشخصي إما مفرد مذكر أو مؤنث كزيد وعمرو وزينب وسعاد وإما اسم قبيلة كقريش وإما اسم بلاد كعدن أو من أسماء الخيل كلاحق اسم فرس أو الإبل كشدقم اسم جمل.

---

(١) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ١٢٢ ،كأبي سعيد السيرافي: وإنما كان العلم أعرف المعارف؛ لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك إذا كان علامة توضع على المسمى يُعرف بها دون غيره، ويميز من سائر الأشخاص. وأسرار العربية ٣٤٦، واللباب ٤٩٤/١، وشرح المفصل ٥٦/٣، ٨٧/٥.

(٢) يقصد الحريري.

(٣) ينظر :الأصول ١٤٩/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٩١٧/٢.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب ٣٧-٣٨.

وينقسم بحسب الارتجال والنقل إلى قسمين: مرتجل ومنقول فالمرتجل استعمل علماً من أول الأمر كسعاد لامرأة والمنقول وهو الغالب في الأعلم وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها كزيدٍ وأسد وقاسم ومنصور وشمّر ويزيد.

وينقسم باعتبار ذاته إلى مفرد ومركب فالمفرد كزيد، والمركب ثلاثة أقسام: مركب إسنادي كبرق نحوه، ومركب مزجي كحضرموت ومركب إضافي وهو الغالب كعبدالله(١).

وينقسم أيضاً إلى اسم وكنية ولقب فالكنية ما بدئ بأب أو بأم كأبي بكر وأم الخير واللقب ما أشعر برفعه المسمى كزين العابدين أو ضعة كأنف الناقة، والاسم وما عداهما وهو الغالب كزيدٍ.

وإذا اجتمع الاسم واللقب تأخر اللقب عن الاسم كقولك: علي زين العابدين. وربما يتقدم على الاسم كقول القائل(٢):

أَنَــا ابْــنُ مُزَيْقِيَــا عَمــرٍو وَجَــدِّي أبــوه مُنْــذرٌ مــاءُ السَّــماءِ

فقدم (مزيقيا) وهو اللقب على (عمرو) وهو الاسم.

وأما الكنية فإذا اجتمعت مع الاسم أو اللقب فلا ترتيب بينهما قال الشاعر(٣):

أَقْسَــمَ بــاللهِ أبُــو حَفْــصٍ عُمَــر .....

فقدم (أبو حفص) وهو الكنية وأخر (عمر) وهو الاسم.

وقال حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي -رضي الله عنه- يرثي سعد بن معاذ الأنصاري الأوسي-رضي الله عنه-(٤):

وَمَــا اهْتَــزَ عَــرْشُ الله مِــن مَــوْتِ هَالِــكٍ سَــمِعنَا بِــهِ إلَّا لِسَــعْدٍ أبــي عَمــرو

فقدم الاسم وهو (سعد) وأخر الكنية وهي (أبو عمرو).

ثم لا يخلو إما أن يكون الاسم واللقب مضافين؛ فلك في إعرابهما وجهان ، أحدهما: أن تضيف الأول إلى الثاني؛ كقولك: جاء سعيد كرزٍ، وثانيهما أن تقرب الثاني إعراب الأول كجاء زيدٌ قفةٌ(٥).

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ٤٥-٤٦.

(٢) هذا بيت من الوافر ، وقائله أوس بن الصامت. ينظر: خزانة الأدب ٣٦٥/٤، وشرح التصريح ١٢١/١.

(٣) هذا بيت من الرجز ، ونُسب في خزانة الأدب إلى عبدالله بن كبسية ١٥٤/٥و ٢٢٥.

(٤) هذا البيت من الطويل .

(٥) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٦-٤٧.

وأما العلم الجنسي فهو اسم يُعين مسماه تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية؛ وذلك كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وذؤالة للذئب، بضم أوائلها؛ فإن كلّ واحد من هذه الألفاظ الثلاثة يصدق على كل فرد من أفراد هذه الأجناس؛ لأنك تقول لكل أسدٍ رأيته هذا أسامة مقبلاً.

ثم اعلم أن العلم الجنسي يشبه العلم الشخصي في الأحكام اللفظية من أنه يُبتدأ به ولا تدخل عليه (أل) ولا (الإضافة) ، وتأتي الحال متأخرة عنه، ويشبه- النكرة أيضاً – من جهة المعنى؛ لأنه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون واحد.

ثم أعلم أن مسمى هذا العلم ينقسم في نفسه إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: وهو الغالب أعيان لا تؤلف: كالسباع والحشرات نحو أسامة وثعالة.

والثاني: أعيان تؤلف؛ كميان بن بيان للمجهول العين والنسب.

والثالث: أمور معنوية؛ كسبحان للتسبيح وكيسان للغدر[1].

الموازنة: نجد الحريري يذكر أن أنواع المعرفة خمسة أما ابن الصائغ فلم يبين أنواعها وفي أثناء البحث وجدته يذكرها ستة ، وابن دعسين يشير إلى كونها ستة ومع الموازنة بين الشروح وجدت الحريري يبين العلم باختصار دون أنم يفصل فيه؛ ربما لما ذكر من أن النظم وشرحه للمبتدئين ،وابن الصائغ يختصر في ذكره للعلم أيضاً أما ابن دعسين فقد توسع توسعاً كبيراً في شرح العلم مع الاستشهاد فيها بالشعر. ويتفق ابن الصائغ مع الحريري على أن العلم أعرف المعارف أما ابن دعسين فلم يشرْ إلى ذلك كذلك انفرد ابن دعسين ببيان الإعراب في بعض المواضع للعلم ونرى الشراح تحدثوا عن العلم بوصفه قسماً من أقسام المعرفة مع اختلافهم في الترتيب فالحريري بدأ به أولاً ونرى ابن الصائغ وابن دعسين يؤخرانه.

والنوع الثاني من أنواع المعرفة عند الحريري: الأسماء المضمرة وهي نوعان: متصلة ومنفصلة؛ فالمتصلة كتاء المتكلم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطب المكسورة. ولا تدخل هذه التاء إلا على الفعل الماضي ،وإذا اتصلت به سكنت آخره لشدة امتزاجها به. ومنها الكاف للمخاطب والهاء للغائب، والياء للمتكلم في قولك: لي وبي ونظائر ذلك.

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٤٨.

والمنفصلة أنا أنت ونحن وهو وهي وهما وهم وهن وإياك وإياي وما أشبه ذلك. وعند بعضهم[١] أن هذه أخص المعارف[٢].

بينت أن ابن الصائغ لم يبدأ بالعلم في حين أنه بدأ بالمضمر يقول: المضمر وهو ما دلّ على مسمّى مشعراً بحضوره أو غيبته[٣] وهو متصل ومنفصل.

فالمتصل: الضمائر المتصلة بالأفعال وهي (التاء) و(الألف) و(الواو) على ما يقضتي حكمها؛ لاختلاف الفاعلين. ومنها (كاف المخاطب) و(هاء الغائب) و (ياء المتكلم) و(النون والألف) الدالات على الجمع[٤]. فهذه إذا اتصلت بالاسم كانت مضافاً إليها، وإذا اتصلت بالحرف كانت مجرورة[٥]. (عملك لك وعملي لي وعملنا لنا).

وإذا اتصلت بالفعل كانت مفعولةً إلا ضمير الجمع فإنه يكون تارةً فاعلاً وتارةً مفعولاً[٦].

لقولك: (الله خلقني وخلقك وخلقه، وهدانا فاتبعنا الحق، وما ينصرف من ذلك. والمنفصل مثل (أنا) و(أنت) و(نحن)، و(هو)، و(هي)، و(هم) و(هن)، و(إياك) و(إياي) وما تصرف منه وهذه أعرف المعارف عند الأكثر[٧].

وابن دعسين عندما تحدث عن أقسام المعرفة ابتدأ بالضمير يقول: يُقال له المضمر وهذا عند البصريين وأما عند الكوفيين فيسمونه الكناية والمكني.

---

(١) كسيبويه والجمهور ذهبوا إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عُرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ؛لأنه لا يشاركه فيه أخذ غيره فلا يقع فيه التباس، بخلاف غيره من سائر المعارف، ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب. ينظر: الكتاب ٦/٢، ١١، والمقتضب ٢٨١/٤، والإنصاف المسألة الواحدة بعد المئة ٧٠٧/٢. وأسرار العربية ٣٤٥، واللباب ٤٩٤/١، وشرح المفصل ٥٦/٣، ٨٧/٥، والهمع ١٩١/١.

(٢) ينظر : شرح ملحة الاعراب ١٣/١٢.

(٣) المشعر بالحضور والمتكلم وما المخاطب والمشعر به بالغيبة: ما سواهما والثلاثة على ضربين : متصل ومنفصل. ينظر شرح عمدة الحافظ ١٤٢/١.

(٤) يقصد (نا) الضمير الدال على جماعة المتكلمين ؛نحو قولك : (ضربنا وكتابنا ومربنا).

(٥) يريد في محل جر ؛لأن الضمائر مبنية.

(٦) هناك حال ثالثة يكون فيها مجروراً وذلك إذا اتصل بالاسم أو بالحروف نحو (كتابنا) و (مربنا).

(٧) ينظر اللمحة في شرح الملحة، ١٢٢و ١٢٣.

وهو عبارة عما دلَّ على متكلم كأنا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كهو، وهذه الثلاثة أصول الضمائر وفروعها كثيرة تدرك بالتأمل.

وينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، فالبارز كالتاء من قمتُ والمستتر كالمقدر في قولك قُمْ.

والمستتر ينقسم إلى واجب الاستتار وجائز الاستتار، فأما واجب الاستتار فهو ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه نحو: أقوم ونقوم وتقوم للمخاطب أو قُمْ.

وأما جائز الاستتار فهو ما يمكن قيام الظاهر مقامه؛ نحو: زيدٌ يقوم ألا ترى أنه يجوز زيدٌ يقوم غلامه[١].

وأما البارز فينقسم إلى قسمين: متصل ومنفصل فالمتصل ما لا يستقل بنفسه؛ أي لا يبتدأ به في أول الكلام ولا يلي لفظه (إلاَّ) الاستثنائية؛ وذلك كالياء من قولك: لي والكاف في قولك بك والهاء من قولك به.

والمنفصل ما يستقل بنفسه؛ أي يبتدأ به في أول الكلام، ويلي لفظه الاستثنائية؛ نحو: أنا وأنت وهو تقول أنا مؤمن وما ينفعك إلا أنا.

ثم إن المتصل ينقسم بحسب تصاريف الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما هو مرفوع المحل فقط، وذلك كالتاء من قولك: قرأتُ؛ فإنها فاعل وألف الاثنين كقاما واو الجماعة قاموا والنون كقمن للمخاطبات فهذه الخمسة[٢] الضمائر مختص محلها بالرفع.

الثاني: ما يصلح للنصب والجر ولا يصلح للرفع وهو ياء المتكلم كقوله تعالى: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾. [سورة الفجر: ١٥]

والثالث: ما يصلح للرفع والنصب والجر وذلك لفظة (نا) نحو قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيًا﴾.[سورة آل عمران: ١٩٣]

الأولى: مجرور المحل والثانية: منصوبته والثالثة: مرفوعته.

والضمائر كلها مبنية وإنما يحكم على محالها بحركات الاعراب[٣].

---

(١) ينظر منحة الملك الوهاب، ٣٨-٣٩.

(٢) لم يذكر إلا أربعة وهي تاء الفاعل وألف الاثنين وواو الجماعة والنون.

(٣) ينظر منحة الملك الوهاب ٣٩-٤٠.

وأما الضمير المنفصل فينقسم بحسب تصاريف الإعراب إلى قسمين قسم مرفوع المحل وقسم منصوبه ولا يتأتى الجر على محله أصلاً.

فالمرفوع اثنتا عشرة لفظة وهي: أنا، نحن، أنت، أنتِ، انتما، أنتم، أنتن، هو، هي،هما، هم، هن.

تقول أنا مؤمن فأنا مبتدأ والمبتدأ حقه الرفع وقس باقيها على هذا.

وأما المنصوب المحل فهو اثنتا عشرة لفظة أيضاً وهي: إياي – إيانا – إياكَ-إياكِ-إياكما -إياهما- إياكم-إياكن- إياه- إياها- إياهم-إياهن.

تقول: إياك أكرمتُ فإياك مفعول مقدم والمفعول حقه النصب، وقس الباقي منها على هذا[١].

واعلم أن (إيا) هو أصل هذه الضمائر واللاحق له معروف تكلم وخطاب وغيبة. واعلم أنه إذا أمكن الإتيان بالضمير المتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل فلا تقول قام أنا لتمكنك من قول: قمتُ بخلاف قولك: ما قام إلا أنا؛ فيتعذر –هنا- أن يؤتى بالمتصل لمنع إلا منه فلذلك يُجاء بالمنفصل ويستثنى من ذلك صورتان يجوز فيهما الاتيان بالمنفصل مع التمكن من الإتيان بالمتصل فالأولى منهما ضابطها أن يكونا ضميرين أولهما أعرف من الثاني وهما منصوبان معاً؛ نحو قولك: سلنيه؛ فيجوز أن تقول: سلني إياه وقولك: خلتكَهُ. فلك أن تقول: خلتكَ إياه[٢].

وأما الثانية فضابطها أن يكون الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها؛ نحو الصديق كنته فيجوز الصديق كنت إياه.

واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً؛ نحو (سلنيه)؛ لأن التنزيل أتى به قال الله تعالى:﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ﴾ [سورة هود: ٢٨] وقوله: ﴿ إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا ﴾ [سورة محمد:٣٧] وقوله: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[سورة البقرة: ١٣٧] واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً نحو خلتكه وفي باب كان نحو كنته، وكأنه زيدٌ بتخفيف نون كان فرجح الجمهور فيها الفصل[٣]. واختار ابن مالك[٤] الاتصال في باب كان.

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ٤٠.

(٢) ينظر المرجع السابق، ٤١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٨١/١، و ٣٨٤-٣٨٥، والأصول ١٢١/٢، والنكت ٦٥٥/١و ٦٦١، وشرح المفصل ١٠٦/٣، ١٠٧، وشرح ابن عقيل ١٠٠/١.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٧، وشرح التسهيل ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ٩٣/١.

اختلف رأيه في الأفعال القلبية[١] فتارة خالف الجمهور[٢]، وتارةً وافقهم[٣].

ثم أعقب كلامه عن الضمير بتنبيه يقول فيه: اعلم أن الضمائر تتفاوت في الأعرفية فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب والغائب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، وقد اجتمعت في قولك خِلْتُكُهُ فالتاء أعرف من الكاف والهاء؛لأنها للمتكلم، والكاف أعرف من الهاء لأنها للمخاطب والهاء للغائب[٤].

ثم نبه ابن دعسين على اتصال نون الوقاية قبل ياء المتكلم فقال: اعلم أنَّا قد قدمنا أن ياء المتكلم من الضمائر المتصلة، وأنها تصلح للنصب والجر، فإن كان الناصب لها فعلاً تاماً؛كأكرم أو ناقصاً؛كليس أو حرفاً كليت أو اسم فعل؛كدراك فيجب أن تأتي قبلها نون متصلة بها تسمى نون الوقاية[٥]؛لأنها تقي الكلمة العاملة فيها عن الكسر؛ فمثال الفعل دعاني، ويكرمني وأعطني، وهذا حكم فعل التعجب عند البصريين[٦]؛ نحو: ما أحسنني بإثبات النونين وأمّا (ليس) فتثبت فيها النون نحو: جاء القوم ليسني وأما قول قول الشاعر[٧]:

..... **إِذَا ذَهَـــبَ القُـــومُ الكـــرامُ لَيســـي**

يحذفها فضرورة.

وأما ليت فالأفصح إثبات النون قال تعالى:﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ﴾[سورة النساء:٧٣]

وأما قول ورقة بن نوفل في قصيدته المشهورة[٨]:

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ٤٠-٤١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٢/١، ٩٤.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٤٩/١و ١٥٠.

(٤) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٢.

(٥) ينظر: النكت ٦٦٢/١، والمفصل ١٣٨، وشرح المفصل ١٢٣/٣.

(٦) الكوفيون أجازوا إسقاط النون نحو ما أحسني ينظر شرح الكافية ٦١/٣، وأوضح المسالك ٧٨/١، وشرح التصريح ١١٠/١.

(٧) هذا البيت من الرجز ، وقائله هو رؤية بن العجاج. ينظر ديوانه ١٧٥، وشرح الكافية ٦٠/٣، والجنى الداني ١٥٠، والدرر اللوامع ١٠٥/١و ٥٠٣.

(٨) هذا البيت من الوافر ، ينظر خزانة الأدب ٣٩١/٣-٣٩٧.

فَيَـــا لَيْتِـــي إذَا مَـــا كَـــان ذَا كُـــمْ ولجـــتُ وكنـــتُ أوَّلَهُـــم وُلُوجَـــا

بحذف النون من ليت قال سيبويه[١] إنه ضرورة وقال الفراء[٢] (يجوز ليتني وليتي).

ومن أخوات ليت لعل وإنّ وأنّ وكأنّ ولكن فالأكثر في لعل حذف النون وهو الأفصح قال تعالى:﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[سورة غافر:٣٦].

والأقل إثباتها كقول الشاعر[٣]:

فَقُلـــتُ أَعِيرَانِـــي القُـــدُومَ لَعَلَّنِـــي أَخُـــطُّ بهـــا قبـــرًا لأبـــيض ماجـــدِ

وأما الأربع من أخوات ليت ولعل فالإثبات والحذف فيها سواء[٤].

وكما تدخل النون على الياء في حالة النصب تدخل عليها أيضاً في حالة الجر إما بالحرف أو بالاسم. فالحرفان الجاران اثنان فقط وهما (من وعن) فنقول منِّي وعنِّي بإدغام النون الداخلة في النون الأصلية ويجوز حذفها للضرورة كقول الشاعر[٥]:

أيُّهَـــا السَـــائِلُ عَـــنهُم وَعَنِّـــي لَســـتُ مِـــن قَـــيسٍ ولا قـــيسُ مِنّـــي

بالتخفيف فيهما، ولا تدخل نون الوقاية على شيء من الأسماء الجارة إلا على لدن وقط وقد والغالب الإثبات فيها ويجوز الحذف وليس مختصاً بالضرورة وعلى ذلك القراءتان من السبعة[٦] (لدن) و(لدنى) بالتشديد والتخفيف وفي الحديث المذكورة فيه التاء[٧]: (قطعني قطني وقطي قطي) بالإثبات والحذف، ومثلها لفظة (قد) قال الشاعر[٨]:

---

(١) ينظر الكتاب ٣٨٦/١.

(٢) ينظر مجلس ثعلب ١٠٦/١، والتذييل والتكميل ١٨٧/٢.

(٣) هذا البيت من الطويل ، ولم ينسب إلى أحد .

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب ٤٢، ٤٣.

(٥) هذا البحر من المديد ، لا يعرف قائله .

(٦) قراءة نافع وأبي بكر ينظر جامع البيان ١٨٥/١، والحجة ٢٢٨، وحجة القراءات ٤٢٤.

(٧) ينظر صحيح البخاري ٤٨، و ٧٣٨٤، ٦٦٦١.

(٨) هذا البيت من الرجز، وينسب إلى حميد بن مالك الأرقط في التنبيه ٦١، وشرح شواهد المبني ١٢٥/١، وخزانة الأدب ٣٨٢/٥، و ٢٤٦/٦.

قَـــدْنيَ مـــن نَصْـــرِ الخُبَيْبَـــيْنِ قـــدي

فأثبت النون في الأول وحذفها من الثاني.

ولا تدخل النون على غير هذه اللفظات المذكورة. فلا يقال لني ولا بني، بل: لي وبين، وكذا أبي وابني، وأخي وصاحبي لا يقال فيها أبني ابنتي وأختي وصاحبتي[1].

الموازنة: نرى النحاة في القسم الثاني من أقسام المعرفة يتحدثون عن الضمير، ونجد الحريري يختصر اختصاراً شديداً في الحديث عنه فاكتفى بذكر الضمائر متصلة ومنفصلة.

وابن الصائغ يتوسع قليلاً عند حديثه عن الضمائر المتصلة والمنفصلة أيضاً مع شرحها والتمثيل عليها أما ابن دعسين فقد توسع توسعاً كبيراً في شرحه للضمير، فقد قسمه إلى مستر وبارز والمستتر يكون واجب الاستتار وجائزه، والبارز ينقسم إلى قسمين متصل ومنفصل.

ثم تحدث عن تصاريف إعراب المتصل والمنفصل، وعن حكم العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل وتحدث -أيضاً -عن أعرف الضمائر، ثم عقب حديثه هذا بالحديث عن اتصال نون الوقاية قبل ياء المتكلم ورأي البصريين في دخولها مع فعل التعجب.

وهنا أبين إشارة الحريري أن الضمير عند بعضهم أخص المعارف وكأنه يبين رأيهم ولا يوافقه بقوله عند بعضهم، وابن الصائغ كذلك يشير إلى هذا الرأي؛ فيقول: وهذا أعرف المعارف عند الأكثر وربما أنه يميل إلى هذا الرأي، والدليل أنه صدَّر أقسام المعرفة به ، ووصفه بالأكثر وهو في ذلك يتابع رأي الناظم.

أما ابن دعسين فلم يشر إلى أن الضمير أعرف المعارف ولكن في تصديره له بالذكر في أقسام المعرفة قصد في ذلك.

---

(١) ينظر :منحة الملك الوهاب ،٤٤.

النوع الثالث من أنواع المعرفة عند الحريري أسماء الإشارة يقول:

أسماء الإشارة وتسمى أيضاً "المبهمة" نحو هذا وذاك وهذه وتلك[١] (والذي والتي)[٢].

وابن الصائغ يقول فيها: أسماء الإشارة وهي المبهمة نحو: (هذا) و (ذاك) و (هذه) وتلك وذات وتان وأولى وهذه عند ابن السراج[٣] أعرف المعارف[٤].

و(الذي) فروعه في أسماء الإشارة – وهو في فعله هذا متابع للحريري حيث جعل الأسماء الموصولة داخلة في باب أسماء الإشارة- (٥).

أما ابن دعسين فوافق -أيضا – ترتيب الحريري للنوع الثالث من أنواع المعرفة؛ وهو اسم الإشارة يقول: الثالث من المعارف اسم الإشارة، وينقسم بحسب ما يُشار به إلى ثلاثة أقسام:

أولهما: ما يشار به إلى المفرد.

وثانيهما: ما يشار به إلى المثنى.

وثالثها: ما يشار به إلى الجماعة.

وكل هذه الأقسام ينقسم إلى مذكر ومؤنث فللمفرد المذكر لفظة واحدة وهي لفظة (ذا)، ويزاد عليها من أولها لفظة (ها) التي للتنبيه فيقال هذا، وللمفرد المؤنث عشرة ألفاظ خمسة منها مبدوءة بالذال المعجمة وهي: ذي، وذهي، بإثبات الياء فيها وذه بالكسر مع الاختلاس وذه بالإسكان وذات وهي أغرب[٦] هذه الخمسة.

وخمسة مبدوءة بالتاء بدل الذال وهي: تي وتهي بإثبات الياء الساكنة وته بالكسر والاختلاس وته بالإسكان وتا بالألف، ولتثنية المذكر (ذان) بالألف رفعاً وبعدها نون كقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن

---

(١) ينظر شرح الملحة ١٣.

(٢) لم يشر الناظم في أنواع المعارف التي ذكرها إلى الأسماء الموصولة حيث جعلها داخلة في باب أسماء الإشارة، وهذا مبني على أساس كوفي لأن الكوفيين يذهبون إلى أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة. ينظر: الانصاف المسألة (١٠٣) ٧١٧/٢. وشرح المفصل ٢٤/٤، وشرح الرضي ٤٢/٢، والتصريح ١٣٩/١.

(٣) ينظر : الانصاف المسألة ، (١٠١) ٧٠٨/٢ ، والهمع ١٩١/١،.

(٤) لأنها تتعرف بالقلب والعين، وغيره يتعرف بالقلب ليس غير فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء.

(٥) ينظر :اللمحة في شرح الملحة، ١٢٥.

(٦) تكمن غرابتها أنها ليست اسم إشارة بل اسم بمعنى (صاحبة) مثل ذو الطائية بمعنى صاحب و (ذان) اسم ملازم للإضافة.

رَّبِّكَ ﴾ [سورة القصص: ٣٢] وذين بالياء قبل النون جراً ونصباً قال تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾، [سورة طه: ٦٣] فهذين منصوب بالياء (نيابة عن الفتحة)؛ لأنه اسم إنَّ وتقول في الجر مررت بذين الرجلين، ولتثنية المؤنث (تان) بالألف قبل النون فعاً، وتين بالياء نصباً تقول: جاءتني هاتان المرأتان وتان قال الله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ ﴾ [سورة القصص: ٢٧] وتقول مررت بهاتين والجمع المذكر والمؤنث (معاً) أولا ممدوداً، في لغة أهل الحجاز وبها ورد القرآن العظيم قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة البقرة: ٥] وقوله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي ﴾[سورة هود: ٧٨] ولا تختص بمن يعقل بل غيره مثله قال الشاعر[١]:

ذُمَّ المَنَـــازل بعـــد منزلـــةِ اللِّـــوى والعـــيشَ بَعْـــدَ أولئـــكَ الأيـــامِ

ولكنه قليل، وبنو تميم يستعملونها مقصورة فيقولون أولى[٢].

ثم إن المشار إليه ينقسم بحسب القرب والبعد إلى قسمين على الأرجح قسم قريب وقسم بعيد. فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مجرداً من الكاف، ومقروناً بلفظة (ها) التي للتنبيه؛ وذلك على سبيل الجواز تقول: جاءني ذا وهذا وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف إما مجرداً من اللام نحو: ذاك وهذاك وذيك وتيك أو مقروناً بها نحو: ذلك وتلك، ويمتنع إدخال اللام على ما تقدمت فيه الهاء من المفرد المذكر فلا تقل هذالك، وعلى المثنى وإن لم تتقدمه هاء نحو: ذانك و تانك فلا تقل ذانلك ولا تانلك، وعلى الجمع في لغة من مده – وهم الحجازيون[٣]– فلا تقل أولالك وأما على لغة بني تميم فتدخل تقول: أولالك.

تنبيه: يُشار إلى المكان القريب بـ (هنا) و (ههنا) وإلى البعيد بـ (هناك) و (ههنالك). وهنالك وهنا بالضم والفتح مع تشديد النون، وبـ (ثم) بفتح المثلثة مع تشديد الميم. نحو[٤] ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْأَخَرِينَ ﴾.[سورة ٱلْأَخَرِينَ ﴾.[سورة الشعراء: ٦٤].

الموازنة: نرى الحريري في النوع الثالث من أنواع المعرفة وهي أسماء الإشارة يذكر بعضها ويدخل معها الأسماء الموصولة وهذا كما بينت أنه على أساس كوفي وتابعه ابن الصائغ في ذلك ولكنه يزيد في تعدادها

---

(١) هذا بيت من الكامل، والقائل هو جرير بن عطية ينظر ديوانه ٦٥٧، ومعاني القرآن للأخفش ٩١/١، والكامل ١٩٩/٢.

(٢) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٨-٤٩.

(٣) حكى الفراء أن المد في أولاء وأولئك لغة الحارثين ، ينظر: شرح التسهيل ،٢٥٣/١.

(٤) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٩-٥٠.

عن الحريري أما ابن دعسين فقد أفرد هذا القسم بالذكر كقسم مستقل من أقسام المعرفة ، ولم يدخل الأسماء الموصولة في بابه بل أفردها كما سنوضح ذلك فيما بعد، ونلاحظ أنَّ ابن دعسين قد وضح أسماء الإشارة توضيحاً طويلاً جعله يتحدث عن الجانب اللغوي فيذكر أولاء ممدوداً في لغة أهل الحجاز وأن بني تميم يستعملونها مقصورة فيقولون: أولى، وأيضاً يتحدث عن هذا الجانب اللغوي أيضاً عندما تكلم عن امتناع إدخال اللام على ما تقدمت فيه الهاء على الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون فلا تقل: أولالك وأما على لغة بني تميم فتدخل تقول: أولالك.

النوع الرابع: من أنواع المعرفة هو الاسم الموصول وقد سبق أن بينت أن الحريري أدخله في باب الإشارة وتابعه في ذلك ابن الصائغ.

وأفرده ابن دعسين نوعاً من الأنواع يقول: والأسماء الموصولة هي المفتقرة إلى صلة وعائد؛ وهي على ضربين: خاصة ومشتركة، فالخاصة الذي للمذكر والتي للمؤنث، واللذان واللتان لتثنية المذكر والمؤنث ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، والأولى لجمع المذكر وكذلك الذين وهو بالياء في الحالات الثلاث. وهُذيل وعُقيل يقولون فيه: الذون رفعاً، والذين جراً ونصباً قال شاعرهم[1]:

نَحْـــنُ الَّـــذُونَ صَـــبَّحوا الصَّـــبَاحا يَـــوم النُّخَيـــلِ غَـــارَةً مِلحَاحَـــا

واللاتي واللائي بإثبات الياء وحذفها في اللفظتين معاً لجمع المؤنث ، وأما المشتركة؛ فهي: (من – ما – أيّ بتشديد الياء- و (أل)- وذو- وذا) فكل من هذه الستة يطلق على المفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً تقول في من: يعجبني من جاءك، وفي (ما) أعجبني ما اشتريته، وأما (أل) فإنما تكون موصولة بشرط أن تدخل على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة أشياء:

اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحسن الوجه.

وأما (ذو) فإنما هي موصولة في لغة طيئ خاصةً ولهم في استعمالها وجهان:

أحدهما: وهو الأكثر: أن تكون بالواو في الحالات الثلاث تقول: أعجبني ذو قام ورأيتُ ذو قام ومررت بذو قام. قال الشاعر[2]:

فـــإن المـــاءَ مـــاءُ أبـــي وجـــدي وبئـــري ذُو حفـــرتُ وذُ طويـــت

ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، وسمع من كلامهم: لا وذُو في السماء عرشه. والواو واو القسم.

---

(١) هذا البيت من مشطور الرجز ، ينسب إلى ليلى الأخيلية . ينظر: الدرر اللوامع ٩٢/١.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقائله سنان بن الفحل الطائي. ينظر: الحماسة ١٦٦، والأمالي الشجرية ٣٠٦/٢.

والوجه الآخر: إعرابها بالواو رفعاً، وبالألف نصبًا، وبالياء جراً ك (إعراب) التي بمعنى صاحب[١].

قال الشاعر[٢]:

فإمـــــا كـــــرامٌ موســـــرون لَقِيـــــتُهُم فَحَســـبِي مـــن ذِي عِنْـــدَهُم مَـــا كَفَانِيَـــا

وأما (ذات) فإنما تكون موصولة بشرط[٣] أن تتقدمها (ما) الاستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [سورة النحل: ٢٤،٣٠]، أو من الاستفهامية نحو قول الشاعر[٤]:

وقصـــــيدةٍ تَـــــأتِي المُلُـــــوكَ غريبـــــةٍ قَـــد قُلتُهَـــا لِيُقَـــال مَـــن ذَا قَائِلُهَـــا

أي ما الذي أنزل ربكم ومن الذي قالها فإن لم يتقدمها شيء من ذلك فهي إسم إشارة خلافاً للكوفيين[٥].

وأما (أي) فتأتي موصولة نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [سورة مريم: ٦٩]. فهذه خلاصة القول في تعداد الأسماء الموصولة خاصها ومشتركها.

ولا بد لكل موصول من صلة وعائد؛ فأما الصلة فهي على ضربين جملة وشبه جملة والجملة شرطان أمران:

أحدهما: كونها خبرية.

الأمر الثاني: أن تكون الجملة مشتملة على مخبر مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهو العائد نحو: جاء الذي أكرمته، والتي أكرمتها.

وقد يحذف هذا الضمير العائد سواء كان مرفوعاً؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [سورة مريم: ٦٩]؛ أي أيهم هو أشد، ومثال المنصوب قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [سورة الزخرف: ٧١].

---

(١) ينظر منحة الملك الوهاب ٥٠-٥١.

(٢) هذا البيت من الطويل ، وقائله : منظور بن سحيم. ينظر: شرح المفصل ١٢٨/٣، ولدرر اللوامع، ١٥٢/١.

(٣) ينظر :البغداديات ،٣٧١.

(٤) هذا البيت من الكامل ،وقائله الأعشى ينظر ديوانه ٧٧، وشرح قطر الندى ١٥٨.

(٥) ينظر: الإنصاف ٧١٧/٢.

وقال المجرور بالإضافة؛ كقوله تعالى: ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [سورة طه: ٧٢]. أي (قاضيه) ومنه قول طرفة بن العبد البكري في معلقته المشهورة[١]:

سَتُبدِي لَكَ الأيامُ ما كُنت جاهلاً ويَأتِيكَ بِالأَخْبَارِ من لَمْ تُزوِّدِ

والمجرور بالحرف نحو قوله تعالى:﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [سورة المؤمنون: ٣٣].

ونحو قال الشاعر[٢]:

تُصلِّي الذي صَلتْ قُريشُ وتعبدهُ وإن جَحَد العمومُ

أي للذي صلت له قريش[٣].

وأما شبه الجملة فثلاثة أشياء:

أولها: الظرف نحو: جاء الذي عندك.

ثانيها: الجار والمجرور؛ نحو: رأيت الذي في الدار.

ثالثها: الصفة ولكنها خاصة بصلة (أل) فإذا قلت جاء القائم فتقديره جاء الذي قام.

واعلم أنه إذا وقع الظرف أو الجار والمجرور صلة تعلق كل منهما بمحذوف وجوباً تقديره استقر أو مستقر ، وينتقل الضمير الذي كان مستتراً في الفعل إليهما[٤].

موازنة: نرى أن الحريري لم يفرد الاسم الموصول بباب خاص؛ إذ أدخله تحت باب اسم الإشارة وكذلك فعل ابن الصائغ، وأما ابن دعسين فقد أفرده بباب خاص؛ وهذا هو الصواب في رأيي؛ لأنه فصل فيه القول تفصيلاً رائعاً؛ إذ قسمها إلى قسمين خاص ومشترك ثم تناولها بالشرح وفي أثناء ذلك أشار إلى بعض الجوانب اللغوية كـ (هذيل وعقيل) "يقولون فيه الذون رفعاً والذي جراً ونصباً.

ثم يتعرض لمسألة خلافية وهي (إذا) في حال لم يتقدمها (ما أومن) فهي اسم إشارة خلافاً للكوفيين ثم يبين أنه لا بد لكل موصول من صلة وعائد ، ويشرح ذلك مستشهداً عليها.

---

(١) هذا بيت من الطويل ، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٢٣٠.

(٢) هذا بيت من الوافر ، لم ينسب إلى أحد ، ينظر: شرح التسهيل ، ٢٠١/١ .

(٣) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٥١-٥٢-٥٣.

(٤) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٥٣.

أما النوع الخامس من المعارف فهو الأسماء المعرفة بالألف واللام وهو عند الحريري النوع الرابع لما ذكرت من إدخاله للاسم الموصول في باب أسماء الإشارة.

يقول الحريري: الأسماء المعرفة بالألف واللام؛ نحو: الرجل والفرس الدار والثوب.

وفي هذا النوع ما لا تفارقه الألف واللام كاسم (الله) تعالى والذي والتي واللات والعزى والان[١].

وابن الصائغ في هذا النوع يقول: والمعرف بالألف واللام نحو: (الرجل) وهذه تكون تارة للعهد كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [سورة المزمل: ١٥-١٦].

وتكون تارةً للجنس؛ كقولك: (الرجل خيرٌ من المرأة).

وتكون بمعنى (الذي)؛ كقولك: (مررت بالضارب زيد) أي بالذي ضربه.

وتكون للتفخيم[٢] وهي لا تفارق اسم الله تعالى[٣].

وأما ابن دعسين فعنده هذا النوع هو الخامس ، يقول: ذو الأداة نحو: الغلام والفرس، وتنقسم (أل) هذه إلى ثلاثة أقسام وذلك أنها: إما لتعريف العهد أو لتعريف الجنس أو للاستغراق.

فأما التي لتعريف العهد فهي على نوعين: الأول: ذكري؛ نحو قولك: اشتريت فرساً ثم بعث الفرس أي المذكور أولاً، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ [سورة النور: ٣٥].

والثاني: ذهني مثاله: إذا كان بينك وبين مخاطبك كلام في قاضٍ خاص فتقول له جاء القاضي[٤].

وأما التي لتعريف الجنس؛ كقولك: الرجلُ أفضل من المرأة، إذا لم ترد رجلاً معيناً، ولا امرأة معينة، وإنما أردت الجنس من حيث هو أفضل من ذلك الجنس من حيث هو. وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ

---

(١) ينظر شرح ملحة الإعراب ١٣.

(٢) اختلف العلماء في الألف واللام التي في اسم الله تعالى على قولين: الأول أنها عوض عن الهمزة والأصل فيه (إلاه) فحذفت الهمزة حذفاً على غير قياس وعوض من (أل) وهذا قول سيبويه. القول الثاني: أن الأصل (لاه) ثم دخلت أل التعظيم والتفخيم واستدل على ذلك بقول بعضهم (لاه أبوك). وذهب الكوفيون إلى أن الألف واللام في اسم الله للتفخيم والتعظيم. ينظر: معاني الحروف ٦٥، ٦٦، وشرح المفصل ٣/١، وشرح الرضي ١٣١/١، والجنى الداني ٢٠٠.

(٣) ينظر: الملحة في شرح الملحة ،١٢٥-١٢٦.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥٣ و ٥٤.

شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [سورة الأنبياء: ٣٠]. وأل هذه التي يعبر عنها بالجنسية، ويعبر عنها بالتي هي لبيان الماهية وبالتي هي لبيان الحقيقة.

وأما التي للاستغراق فهي على قسمين؛ لأن الاستغراق، إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفات الأفراد، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [سورة النساء: ٢٨]؛ أي كل واحد من جنسه خلق ضعيفاً.

والثاني: نحو قولك: أنت الرجل؛ أي الجامع لصفات الرجال المحمودة، وذلك كما قال- عليه الصلاة والسلام – لأبي سفيان بن حرب الأموي: "كل الصيد في جوف الفِرا"[(١)] ، ومثله قول الشاعر[(٢)]:

وَلَـــــيْسَ عَلَـــــى اللهِ بِمُســـــتَنْكَرٍ أنْ يَجمَـــعَ العَـــالمَ فِـــي وَاحـــدٍ

على أن بعضهم[(٣)] قسم (أل) المذكورة هذه إلى قسمين ،وهو أضبط فقال: هي إما جنسية وهي إما على ثلاثة أنواع: إما أن تخلفها لفظة (كل)، أو لا تخلفها؛ فإن لم تخلفها فهي لبيان الحقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾[سورة التوبة: ٤٠] وإن خلفتها (كل) فإما تخلفها حقيقة أو مجازاً، فإن خلفتها حقيقة؛ فهي لشمول أفراد الجنس نحو﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ وإن خلفتها مجازاً، فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو: أنت الرجل علماً.

وإما عهدية والعهد إما ذكرى؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ **[سورة المزمل، ١٦]**، أو ذهني؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ [سورة طه: ١٢] ومثله ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [سورة المائدة: ٣] والمراد الوادي، أو حضوري؛ نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾،[سورة المائدة٥] ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾[(٤)].

---

(١) ينظر : مجمع الأمثال ،١٢٦/١.

(٢) هذا بيت من السريع هو أبو نواس الحسن بن هاني. ينظر ديوانه ٦٩.

(٣) هو ابن هشام الأنصاري، ينظر : أوضح المسالك ، ١٢٧/١، ومغني اللبيب، ٧٢.

(٤) ينظر: ملحة الإعراب، ٥٤-٥٥.

واعلم أن (أل) قد ترد أولا: زائدة أي غير معرفة وهي إما لازمة كالتي في علم قارنت وضعه؛ (كالسموأل واليسع واللات والعزى)، أو في اسم إشارة وهي (الآن) [١]، أو في موصول؛ (كالذي والتي) وفروعها لأن هذه المذكرات معارف، ولا يجتمع في كلمة تعريفان، وقد ترد عارضة إما خاصة بضرورة وزن الشعر كقول الشاعر[٢]:

وَلَقَـــد جنيتـــك أَكمُـــؤًا وَعَسَـــاقلاً وَلَقَـــد نَهَيتُـــكَ عَـــن بَنَـــاتِ الأوبـــرِ

وكقوله[٣]:

رَأَيتُـــك لَمَـــا أَنْ عَرَفْـــتَ وُجُوهَنَـــا صَـدَدْت وطِبْتَ النَّفسَ يا قَيسُ بن عمرو

لأن (بنات أوبر) علم على نبت معروف والنفس تمييز فلا يقبلان (أل) وإنما زيدت (أل) فيهما لإقامة الوزن، ويلحق بذلك ما زيد شذوذاً نحو: ادخلوا الأول فالأول.

وثانيا: مجوزة للمح الأصل وذلك أن العلم المنقول من الاسم الذي كان يقبل (أل) قبل النقل قد يلمح أصله فتدخل عليه (أل) وأكثر وقوع ذلك في العلم المنقول عن صفة كحارث وقاسم وحسن وضحاك ومشهور، وقد يقع المنقول عن مصدر كفضل، واسم عين كالنعمان، وهذا الباب سماعي فلا يقاس به غيره، فلا يقال في نحو: محمد وصالح ومعروف المحمد والصالح والمعروف، ودخول اللام على الألفاظ المتقدمة لا يقيدها تعريفاً إذ هي معارف قبل دخولها، وحذفها لا ينقصها عن المعرفة[٤].

تنبيه:

اعلم أن من المعرف بـ (أل) وبالإضافة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام فصار لا ينصرف الذهن عند سماعه إلا إليه، فالأول كالنجم غلب على الثريا وكالعقبة على التي عند مصر وكالبيت الحرام على الكعبة المشرفة، وكالمدينة على مدينة الرسول ﷺ وكالصعق الكلامي والأعشى لأعشى بن قيس، ومثل ذلك المخاء والشحر والحديدة، و(أل) هذه لازمة في هذه الأسماء إلا إذا نودي الاسم الذي هي فيه،

---

(١) وفقاً للزجاج ، ينظر : أوضح المسالك، ١/١٢٧.

(٢) هذا بيت من الكامل، وهو بلا نسبة.

(٣) هذا بيت من الطويل ، وقائله رشيد بن شهاب اليشكري ، ينظر: المفضليات ، ٣١٠.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥٥-٥٦.

أو أضيف إلى اسم آخر فيجب حذفها نحو مدينة الرسول ﷺ وبيت الله الحرام، ويا صعقُ، ويا أعشى، وقد تحذف في غير الإضافة والنداء، سُمع[١] هذا يوم اثنين مباركاً فيه[٢].

والثاني: كابن عباس لا ينصرف الذهن عند سماعه إلا إلى عبدالله حبر هذه الأمة ﷺ وكابن عمر لا ينصرف إلا إلى عبدالله[٣].

تتمة:

اعلم أنه قد تُبدل من لام (أل) ميم في لغة حمير، وقيل في لغة طيء وقيل في لغة الأشاعر وهذا أقرب[٤]. لأن أكثر أهل تهامة اليمن على هذا فيقال: امرجل بدل الرجل وامجبل بدل الجبل.

وقد تكلم النبي ﷺ بهذه اللغة حين سأله سائل من أهل هذه اللغة بقوله: أمنْ امبر امصيام في امسفر فقال له ﷺ (ليس من امبر امصيام في امسفر) [٥] ، وقال الشاعر[٦] في لغة طييء.

ذَاكَ خَلِيلِـــــــي وذُو يُوَاصِـــــــلُنِي يَرمِـــي وَرَائِـــي بامسَـــهَم وامسَـــلمَه[٧]

تعليق:

في هذا النوع من أنواع المعارف وهو المعرّف بالألف واللام نجد أن الحريري اقتصر على التمثيل لهذا النوع وذكر ما لا تفارقه هذه الأداة.

وكذلك ابن الصائغ قام بالتمثيل لهذه الأداة ثم بين أقسامها فهي عنده للعهد والجنس وتكون بمعنى الذي وتكون للتفخيم وهذا فيه ميل لرأي الكوفيين من أن الألف واللام في اسم الله للتفخيم.

وجاء ابن دعسين فتوسع في الشرح كما هي عادته وكما بين في أول حديثه عن المعرفة فقد بدأ بالتمثيل عليها ثم بيان أقسامها فهي للعهد عنده وللجنس وللاستغراق وقسم العهدية إلى نوعين العهد

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ،١٧٦/١.

(٢) ينظر الكتاب، ٤٢/٢.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥٦-٥٨.

(٤) اختلف في عزو هذه اللغة، ينظر: معاني القرآن للأخفش، ٢٩/١.

(٥) ينظر: مسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥.

(٦) هذا بيت من المنسرح ، وينسب إلى بجير بن غنمة الطائي، ينظر شواهد العيني، ١٥٧/١.

(٧) ينظر: منحة الملك الوهاب ٥٨-٥٩.

الذكري والدهني، وقسم التي للاستغراق إلى قسمين باعتبار حقيقة الأفراد وباعتبار صفاتهم. ثم ذكر رأي ابن هشام في التقسيم ، ورجح تقسيمه بقوله وهو أضبط.

ثم تحدث عن مواطن زيادة (أل) وأنها ليست للتعريف وهي قسمين: لازمة أو مجوزه للمح الأصل ،ثم نبه على أن المعرف بـ (أل) غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام ، ثم تمم حديثه بمسألة لغوية في إبدال (لام أل) ميم في لغة حمير أو طيىء أو الأشاعر.

النوع الأخير من المعارف وهو الخاص عند الحريري يقول فيه: النوع الخامس الأسماء المضافة إلى أحد الأنواع المقدم ذكرها[١]، كقولك: غلامُ زيدٍ، وغلامه، وغُلام هذا وغُلامُ الأمير[٢].

وابن الصائغ يوافق الحريري في هذا النوع من حيث عدده ولفظه فيقول: والمضاف إلى أحد هؤلاء الأربعة المتقدم ذكرها، كقولك (غُلامي) و (غلامُ زيدٍ)، و(غلام هذا) و(غلامُ الأمير) [٣].

وابن دعسين في هذا النوع يجعله سادساً فيقول: السادس من المعارف: الاسم النكرة إذا أضيف إلى واحد من الخمسة المعارف المتقدمة فإنه يصير معرفة بالإضافة نحو غلامي، ودار زيد، وعبد هذا، وجارية الذي في الدار، ورسول القاضي.

ورتبة المضاف في المعارف كرتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم والدليل على ذلك أنك تقول: (مررت بزيد صاحبك) فتصف زيداً وهو علم بالمضاف إلى الضمير وهو صاحب فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الأصح[٤]. فتعين أن يكون بمنزلة العلم[٥].

تعليق: اتفق النحاة على هذا النوع لوضوحه إلا أن ابن دعسين تحدث عن رتبة المضاف فإنه كرتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم وهذا كلام مهم يبينه ابن دعسين.

---

(١) يقصد المعرف بالإضافة.

(٢) ينظر : شرح الملحة، ١٣.

(٣) ينظر: اللمحة في الملحة، ١٢٦.

(٤) هذا هو مذهب سيبويه ، ينظر: الكتاب ٢٢٠/١.

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥٩.

النوع السابع من المعارف على الأصح كما عند ابن دعسين والسادس عند ابن الصائغ هو المنادى المقصود وهذا النوع لم يذكره الحريري ، يقول ابن الصائغ: والمنادى كقولك: (يا رجل) فهو معرفة لما عرض له من تخصيص النداء كقول كُثير[١]:

حَيَّتْـــك عَـــزَةُ يَـــوَمَ النَّفْـــر وانصـــرفت فَحِـــيَّ ويحـــك مَـــنْ حَيَـــاكَ يـــا جمـــلُ

مَـــا ضَـــرَّهَا لَـــو أَشَـــارَت فِـــي تَحِيَتِهَـــا مَكـــانَ يـــا جَمَـــلٌ حُييـــت يَـــا رَجُـــل

أما ابن دعسين فيقول: بقي من المعارف قسم سابع لم يذكره الناظم وهو المنادى المقصود كـ (يا رجل) لمعين. ولعله ترك ذكره لأنه يرى أنه داخل كما قيل في المعرف بأل أو في اسم الإشارة[٢].

الموازنة:

نجد أن الحريري لم يذكر النوع السابع ،وقد اعتذر له ابن دعسين بتعليل رائع وهو أنه ربما سار على رأي بعضهم من التعريف في المنادى بأل محذوفة ناب حرف النداء منابها ويبين ابن الصائغ ذلك مستشهداً عليه وكذلك وضحه ابن دعسين باختصار.

آلة التعريف (أل):

يتحدث الحريري عن التعريف بأل ويعرض مسألة خلافية فيها فيقول:

إذا أردت تعريف الاسم النكرة أدخلت عليه الألف واللام فيصير بدخولهما عليه معرفة مثال أن تقول: اشتريت فرساً، فإذا بعته وجب أن تقول: ثم بعت الفرس، فتدخل الألف واللام ليعلم المخاطب أن الفرس المبيع هو الفرس المبتاع، ومن هذا قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [سورة المزمل: ١٥-١٦].

وتكون هذه الألف اللام التي للعهد وقد اختلف النحويون في آلة التعريف: فكان سيبويه[٣] يرى أن الألف واللام جميعاً هما آلة التعريف ويحتج في ذلك بأن اللام لو أفردت للتعريف لجاءت منفردة كغيرها من اللامات، فلما سكنت دل على أنها متشبثة بالألف، ويحكى عنه أنه قول: آلة التعريف (أل) على وزن (هل) ولا يقال أنها الألف واللام.

---

(١) هذا بيت من البسيط ، ينظر ديوان كثير عزة ٤٥٣.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥٩.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٢٤، ٣٢٥.

وعند غيره[١] من النحويين أن اللام وحدها للتعريف، بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام ثم إن التعريف نقيض التنكير، فلما كان التنكير بالتنوين الذي هو على حرف واحد وجب أن يكون التعريف أيضاً بحرف واحد؛ لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. وعند أصحاب هذا القول أن اللام إنما سكنت لتشبتها بالاسم الداخلية عليه والإيذان بامتزاجها به وحلولها بمنزلة جزء منه، وأن الألف إنما أدخلت عليها ليمكن افتتاح النطق بها إذا وقعت أول الكلام.

وقولنا في الملحة "إذا ألف الوصل متى يدرج سقط" قد تضمن تذكير الألف ولولا الالتزام إقامة الوزن لجاز أن يقال: متى تدرج سقطت لأن حروف المعجم بأسرها يجوز تذكيرها وتأنيثها[٢].

وابن الصائغ في حديثه عن آلة التعريف يسير على كلام الناظم فيقول: إذا أردت تعريف النكرة أدخلت عليه الألف واللام فيصير معرفة، ويكون على ما يراد به من اختلاف المعنى ، ثم يتحدث عن مسألة الخلاف في آلة التعريف فيقول: ذهب الخليل إلى أن الألف واللام آلة التعريف وقال "إن" (أل) حرف كـ(هل).

وقال غيره: إن اللام آلة التعريف لخلو اللفظ من همزة الوصل عند إدراج الكلام وقال: " التعريف نقيض التنكير، والتنكير يدخله التنوين، وهو حرف واحد فلزم أن يكون التعريف شيئاً واحداً لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره[٣].

وابن دعسين في هذه المسألة يقول: النحاة اختلفوا في الأداة المذكورة على ثلاثة مذاهب:

فمذهب الخليل: أن الألف واللام آلة التعريف ويحتج بأنها لو كانت اللام وحدها لجاءت مفردة كغيرها من اللامات كلام الجر ولام القسم، ولكنها لما كانت اللام ساكنة دل سكونها على تشبثها بالألف وحُكِي عنه أنه كان يقول: آلة التعريف (أل) كـ(هل) كما قال الناظم ونسب هذا المذهب لسيبويه لكنهما اختلفا في الهمزة فالخليل يرى أن الهمزة همزة قطع وإنما حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يرى أنها همزة وصل فهي زائدة لكنها يُعتدُّ بها.

ومذهب الأخفش وسيبويه أن اللام وحدها للتعريف وإنما جاءت ساكنة لتشبتها بالاسم الذي دخلت عليه، والإيذان بامتزاجها وحُلولها محل جزء منه، وأن الألف إنما أدخلت عليها ليتمكن من النطق بها إذا

---

(١) يقصد غير سيبويه. ينظر: الكتاب ٤/١٤٧-١٤٨.

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ١٤.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١٢٧-١٢٨.

وقعت في أول الكلام وحجتهما على ذلك أن الألف تسقط في درجة الكلام ولا يبقى لها ذكر البتة، وإنما فُتحت عند الابتداء بها في مثل قولك: الرجلُ الغلامُ وهو الأكثر لكون الفتح أخف الحركات وذكر الحريري لفظة الألف لأن حروف الهجاء تستعمل مؤنثة وهو الأكثر ومذكرة وهو الأقل.

والمذهب الثالث: مذهب المبرد وهو أضعفها ولهذا لم يذكره الحريري، فإنه يُحكى عنه أن الهمزة وحدها للتعريف وأنه إنما زيدت اللام بعدها فرقاً بينها وبين همزة الاستفهام[١].

الموازنة: في آلة التعريف ذهب الحريري إلى الحديث عن الخلاف الواقع فيها فذكر رأيين فيها وُهما: رأي الخليل ورأى غيره من النحاة وأوضحت أنه قصد بذلك سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين.

وتابعه في ذلك ابن الصائغ ولم يزد على ما قال.

أما ابن دعسين فيتحدث عن الرأيين ويزيد رأياً ثالثاً للمبرد، وينتقده بأنه الأضعف ويعلل للناظم عدم ذكره ذلك.

ثم يتحدث الحريري عن مسألة لغوية وهي تذكير وتأنيث الحروف ويهملها ابن الصائغ، ويتحدث عنها ابن دعسين ويعلل الأكثر منها والأقل حيث يقول (لأن حروف الهجاء تستعمل مؤنثة وهو الأكثر، ومذكرة وهو الأقل).

يتحدث الحريري عن مسألة صرفية فيقول وقوله: " فمن يرد تعريف كَبْدٍ مبهم قال الكَبِدْ".

قد جمع هذا البيت بين اللغتين المسموعتين في الكبد، لأنه يقال: "كَبِد" على وزنه "فَعِل" ثم يخفف فيقال: "كَبْد" على وزن " فَعْل"[٢].

وابن الصائغ لم يتحدث عن هذه المسألة.

أما ابن دعسين فقد تحدث عنها قائلاً: وقد استعمل الناظم في (كبد) اللغتين اللتين فيه وهما (كَبِد) ك (كَيف)، و(كِبْد) ك(ذِكْر) فقوله: تعريف (كِبْد) بكسر الكاف، وإسكان الباء الموحدة، وقوله: (الكَبِد) بفتح الكاف وكسر الباء الموحدة. وفيه لغة ثالثة وهي(كَبْد) ك(تَمْر) وهذا إذا لم يكن في الكلمة حرف من حروف الحلق فإن كان فيها حرف منها ك (فَخِذ) ففيه لغة رابعة وهي كسر الأول والثاني اتباعًا[٣].

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥٩-٦٠.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٤.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٦٠.

الموازنة: تحدث الحريري عن لغتين في (الكبد) وهي بفتح الكاف وكسر الباء (كَبِد) وبفتح الكاف وإسكان الباء (كَبْد) وتابعه ابن دعسين في ذلك ولكن ربما وهم؛ فقد أورد اللغتين التي تحدث عنهما الحريري؛ فكان متابعًا للناظم في اللغتين الأولى والثالثة ، أما الثانية فلم يتحدث عنها الحريري وزاد رابعة في حالة كان في الكلمة حرف حلق.

الفصل الثاني

تحليل الشروح في إعراب الاسم وخصائصه وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في إعراب الاسم (، الرفع، والنصب، الجر).

المبحث الثاني: في خصائص الاسم (التصغير، النسب، التبعية، المنع من الصرف، العدد).

المبحث الأول : باب الإعراب

وإنْ تُـــــرِدْ أن تعـــــرِفَ الإعرَابَـــــا لتَقتفـــــي فـــــي نُطقِـــــكَ الصَّـــــوَابا

قال الحريري الإعراب في اللغة[١]: هو الإبانة يقال أعرب عما في نفسه؛ أي أبان. فأما الإعراب في صناعة النحو فهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها[٢]

وقال ابن الصائغ: الإعراب في اللغة: هو البيان؛ يقال: (أعرب الرجل عما في نفسه)؛ أي أبان عنه. وقيل هو التحسين من قوله تعالى: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾[الواقعة ٣٧] لأن العروب المتحسنة وقيل فيه التغيير من قولهم " عربت معدة الفصيل" إذا تغيرت ، وأعربتها: إذا أزلت فسادها [٣]

فالمعْرب يتغير بتغير العوامل الداخلة عليه؛لاختلاف المعاني من حال إلى حال؛ وهو أحسن في اللفظ من العاري من الحركات الموجبة له؛ وذلك التغيير يكون لفظًا في السالم وتقديرًا في المعتل[٤]

وقال ابن دعسين: اعلم أن الإعراب من مصدر أعرب يعرب، ويطلق في اللغة على معانٍ؛ منها الإبانة: يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، ومنها التحسين كأعرب عن حاجته إذا حسنها ، ومنها التغيير يقال أعرب الشيء إذا غيره.

وأما في الاصطلاح فهو عند البصريين أثر ظاهر أو مقدر على آخر الكلمة يجلبه العامل فهو عندهم لفظي وهذا ظاهر قول الناظم فإنه "بالجر ثم الجر" إلى آخره إذ كون الرفع وما عطف عليه أنواعا للإعراب إنما يتمشى على ذلك.

وأما عند الكوفيين فهو تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل التي تدخل عليه لفظًا أو تقديرًا، فيكون على هذا معنويا وعليه جملة معربي هذا الزمان؛ فعليه يصح أن يقال مثلا للرفع علامات وللنصب علامات بخلاف الأول إذا هو هي[٥].

---

(١) يطلق الإعراب في اللغة على عدة معانٍ غير ما ذكر ، ينظر اللسان،مادة ع ر ب، ١/٥٦٨-٥٩٣.

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٩.

(٣) ينظر : أسرار العربية، ١٩ .

(٤) ينظر اللمحة في شرح الملحة، ١٤٨.

(٥) ينظر منحة الملك الوهاب، ١٤٤.

الموازنة: نرى الحريري في حد الإعراب اصطلاحا يوافق رأي الكوفيين وهو اختيار الأعلم الشنتمري وكثيرون ورجحه أبو حيان[١] وكذلك تبعه ابن الصائغ أما ابن دعسين؛ فعرض رأي البصريين ورأي الكوفيين وبين أن الإعراب عند الناظم لفظي ، وعند الكوفيين معنوي ، ويُعلَم من قول ابن دعسين وعليه جملة معربي هذا الزمان أنه يرجح حد الكوفيين للإعراب على رأي الكوفيين.

ويرى الباحث أن قول ابن دعسين أن الإعراب عند الناظم لفظي وهمٌ لأن الناظم وافق في حده للإعراب رأي الكوفيين.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ،٤١٣ .

وجوه الإعراب

فإنـــــهُ بـــــالرفعِ ثـــــمّ الجَـــــرِّ والنَّصـــــبِ والجَـــــزمِ جَميعًـــــا يَجـــــر

قال الحريري: ووجوه الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم وكان الأصل في الإعراب أن يكون حين شابهه بالحركات دون السكون ، إلا أنه لما استوفى الاسم من حيث هو الأصل جميع الحركات الثلاث التي هي الأصل وشاركه الفعل المضارع في حركتين منها ، جعل له السكون إعرابًا ليساوي إعراب الاسم.

والرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة؛ لاستغنائه عن النصب والجر في قولك: قام زيدٌ ، وزيد منطلقٌ. والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع؛ كقولك: ضرب زيدٌ عمرًا ومررت بزيدٍ[١]

وقال ابن الصائغ: وألقابه أربعةٌ وهي: رفعٌ ونصبٌ وجرُ وجزمٌ... والمعرب من الكلام كلمتان؛ وهما: الاسم المتمكن والفعل المضارع فالرفع هو أتم ألقاب الإعراب ، ولهذا كان إعراباً لما هو عمدة في الكلام وهو الفاعل ،وما حمل عليه والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدمهما الرفع كقولك: " ضرب زيدٌ عمرًا" و "مررت بزيدٍ" والنصب عمدة المفعول وما حُمِل عليه ، والجر عمدة الإضافة وما جرى مجراها [٢]

وابن دعسين قال: وهذه الأنواع الأربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم تنقسم إلى ثلاثة أقسام[٣].

الموازنة: يرى الباحث أن الحريري قد أحسن في تعليله في أن الإعراب يكون بالحركات دون السكون لأن الاسم استوفى جميع الحركات الثلاث، وشاركه الفعل المضارع في حركتين جعل له السكون إعرابًا؛ ليساوي إعراب الاسم، ثم علل بأن الرفع أعلى وجوه الإعراب؛ لاستغنائه عن النصب والجر ، ويلاحظ أنه من خلال تتبع كلام ابن الصائغ وابن دعسين لا يوجد زيادة على كلام الحريري في شرحه وتعليله بل ربما أنه انفرد بالتعليل.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الأعراب، ٢٩.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،١٤٨,١٤٩.

(٣) ينظر : منحة الملك الوهاب ،١٤٤ .

أنواع الإعراب

فـــــالرفعُ والنّصـــــبُ بـــــلا مُمَـــــانعِ قـــد دَخَـــلا فـــي الاســـمِ والمُضَـــارِعِ

والجـــــرُّ يَســـــتَأثِرُ بالأســـــمَاء والجَـــزمُ فـــي الفعـــلِ بِـــلا امتِـــرَاءِ

يشرح ذلك **الحريري**: اعلم أن وجوه الإعراب نوعان: خاص ومشترك فالمشترك الرفع والنصب، وذلك أن الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة يشتركان فيهما. وأما الخاص فالجر والجزم؛ فالجر يختص بالأسماء المتمكنة، والجزم يختص بالأفعال المضارعة.

وإنما لم يدخل الجزم الأسماء؛ لأن الجزم حذف الحركة، والأفعال مستثقلة فَلَاقَ بها التخفيف، والأسماء خفيفة، ولهذا لحقها التنوين؛ وتخفيف الخفيف إجحاف به.

وإنما لم يدخل الجر الأفعال؛ لأن الجر يدخل الاسم من أحد طريقين ، إما بإضافة حرف إلى اسم ، وإما بإضافة اسم إلى اسم ، وكلاهما ممتنع في الأفعال؛ لأن الغرض في وضع حروف الجر أن أفعالا توصل معاني الأفعال إلى الأسماء ، وذلك لأن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء، فأعينت بحروف الجر لتوصلها إليها ، وهذا غير موجود في الأفعال لأن الفعل لا يعمل في الفعل، فلهذا امتنع دخول حروف الجر عليه. وأما إضافة اسم إلى اسم؛ فالغرض في الإضافة التعريف أو التخصيص، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا غلام زيد ؛ فقد عرفت الغلام بإضافته إلى زيد وإذا قلت: هذا جُلُّ الفرس ، فقد خصصت الجل بإضافته إلى الفرس، والإضافة إلى الفعل لا تعرفه ولا تخصصه بحال، فلهذا امتنع دخول الإضافة عليه [١]

وابن الصائغ يقول: الاسم المعرب هو المتمكن؛ وهو ما لم يشابه الحرف ، ولم يتضمن معناه ، ولم يقع موقع المبني؛ فهو والمضارع يشتركان في الرفع والنصب، كقولك: (زيد يذهب) ، و(إن عمرا لن يركب).

ويختلفان في الاختصاص؛ فالاسم يختص بالجر والفعل يختص بالجزم واختصاص الاسم بالجر إما بإضافة حرف إلى اسم، أو بإضافة اسم إلى اسم؛ ويعلم من ذلك إمّا مِلْكٌ أو استحقاق [٢]

فامتنع الجر من الأفعال؛ لأنها لا تملك ولا تستحق لكونها ليست من الذوات.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٣٠ .

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة، ١٤٩

وامتنع الجزم من الاسم؛ لأنه حذفٌ ، ولو حذف بعض الاسم كما يحذف فاء الفعل ، أو عينه ، أو لامه ، لتغيرت صيغة الاسم عما كانت عليه ، والفعل ليس هو كذلك [١].

وابن دعسين يفسر قول الحريري بأنه قد دخل (الرفع والنصب) في الاسم المتمكن وهو الذي لا يشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه. وفي الفعل المضارع إذا لم يتصل بآخره نون التوكيد المباشرة ، ولا نون الإناث، ومثال اشتراكهما في الرفع قولك: زيدٌ يحسنُ . ومثال اشتراكهما في النصب قولك: إن زيداً لن يبخلَ.

وأما الجر يختص بالأسماء ، ولا مدخل له على الفعل ، مثال دخوله على الاسم قولك: مررت بزيدٍ، وإنما اختص الاسم بالجر لخفته؛ ولأن كل مجرور مخبر لمخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون إلا اسما.

وكما يختص الجر بالأسماء يختص الجزم بالفعل لثقله؛ وليكون الجزم فيه في مقابلة الجر الذي اختص به الاسم لتكمل المشاركة بينهما [٢].

يرى الباحث أن الحريري أجاد في شرحه وتعليله لامتناع دخول الجزم على الاسم بقوله: الأسماء خفيفة وتخفيف الخفيف إجحاف به. وكذلك في تعليله لامتناع دخول الجر على الأفعال؛ فقال: فالغرض في الإضافة التعريف والتخصيص ، والإضافة إلى الفعل لا تعرفه ولا تخصصه بحال، فلهذا امتنع دخول الاضافة عليه ، وابن الصائغ علل امتناع الجزم من الاسماء؛ لأنه حذف ولو حذف بعض الاسم لتغيرت صيغته وعلل لامتناع الجر ممن الأفعال؛ لأنها لا تملك ولا تستحق. وابن دعسين لم يعلل بجديد على كلام الناظم بل نقله كما هو.

---

(١) ينظر :اللمحة في شرح الملحة، ١٤٩ ،١٥٠.

(٢) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٨٣، ٨٤.

فـــــالرفعُ والنّصـــــبُ بـــــلا مُمَـــــانعِ ... قـــد دَخَـــلا فـــي الاســـمِ والمُضَـــارِعِ

والجـــــرُّ يَســـــتَأثِرُ بالأســـــمَاء ... والجَـــزمُ فـــي الفعـــلِ بِـــلا امتِـــرَاءِ

فـــــالرفعُ ضَـــمُّ ءاخـــرِ الحُـــروفِ ... والنّصـــبُ بـــالفتحِ بـــلا وُقـــوفِ

والجَـــــرُّ بالكســـــرةِ للتَّبيـــــينِ ... والجَـــزمُ فـــي السَّـــالِمِ بالتَّســـكينِ

يقول الحريري: "والعلة في أنه جعل الإعراب آخر الكلمة أن الإعراب وضع لتبيين المعنى وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء. وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يُعلم الموصوف ، ولا طريق إلى علمه إلا بعد انتهاء صيغته؛ فلهذا جُعل الإعراب في آخره.

وإنما سُمِّي الضم الرفع؛ لأن الضمة من الواو، ومخرج الواو من الشفتين وهما أرفع الفم ، وسمي الفتح نصباً؛ لأن الفتح من الألف والألف حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك ، وسمي الكسر جراً لأنه من الياء التي تهوي عند النطق سفلًا؛ فكأنه مأخوذ من جر الحبل أومن جر الجبل وهو سفحه ، وإنما سمي الجزم جزمًا لقطع الحركة إذ الجزم في اللغة القطع كقولهم: جزمت اليمين؛ أي: قطعتها" [(١)].

يقول ابن الصائغ: حرف الإعراب من كل معرب آخره كـ(دال زيد) و (ميم يقوم)؛وذلك لأنه كالصفة والصفة لا تأتي إلا بعد كمال الموصوف ، ولا سبيل إلى معرفته إلا بعد كمال صيغته.

وأصل الاسم الإعراب؛ وذلك لدلالته بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة؛ فاحتيج إلى إعرابه لتبيين تلك المعاني، والبناء فيه أصل .

والفعل أصله البناء؛ لدلالته بالصيغ المختلفة على المعاني المختلفة؛ فأغنى اختلاف صيغه عن إعرابه والإعراب فرع فيه [(٢)].

يقول ابن دعسين: يعني إذا قيل لك: ما هو الرفع ؟ فتقول الضمة التي في آخر الكلمة وكذلك النصب هو الفتحة التي في آخر الكلمة والجر هو الكسرة التي في آخر الاسم والجزم هو السكتة التي في آخر الفعل المضارع الصحيح الآخر.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ،٣١.

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ١٥١، ، ١٥٢.

قيل: وكان القياس أن يقال: برفعه الآخر ونصبه وجره لأن الضم والفتح والكسر إنما هي للبناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسعًا [١].

وقول الناظم: (آخر الحروف) مراده أن محل الرفع الحرف الأخير من الكلمة ومثله النصب والجزم.

وقول الناظم: (بلا وقوف) أشار به إلى أن الحركات إنما تظهر عند درج الكلام ووصل بعضه ببعض بغير وقفه.

وقول الناظم: (للتبيين) يوهم أنه يريد به الجر فقط، والحال أن المراد جميع الحركات؛ ليتضح بذلك المعنى ويتبين.

وقيد الناظم الفعل بالسالم ومراده السالم آخره؛ ليخرج بذلك الفعل المعتل الآخر فإن جزمه بالحذف[٢].

الموازنة: يرى الباحث أن الحريري أحسن في بيان العلة في جعل الإعراب آخر الكلمة لأن سبيل الصفة أن تأتي بعد الموصوف ، ثم يبين علة تسمية الحركات بأسمائها ويرجعها إلى مسألة صوتية ويفصلها تفصيلا لا يترك معه ريب وذلك حينما قال وإنما سمي الضم الرفع لأن الضمة من الواو ومخرج الواو من الشفتين وهما أرفع الفم ، وسمي الفتح نصبًا؛ لأن الفتح من الألف والألف حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك، وسمي الكسر جرا لأنه من الياء التي تهوي عند النطق سفلا فكأنه مأخوذ من جر الحبل أومن جر الجبل وهو سفحه ، وإنما سمي الجزم جزما؛ لقطع الحركة.

ويتبعه ابن الصائغ في ذلك ويعرض لمسألة خلافية وهي أن الإعراب أصل في الأسماء على رأي البصريين قال سيبويه: (فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة)[٣]

وكذلك ابن دعسين يتبع الحريري في كلامه ويستدرك قائلا قيل: وكان القياس أن يقال: برفعه الآخر ونصبه وجره لأن الضم والفتح والكسر إنما هي للبناء ،ولكنهم أطلقوا ذلك توسعًا.

---

(١) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٨٦.

(٢) ينظر منحة الملك الوهاب ٨٦، ٨٧.

(٣) ينظر الكتاب ١٣/١ .

باب إعراب الاسم المنصرف

ونَـــوِّنِ الاســـمَ الفَريـــدَ المُنصَـــرِفْ إذا انـــدَرَجتَ قَـــائلاً ولـــم تَقِـــفْ

يقول الحريري: التنوين [١] يختص بالاسم المنصرف لخفته، ولأجل التنوين اللاحق بآخره سمي منصرفا؛ فكأن التنوين حين دخل عليه أحدث فيه صريفا؛ والصريف صوت البكرة عند الاستقاء.

ويسقط التنوين في أربعة مواضع:

أحدهما: في الاسم المعرف بالألف واللام؛ لأن التنوين زيادة ألحقت بآخر الاسم، ولام التعريف زيادة، فاستثقل الجمع بين زيادتين.

والثاني: في أول المضافين كقولك غلامُ زيدٍ؛ لأن المضاف إليه يتصل بالمضاف حتى يصير كأحد حروفه ، ولذلك لم يجز أن يفصل بينهما ، فلم تنزل المضافان منزل الاسم الواحد ووجب إلحاق التنوين بالمضاف إليه الذي هو الأخير منهما ، كما يلحق التنوين آخر الاسم المنفرد.

والموضع الثالث: الاسم الذي لا ينصرف كقولك جاء عمرُ وإنما لم يدخله التنوين؛ لشبهه بالأفعال.

والموضع الرابع: إذا كان الاسم المفرد علما أو كنية أو لقبا ، وكان موصوفا بـ ((ابن)) مضاف إلى علم أو كنية أو لقب ، كقولك: جاء زيدُ بن بكرٍ ، ومررت بخالدِ بن أبي محمدٍ ، وهذا عمرُو بن تأبط شرًّا ، وكقولك: جاء أبو محمدِ بن زيدٍ و مررت بأبي عليِّ بن أبي الحسنِ وهذا أبو زيدِ بن تأبطَ شرًّا ، ومررت بزينِ العابدينَ بنُ أبي الحسنِ؛ وكقولك في اللقبين: جاء بطةُ بن تأبطَ شرًّا؛ وعلى هذا قول الشاعر:

قَتَلـــتُ لعبـــدِ الله خيـــرَ لِداتِـــه ذؤابَ بـن أسـماءَ بـن زيـدِ بـن قـاربِ [٢]

فحذف التنوين من (ذؤابَ) و (زيدِ) لاتصاف كل منهما بـ (ابن)، فأما حذف التنوين من (أسماء) فلكونه لا ينصرف[٣].

---

(١) التّنوين لغةً: مصدر نوّنت الحرف، أي: ألحقته نونًا؛ ويُطلق على التّصويت. ينظر اللّسان (نون) ٤٢٩/١٣ واصطلاحًا: هو نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد.

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وقائله دريد بن الصِّمَّة. و(اللِّدة)- بكسر اللاّم- تِربك الّذي وُلد معك ينظر هذا البيت في الأصمعيات ١١١

(٣) ينظر شرح ملحة الإعراب ٣٢ ، ٣٣

والعلة في حذف التنوين في هذا الموضع أن التنوين ساكن ، والألف من ((ابن)) ألف وصل تسقط في اندراج الكلام ، فيلتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة من ((ابن)) فلهذا حذف التنوين. فإن وصفت الاسم بـ ((ابن)) مضاف إلى ما فيه الألف واللام ، كقولك جاء محمدٌ بن الأميرِ ، ثبت التنوين وانكسر لالتقاء الساكنين؛ لأن ((الأمير)) ليس بعلم ولا كنية ولا لقب؛ ولذلك إن قلت: ظننتُ زيدًا ابن عمرٍو ، أثبت التنوين وكسرته لالتقاء الساكنين ، من حيث إنه ليس بصفة الاسم الأول ، وإنما هو خبر عنه.

ومعنى قولنا: ((إذا اندرجت قائلاً ولم تَقِفْ)) ، لا تلحق التنوين بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر ، بل تقف عليه بالسكون ، فتقول: جاء زيدْ ، و: مررت بزيدْ؛ لأن الوقف يساوق الخطّ[١]

ويقول ابن الصائغ: التَّنوين: نُونٌ سَاكِنَةٌ تَثْبُتُ وَصْلاً، وتَسْقُطُ وَقْفًا.

وَهُوَ أَنواعٌ:

تنوينُ تمكين، كـ(زيْدٍ) وَ(رَجُلٍ).

وتنوينُ تنكير وهو: ما يلزمُ الأسماءَ بعد التَّعريف تَنْكِيْرًا، نحو: (مَهْ) و (صَهْ)، فتقول: (مَهٍ) و (صَهٍ)؛ و (سيبويهِ) و (سيْبَوَيْهٍ) آخر.

وتنوين مُقَابَلة، كـ(مُسْلِمَاتٍ) و(صَالحاتٍ).

وتنوين عِوَضٍ وهو: ما جيءَ به عِوَضًا عَنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوْفةٍ، كـ (يومئذٍ) و(حينئذٍ)؛ فـ(إذٍ) ظرف زَمَانٍ مبنيّ؛ لافتقاره إلى جملةٍ يُضَافُ إليها، فَحُذِفَت الجملة للعلم بها وعُوِّضَ عنها بالتّنوين، وكُسِرَ ذَالُ (إذ) لالتقاء السّاكنين؛ وهما: الذّال والتّنوين.

ومنه قَوْلُ أبي ذُؤَيْب [٢]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيْحُ

ويكونُ عِوَضًا عَنْ غير جُمْلَةٍ؛ وهو تنوينُ (جَوار) و(غَوَاشٍ)؛ فهو في هذا ونحوه عِوَضٌ من الياءِ المحذوفةِ.

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ٣٣ ، ٣٤

(٢) هذا من الوافر ، ينظر : طبقات فحول الشّعراء، ١٣١/١

وتنوينُ تَرنُّم وهو: يَخْتَصُّ بالقافِيَةِ المطلقَة بدلاً من حرُوف الإطلاق؛ عِوَضًا من مدَّاتِ التَّرَنُّمِ [١]

فالمبدل من الألف كقول الشّاعر:

يَـا صَـاحِ مَـا هَـاجَ الـدُّمُوعَ الـذُّرَّفَنْ [٢] **

وقول الشاعر:

مِـــنْ طَلَـــلٍ كَـــالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَـــنْ [٣] **

والمبدل من الواو كقول الشّاعر:

..... **سُـــقِيْتِ الْغَيْـــثَ أَيَّتُهَـــا الخِيَـــامُنْ** [٤]

والمبدل من الياء كقول جرير:

..... **كَانَـــتْ مُبَارَكَـــةً مِـــنَ الأَيَّـــامِنْ** [٥]

وتنوينٌ غال وهو: يختصُّ بالقافية

المقيَّدة، كقول رُؤْبَةَ:

وَقَـــاتِمِ الأَعْمَـــاقِ خَـــاوِي المُخْتَـــرَقْنْ مُشْـــتَبِهِ الأَعْـــلاَمِ لَمَّـــاعِ الخَفَقْـــنْ [٦]

والتّنوين يختصُّ بالاسم المنصرف لخِفَّتِهِ ،وهو مأخوذٌ من صريف البَكْرةِ عند الاستِقاءِ؛ لأنّه يُحْدِثُ في الاسم صَوْتًا شَبِيْهًا به فلذلك سُمِّيَ مُنْصَرِفًا؛ فتقول من ذلك: (أَكْرَمتُ زَيْدًا يا هذا) في اتّصال الكلام [٧]

---

(١) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ١٥٥، ، ١٥٦ ، ١٥٧

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز، وبعده قوله: مِنْ طَلَلٍ أَمْسَى تَخَالُ المِصْحَفَا وهو للعجّاج ينظر: هذا البيت في: الكتاب ٢٠٧/٤.

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز، وقبله قولُه : مَا هَاج أَحْزانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا. وهو للعجّاج . ينظر: هذا البيت في: الكتاب ٢٠٧/٤.

(٤) هذا عجز بيت من الوافر، وصدره : مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذي طُلُوحٍ . ينظر: الكتاب، ٢٠٦/٤.

(٥) ينظر: هذا البيت في: الكتاب ٢٠٦/٤.

(٦) هذا من الرجز ، ينظر: هذا البيت في: الكتاب، ٢١٠/٤.

(٧) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٥٨ ، ١٥٩، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢.

يقول ابن دعسين: يعني أن التنوين من خواص الأسماء ، ولكن ليس كل الأسماء ينون إنما ينون منها ما يكون اجتمعت فيه شروط فقوله: (الاسم) أخرج به الفعل والحرف. وقوله: (الفريد) يعني المفرد أخرج به المثنى والمجموع جمع سلامة. وأما الجمع المكسر فينون. وقوله: المنصرف ، أخرج به غير المنصرف ، فلا يدخله التنوين وقوله: (إذا اندرجت) أي إذا لفظت بالاسم في درج الكلام واتصال بعضه ببعض[١]

الموازنة:

تبين أن الحريري بين أن التنوين يختص بالاسم المنصرف لخفته ، ثم أورد المواضع التي يسقط فيها التنوين؛ وكأنما سبق بالشرح النظم الذي يقول فيه: (وتُسقط التنوين) وأما ابن الصائغ فقد استدرك على الناظم بتعريف التنوين ثم بين أنواعه وهي: تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض والترنم ، ونراه يولي الشواهد عناية واضحة فقد أكثر من ذكرها خلافا للحريري ثم اتفق معه في اختصاص التنوين بالاسم المنصرف لخفته وابن دعسين يتفق مع الحريري في اختصاص التنوين بالأسماء ويستدرك أنه ليس كل الأسماء وإنما ما اجتمعت فيه الشروط ،ثم يبينها بالتفصيل بإخراج محترزات التعريف.

وقِفْ على المنصوبِ منهُ بالألفْ كمِثلِ ما تَكتُبُهُ لا يَختَلِفْ

تَقولُ عَمرٌو قد أضَافَ زيدًا وخَالِدٌ صَادَ الغَدَاةَ صَيدًا

قال الحريري: إن قال قائل لم أبدل في الوقف على المنصوب من فتحته مع التنوين ألف ، ولم يبدل من ضمة المرفوع واو ، ولا من كسرة المجرور ياء ؟ فالجواب عنه أنه لو وُقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى المتكلم؛ ألا ترى أنك لو وقفت على قولك: مررت بغلامٍ فقلت: مررت بغلامي ، لتوهم السامع أن الغلام ملكك. ولو أنه وقف على المرفوع بالواو، فقلت جاء زيدو ، لخرج عن أصل كلام العرب إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة ، وإنما يوجد ذلك في الأفعال ، حتى إنهم لما اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك فأبدلوا الواو ياء، وكسروا ما قبلها؛ فقالوا في جمع ((دلو)) و ((جرو)): أدلٍ و أجرٍ، والأصل أدلوٌ وأجروٌ، ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى الكسر محافظة على مقاييس الأصل[٢].

وأما ابن الصائغ فقال: يُبْدَلُ في الوقف على الاسم المنصوب أَلِفًا من فتحه مع التّنوين؛ لبُعْدِه ممَّا يَمْنَع ذلك في المجرور والمرفوع؛ لأنَّه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم؛ فلو قال

---

(١) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٨٨.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٣٤.

قائلٌ: (مررت بغلامي)لتوَهَّم أنّ الغلامِ مُلْكُهُ؛ ولو وقف على المرفوع بالواو فيقول: (جاء زَيْدُو) لخرج عن أصل كلام العرب؛ لأنَّهُ لا يوجد في كلامهم اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمَّةٌ، وإنّما يوجد ذلك في الأفعال؛ ولذلك اضطّروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياءً، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع (دَلْوٍ) و(جَرْوٍ): (أَدْلٍ) و(أَجرٍ)، والأصل: (أَدْلُوٌ) و(أَجْرُوٌ)؛ ففرّوا من هذا محافظةً على الأصل [١].

وقال ابن دعسين: وأما إذا أردت الوقف على الاسم فإن كان في حال الرفع أو الجر وقفت عليه بالسكون فنقول: هذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في الحالتين. وإن كان في حال النصب وقفت عليه بالألف. أي بإبدال التنوين ألفا كما يثبت ذلك في الخط ومثل له بقوله:

تقول: عمرٌو قد أضاف زيدا وخالدٌ صاد الغداة صيدا

فقوله: (عمرو) اسم مرفوع منون في درج الكلام ، و(زيدا) اسم منصوب منون موقوف عليه بالألف كما يكتب ، و (خالدٌ) مثل (عمرو) و (صيدا) مثل(زيدا)[٢]

الموازنة:

أورد الحريري تساؤلا وهو لم يُبْدَلُ في الوقف على الاسم المنصوب أَلِفًا من فتحه مع التّنوين ولم يبدل من ضمة المرفوع واو ، ولا من كسرة المجرور ياء ثم يجيب على هذا التساؤل بإجابة صرفية وهي أن ذلك لا يقع مع الكسرة بإبدالها ياء لدفع التوهم ولا يقع ذلك مع الضمة بإبدالها واو لخروج ذلك عن أصل كلام العرب ونلاحظ أن ابن الصائغ وابن دعسين لم يضيفا على كلامه شيئا وقد أحسن الحريري في تعليله لذلك.

وتُسـقِطُ التّنوينَ إنْ أضَفتَهْ أو إنْ يَكُنْ باللامِ قَدْ عَرَّفتَهْ

مِثالُهُ جاءَ غُلامُ الوَالي وأقبَلَ الغُلامُ كَالغَزَالِ

قال الحريري: لقد مضى شرح المواضع الأربعة التي يسقط فيها التنوين بما يغني عن إعادته [٣]

وقال ابن الصائغ: التّنوين يسقط في أربعة مواضع:

أحدها: من الاسم المعرَّف باللاّم؛ لأنّه زيادةٌ على أوّل الاسم، والتّنوين زِيَادةٌ على آخره فلم يَحْتَمِلْ الجمع بين زيادتين.

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١٦٣.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٨٨ ، ٨٩.

(٣) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ٣٥.

الثّاني: يَسْقُطْ من المضاف الأوّل، كقولك: (غُلامُ زَيْدٍ)؛ لأنَّه بالإضافة مِنَ الثّاني كبعض الكلمة لاتّصاله به، والتّنوين يَفْصِلُ بينهما؛ فلذلك لَزِمَ أَنْ لا يكون إلاَّ في آخر الثّاني.

الثّالث: الاسم الّذي لا ينصرف كـ(أَحْمَدَ) و(أَحْمَرَ)، وذلك لشبهها بالفعل- ويأتي بيان ذلك في(باب ما لا ينصرف).

الرَّابع: أَنْ يكون الاسم المفرد علمًا موصوفًا بابن وهو مضاف إلى عَلَمٍ من اسمٍ أو كنيةٍ أو لقبٍ؛ فالتّنوين يَسْقُطُ من المعرَّف باللاّم، ومن الموصوف به؛ للإضافة، فتقول: (جاء زيدُ بن عَمْرٍو) و (رأيتُ خالدَ بن أبي الحسن) و(مررت بزيد بن تأبّط شرًّا).

فَإِنْ وُصِف الاسم بابن مُضَافٍ إلى ما فيه الألف واللاّم نُوِّنَ؛ لثبوت همزة الوصل بعده، كقولك: (هذا زَيْدٌ بنُ الأمير) لأنَّ الأميرَ ليس بِعَلَمٍ[١]

وابن دعسين قال: ثم نبه على شيء آخر- يعني الحريري - وهو أن التنوين لا يجتمع مع الألف واللام في كلمة واحدة ولا مع الإضافة إلى اسم آخر. فمثل للاسم المضاف إلى اسم آخر بقوله: (غلامُ الوالي) فإنه قبل أن يضاف إلى الوالي كان منونًا؛ فلما أضيف إليه سقط التنوين ومثل للاسم الذي تدخله الألف واللام بقوله: (الغلامُ كالغزالِ) فإنهما قبل دخول الألف واللام عليهما كانا منونين.

فلو أن ثلاثة نفر.. دخلوا عليك متعاقبين فقال أحدهم: سلامٌ عليكم بالتنوين مع تنكير الاسم، وقال الثاني: السلامُ عليكم بالألف واللام من غير تنوين ، وقال الثالث: السلامٌ عليكم بالألف واللام مع التنوين كانا الأولان مصيبين والثالث مخطئا [٢].

الموازنة: الحريري قد سبق بالشرح النظم المواضع التي يسقط فيها التنوين[٣]، أما ابن الصائغ فقد جاء بالشرح بعد النظم، وهذا هو المتبع على الصحيح بينما لم نجده يأتي بإضافة على كلام الحريري لا في الشرح ولا في الشواهد ،وابن دعسين نلاحظ أنه قصر في ذكر مواطن حذف التنوين ،ولم يمثل إلا بمثال واحد في موضع سقوط التنوين مع الإضافة.

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١٦٣ ، ١٦٤.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب ٨٩.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٣٢.

باب الأسماء الستة

وسِـــــــتّةٌ تَرفَعُهَـــــــا بـــــــالواوِ فـــــي قـــــولِ كُـــــلّ عَـــــالمٍ ورَاوِي

والنَّصـــــبُ فيهـــــا يـــــا أُخَـــــيَّ بـــــالألفْ وجَرُّهَـــــا باليـــــاءِ فـــــاعرِفْ واعتَـــــرِفْ

وَهْـــــيَ أخُـــــوكَ وأبـــــو عِمرَانَـــــا وذُو وَفُـــــوكَ وَحَمُـــــو عُثمَانَـــــا

ثـــــمّ هَنُـــــوكَ ســـــادسُ الأســـــماءِ فـــــاحفَظْ مَقـــــالي حِفْـــــظَ ذي الـــــذَّكاءِ

قال الحريري[1] : الواو تكون علامة للرفع في موضعين:

أحدهما: في الأسماء الستة التي هي: أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال

والثاني: في جمع المذكر السالم كقولك: جاء المسلمون.

أما الألف فتقع علامة للنصب في هذه الأسماء الستة دون غيرها.

اعلم أن الأسماء الستة ما عدا ((ذا مال)) يجوز أن تستعمل مفردة فتعرب كإعراب ((زيد)) في الرفع والنصب والجر ، غير أن قولك: (فوك) إذا استعملته مفردًا أبدلت من واوه ميمًا؛ فقلت: هذا فمٌ ، و: رأيت فمًا ، ونظرت إلى فمٍ

وأما (ذو) فإذا كانت بمعنى صاحب؛ فلا تستعمل إلا مضافة ، فتجر ما بعدها ، وتعرب بالواو في الرفع ، والألف في النصب ، والياء في الجر. ولا يجوز أن تستعمل مفردة عن الإضافة بحال.

وقد جاءت ذو بمعنى (الذي) وأجريت على لفظ واحد مع المذكر والمؤنث والجمع ، ولم تغير واوها على اختلاف مواقعها ، فقالوا: أنا ذو عرفتُ ، ورأيت ذو عرفتُ ، ومررت بذو عرفتُ ومنه قول الشاعر سنان بن الفحل الطائي [2]:

فـــإن المـــاءَ مـــاءُ أبـــي وجـــدي وبئـــري ذو حفـــرتُ وذو طويـــت

والبئر مؤنثة؛ قال تعالى: {﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج ٤٥] وعلى هذا كلامهم.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) هذا بيت من الوافر، ينظر: ديوان الحماسة ١،٢٠٣/ .

وقال ابن الصائغ[١]: هذه الأسماء أمكن مما يشاركها في الإعراب بالحروف، وأعرب كل منها بالحرف مضافا إلى غير ياء المتكلم؛ لأن مدلوله زائد على مدلول المفرد؛ لأنه فرع عليه، والحرف زائد على الحركة كونه فرعا لها؛ فكان ذلك تعديلا في النسبة.

فالواو: في هذا الباب علامة الرفع نيابة عن الضمة، وفي جمع المذكر السالم والألف: تنوب عن الفتحة فتكون علامة النصب في هذه الأسماء لا غير.

والياء: نائبة عن الكسرة فتكون علامة الجر في هذه الأسماء، وفي باب التثنية، وفي جمع الصحة

وهذه الأسماء إذا كانت مضافة إلى غير ياء متكلمٍ تعرب جميعها بالحروف – كما تقدم –؛ فتقول:

جاءني أبوه و رأيت أباه ومررت بأبيه؛ وكذلك الجميع.

وقيل: إن ذو أصل الباب لملازمته الإعراب بالحرف، وهو لا ينطق به إلا مضافا، ولا يضاف إلى مضمرٍ بل إلى أسماء الأجناس وجميعها تنفصل عن الإضافة فتعرب بالحركات إلا ذو.

وفوه يعوّض عن الواو ميما بحال انفصاله، فتقول: هذا فم ورأيت فما، ونظرت إلى فمٍ. وهَنٌ يعبّر به عما يستقبح ذكره؛ وله إعراب آخر في استعماله منقوصا فتقول: هذا هَنُهُ و سترت هَنُهُ و"أعضّوه بهن أبيه" [٢]

وفي إعراب حميه وجوه:

أحدها: ما تقدم من الإعراب بالحرف.

والثاني: أن يكون مقصورا؛ فتقول: جاءني حماه.

وأن يكون مهموزا، ويعرب بالحركات الثلاث؛ فتقول: [جاء] حمؤه ورأيت حمأه و مررت بحمئه.

وقد ندر في بعض اللغات نقص أبٍ وأخٍ كحمٍ؛ فمن ذلك قول رؤبة [٣]:

بِأَبِـــهِ اقْتَـــدَى عَـــدِيُّ فِـــي الْكَـــرَمْ وَمَـــنْ يُشَـــابِهْ أَبَـــهُ فَمَـــا ظَلَـــم

وفيها لغة ثالثة: القصر؛ وهي أشهر من لغة النقص، كقول الراجز[٤]:

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٧٠ ، ١٧١

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ٣٢٤

(٣) هذا بيت من الرجز ، ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٦٩

(٤) هذا بيت من الرجز ، وينسب لأبي النجم العجلي ، ينظر : ديوانه ٢٢٧ ، واللمحة في شرح الملحة ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧ ، ١٦٨، ١٦٩

إِنَّ أَبَاهَـــــا وَأَبَـــــا أَبَاهَـــــا قَـــدْ بَلَغَـــا فِـــي المَجْـــدِ غَايَتَاهَـــا

فتقول من هذا: جاءني أباه و مررت بأباه.

وإن جاءت ذو بمعنى الذي فالأعرف فيها البناء، كقول الشاعر[١]:

وَإِمَّـــا كِـــرَامٌ مُوْسِـــرُونَ أَتَيْـــتُهُمْ فَحَسْـــبِيَ مِـــنْ ذُوْ عِنْـــدَهُمْ مَـــا كَفَانِيَـــا

وتكون جارية بلفظ المفرد مع المذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع، ولم تتغير واوها على اختلاف استعمالها؛ فتقول: أنا ذو عرفت ورأيت الرجلين ذو عرفتهما ومررت بالرجال ذو عرفتهم.

وابن دعسين قال: يعني أن هذه الستة الأسماء التي هي: أب ، و أخ ، و وفم – إذا حذفت ميمه – وحم ، وهنّ ، وذو التي بمعنى صاحب ينوب في إعرابها الحروف عن الحركات ، ويشترط في إعرابها بها ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم:

أحدها: أن تكون مفردة يعني لا مثناة ولا مجموعة ، فإذا ثنيت أعربت إعراب المثنى كغيرها من الأسماء وإذا جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات.

الشرط الثاني: أن تكون مضافة ، ويشترط في هذا أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم فلو قطعت عن الإضافة أعربت بالحركات ظاهرة؛ سواء كانت منكرة أو معرفة نحو: هذا أب و أخ ، ورأيت أبا و أخا، ومررت بأبٍ وأخٍ، ومررت بالأب والأخ ومثله الفم والحم والهن إلا لفظة ذو فإنها لا تستعمل إلا مضافة وهي بمعنى صاحب فإذا قلت: رأيت ذا مالٍ فمعناه صاحب مالٍ[٢]

وإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات مقدرة على أواخرها نحو: هذا أبي ورأيت أبي ، ومررت بأبي ، وإنما قدر الإعراب على الآخر؛ لاشتغاله بحركة المناسبة.

الشرط الثالث: أن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات ظاهرة سواء كن نكرات أو معارف نحو هذا أُبَيٌّ ، ورأيت أُبَيًّا ، ومررت بِأُبَيٍّ ، وهذا أبي زيدٍ ، ورأيت أبيه ، ومررت بأبيه.

ومتى اجتمعت الشروط المذكورة في واحد منها أعرب بالحروف؛ فيرفع بالواو نيابة عن الضمة نحو هذا أبو زيد وذاك أخوه قال تعالى:﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [سورة القصص ٢٣] ، وينصب بالألف نيابة عن

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله منظور بن سحيم الفقعسي ، ينظر هذا البيت في ديوان الحماسة ٥٨٤/١

(٢) ينظر منحة الملك الوهاب ٩١

الفتحة؛ نحو: رأيت أبا زيدٍ و أخاه. قال الله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[سورة يوسف ٨] ويجر بالياء نيابة عن الكسرة؛ نحو: مررت بأبي زيدٍ وأخيه. قال الله تعالى: ﴿إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾ [سورة يوسف ٨٣] ، وشرط لفظة (ذو) ألا تضاف إلى اسم جنس ، وأن تكون بمعنى صاحب احترازًا عن (ذو)التي بمعنى (الذي) في لغة الطائيين ، وجمع الحم أحماء وهم أقارب الزوج، وقد يطلقون على أقارب الزوجة كما استعمله الناظم ، والهن كناية عما يستقبح التصريح باسمه وقيل يكنى به عن الفرج خاصة وإعرابه كإعراب غدٍ راجح تقول هذا هنُ زيدٍ ، ورأيت هن زيدٍ ، ونظرت إلى هنِ زيدٍ. وإعراب باقيها بالحركات مرجوح.

وقال الناظم: (في قول كل عالم وراوي) يقتضي أنه مجمع على إعراب هذه الستة الأسماء المذكورة بالحروف ، وليس كذلك بل فيه أقوال كثيرة منها أن الألف تلزمها في الأحوال الثلاثة فتقول هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك ، فتعربه إعراب الاسم المقصور بتقدير الحركات الثلاث على الألف(١).

الموازنة: تبين من خلال النصوص السابقة أن الحريري عدد الأسماء الستة ، وبيّن علاماتها رفعًا ونصبًا وجرًا ، وبين أنها تستعمل مفردة؛ فتعرب إعراب المفرد بالحركات عدا (ذو) التي بمعنى صاحب؛ فلا تستعمل إلا مضافة، ثم استشهد بشاهد على أن (ذو) بمعنى (الذي) تجري على لفظ واحد.

أما ابن الصائغ فبيّن أن هذه ، الأسماء الستة أمكن مما يشاركها في الإعراب بالحروف، ثم بين علامات إعرابها رفعًا ونصبًا وجرًا ، ثم بين أن (ذو) أصل الباب لملازمته الإعراب بالحرف، ويستشهد بحديث شريف على (هن) ويوضح بإيراده هذا الحديث مسألة خلافية؛ وهي أن هن سادسة الأسماء ، ووروودها ناقصة الأكثر فتعرب بالحركات، ثم يبين وجوه إعراب حميه؛ فهو يعرب بالحروف، ويكون مقصورًا ومهموزًا فيعرب بالحركات ، ثم يتكلم عن نقص أب و أخ كحم ، ويستشهد عليه بشاهد شعري، ويبين أن ذلك نادر ،ثم يعرض لـ (ذي) إذا جاءت بمعنى الذي بأن الأعرف فيها البناء ،ويستشهد عليها بشاهد شعري؛ وبهذا يتضح أن ابن الصائغ استدرك على الناظم بتبيين هذه الأمور وبذكر الشواهد والأمثلة.

وابن دعسين يعدد هذه الأسماء الستة، ثم يستدرك على الناظم بذكر شروط إعرابها بالحركات وهذه الشروط هي: (أن تكون مفردة ، مضافة إلى غير ياء المتكلم ، مكبرة غير مصغرة) ، ويستشهد عليها بشواهد من القرآن الكريم ، ثم يبين شرط إضافة (ذو) وهو أن تضاف إلى اسم جنس ، ويبين معنى (الحمو

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٩٢ ، ٩٣ .

والهن) ثم يعرض للخلاف الوارد في إعراب (هن) ويبين أن إعرابها كغد راجح ، ويستدرك على الناظم في مسألة خلافية لإعراب الأسماء الستة بقوله: وقال الناظم: (في قول كل عالم وراوي) يقتضي أنه مجمع على إعراب هذه الستة الأسماء المذكورة بالحروف ، وليس كذلك ثم يبين أنه ربما لزمتها الألف في الأحوال الثلاثة ويمثل على ذلك ، ويستشهد. ثم يذكر رأي سيبويه الذي يرى أن الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة على الأحرف المذكورة.

باب إعراب الاسم المنقوص

والياءُ في القاضي وفي المُستَشرِي ساكنَةٌ في رَفعِهَا والجَرِّ
وتُفتَحُ الياءُ إذا ما نُصِبَا نحوُ لَقِيتُ القَاضِيَ المُهَذَّبَا

قال الحريري: اعلم أن كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة ، يسمى منقوصًا ، وتكون ياؤه ساكنة في رفعه وجره ، ولهذا سمي منقوصًا؛ لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب ، وهما الضمة والكسرة. وكان الأصل في إعراب المرفوع: جاء قاضيٌ ، بضمة منونة في آخره. ولذلك كان الأصل في إعراب المجرور منه بكسرة مقدرة في الياء يتبعها التنوين ، ولكن حذفت منه الضمة والكسرة؛ لاعتلال حرف الإعراب منه ، الذي هو الياء ، ولأن التحريك بالضمة في حالة الرفع ثقيل ، وكذلك الكسرة أيضًا ، فعدلوا عنها إلى السكون وتخفيفها ، فيشترك الرفع والجر في هذا الموطن حسب.

وأما نصب هذا النوع من الأسماء فيكون بفتح الياء لخفة الفتحة فإن اضطر شاعر إلى إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه أو جره جاز ، كقول ابن قيس الرقيات [(١)]:

لا بَارَكَ الله فِي الغَوَانِي هَلْ يُصبِحَن إلا لَهُنَّ مَطْلَبُ

فحرك ياء (الغواني) بالكسر لضرورة الشعر [(٢)].

قال ابن الصائغ: المعتل من الأسماء غير المضاف اسمان؛ وهما: المنقوص، والمقصور؛ فالمنقوص: كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، ك(القاضي) و(المقتضي) و(المستقضي).

وهذا يسكن ياؤه في رفعه وجره، ويقدر على حرف إعرابه في حال رفعه ضمة، وفي حال جره كسرة؛ والمانع من ظهور ما قدر فيه: الاستثقال؛ ويظهر فيه بحال نصبه الفتحة؛ لخفتها؛ فتقول:(جاءني القاضي) و(مررت بالقاضي) و(رأيت القاضي)؛ فتنقص من إعرابه حركتان؛ فلذلك سمي منقوصا ،
ويجوز إظهار حركة هذه الياء في حال الجر والرفع في ضرورة الشعر [(٣)]

---

(١) هذا بيت من المنسرح ، ينظر: ديوانه ٣ ، وينظر: شواهد سيبويه ،٣١٤/٣

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب ،٤٠.

(٣) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ،١٧٥.

وقال ابن دعسين: اعلم أن الاسم المنقوص هو كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، وإنما سمي منقوصًا؛ لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب الثلاث استثقل دخولهما عليه، وبقيت له حركة واحدة على ما سيأتي بيانه ، واحترزوا بقولهم: (ياء) خفيفة قبلها كسرة عن الياء المشددة التي قبلها كسرة أيضًا ككرسي ، وقمري ، وبختي؛ فلا يسمى منقوصًا بل تدخله الحركات الثلاث أيضت كغيره نحو: هذا كرسيٌ ، ورأيت كرسياً ، وجلست على كرسيٍ. وبقولهم: قبلها كسرة عن الياء الخفيفة ، والتي قبلها ساكنة نحو: ظبي ، وجدي ، ومذي؛ فلا يسمى – أيضًا – منقوصًا بل تدخله الحركات الثلاث أيضا كغيره نحو: هذا ظبي ، رأيت ظبيًا ، ومررت بظبي. إذا تقرر هذا ووردت عليك لفظة ، وعرفت أنها اسم وكان آخره ياء خفيفة قبلها كسرة؛ فلا يخلو إما أن يكون معرفًا ، وإما منكرا. والمعرف إما أن يكون تعريفه بـ (أل) ، أو بالإضافة؛ فالحكم في ذلك إن كان معرفة أن تثبت الياء في آخره ، وتكون ساكنة في حالتي رفعه وجره فنقول في حالة الرفع: حكم قاضي زبيد ونفذه القاضي المتولي بمكة ، وفي حالة الجر: مررت بالقاضي العادل ، واجتمعت بقاضي عدن. فنقول في إعراب الأول حكم فعل ماضٍ ، وقاضي زبيد مضاف ومضاف إليه ، والمضاف فاعل حكم فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء الساكنة منع ظهورها عليها الاستثقال؛ لكونه منقوصًا ، وكذا الحكم في قولك: نفذه القاضي المتولي بمكة فإنك تقول: نفذه فعل ومفعول، والقاضي فاعل فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء الساكنة منع من ظهورها عليها الاستثقال، والمتولي صفة القاضي، وهو منقوص مثله ، وتقول في إعراب: مررت بالقاضي مررت فعل وفاعل، وبالقاضي جار ومجرور يتعلق بمررت وعلامة الجر في القاضي كسرة مقدرة على الياء الساكنة منع من ظهورها عليها الاستثقال ، وكذا الحكم في قولك: اجتمعت بقاضي عدن جار ومجرور ، ومضاف ومضاف إليه، ويتعلق الجار باجتمعت وعلامة الجار في المضاف كسرة مقدرة على الياء الساكنة منع من ظهورها الاستثقال[1]

وأما إذا كان منصوبًا فتدخل الفتحة على الياء، وتظهر فيها فتقول: رأيت القاضي ، وواجهت قاضي المخاء، وإعرابه: رأيت فعل وفاعل ، والقاضي مفعول وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الياء ، وكذا واجهت فعل وفاعل ، وقاضي المخاء مضاف ومضاف إليه ، والمضاف مفعول واجهت فعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الياء. قال الله تعالى في المرفوع المعرف: ﴿ وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ﴾[سورة ق ٤١] ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ

(١) ينظر منحة الملك الوهاب ٩٧.

يَـدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾[القمر: ٦] وفي المجرور﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ ﴾ [سورة البقرة ١٨٦]﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾ [سورة القمر ٨] وفي المنصوب ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ ﴾[مريم ٥] {﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة ٢٦] ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾[الأحقاف ٣١]﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾[العلق ١٧] وإنما ظهرت الفتحة على الياء في النصب لأجل خفة الفتح ، وأما الضم والكسر لم يظهرا عليها لثقلهما ، هذا حكم المنقوص المعرف(١).

الموازنة: بدأ الحريري بتعريف الاسم المنقوص، وبيّن سبب تسميته منقوصًا؛ لنقص حركتين من حركات الإعراب ، وعلل حذف اللام عدم ظهور الحركتين: الضمة والكسرة لأجل الثقل ، ثم بيّن أن حركة الياء تظهر في حالة الرفع والجر في حال الضرورة الشعرية ، واستشهد عليه بشاهد شعري لابن قيس الرقيات ، وأما الفتحة فتظهر لخفتها.

وابن الصائغ مهد قبل التعريف أن الاسم المنقوص من الأسماء المعتلة ثم عرفه وبيّن سبب منعه في الرفع والجر أنه الثقل ، وأنها تقدر حركاته وتظهر الفتحة فيه لخفتها ، ثم بين سبب تسميته منقوصا وذكر السبب نفسه الذي ذكره الناظم ،وبين جواز إظهار حركة الياء في الرفع والجر في الضرورة الشعرية ،وأورد له نفس الشاهد الذي ذكره الناظم؛ ولذلك لا نرى شيئا يضيفه في شرحه على الناظم.

وابن دعسين بدأ شرحه بتعريف الاسم المنقوص وبين سبب تسميته وذكر السبب نفسه الذي ذكره الناظم ثم بين محترزات التعريف شارحًا وممثلًا ، ثم بين أقسام الاسم المنقوص مستبقا بذلك موضعها عند الحريري كما سيأتي وهو أن يكون معرفاً أو منكرًا ، ثم فصّل الحديث فيها شارحًا وممثلًا ومعربًا جميع الأمثلة التي مثل بها ، ثم تناول المقصور إذا كان منصوبا شارحا وممثلا ومعربا ومستشهدا بالآيات وكأنه سبق بذكر حالات الاسم المنقوص الناظم الذي يذكرها بعد شرحه لهذه الأبيات.

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ، ٩٧ ، ٩٨

ونَـــــــوِّنِ المُنَكَّـــــــــرَ المَنقُوصَـــــــــا فـــــي رفعـــــهِ وجـــــرِّهِ خُصُوصَـــــا

تقـــــولُ هـــــذا مُشـــــتَرٍ مُخَـــــادِعُ وافـــــزَعْ إلـــــى حَـــــامٍ حِمَـــــاهُ مَـــــانِعُ

قال الحريري: الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون معرفا بالألف واللام كـ: القاضي والوالي.

والثاني: أن يكون مضافا ، كقولك قاضي مكة ووالي البصرة.

وهذا النوعان تسكن ياؤهما في الرفع والجر، ويفتحان في النصب.

والقسم الثالث: أن يأتي منكراً؛ كقولك قاضٍ ووالٍ ، فتحذف ياؤه في الرفع والجر ، ويقتصر به على تنوين آخره، كقولك: هذا قاضٍ يا فتى ، ومررت بقاضٍ عادلٍ. وإنما حذفت ياؤه لسكونهما وسكون التنوين الذي وجب إلحاقه به عند إفراده ، فإذا حل في موضع منصوب ثبتت ياؤه ونون ، كقولك: رأيت قاضيًا عادلاً.

وإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص:

فإن كان معرفا وقفت عليه بالياء الساكنة على اختلاف مواقعه.

وإن كان منكرا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بحذف الياء ، كقولك: هذا قاض ، ومررت بقاض؛ ووقفت عليه في حال النصب بالألف المبدلة من التنوين مع إثبات يائه ، فقلت: رأيت قاضيا ، كما تقول رأيت زيدا هذا هو الاختيار فيهما.

وقد وقف بعضهم على المعرف المرفوع والمجرور بحذف الياء ، فقال: هذا القاض ، ومررت بالقاض. ووقف آخرون على المنكر المرفوع والمجرور بالياء فقالوا: هذا قاضي ، ومررت بقاضي[1]

وقال ابن الصائغ: هذا الاسم لا يخلو أن يكون معرفا باللام – كما تقدم –، أو بالإضافة، كقولك: (قاضي مكة)، (والي المدينة)؛ وهذا يعرب كما تقدم.

أو أن يكون نكرة؛ فهذا يسقط حرف إعرابه لوجوب تنوينه؛ فرارا من الجمع بين ساكنين، وساغ ذلك لدلالة الكسرة التي قبله عليه؛ فتقول في حال رفعه: (هذا قاضٍ يا زيد)، وفي جره: (نزلت بوادٍ رحبٍ). وتثبت الياء في حال نصبه؛ لحركتها على أصل إعرابه؛ فتقول: (وجدت قاضيا عادلا)[2]

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٤٠ ، ٤١.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١٧٦ ، ١٧٧.

ويُوقف على المعَرَّف باللاّم منه في حال رفعه وجرّه بسكون يائه – كما تقدّم –، وبالألف في حال نصبه

فإنْ كان نكرةً وقفتَ بحذف الياء؛ فتقول: (هذا قاضْ) و (مررتُ بقاضْ)؛ وفي حال نصبه بالألف المبدلة من التّنوين مع إثبات يائه فتقول: (رأيتُ قاضِيا)، ويجوز إلحاق الياء به في قَوْلِهِمْ: (هذا قاضِي) و(أَقَمْتُ بِوَادي) وكذلك حذفها من المعرفة، فتقول: (هذا العادِ) و (نَزَلْتُ بالوَادِ)[1]

وقال ابن دعسين: إذا كان الاسم المنقوص نكرة بأن خلا من الألف واللام ، ومن الإضافة في مثل قاضي ، ووالي ، ومهدي ، ومغني ومدعي ، ومبتغي، ومسترعي ، ومستغني دخله التنوين أي تنوين التمكين في حالة الرفع والجر والنصب ، والتنوين ساكن والياء ساكنة فيجب في حالتي الرفع والجر أن تحذف الياء لالتقاء الساكنين وتنقل التنوين إلى الحرف الذي قبلها فتقول في حال الرفع: هذا قاضٍ بنقل التنوين إلى الضاد بعد حذف الياء، وفي حالة الجر: مررت بقاضٍ. وإعرابه: هاء حرف تنبه ، وذا اسم إشارة ، وهو مبتدأ وقاضٍ خبره وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الاستثقال؛ لأنك لو أظهرتها فقلت: هذا قاضيٌ لصح المعنى ، لكن تكون الضمة مستثقلة عليها؛ فلهذا حذفت ، وكذا الحكم في قولك: مررت بقاضٍ ، مررت فعل وفاعل ، وبقاضٍ جار ومجرور يتعلق بمررت وعلامة الجر في قاضٍ كسرة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الاستثقال ، وقد مثل الناظم للمنكر المرفوع وللمجرور ولم يمثل للمنصوب بمثال بل جعل أمره إلى تصرف الشارح فعلى ذلك تقول: أما في حالة النصب فتثبت الياء في آخره ، ويدخلها التنوين والفتحة فتقول رأيت قاضيًا وإعرابه: رأيت فعل وفاعل ، وقاضيا مفعول به فهو منصوب بفتحة ظاهرة على الياء لأجل خفة الفتح.

وإذا وقفت عليه وقفت عليه بالألف كغيره فتقول: رأيت قاضيا ، وإذا وقفت على المرفوع أو المجرور فلك في ذلك وجهان:

أحدهما: أن تسكن الضاد فتقول: جاء قاضْ ، ومررت بقاضْ[2]

الثاني: أن تثبت الياء فتقف عليها وهي ساكنة فتقول: هذا قاضيْ ، ونظرت إلى قاضيْ ، وكذا الحكم في المعرف بأل واللام في الحالات الثلاث ، إما أن تقف عليه بحذف الياء وسكون الحرف الذي قبلها وهو

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٧٧.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب ٩٨ ، ٩٩.

الكثير فتقول: جاء القاضْ ، ورأيت القاضْ، ومررت بالقاضْ ، قال الله تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾ [سورة الرعد ٩] بحذف الياء وسكون اللام وصلاً ووقفاً ، وأصله المتعالي ، وإما تبقى الياء وتقف عليها ساكنة؛ فتقول جاء القاضيْ.

تنبيه: اعلم أنه إذا اضطر الشاعر إلى حذف الياء من الاسم المنقوص النكرة المنصوب ، ونقل التنوين إلى الحرف الذي قبلها؛ لأجل إقامة الوزن جاز له إجراءً للمنصوب مجرى المرفوع والمجرور. وذكروا لذلك شاهدا وهو قول الشاعر [١]:

ولـــــو أن واشٍ باليمامـــــةِ رحلـــــهُ ورَحْلِـي بِـأَعْلَى حَضـرَموت اهتَـدَى لِيَـا

فحذف الياء من واشياً ونقل التنوين إلى الشين المعجمة ، إذ هو اسم (أنّ) واسمها منصوب ، وإنما حذفها لإقامة الوزن. وأما في النثر فلا يجوز ذلك [٢]

الموازنة: يبين الحريري أقسام الاسم المنقوص وهو المعرف بأل والمضاف والمنكر وحكم كل منهم ، ثم يبين حال المنقوص في الوقف ممثلا لكل منهما.

وابن الصائغ لم يأت بجديد على الحريري في الشرح إلا ما كان منه في ضرب الأمثلة.

وسبق ابن دعسين الناظم بشرح أقسام الاسم المنقوص مبينا كيف يعمل معها الدارس في حالة الوقف عليها ممثلا وشارحا ومعربا ، ثم يبين أن الناظم لم يمثل بمثال للمنصوب مستدركا عليه ذلك معلقا بقوله: (ولم يمثل للمنصوب بمثال بل جعل أمره إلى تصرف الشارح) [٣] ثم بدأ بالتمثيل على ذلك وإعراب الأمثلة ثم انتقل إلى بيان حاله عند الوقف عليه ثم نبه على أن الشاعر عند الضرورة يجوز له أن يحذف الياء من الاسم المنقوص النكرة المنصوب وينقل التنوين إلى الحرف الذي قبلها لإقامة الوزن ومثل على ذلك بشاهد شعري وشرحه.

وهكـــــذا تفعـــــلُ فـــــي يَـــــاءِ الشَّـــــجِي وكـــــلُّ يـــــاءٍ بعـــــدَ مكسُـــــورٍ تَجِـــــي

هـــــــذا إذا مـــــــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَـــــــهْ فافهَمْـــــهُ عنّـــــي فَهـــــمَ صَـــــافي المَعرفـــــه

---

(١) هذا البيت من الطويل، وقائله قيس بن الملوح مجنون ليلى ، ينظر : الديوان ٢٩٤ .

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب ،٩٩ ، ١٠٠

(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه .

قال الحريري: قد قدمنا القول في أن المنقوص ما جمع ثلاث شرائط: وهي أن يكون آخره ياء مخففة قبلها كسرة؛ فمتى اجتمع في اسم هذه الشرائط الثلاث سكنت ياؤه في الرفع والجر سواء قلت حروفه ، مثل الشجي والعمي ، أو كثرت ، مثل القاضي والمشتري والمستقصي. فإن عدم شرط من الشرائط الثلاث كان الاسم صحيحا ، ولحقت ياءه الضمة والكسرة وذلك بأن تكون ياؤه مشددة ، مثل ياء: علي وكرسي وقمري؛ أو يكون ما قبلها ساكنا ، نحو ياء: ظبي وجدي وسقي؛ فاعرف ذلك [١]

وقال ابن الصائغ: المنقوص مستوٍ في حكم إعرابه – على ما تقدم –، سواء كان ثلاثيا، أو رباعيا، أو خماسيا، أو سداسيا، كـ (الشجي) و(القاضي) و (المشتري) و (المستقصي).

فإن كانت ياؤه مشددة، كـ (الصبي) و (الكرسي) و(الألمعي).

أو كان ما قبلها ساكنا، كـ (ظبيٍ) و(دلوٍ)، كان كالاسم السالم في تعاقب الحركات عليه [٢]

وقال ابن دعسين: يعني به أن هذا الحكم جار في لفظة الشجي فإن ياءه خفيفة والجيم قبلها مكسورة ، فتقول في حالتي الرفع والجر: جاء الشجي ، ومررت بالشجي بتقدير الضمة والكسرة على الياء الساكنة. ورأيت الشجي بظهور الفتحة على الياء هذا في حال تعريفه وفي حال تنكيره: هذا شجٍ ، ومررت بشجٍ، ورأيت شجيا كما تقدم.

وقوله: وكل ياء بعد مكسور تجي إلى آخره تعريف للمنقوص بأنه كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة كما تكلمنا عليه في أول الباب والله أعلم [٣].

الموازنة: لم يختلف شرحا ابن الصائغ وابن دعسين عن الناظم هنا فقد بين الشراح الثلاثة أن الاسم المنقوص ما اجتمع فيه ثلاثة شروط وهي أن يكون آخره ياء مخففة قبلها كسرة فإن عدم شرط من الشروط الثلاثة كان الاسم صحيحا سواء قلت حروفه أو كثرت.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٤١.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٧٨.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب ١٠٠ – ١٠١.

باب إعراب الاسم المقصور:

ولـــيسَ للإعـــرابِ فيمـــا قـــد قُصِـــرْ مِـــن الأســـامي أَثَـــرٌ إذا ذُكِـــرْ

مثالُـــهُ يَحيَـــى ومُوســـى والعَصَـــا أو كَ حَيًـــا أو كَـــ رَحًـــا أو كَـــ حَصَـــى

فهـــذهِ آخرُهَـــا لا يَختلِـــفْ علـــى تصـــاريفِ الكَـــلامِ المُؤتَلِـــفْ

يقول الحريري: الاسم المقصور هو كل اسم كان آخره ألف ملساء ، أي لا يتبعها همزة. ويكون في تصاريف الكلام موقعه على حالة واحدة في الرفع والنصب والجر ، ولهذا سمي مقصورا؛ لأنه حبس عن الحركة ، إذ المقصور في اللغة هو المحبوس ومنه قوله تعالى: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ [سورة الرحمن ٧٢] أي محبوسات.

ثم إن الأسماء المقصورة تنقسم قسمين:

أحدهما ما يدخله التنوين ،؛كقولك: رحىً وحيًا وقفًا وندىً.

الآخر ما لا يدخله التنوين إما لكونه معرفا بالألف واللام؛ مثل: الحيا والندى والحصى والعصا. وإما لكونه لا ينصرف مثل: موسى وعيسى وسلمى وسعدى ودنيا و أخرى.

وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرفع والنصب والجر ، كما قال سبحانه وتعالى في المنون منهما: {﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴾ [سورة الدخان ٤١] فالأول مرفوع والثاني مجرور ولفظهما واحد؛ وعلى ذلك فقس[١]

قال ابن الصائغ: الاسم المقصور: ما كان آخره ألفا مفردة.

وقيل: ملساء، أي: لا يتبعها همزة. والقصر في اللغة: الحبس؛ فسمي مقصورا من ذلك؛ لأنه يقدر إعرابه في رفعه ونصبه وجره، فتقول: (هذا يحيى)؛فيحيى على حرف إعرابه ضمة مقدرة، و(رأيت يحيى)، فيحيى على حرف إعرابه فتحة مقدرة، و(سلمت على يحيى)، فيحيى على حرف إعرابه كسرة مقدرة؛ والمانع من ظهور ما قدر فيه: التعذر؛ لأن الألف لا تكون متحركة البتة[٢].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٤٢.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٧٩.

وفي تسميته مقصورا ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه حبس عن الحركات.

الثاني: أن الحركات حبست عنه.

الثالث: أنها حبست فيه

والاسم المقصور ينقسم قسمين:

أحدهما: ما يدخله التنوين، نحو: (حَيًا) و(رَحَىً)، كقوله تعالى:﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴾ [سورة الدخان ٤١]؛ فالأول مرفوع، والثاني مجرور.

والثاني: ما لا يدخله التنوين؛ وذلك إما أن يكون علما غير منصرفٍ، ك(موسى) و(سعدى)، أو أن يكون معرفا باللام، ك(الحيا) و(الرحى).

فهذه آخرها لا يختلف على تصاريف الكلام المؤتلف

ويشير الناظم بهذا الكلام – فهذه آخرها لا يختلف – إلى شيئين:

أحدهما: أنه لا يتغير آخرها لتغير العامل الداخل عليها لفظا.

والثاني: أنه لا يوقف عليه إلا بالألف، منونا كان، أو غير منونٍ.

وفي المنون ثلاثةُ مذاهبَ:

الأول: مذهب سيبويه؛ وهو الحكم عليه في الرفع والجر أن تنوينه محذوف بغير عوض، وأن الوقف على الألف التي من نفس الاسم، والحكم عليه في النصب أن تنوينه أبدل منه في الوقف ألفا إجراء له مجرى الصحيح.

والثاني مذهب المازني يرى: أن الألف الثابتة في الوقف هي بدل في الأحوال الثلاثة، والثالث مذهب الكسائي يرى أن الألف الموقوف عليها هي من نفس الكلمة في الثلاثة ، ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف والاعتداد بها رويا؛ وبدل التنوين لا يكون كذلك[1].

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة من ١٧٩ إلى ١٨٣.

قال ابن دعسين: ولما فرغ الناظم من الكلام على الاسم المنقوص شرع في الكلام على الاسم المقصور هذا هو القسم الثاني من الأسماء المعتلة ، وهو الاسم المقصور وتعريفه كل اسم آخره ألف ملساء.

وقيل كل اسم آخره ألف لازمة قبلها فتحة والخلاف لفظي ، وسمي مقصورا؛ لأنه قصر أن تظهر الحركات في آخره فكأنه حبس عنها؛ إذ القصر في اللغة المنع والحبس. قال الله تعالى: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾[سورة الرحمن ٧٢] أي محبوسات.

وحكمه أن تقدر فيه جميع حركات الإعراب الثلاث (الضمة والفتحة والكسرة) لتعذر النطق بواحدة على آخره وهو الألف ، مثال ذلك: جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، فالأول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، والثاني منصوب بفتحة مقدرة عليها ، والثالث مجرور بكسرة مقدرة عليها ومنع من ظهور الثلاث التعذر.

وقد أفاد الناظم بتعدد المثال في النصف الأول أنه لا فرق بين أن يكون الاسم منصرفا كالعصا ، أو غير منصرف كموسى ويحيى فإنه إذا دخل عامل الجر على أحدهما يقال فيه مجرور بفتحة مقدرة على آخره نيابة عن الكسرة ومنع من ظهورها التعذر ، وكذلك لا فرق بين النكرة والمعرفة فالمعرفة ما تقدم والنكرة قوله: (كرحى) وما بعده ، ولكن إذا كان نكرة وهو منصرف لحقه التنوين وحذفت ألفه لفظا لا خطا لالتقاء الساكنين ، وهما: الألف والتنوين وتقدر الحركات على الألف المحذوفة كما قُدرت في المنكر المنقوص على الياء المحذوفة قال الله تعالى:﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴾ [سورة الدخان ٤١] فالأول مرفوع لكونه فاعل يغني بضمة مقدرة على الألف المحذوفة؛ لأجل التنوين ، ومنع من ظهورها التعذر والثاني مجرور بلفظة (عن) بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر. وكذا تفعل في المنصوب فتقول: رأيت مولى، فمولى مفعول رأيت وهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر. وكذا الحكم إذا كان المقصور جمعًا ، لكن لا يدخل التنوين على الجمع إذا كان نكرة كأسارى وقتل.

تنبيه: محل تقدير الحركات الثلاث على آخر المقصور هو فيما إذا كان منصرفا وأما غير المنصرف فإنما تقدر على آخره الضمة والفتحة فقط [(١)].

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ١٠٣ – ١٠٤.

الموازنة: من بعد عرض نصوص الشراح يرى الباحث أن الناظم بدأ بتعريف الاسم المقصور وبيان تسميته مقصورا وأنه ينقسم قسمين هما المنون وغير منون للتعريف وللمنع من الصرف وأن كلا القسمين لا يختلف حكم آخره رفعا ونصبا وجرا. وتابع ابن الصائغ الناظم في شرحه إلا أنه تعرض للخلاف في هذه المسألة فأورد المذاهب في المنون عند الوقف فذكر ثلاثة مذاهب فيها كما مر في شرحه وهي مذهب سيبويه والمازني والكسائي. وابن دعسين يتابع الناظم في شرحه للاسم المقصور إلا ما فصل فيه القول عن تقدير الحركات في غير المنصرف فيرى أن تقدير الحركة على آخر الاسم المقصور تكون في الضمة والكسرة فقط وأما علامة الجر تكون فتحة مقدرة على الألف نائبة عن الكسرة لكونه لا ينصرف للعجمة والعلمية ويمنع من ظهورها التعذر.

باب التثنية

ورَفْـــــعُ مـــــا ثَنَّيتَـــــهُ بـــــالألفِ كقولِـــــكَ الزّيـــــدَانِ كانَـــــا مَـــــألَفِي

قال الحريري: الاسم المثنى هو الاسم الدال على مسميين متفقي اللفظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، ومن يعقل وما لا يعقل، ولا يدخل على حرف ولا فعل. فأما قولك: يقومان ويذهبان، فليسا بتثنية: يقوم ويذهب، ولا الألف فيهما ألف التثنية ، بدليل ثبوتها في كل حال ، بل الألف فيهما اسم هو ضمير الفاعلين كالألف في قاما وذهبا.

فإذا أردت أن تثني الاسم فتحت آخره، ثم زدت عليه في الرفع ألفا ونونا؛ وفي هذه الألف ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الرفع. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف أثبتت ياء الاسم المنقوص إذا ثنيته في مثل قولك: جاء القاضيان؛ لأن هذه الياء ثبتت في حالة النصب ، لخفة الفتحة فيها، فلهذا ثبتت في التثنية [(١)].

وقال ابن الصائغ: التثنية: ضم الشيء إلى مثله ،والغرض بها: الاختصار، وحسن التركيب.

وأصلها: العطف؛ ويدل على ذلك قول الراجز[(٢)]:

لَيْـــتٌ وَلَيْـــتٌ فِـــي مَحَـــلٍّ ضَـــنْكِ .....

وقال غيرُه[(٣)]:

كَـــأَنَّ بَـــيْنَ فَكِّهَـــا وَالْفَـــكِّ .....

أراد بين فكيها، فلم يستقم له الوزن فعاد إلى الأصل.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٤٣.

(٢) هذا بيت من الرجز ، وينسب إلى جحدر بن مالك الحنفي ،ينظر: الخزانة ،١٣٧/٧.

(٣) هذا بيت من الرجز ، و ينسب إلى رؤبة ، ينظر : وملحقات ديوان رؤبة، ١٩٣.

والتّثنيةُ على ثلاثةِ أضرُب:

تثنية في اللّفظ والمعنى؛ وعليه أكثرُ الكلام ، وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حُكم التّغْلِيْبِ؛ وهو قليلٌ، كـ(العُمَرَين) و (القَمَرين) و (الأَبوَين)[1] ، وتثنية في المعنى دون اللّفظ؛ وهو لِمَا كان في الجَسَدِ منه شيءٌ واحدٌ، وأُرِيْدَ تثنيتُه وهو مضافٌ إلى مثنّى، فهو يكونُ بلفظ الجمع، مثل: (أعجبني وجُوهُكُمَا) و(سَرَّني طيبةُ قُلُوبِكُمَا)، وكقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾[سورة التحريم ٤]

ويشترك في التّثنية: المذكّر والمؤنّث، والمنكّر والمعرَّف، ومَن يَعْقِل ومن لا يَعْقِل.

والألفُ في قولك: (الزّيدان) تدلّ على ثلاثة أشياء:

أَحَدها: أنّها حَرْفُ الإعْرَابِ.

الثّاني: علامة الرّفع.

الثّالث: الدَّالُّ على التّثنية.

وحرف إعراب المفرَد يُفْتَحُ قبل دخول الألف أو الياء؛ ولهذا يَثْبُتُ بالاسم المنقوص؛ وذلك لخفّة الفتحة [2]

وقال ابن دعسين: التثنية جعل الاسم الواحد دالا على اثنين بزيادة في آخره والمثنى ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه.

فإذا أردت أن تثني اسما فتحت آخره ، وزدت عليه في حال الرفع ألفا نائبة عن الضمة وأتيت بعدها بنون ، فقلت الزيدان والعمران في تثنية زيد وعمرو ، قال الله تعالى:﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [سورة المائدة ٢٣] فرجلان فاعل قال والفاعل حقه الرفع فعلامة رفعه الألف التي قبل النون وبعد اللام وهي نائبة عن الضمة التي هي علامة الرفع [3]

الموازنة:

بدأ الحريري بتعريف الاسم المثنى وبين أن التثنية تدخل على الاسم فقط مع التعليل لعدم دخولها على الحرف والفعل ثم بين كيفية التثنية وذلك بفتح آخر الاسم ثم زيادة ألف ونون في آخره ثم فصَّل القول فيما تدل عليه ألف المثنى فهو حرف الإعراب وعلامة التثنية وعلامة الرفع وقد اختلف النحويون في حرف

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٨٥-١٨٦ .

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٨٧ ، ١٨٨.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب ١٠٥ ، ١٠٦.

الإعراب فذهب سيبويه إلى أن الألف والياء حرف الإعراب وذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب[١]

ثم بين حال ياء الاسم المنقوص عند التثنية بأنها تثبت لوجوب فتح ما قبلها.

وابن الصائغ يوضح معنى التثنية وأن الغرض منها الاختصار وحسن التركيب وأن أصلها العطف ثم استشهد على ذلك ببيتين من الرجز لم يستشهد بهما الناظم ثم بين أن التثنية على ثلاثة أضرب واستشهد لذلك بشاهد من القرآن ثم تابع الناظم في دلالة ألف التثنية تدل على ثلاثة أشياء ويعلل ثبوت ياء الاسم المنقوص لخفة الفتحة التي تجب قبل الألف.

وابن دعسين يعرف الاسم المثنى ويبين طريقة تثنيته ثم بين أن الألف علامة الرفع في المثنى وهي نائبة عن الضمة ويستشهد على ذلك بشاهد من القرآن.

ونصـــــــبُهُ وجـــــــرُّهُ باليـــــــاءِ بغيـــــــرِ إشـــــــكالٍ ولا مِـــــــرَاءِ

تقـــــــولُ زيـــــــدٌ لابِـــــــسٌ بُـــــــردَيْنِ وخالـــــــدٌ مُنطَلِـــــــقُ اليَـــــــدينِ

قال الحريري: النصب يؤاخي الجر ، ولذلك أميلت الألف إلى الياء ، واستوى في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور ، وذلك في مثل قولك: ضربتك، وهذا غلامك، ورأيته، ومررت بغلامه، وضربني ، و غلامي؛ فالكاف والهاء والياء يقعن تارة ضمير المنصوب ، وتارة ضمير المجرور فلذلك اشترك النصب والجر في علامة التثنية ، وجعلت فيهما ياءً ونوناً [٢]

وفي الياء ثلاثة أشياء هي حرف الإعراب ، وعلامة التثنية ، وعلامة النصب والجر. والمواطن التي تشترك فيها علامة النصب والجر أربعة: التثنية ، والجمع بالواو والنون ، والجمع بالألف والتاء والأسماء التي لا تنصرف

ثم اعلم أن من حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد ، إلا أسماء الإشارة والمبهمة ، فإن آخرها حذف في التثنية فقالوا تثنية ((هذا وذا والذي والتي)): هذان وذان واللذان واللتان ، هذا في حالة الرفع

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثالثة ١/٣٣-٣٩.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٤٣.

وقالوا في النصب والجر: هذين وذين واللذين واللتين. وهو مما شذ عن أصله ، ولهذا قال المحققون من النحويين: إن هذه الأسماء مشبهة بالمثنى؛ لا أنها مثناة على الحقيقة.

فإن قيل: لم حذفت ياء الذي في التثنية وأقرت ياء الشجي في التثنية وكلتا الياءين مخففة مكسور ما قبلها ؟ فالجواب عنه أن ياء الشجي تلحقها الحركة في حال النصب ، فجرت بهذه القوة مجرى الحرف الصحيح ، فثبتت في التثنية ، وياء الذي لا تتطرق إليها الحركة بحال ، فضعفت بهذا السبب فحذفت.

فإن ثنيت اسما مقصورا: فإن كانت ألفه رابعة فصاعدا قلبت ياء في التثنية كقولك في تثنية موسى وحبلى في الرفع: موسيان وحبليان ، وفي النصب والجر: موسيين وحبليين. وإن كانت ألفه ثالثة رددتها إلى أصلها واواً كان أو ياءً. والطريق إلى معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة: فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها فهي من ذوات الواو ، وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها فهي من ذوات الياء. فعلى هذا تقول في تثنية ((قفا)) و ((عصا)) قفوان وعصوان؛ لأن تصريف الفعل منهما: قفوت وعصوت. وتقول في تثنية ((هدى)) و ((رحى)) هديان ورحيان لأنهما من هديت ورحيت.

وإن ثنيت الاسم الممدود أبدلت همزته واوا فيما لا ينصرف ، وأقررتها فيما ينصرف ، فتقول في تثنية حسناء وحمراء حسناوان وحمراوان ، وفي تثنية سماء وكساء: سماءان وكساءان. وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واوًا فقال: سماوان وكساوان ، والقول الأول أجود وأفصح [١]

وقال ابن الصائغ: اعلم أَنَّ المنصوب هو أخو المجرور مِنْ وجُوه:

أَحَدُهَا: أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما فَضْلةٌ في وُرُوْده.

والثاني: أن المجرور مفعول لكنه لم يؤثر فكأن حرف الجر بعض من الفعل لتعديه إليه؛ فالمجرور مفعول في المعنى [٢]

الثالث: اتفاقهما في حركة البناء إذا كانا ضميرين، كقولك: (قصدتك) و (وثقت بك) و (قصدته) و (شكرت له)؛ فلهذا اشترك المنصوب والمجرور في هذا الباب؛ وفي الجمع السالم في الإعراب بالياء

وهذه الياء لما كان المثنى مرفوعا بقرار الألف، ثم دخل عليه عامل جرٍ لمقتضى المعنى؛ فقلبت الألف ياء للمناسبة، فلم يبق إلا حمل النصب على الرفع أو على الجر؛ فكان حمله على الجر أولى لما تقدم من المماثلة.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٤٣ – ٤٤ – ٤٥.

(٢) لم يؤثر فيه الفعل في اللفظ ، ينظر: اللمحة في شرح الملحة ، ١٨٨.

فالياء: حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الجر أو النصب ، والنون: دخلت المثنى عوضا من الحركات والتنوين ، وكسرت على الأصل في التقاء الساكنين

وحكى الفراء فتحها، وقال: "هي لغة بعض العرب "، وأنشد:

عَلَـــــى أَحْـــــوَذِيَّيْنَ اسْـــــتَقَلَّتْ عَشِـيَّةً فَمَـا هِـيَ إِلاَّ لَمْحَـةٌ وَتَغِيْـبُ[١]

ويسلم في التثنية نظم الواحد، إلا اسم الإشارة والملحق به، وهو (الذي) وفروعه فتقول فيهما: (هذان) و (اللذان) و (اللتان)، وفي الجر: (مررت بهذين) و (اللذين) و (اللتين)، وقيل: إن هذه صيغة التخفيف بالتثنية.

والمنقوص، كـ(الشجي) تثبت ياؤه في التثنية، وليس هو كـ(الذي)؛ وذلك لأن(ياءه) تتحرك في حال النصب، و (ياء الذي) لا تتحرك بوجهٍ؛ فجرى لذلك مجرى الصحيح.

والمقصور إن كانت ألفه رابعة فصاعدا قلبت (ياء)في التثنية، فتقول في تثنية (موسى) و(سعدى) في الرفع: موسيان، و سعديان، وفي (مصطفى): مصطفيان.

فإن كانت ألفه ثالثة رددتها إلى أصلها واوا أو ياء؛ والطريق في ذلك: أن تنظر في تصريف الكلمة، فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها فهي من ذوات الواو، وإن وجدت الياء فهي من ذوات الياء؛ فتقول في تثنية (قفا)و(عصا): قفوان، وعصوان؛ لأنهما من(قفوت)و(عصوت). وتقول في تثنية(هدى) و(رحى) هديان، و رحيان؛ لأنهما من(هديت) و(رحيت)[٢]

وإن ثنيت الممدود أبدلت همزته واوا فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف؛ فتقول في تثنية (حمراء) و(حسناء): حمراوان، وحسناوان، وفي تثنية (سماء) و (كساء): سماءان، و كساءان؛ وقد ورد إبدالهما واوا، والأول أفصح.

ويلتحق الألف واللام بأول المثنى إذا كان علما جبرا لما حصل له من التنكير بالتثنية[٣]

وقال ابن دعسين: وإذا أردت نصبه أو جره أبدلت الألف ياء ، وفتحت ما قبلها أيضا وأتيت بالنون بعد الياء فقلت رأيت الزيدين والعمرين ، ومررت بالزيدين والعمرين فتقول في رأيت الزيدين رأيت

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حميد بن ثور الهلالي رضي الله عنه ، ينظر : ٢/ ٤٢٣ .

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٨٨ – ١٩٢

(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه .

فعل وفاعل والزيدين مفعول رأيت وهو مثنى وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ، وهي نائبة عن الفتحة قال الله تعالى:﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا ﴾ [سورة فصلت ٢٩] وتقول في مررت بالزيدين مررت فعل وفاعل، وبالزيدين جار ومجرور يتعلق بمررت وعلامة الجر فيه الياء النائبة عن الكسرة لكونه مثنى وقد مثل الناظم للمنصوب بقوله (لابس بردين) لأن لابساً اسم فاعل وبردين مفعوله والمفعول حقه النصب فعلامته الياء نيابة عن الفتحة والمجرور بقوله: (منطلق اليدين) فاليدين مجرور بإضافة منطلق إليه ، والمضاف إليه لا يكون إلا مجرورا فعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾[سورة فصلت ١٢] فيومين مجرور بفي وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، وإنما جعلت الياء علامة للجر والنصب في المثنى والجمع المذكر السالم حملا للنصب على الجر ، لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه. إذ الياء بنت الكسرة أو أختها نيابتها عنها ونابت الياء أيضا عن الفتحة لكونها أخت الكسرة؛ لأن النصب يؤاخي الجر ولذلك يستوي في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور في مثل قولك أكرمتك وأحسنت إليك ، وصحبني زيد فأحسن صحبتي ومررت به فرأيته منبسطا ' فالياء والكاف والهاء ضمائر تصلح للنصب وللجر كما تقدم ذكر ذلك في تعريف الضمير؛ فلهذا جعلت الياء علامة للجر والنصب واجتمع في هذه الياء ثلاثة أمور وهي علامة الإعراب ، وعلامة التثنية ، وعلامة الجر والنصب ، والمواطن التي تجتمع فيها علامة النصب والجر أربعة وهي التثنية والجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والاسم الذي لا ينصرف[١]

تنبيه ما ذكره الناظم من أن الألف و الياء علامة للإعراب في المثنى هو المشهور بين النحاة ومن العرب من يعرب المثنى بالألف في الحالات الثلاث ويقدر الحركات الثلاث عليها وعلى ذلك قول الشاعر[٢]:

تَـــزَوَّدَ مِنَّـــا بَـــيْنَ أُذنَـــاهُ طَعنَـــةً

فأذناه مجرور بإضافة بين إليه.

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ١٦٩، ١٧٠

(٢) هذا البيت من الوافر ،ونسب إلى هوبر الحارثي ، ينظر : الإيضاح في شرح المفصل، ١٢٨/٣.

ثم اعلم أن حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد وتكون الزيادة بعد آخره إلا أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فإن أواخرها تحذف في التثنية فتقول في تثنية هذا هذان في حالة الرفع وهذين في حالة الجر والنصب ومثله هاتان وهاتين. وفي تثنية الذي واللذان واللتان واللذين واللتين في حالة الرفع والجر والنصب.

وهذا مما شذ عن الأصل ولهذا قال بعض المحققين من أهل هذا الفن إن هذه الأسماء ليست مثناة حقيقة وإنما هي شبيهة بالمثنى فإن قيل: لم حذفت الياء من الذي والتي في التثنية وبقيت في الشجي في حال تثنيته وكلتا الياءين مخففة مكسور ما قبلها ؟ فالجواب أن ياء الشجي لما كانت تلحقها الحركة في حال النصب وهي الفتحة جرت بهذه القوة مجرى الاسم الصحيح فتثبت في التثنية ، وياء الذي والتي لا يتطرق إليها الحركة بحال فضعفت بهذا السبب فحذفت في التثنية.

تنبيه آخر: إذا أردت تثنية اسم مقصور فانظر إلى بنيته فإن كانت ألفه رابعة فصاعدا فاقلبها ياء كقولك في تثنية موسى وحبلى مرفوعين موسيان وحبليان. وفي حالت الجر والنصب موسيين وحبليين.

و إن كانت ألفه ثالثة فانظر هل هي بدل من الواو أو الياء وذلك بأن تصرف الكلمة لتعرف أصلها فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها فهي واوية ، وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها فهي يائية ، فتقول في تثنية (قفا) و (عصا): قفوان وعصوان وقفوين وعصوين؛ لأنك إذا أدخلت على الماضي منها تاء الضمير فقلت قفوت وعصوت ظهرت الواو وتقول في تثنية هدى ورحى: هديان ورحيان وهديين ورحيين؛ لأن ماضيهما هديت ورحيت [١]

وإذا ثنيت الاسم الممدود فإن كان لا ينصرف أبدلت همزته التابعة للألف واوا ، وإن كان منصرفا أقررتها على ماهي عليه فتقول في تثنية حسناء وحمراء: حسناوان وحمراوان وحسناوين وحمراوين. وفي تثنية كساء وسماء: كساءان وسماءان وكساءين وسماءين وسوَّى بعضهم في إبدال الهمزة واوًا بين المنصرف وغيره ، فتقول عليه: سماوان وكساوان وسماوين وكساوين والقول الأول أجود وأفصح [٢]

الموازنة: يبين الحريري سبب اشتراك النصب والجر في علامة التثنية ، ويعلل تعليلًا قويًا في ذلك وهو أن النصب يؤاخي الجر؛ ولذلك أميلت الألف إلى الياء واستوى في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور وتبع ابن الصائغ في ذلك الحريري في التعليل وزاد سببين على ذلك التعليل وهو أن كل واحد منهما فضلة في وروده وأن المجرور مفعول لكنه لم يؤثر فكأن حرف الجر بعض من الفعل لتعديّه إليه وابن دعسين تبع

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ١٠٦-١٠٨.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب ١٠٨.

الحريري في تعليله وتبع ابن الصائغ في كونهما فضله ، واستشهد بشاهدين من القرآن الكريم ، ثم بين الحريري أن علامة التثنية الياء فيها ثلاثة أشياء وهي أنها حرف الإعراب وعلامة التثنية وعلامة النصب والجر ، وتبعه في ذلك ابن الصائغ وابن دعسين وسبق ابن الصائغ بالشرح بيت النظم في أن النون التي دخلت المثنى عوضا عن الحركات والتنوين، وأنها كسرت على الأصل لالتقاء الساكنين وانفرد ابن الصائغ في الشرح بذكر أن الفراء حكى فتح النون وقال عنها أنها لغة بعض العرب والمقصود بهم بني أسد واستشهد بشاهد شعري على ذلك ، ثم ذكر الحريري المواطن التي تشترك فيها علامة النصب والجر؛ وهي أربعة التثنية والجمع بالواو والنون والجمع بالألف والتاء والأسماء التي لا تنصرف ، وتبعه في ذكرها ابن دعسين ولم يذكرها ابن الصائغ ، وينفرد ابن دعسين بذكر أن من العرب؛ وهم كنانة وبنو الحارث وبنو العنبر وبنو الهجيم وبطون من ربيعة وبكر وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة من يعرب المثنى بالألف في الحالات الثلاث ،ويقدر الحركات الثلاث عليها ، ويستشهد على ذلك بشاهد شعري ، ثم يبين الحريري أن من حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد إلا أسماء الإشارة والمبهمة فإن آخرها حذف في التثنية وتبعه في ذلك الشارحان ، ثم يعلل الحريري في تثنية الاسم المنقوص بتساؤل يطرحه وهو: لم حذفت ياء الذي في التثنية وأقرت ياء الشجي فيجيب أن ياء الشجي تلحقها الحركة في حال النصب فجرت بهذه القوة مجرى الحرف الصحيح فتثبت في التثنية وياء الذي لا تتطرق إليها الحركة بحال فضعفت بهذا السبب فحذفت.

وتبعه الشارحان في تعليله ، ثم بين الحريري طريقة التثنية في الاسم المقصور وذلك بالنظر في ألفه فإن كانت رابعة فصاعدًا فإنها تقلب ياء وإن كانت ثالثة رددتها إلى الأصل واوا كانت أو ياء. وتبعه الشارحان في ذلك. ثم شرح الحريري طريقة تثنية الممدود بأن تبدل همزته واوا فيما لا ينصرف وتقرها فيما ينصرف ، وقد تبدل همزة ما ينصرف عند بعضهم وهو الجزولي [١] واوا والإقرار أجود وأفصح.

---

(١) ينظر: همع الهوامع ،١٦٣/١.

وتَلحَـــقُ النُّـــونُ بمـــا قـــد ثُنِّـــي مِـــنَ المَفَاريـــدِ لِجَبـــرِ الـــوَهْنِ

قال الحريري: نون المثنى دخلت في الاسم المثنى عوضا من الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد، ولهذا أشرنا بقولنا لجبر الوهن وكان أصلها السكون ، إلا أنه لما سكن ما قبلها كسرت حتى لا يلتقي ساكنان ، ومن حكم الساكنين إذا التقيا ، أن يكسر الأول منهما إلا أن الألف لما لم يمكن تحريكها كسرت النون.

ثم اعلم أن نون التثنية تفارق التنوين في ثلاثة أشياء: أحدها أن حركتها لازمة والثاني أنها تثبت في الوقف ، والثالث أنها تثبت مع الألف واللام[١]

وقال ابن الصائغ: هذه النّونُ بها جَبْرٌ لِمَا حَصَلَ للمفردَيْن من الضّعف؛ لسقوط الحركتين والتّنوين لفظًا أو تقديرًا.

وهذه النّونُ تُفارِقُ التّنوين في أَنّ حركتها لازِمةٌ، وأنها تثبتُ في الوقف، ومع الأَلِف واللاّم [٢]

وقال ابن دعسين: معناه أنه تلحق المثنى بعد علامة الإعراب نون عوضا عن التنوين الذي كان في المفرد فكأنه لما لم يتأت فيه التنوين الذي في المفرد لحقه بذلك ضعف فعوض عنه النون وسيأتي الكلام على حركة هذه النون في الباب الذي بعد هذا الباب.

ولكن هذه النون وإن كانت عوضا عن التنوين تفارقه في ثلاثة مواضع: أحدهما: أن حركتها لازمة ، الثاني: أنها تثبت في حالة الوقف بخلافه ، الثالث: أنها تثبت إذا دخلت الألف واللام على الاسم المثنى بخلاف.

وأما إذا أضيف المثنى إلى اسم آخر حذفت النون لأجل الإضافة كما يحذف التنوين[٣] وتبعه في شرحه الشارحان ولم يزيدا عليه.

تتمة: ألحق بالمثنى في إعرابه اثنان واثنتان بالتاء المثلثة من غير شرط سواء أفرد نحو ﴿ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ﴾ [سورة المائدة ١٠٦] و {﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [سورة النساء ١٧٦] أم ركبا نحو ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [سورة الأعراف ١٦٠] و ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [سورة المائدة

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٤٥.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٩٢.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب ١٠٩.

١٢﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[سورة التوبة ٣٦] أم أضيفا نحو: اثناك ، واثناكم ، ومثل اثنتين ثنتان في لغة بني تميم ، وألحق به أيضا (كلا) و(كلتا) بشرط إضافتهما إلى ضمير نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما فإن أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا إعراب المقصور ، نحو جاءني كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين ، وكذا كلتا المرأتين.

وإذا جعل المثنى علما على شخص أعرب بما كان يعرب به قبل جعله علما حملا له عليه.[١]

الموازنة: يبين الحريري النون التي دخلت في الاسم المثنى عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد وكان أصلهما السكون إلا أنه لما سكن ما قبلها كسرت حتى لا يلتقي ساكنان[٢] وهذا مذهب جمهور البصريين[٣]

ثم وضح الحريري أن نون التثنية تفارق التنوين في ثلاثة أشياء: أن حركتها لازمة ، وأنها تثبت في الوقف، وأنها تثبت مع الألف واللام وتبعه ابن الصائغ ولكنه سبق بالشرح الموطن كما بينت سابقا وتبع الحريري ابن دعسين وألحق بتتمة فيما يلحق بالمثنى وهو اثنان واثنتان من غير شرط وتطرق إلى جانب لغوي وهو ذكره للغة تميم اثنتين ثنتين، ومما يلحق بالمثنى كلا وكلتا شرط إضافتهما إلى ضمير.

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ١٠٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٤١/٤.

(٣) ينظر: أسرار العربية ٥٤.

باب جمع المذكر السالم

وكـــلُّ جَمـــعٍ صـــحَّ فيـــهِ وَاحـــدُهْ ثـــم أتَـــى بعـــدَ التَّنَـــاهي زَائِـــدُهْ
فَرَفعُـــهُ بـــالواوِ والنـــونُ تَبَـــعْ نحـــوُ شَـــجَاني الخَـــاطِبُونَ فـــي الجُـــمَ
ونصـــبُهُ وجـــرُّهُ باليـــاءِ عنـــدَ جميـــعِ العَـــرَبِ العَرْبَـــاءِ
تقـــولُ حَـــيِّ النَّـــازِلينَ فـــي مِنَـــى وسَـــلْ عـــنِ الزَّيـــدِينَ هـــل كـــانوا هُـــنَ

قال الحريري: الجمع بالواو والنون تبع ، يختص في غالب الأحوال بذكور من يعقل ، ويسمى الجمع الصحيح و الجمع السالم؛ لأن لفظ الواحد صح وسلم فيه ويسمى أيضا الجمع على هجاءين؛ لأنه تارة يكون بالواو ، وتارة يكون بالياء. وأما قوله تعالى إخبارا عن السماء والأرض:﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [سورة فصلت ١١] فإنما جمعهما بالياء والنون وليستا مما يعقل؛ لأنه لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلا عمن يعقل جمعهما جمع من يعقل ليتطابق الكلام. ومثله قوله جل ثناؤه حكاية عن النملة: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [سورة النمل ١٨] وكذلك قوله تبارك وتعالى:﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [سورة يوسف ٤]؛ لما أضاف إلى النملة القول ، وإلى الكواكب والنيّرين السجود ، والقول والسجود يختصان بمن يعقل ، جمعهم جمع من يعقل. وقد جمع مما لا يعقل ألفاظاً بالواو والنون ، ويسمى هذا النوع جمع التعويض كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ ﴾ [سورة الحجر ٩١] وكقوله تعالى:﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [سورة المعارج ٣٧] وهما جمع عضة وعزة، وكقولهم: في جمع ((سَنة وثُبة وكُرة وبُرة وقُلة وأرض)) سنون وبرون وكرون وقلون وأرضون.

وحكم هذا الجمع أن يكون في الرفع بالواو والنون ، وفي النصب والجر بالياء والنون. فالواو حرف الإعراب ، وعلامة الرفع وعلامة الجمع السالم ، والياء حرف الإعراب وعلامة الجمع السالم وعلامة النصب والجر ، والنون عوض عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم الواحد[1].

ومن حكم هذا الجمع أن يضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء ، إلا في جمع المقصور ، فإنك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ لتدل على الألف المحذوفة كما قال سبحانه وتعالى في جمع ((الأعلى)): {﴿وَأَنتُمُ

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ،٤٦ ، ٤٧.

ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ [سورة آل عمران ١٣٩] وفي جمع المصطفى ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ [سورة ص ٤٧] ففتح اللام والفاء اللذين هما قبل علامة الجمع.

وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع؛ كقولهم في الرفع: القاضون ، وفي النصب والجر: القاضين. وإنما حذفت؛ لامتناع دخول الضم والكسر على هذه الياء.

ويجمع بالواو والنون كل اسم سمي به المذكر العاقل أو وصف به إلا ما كان آخره هاء التأنيث ، مثل: طلحة وضحكة ، أو كان من الصفات على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى مثل: عطشان وسكران ، أو على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل أبيض وأحمر. فأما أفعل الذي للتفضيل فيجوز جمعه بالواو والنون كما قال جل وعز: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾[سورة الشعراء ١١١].

ومعنى قولنا: ونصبه وجره بالياء عند جميع العرب العرباء أي: لم يختلف العرب في إعراب هذا الجمع في رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، كما اختلف في إعراب المثنى ، فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله وعليه حمل بعضهم قوله تعالى:﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ [سورة طه ٦٣] ومنه قول الشاعر[١]:

فَـــأَطرقَ إِطْـــرَاقَ الشُـــجَاعِ وَلَـــو رَأَى مســـاغًا لنابـــاهُ الشـــجاعُ لصـــمَّما[٢]

قال ابن الصائغ: الجمع هو: ضم الشيء إلى أكثر منه. وهو ينقسم إلى جمع صحة، وإلى جمع تكسير ؛فجمع الصحة: ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه ، وجمع التكسير: ما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه ،وإعرابه بالحروف على حكم ما تقدم، ورفعه بالواو مضموما ما قبله.

فالواو علامة رفعه، وعلامة جمع الصحة، وحرف الإعراب؛ وكذلك الياء. وحكم النون التابع الواو والياء حكم نون التثنية [٣] ،وهذا الجمع من شرطه: أن يكون مذكرا، علما، عاقلا، عاريا من تاء التأنيث وألف التأنيث.

قوله: " عند جميع العرب " أي: إن إعرابه على هذا الحكم لم يقع فيه خلف كما اختلف في إعراب المثنى؛ فجعله بعضُهم بالألِف في جميع أحواله، وعليه حمل بعضُهم قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾، ومنه قول المتَلَمِّس[٤]:

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله هو المتلمس ، ينظر : ديوانه ،٢ .

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٤٧ ، ٤٨.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ١٩٣.

(٤) سبق تخريجه في ١١٧.

فَـــأَطْرَقَ إِطْـــرَاقَ الشُّـــجَاعِ وَلَـــوْ رَأى مَسَـــاغًا لِنَابَـــاهُ الشُّـــجَاعُ لَصَـــمَّمَا

بل اتفق على إعرابه كما تقدم عند جميع العرب، وكان الإعراب فيه بالانقلاب؛ لامتناع ظهور الحركات على الواو المضموم ما قبلها؛ فاستقرت الواو في الرفع؛ فإذا دخل عليه عامل الجر قلبت ياء للمناسبة، وكسر ما قبلها لئلا يلتبس الجمع بالمثنى في بعض الصور، وحمل النصب على الجر- كما مر في باب التثنية. والتحاق النون عوضا - كما تقدم - عن الحركة والتنوين؛ ولذلك: تسقط في الإضافة كسقوط التنوين، وتثبت مع الألف واللام؛ لكونها بدلا من الحركة، وفتح النون تخفيف.

وأوجب الرفع — ههنا بالواو، وفي المثنى بالألف - قلة هذا الجمع بما شرط فيه؛ فاختص بالواو لقلته، وكثرة ما يثنى بالألف لخفة الألف؛ وكان ذلك تعديلا.

فالواو والنون، أو الياء والنون المكسور ما قبلها؛ لا يدلان إلا على جمع الصحة، ولا يوصف بهما إلا من يعقل، كقولك: (الزيدون) و (السابقون).

فإن وصفت ما لا يعقل أتيت بالألف والتاء، فتقول من ذلك: (نخل باسقات) و (خيل سابقات). فإن أتى ما لا يعقل موصوفا بالواو والنون؛ فذلك لمناسبةٍ، أو تنزيل منزلة من يعقل، كقوله تعالى إخبارا عن السماء والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾[سورة فصلت: ١١]، فنزلا لوصفهما بالقول منزلة من يعقل؛ ومثله قوله تعالى حكاية عن النملة: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾ [سورة النمل: ١٨] وكذلك: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴾ {سورة يوسف:٤].

فساغ ذلك تغليبا بالوصف بمن يعقل أو تغليبا لمجاورةٍ، كقولك: (الفرس والجمل وعمرو ذاهبون) و(هند وسعاد وزيد منطلقون) أو تشبيها من جهة اللفظ ك (عشرين) إلى (تسعين)؛ وهذا من أسماء الجموع و(أرضون) و(سنون) وما جاء من ذلك مما حذف هاؤه، فيجمع بالواو والنون تعويضا.

فإن جمعت اسما مقصورا فإنك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ ليدل على الألف المحذوفة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾[سورة آل عمران: ١٣٩] وفي جمع المصطفى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ [سورة ص:٤٧] . وكذلك ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع، كقولهم في الرفع: (القاضون)، وفي الجر والنصب: (القاضين)؛ وحذفها لامتناع دخول الضمة والكسرة على هذه الياء[1]

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة من ١٩٣ إلى ١٩٨.

قال ابن دعسين: هذا كما قال: باب جمع المذكر السالم ، وهو ما دل على اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده؛ كقولك: الزيدون والمسلمون.

وهذا هو الباب الثالث مما أعرب على خلاف الأصل فناب فيه حرف عن حركة وحكمه أنه يرفع بالواو المضموم ما قبلها في الغالب نيابة عن الضمة ، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها في الغالب نيابة عن الكسرة والفتحة.

ويشترط له ما اشترط في المثنى أن يكون مفرده علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث أو صفة لمذكر عاقل خاليا من التاء المذكورة أو دالة على التفضيل.

وتلحقه نون بعد الواو والياء عوضًا عما فاته من التنوين الواقع في آخر المفرد ، فإذا أردت إعرابه إن كان علما قلت في حالة الرفع: جاء الزيدون والعمرون وفي حالة النصب: رأيت الزيدين والعمرين ، وفي حالة الجر: مررت بالزيدين والعمرين. وإن كان صفة قلت: جاء العالمون العاملون الصالحون ، ورأيت العالمين العاملين الصالحين. فالواو علامة الرفع ، والياء علامة الجر والنصب ، ومن هذا القبيل قول الناظم: (شجاني الخاطبون) إذ مفرده (خاطب) يعني خطيب الجمعة وقوله: (حي النازلين) مثال للمنصوب (وسل عن الزيدين) مثال للمجرور.

قولنا يرفع بالواو المضموم ما قبلها في الغالب ، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها في الغالب احترازا عما مفرده مقصور كالأعلى والمصطفى فإنك إذا جمعت نحوهما فتحت ما قبل الواو في الرفع وما قبل الياء في النصب والجر فتقول هؤلاء الأعلون والمصطفون - بفتح اللام والفاء – ورأيت الأعلين والمصطفين ، ومررت بالأعلين والمصطفين بالفتح أيضا قال الله تعالى:﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ [سورة محمد ٣٥] وقال الله تعالى:﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ [سورة ص ٤٧].

تنبيه: حملوا على هذا الجمع أربعة أنواع:

أحدها أسماء جموع وهي: أولو ، وعالمون – بفتح اللام – وعشرون وبابه إلى التسعين قال الله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [سورة النور ٢٢] وقال الله تعالى:﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [سورة الزمر ٢١] فالأول مرفوع بالواو ، والثاني منصوب بالياء ، والثالث مجرور بالياء[1]

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ،١١١ ، ١١٢.

الثاني من الأربعة الأنواع جموع تكسير وهو: بنون وبابه فإن هذا الجمع مطرد في كل ثلاثي حذفت لامه أي آخره وعوض عنها تاء التأنيث نحو: عضة وعضيين ، وعزة وعزين. قال الله تعالى:﴿ قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [سورة المؤمنون ١١٢] وقال الله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ ﴾ [سورة الكهف ٢٥] الأول مجرور ، والثاني منصوب ، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ ﴾ [سورة الحجر ٩١] وقال تعالى: ﴿وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [سورة المعارج ٣٧] ولا يجوز في نحو ثمرة لعدم الحذف ، ولا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف منهما الأول ، ولا في نحو: يد ودم وإن كان المحذوف آخرهما لأنه لم يعوض عنه شيء ، وشذ قولهم: أبون أخون جمع أب و أخ.

الثالث: جمع تصحيح لم يستوفِ الشروط؛ كأهلون و وابلون – بالباء الموحدة– وأرضون – بفتح الراء – ويجوز إسكانها؛ لأن أهلا و وابلا ليسا علمين ولا صفتين ، ولأن وابلا لغير عاقل.

الرابع: ما سمي به من هذا الجمع ، وما ألحق به كعليون و زيدون مسمى به مفرد. ويجوز في مثل هذه الأنواع أن تجري في الإعراب مجرى غسلين في لزوم الياء قبل النون وظهور الحركات الثلاث على النون مع دخول التنوين عليها ، قال الشاعر[١]:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وشَيبنَنَا مُرْدَا

ولما دعا النبي صلى الله عليه وسلم على مضر قال: "اللهم... اجعلها عليهم سنين كسني يوسف"[٢] هذه رواية بجمع التصحيح ، والإعراب بالحروف.

وفي لغة دون هذه أن تجري مجرى عربون بفتح الراء في لزوم الواو قبل النون وإعرابها بالحركات أيضا قال الشاعر[٣]:

طَالَ لَيْلِي وبِتُّ كَالمَجْنُونِ وَاعْتَرتنِي الهُمومُ بِالمَاطِرونِ

بجر النون بالكسرة [٤]

---

(١) هذا بيت من الطويل ، وقائله الصمة القشيري ، ينظر :خزانة الأدب، ٨ /٥٨ .

(٢) صحيح البخاري كتاب الآداب ٨٠٤ ، وصحيح مسلم كتاب المساجد ١٥٤، ١٥٤١

(٣) هذا البيت من الخفيف ، ونسب إلى أبي دهبل الخزاعي ، ينظر خزانة الأدب للبغدادي ٣١٤/٧ .

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب من ١١٢-١١٤.

وفي لغة دون الثالثة أن تلزم الواو في الحالات الثلاث قبل النون مع لزوم فتح النون ، قال الشاعر[١]:

وَلَهـــــــــا بِالمَـــــــــاطِرونَ إِذَا أَكـــــــلَ النَّمْـــــــلُ جَمَعَـــــــا

وبعضهم أجرى بنين مجرى غسلين وعليه قول الشاعر[٢]:

وَكَـــانَ لَنَـــا أَبُـــو حَسَـــنٍ علـــيٌّ أَبَـــاً بَـــراً ونحـــن لَـــهُ بَنـــينَ

برفع النون.

الموازنة:

يبين الحريري مسميات جمع المذكر السالم فقال يسمى الجمع الصحيح والجمع السالم والجمع على هجاءين فهو صحيح وسالم لأن لفظ الواحد صح وسلم فيه وعلى هجاءين لأنه تارة يكون بالواو وتارة تكون بالياء ،ويزيد ابن الصائغ على الحريري تعريف الجمع السالم اصطلاحا وكذلك ابن دعسين.

ثم يستشهد الحريري بشاهد قرآني يوضح فيه كيف جمع السماء والأرض ، وليستا مما يعقل فيقول معللًا: لأنه لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلا عمن يعقل جمعهما جمع من يعقل ليتطابق الكلام ويستشهد على تعليله بشاهدين من القرآن أيضا ليبينه.

ثم يذكر الحريري ألفاظا مما لا يعقل جمعت بالواو والنون ونصبه وجره بالياء والنون وتبعه في ذلك ابن الصائغ واستشهد على ذلك بثلاثة شواهد من القرآن الكريم ولم يتطرق إلى ذلك ابن دعسين.

وبين الحريري أن الواو حرف الإعراب وعلامة الرفع وعلامة الجمع السالم ، والياء حرف الإعراب وعلامة النصب والجر وعلامة الجمع السالم ، والنون عوض عن الحركة والتنوين وتبعه في ذلك ابن الصائغ وابن دعسين ممثلا بأمثلة تزيد الموضوع وضوحا.

ويستدرك ابن الصائغ وابن دعسين على الحريري ذاكرين شروط الجمع السالم؛ بأن يكون عاقلا خاليا من تاء التأنيث أو صفة لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث أو دالة على التفضيل.

---

(١) هذا بيت من المديد ،ونسب إلى يزيد بن معاوية ، ينظر الخزانة ٣٠٩/٧

(٢) هذ بيت من الوافر ، وقائله سعيد بن قيس ، ينظر :منحة الملك الوهاب، ١١٤ .

ويبين الحريري أن من حكم هذا الجمع أن يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء إلا في جمع المقصور فتنفتح ما قبل علامة الجمع لتدل على الألفاظ المحذوفة ثم استشهد على ذلك بشاهدين وتبعه في ذلك ابن الصائغ مستشهدا على ذلك بشاهدين من القرآن، وكذلك فعل ابن دعسين.

وبين الحريري أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع والسبب امتناع دخول الضم والكسر على هذه الياء وتبعه في ذلك ابن الصائغ وأغفل الذكر ابن دعسين ، ثم يبين ما يستثنى من الجمع بالواو والنون وهو ما كان آخره هاء التأنيث مثل طلحة وضحكة ، وما كان من الصفات على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى).

ثم يشرح قوله: عند جميع العرب العرباء أن العرب لم يختلفوا في إعراب هذا الجمع في رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء كما اختلف في إعراب المثنى وكذلك قال ابن الصائغ لكنه تقدم بالشرح هذا الموضع وأخر ابن دعسين الكلام على هذا الموضع.

وينفرد ابن دعسين بالتنبيه الذي أعقب به الشرح وهو: أن هذا الجمع يحمل على أربعة أوجه هي: الأول أسماء الجموع و الثاني جموع التكسير و الثالث جمع التصحيح الذي لم يستوف الشروط والرابع ما سمي به من هذا الجمع واستشهد على ذلك بكثير من الشواهد القرآنية والسنة النبوية والشعر.

ونُونُـــــــهُ مَفتوحـــــــةٌ إذ تُـــــــذكَرُ والنُّـــونُ فـــي كـــلِّ مُثَّـــى تُكسَـــرُ

قال الحريري: إنما فتحت نون الجمع وكسرت نون التثنية؛ ليفصل بينهما. وخصت نون الجمع بالفتح؛ لأن الفتحة أخف من الكسرة ، والتثنية أخف من الجمع فقصدت العرب التعديل في الكلام بأن جعلت الأخف للأثقل ، والأثقل للأخف[١]

وقال ابن الصائغ[٢]: وذلك لأن الفتح بعد الضم أو الكسر خفيف والكسر بعد الألف أو الياء أثقل من ذلك ، فكان تعديلاً بأن جعل الأخف للأثقل والأثقل للأخف وقد كسر الشاعر[٣] نون الجمع للضرورة فقال:

أَكُـــلَّ الـــدَّهرِ حَـــلٌّ وارتِحـــالُ أمـــا يُبقـــي عَلَـــيَّ ولا يَقينـــي ؟

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ،٤٨، ٤٩.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،١٩٩.

(٣) هذا بيت من الوافر ، وقائله : سحيم بن وثيل الرياحي ، ينظر: الخزانة، ٦٥/٨.

وَمـــــاذَا يَـــــدْرِي الشـــــعراءُ مِنِّـــــي وَقَـــــد جَـــــاوزتُ حَـــــدَّ الأربعـــــينِ ؟

وقال ابن دعسين: يعني أن نون الجمع مفتوحة في الحالات الثلاث ، ونون المثنى مكسورة فيها وفي لغة أن نون المثنى قد تفتح مع الياء وعلى ذلك شاهد وهو قول الشاعر[١]:

عَلَـــى أَحْـــوَذَيينِ اسْـــتَقَلتْ عَشِـــيَةً .....

ومع الألف أيضا قال الشاعر[٢]:

أَعْـــرِفُ مِنْهَـــا الجِيـــدَ والعَيْنَانَـــا .....

وقد تضم أيضا كما في قول الشاعر[٣]:

يَـــا أَبَتَـــا أَرَّقَنِـــي القِـــذَّانُ فَـــالنومُ لا تَألفُـــهُ العَيْنَـــانِ[٤]

وأما نون الجمع فقد تكسر للضرورة. وقيل إن كسرها لغة والشاهد على ذلك قول الشاعر [٥]:

عَرَفْنَـــا جعفـــرًا وبَنِـــي أَبِيـــهِ وَأَنْكَرَنـــا زَعـــانفَ آخَـــرِينِ

بكسر النون من (آخرين). [٦]

الموازنة: يوضح الحريري سبب فتح نون الجمع وكسر نون التثنية أنه للتفرقة بينهما ثم يقدم تعليلا لفتح نون الجمع وتبعه في ذلك ابن الصائغ مع الاستشهاد بشاهد شعري على كسر نون الجمع للضرورة وكذلك تبع ابن دعسين كلام الحريري وذكر أيضا كسر نون الجمع للضرورة وقال إنه قيل إن كسرها لغة واستشهد على ذلك بشاهدين شعريين.

وتَســـــقُطُ النُّونـــــانِ فـــــي الإضَـــــافَهْ نحـــــوُ رأيـــــتُ ســـــاكِنِي الرَّصَـــــافَهْ

وقـــــد لَقِيـــــتُ صـــــاحبَيْ أَخِينَـــــا فاعلَمْـــــهُ فـــــي حـــــذفِهِمَا يَقِينَـــــا

---

(١) هذا بيت من الطويل ، وقائله : حميد بن ثور الصحابي ينظر ديوانه ٥٥

(٢) هذا بيت من الرجز ، ونسب إلى رجل من بني ضبة ، ينظر : شرح شواهد العيني ، ٩٠/١

(٣) هذا البيت من الرجز ، لم أجد قائله .

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب ،١١٥.

(٥) هذا بيت من الوافر ، وقائله جرير ، ينظر: شرح ديوانه ،٦٨٣.

(٦) ينظر: منحة الملك الوهاب ،١١٥.

قال الحريري: اعلم أن نون التثنية ونون الجمع تسقطان في الإضافة كما يسقط فيهما التنوين وذلك قولك: جاء غلاما زيدٍ ومسلمو مكة. فإن قيل: فلِمَ تثبت هاتان النونان مع الألف واللام ولم تثبتا في المضاف والتنوين لا يثبت مع واحد منهما ؟ فالجواب عنه أن الإضافة زيادة ألحقت بآخر الاسم كنون التثنية والجمع، فاستثقل أن يوالي بين زيادتين ، وليس كذلك الألف واللام ، لأنهما تلحقان الاسم من أوله، والنون تلحقه من آخره فلما افترقت الزيادتان سهل أن يجمع بينهما [١]

وقال ابن الصائغ: سقوطهما في الإضافة كسقوط التنوين في المضاف ، فتقول (غلاما زيد) و(مسلمو المدينة) وتثبت هاتان النونان مع الألف واللام ولم تثبتا مع المضاف لأن الإضافة زيادة ألحقت بآخر الاسم كنون التثنية ونون الجمع فاستثقل التوالي بين زيادتين ، وليس كذلك الألف والام لما بينهما من الافتراق[٢]

وقال ابن دعسين: يعني إذا أضيف المثنى وجمع المذكر السالم إلى اسم آخر ، سقطت النونان من آخرهما كما يسقط التنوين عند إضافة الاسم المنون إلى اسم آخر لما تقدم من أن النون عوض عن التنوين فقوله (ساكني الرصافة) مثال لإضافة جمع المذكر السالم إلى الرصافة فسقطت النون لأجل ذلك. والرصافة اسم لجهة من الجانب الغربي بمدينة بغداد سميت باسم بلدة بالشام بناها هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي في أيام خلافته.

وقوله: (صاحبي أخينا)مثال لحذف نون المثنى لما أضيف إلى أخينا وقد تقدم أن التنوين يحذف مع الألف واللام في المفرد. وأما هذه النون فتثبت مع الألف واللام وإن كانت عوضا عنه ، وسبب سقوطها في الإضافة أن الإضافة زيادة ألحقت بآخر الاسم كنون التثنية والجمع فاستثقل توالي زيادتين وأما الألف واللام فتدخل على الاسم من أوله والنون تلحق الآخر فافترقت الزيادتان وسهل الجمع بينهما في المثنى والجمع المذكر السالم [٣]

الموازنة: يبين الحريري أن نوني التثنية والجمع تسقطان في الإضافة كما يسقط فيهما التنوين ثم يعلل لثبوت النون مع الألف واللام؛ بأن الزيادتين في آخر الاسم افترقتا وتبعه فيما ذهب إليه الشارحان.

---

(١) ينظر: شرح ملح الإعراب ٤٩ .

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،٢٠٠.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب ،١١٦.

باب جمع المؤنث السالم

وكـــــلُّ جمـــــعٍ فيـــــهِ تـــــاءٌ زَائِـــــدهْ فَارفَعْـــــهُ بالضّـــــمّ كرَفـــــعِ حَامِـــــدَهْ

ونصـــــــبُهُ وجَـــــــرُّهُ بالكســـــــرِ نحـــــوُ كَفَيـــــتُ المُســـــلماتِ شَـــــرّي

قال الحريري: اعلم أن للتأنيث ثلاث علامات:

إحداها: التاء التي تظهر عند الإضافة وتثبت ، ويوقف عليها بالهاء وذلك نحو: مسلمة وقائمة وكلمة وشجرة

والعلامة الثانية: الألف المقصورة في مثل: سلمى وسعدى وذكرى ودنيا.

والعلامة الثالثة الألف الممدودة في مثل قولك: حسناء وحمراء وبيضاء.

وتجمع هذه الأنواع الثلاثة بالألف والتاء ، ويسمى هذا الجمع جمع المؤنث السالم ويشترك فيه من يعقل؛ وما لا يعقل كقولك: في جمع فاطمة وشجرة وسعدى وحسناء: فاطمات وشجرات وسعديات وحسناوات.

فإن قيل: لم حذفت الهاء في فاطمة وشجرة في هذا الجمع ولم تحذف الألف المقصورة ولا الممدودة في هذا الجمع ، والكل علامات التأنيث ؟ فالجواب عنه أن العلامة التي في فاطمة تجانس التاء الثانية في الجمع ، فحذفت كيلا تجتمع في كلمة علامتا التأنيث متجانستان في اللفظ ، وليس كذلك العلامتان الأخريان ، لأنهما من غير جنس علامة التاء التي هي علامة تأنيث الجمع فلهذا ثبتتا.

وحكم إعراب هذا الجمع أن تضم تاؤه في الرفع ، وتكسر في الجر والنصب ، وهذا الموطن أحد المواطن الأربعة التي تستوي فيها علامتا النصب والجر.

وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء ، إلا ما كان على وزن (فعلاء) التي مذكرها (أفعل) كـ: بيضاء وحمراء ، أو على وزن (فعلى) التي مذكرها (فعلان) مثل سكرى وغضبى. ولا يجوز أن تقول في جمع بيضاء وسكرى: بيضاوات ولا سكراوات ، كما لم يجمع مذكر هذين النوعين بالواو والنون فيقال في جمع أبيض أبيضون، ولا في سكران سكرانون؛ لأن كل ما لا يجمع مذكره بالواو والنون ، لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء[1]

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٤٩، ٥٠ ، ٥١.

وكل صفة لمذكر لا يعقل تجمع بالألف والتاء ،؛كقولك: جبالٌ راسياتٌ ، وسيوفٌ مرهفاتٌ ، وأسودٌ ضارياتٌ. وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكرة من أجناس ما لا يعقل[١] ، وذلك مما يؤخذ سماعًا ولا يقاس عليه؛ كقولهم في جمع مقام وحمام وإيوان وسرادق وساباط وهاوون: مقامات وحمامات وإيوانات وسرادقات وساباطات وهاوونات وكما قالوا في جمع المحرم وشعبان ورمضان وشوال وذي القعدة وذي الحجة وابن عرس وابن آوى: محرمات وشوالات وذوات القعدة وذوات الحجة وبنات عرس وبنات آوى.

وإن كان الاسم المؤنث ممدودًا قلبت في جمعه واوًا؛ كقولك في جمع حسناء وصحراء: حسناوات وصحراوات. وإن كان مما ثالثه ألف بعدها تاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء ، حذفت التاء وقلبت الألف إلى أصلها ، على ما بيناه في باب التثنية ، فتقول في جمع غزاة وقناة: غزاوات وقنوات؛ لأن أصل ألفها الواو ، وتقول في جمع فتاة ودواة: فتيات ودويات؛ لأن أصل ألفها الياء ، فاعرف ذلك وقس عليه [٢]

قال ابن الصائغ: جمع المؤنّث السّالم بالألف والتّاء؛ والمؤنّث له ثلاث علامات:

أَحَدُها: التّاء الّتي تثبُت هاءً في الوقف؛ وهي على ضربين:

فَارِقة بين المذكّر والمؤنّث، كقولك: (مُسْلم) و (مسلمة)؛ وفارِقة بين الجنس ونوعه، كـ(شجر) و (شجرة).

وَغَيرِ فارقةٍ، كما في (غَرْفَةٍ) و (جَفْنَةٍ)

الثّانية: الألِف المقصورة، كألف (سُعدى) و (حُبْلَى).

الثّالثة: الألِف الممدودة، كألف (حسناء) و (حمراء).

فَتُجْمَعُ هذه الثّلاثة بالألف والتّاء؛ فهما بمنزلة حرف الإعراب.

ويشترك في هذا الجمع من يعقل من المؤنّث، وما لا يعقل، كقولك: (مسلمات) و (فاطمات) و(سعديات) و (حسناوات) – بإبدال الهمزة واوًا – و (شجرات).

وحُذِفت التّاء من (مسلمةٍ) ، ولم تُحذف الألف المقصورة ولا الممدودة؛ والكُلُّ علامات التّأنيث؛ لأنَّ التّاء الّتي حُذِفت كالتّاء الّتي بعد الألِف؛ فكرهوا أَنْ يجمعوا بين علامتين كالشّيء الواحد، فحذفوا الأولى؛ لاستغنائهم عنها بالثّانية؛ وليس كذلك العلامتان؛ لأنّهما من غير جنس التّاء [٣]

---

(١) ينظر : اللسان ١٠،/١٥٧ و ١٣/٤٠.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٥١.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ، ٢٠١، ٢٠٢.

وحكم إعراب هذا الجمع: ضم تائه في الرفع، وكسرها في الجر والنصب اتباعا لجمع المذكر السالم؛ ومنصوبه محمول على مجروره.

وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء، إلا ما كان على وزن (فعلاء) التي مذكرها (أفعل)، ك(بيضاء) و (حمراء)؛ أو على وزن (فعلى) التي مذكرها (فعلان)، ك(سكرى) و(غضبى)؛ فلا يقال: بيضاواتٍ)، كما لم يقل في مذكرها (أبيضون)، وكذلك لا يقال: (سكرانون)؛ لأن كل ما لم يجمع مذكره بالواو والنون فلا يجمع مؤنثه بالألف والتاء.

وإن كان مما ثالثه ألف بعدها تاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء؛ حذفت التاء، وقلبت إلى أصلها؛ فتقول في جمع (غزاةٍ) و (قناةٍ): غزواتٍ، و قنواتٍ؛ لأن أصل ألفها: الواو؛ وتقول في جمع (فتاةٍ). و(دواةٍ): فتياتٍ، و دوياتٍ؛ لأن أصل ألفها الياء.

وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكرةٍ من أجناس ما لا يعقل؛ وذلك مما لا يوجد إلا سماعا ولا يقاس عليه، كقولهم في جمع حمام ومقام وسرادق وإيوان: حمامات، ومقامات، وسرادقات، وإيوانات٥؛ وكذلك: المحرم وشعبان ورمضان وذو القعدة وابن عرسٍ وابن آوى: محرمات، وشعباناتٍ، ورمضاناتٍ، وذوات القعدة، وبنات عرسٍ، وبنات آوى[١]

قال ابن دعسين: هذا الباب الرابع من السبعة الأبواب التي أعربت على خلاف الأصل ، ولكنه نابت فيه حركة عن حركة ، والأبواب الثلاثة السابقة ناب فيها حرف عن حركة وعبروا فيه بالجمع المؤنث جريا على الغالب؛ إذ لا فرق فيه بين ما مفرده مؤنث علم سلم بناء مفرده كهند وهندات ، أو صفة كمسلمة ومسلمات ، أو اسم مذكر كحمام وحمامات واصطبل واصطبلات ، أو ما تغير شكل مفرده كسجدة – بسكون الجيم – وسجدات – بفتحها – وركعة وركعات.

وعبر بعضهم [٢] بدل جمع المؤنث السالم بما جمع بألف وتاء مزيدتين يعني على المفرد ذلك معنى قول الناظم: (فيه تاء زائدة) لكنه إنما أتى في عبارته بالتاء ، ولم يأت بالألف ، ولا بد منها فلعله لما لم يساعده الوزن لأن يذكرهما معا بذكر التاء الزائدة عن ذكر الألف ووكل ذكر الألف إلى الشارح لتلازمهما أخذا من

---

(١) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ،٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤.

(٢) أراد ابن مالك ، ينظر: شرح التسهيل ٤٦/١.

القاعدة الأصولية وهي قولهم: الشيئان إذا تلازما عبر بأحدهما عن الآخر أي اكتفي في الذكر بأحدهما عن ذكر الآخر[١]

إذا تقرر هذا فحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة كما يرفع مفرده. وهذا معنى قول الناظم (فارفعه بالضم كرفع حامده)؛ إذ (حامده) اسم مفرد مؤنث يرفع بالضمة فكذلك الجمع لأنك تقول: هذه حامدةُ ، وهؤلاء حامداتٌ ، ولكن لا يدخل التنوين في حامدة إذا كان علما مؤنثا فهو لا ينصرف.

ويجر بالكسرة كما يجر المفرد فتقول: مررت بمسلمةٍ وبمسلماتٍ ، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر؛ لأنه أخوه وقياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم فإنهم جعلوا جره بالياء نيابة عن الكسرة التي هي أخت الياء أو أمها ونصبوه بالياء حملا لنصبه على جره.

وبيان ذلك أنك تنظر إلى مفرد هذا الجمع ، فإن لم يكن في آخره تاء التأنيث نحو: هندٌ فتقول جاءت هندُ ، ورأيت هنداً ، ومررت بهندٍ بصرف هند وعدم صرفها. وتقول في جمعه جاءت الهنداتُ ، ورأيت الهنداتِ ، ومرت بالهنداتِ ، وكذا إذا كان آخره ألف التأنيث المقصورة كحبلى ، أو الممدودة كحسناء فتبدل الألف المقصورة ياء فتقول: حبلياتٌ وحبلياتٍ. وتبدل بدل الهمزة في الممدود (واواً) فتقول حسناواتٌ وحسناواتٍ.

فإن قيل: لمَ حذفت تاء التأنيث من نحو: حامدة ومسلمة عند إرادة التلفظ بهذا الجمع ، ولم تحذف الألف المقصورة ، ولا الممدودة من نحو حبلى وحسناء عند إرادة اللفظ بهذا الجمع والكل علامات التأنيث؟ فالجواب عن ذلك أن التاء في حامدة ومسلمة تجانس التاء التي في جمع المؤنث السالم؛ فحذفت لئلا يجتمع في كلمة واحدة علامتان متجانستان في اللفظ وليست الألف كذلك؛ لأنها غير مجانسة للتاء فثبت في جمع حبلى وحسناء والله أعلم

ومقتضى كلام الناظم أن هذا الجمع ينصب بالكسرة وإن كان مفرده محذوف اللام كلغةٍ ولغاتٍ وثبةٍ وثباتٍ. وهو كذلك لكن فيه لغة [٢] أنه ينصب بالفتحة جبراً لما فاته من حذف اللام إذ قد سُمِع من كلامهم سُمِعت لغاتَهم [٣] بنصبه بالفتحة [٤]

---

(١) ينظر : منحة الملك الوهاب ،١١٩.

(٢) هذا رأي الكوفيين ، ينظر النكت: ١٠١٠/٢.

(٣) حكاها الفراء ، ينظر :معاني القرآن للفراء ،٩٣/٢.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب، ١١٩، ١٢٠ ، ١٢١.

وأما اشتراط كون الألف واللام مزيدتين على مفرد هذا الجمع فلإخراج نحو: أبيات جمع بيت ، فإن التاء في المفرد أصلية وكذلك الألف في قضاة جمع قاض أصلية لانقلابها عن الياء في قضية.

تنبيه: حمل على هذا الجمع في إعرابه لفظ (أولات) قال الله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [سورة الطلاق ٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾[سورة الطلاق ٦] فالأولى مرفوعة بالضمة؛ لكونها مبتدأ ، والثانية منصوبة بالكسرة؛ لكونها خبر كان. وكذا الحكم فيما سمي به المفرد من هذا الجمع كأذرعات اسم موضع بالشام نسب إليه الإمام الأذرعي وعرفات اسم الموقف الشريف [١]

موازنة: بدأ الحريري بتوضيح علامات التأنيث التي هي التاء التي تظهر عند الإضافة وتثبت ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة وذكر ذلك ابن الصائغ ،ولم يذكره ابن دعسين ، وبين الحريري أن اسم هذا الجمع جمع المؤنث السالم و وافقه الشارحان في التسمية ، ثم بين الحريري سبب حذف التاء في فاطمة وعدم حذفها في الألف المقصورة والممدودة وتبعاه في ذلك الشارحان فقال الحريري: سبب الحذف التجانس وكذلك علل ابن دعسين ، أما ابن الصائغ فذكر أنه الاستغناء. وذكر الحريري حكمه الإعرابي بضم التاء في الرفع وكسرها في الجر والنصب وكذلك ذكر الشارحان وبين ما يجمع على هذا الجمع فذكر جميع صفات المؤنث عدا (فعلاء) التي مذكرها (أفعل) أو (فعلى) التي مذكرها (فعلان) وهذا ما قاله سيبويه[٢]: ((ليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير فعلاء أفعل ، وفعلى فعلان)) وكذلك قال ابن الصائغ وابن دعسين ،وتفرد الحريري بذكر أسماء عن العرب تجمع على هذا الجمع وهي مما لا يقاس عليه ، وكذلك تفرد ابن دعسين بتعرضه للخلاف في نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة وذكر ما يحمل على هذا الجمع وهو أولات.

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب ،١٢١.

(٢) ينظر : الكتاب، ٦٤٧/٣.

باب جمع التكسير

وكـــلُّ مـــا كُسِّـــرَ فـــي الجُمـــوعِ كالأُســـــدِ والأبيـــــاتِ والرُّبـــــوعِ

فَهْـــوَ نظيـــرُ الفـــردِ فـــي الإعـــرابِ فاســـمَعْ مقَـــالي واتَّبِـــعْ صَـــوَابي

الموازنة: يتحدث الحريري عن الجمع ويبين أنه جمعان: جمع سلامة وهو ما سلم فيه لفظ الواحد وجمع تكسير وهو كل جمع تغير فيه لفظ الواحد وسمي تكسير لأنه لفظ الواحد يكسر ثم يصاغ مرة أخرى. ثم بين الحريري التغيير الذي يقع فيه على ثلاثة أضرب: أحدهما بزيادة؛ كقولك في جمع جمل: أجمال ، والثاني بنقصان؛ كقولك في جمع كتاب: كتب ، والثالث بتغيير الحركة والسكون كقولك في جمع رهن: رُهُن.

وتحدث الحريري عن حكم إعرابه؛ فقال هذا الجمع كإعراب الواحد في اعتقاب حركات الرفع والنصب والجر عليه وفي جمع التكسير ما يوجد في آخره ألف وتاء فيتوهم أنه من جمع المؤنث السالم الذي لا تفتح تاؤه في النصب وذلك مثل أبيات وأقوات وأموات فهذه الجموع الثلاثة من نوع جمع التكسير ويدخل تاءها النصب فتقول أنشدت أبياتًا من الشعر.

ثم بين الحريري أنه لم تضمن هذه الملحة شرح أبنية جمع التكسير؛ لأن شيخه أبا القاسم النحوي كان يقول (فسدت ألسنة الناس العامة إلا في نوعين الجمع والتصغير).

ثم قال الحريري جمع التكسير ينقسم قسمين: قسم وضع لأقل العدد وقسم وضع للكثرة وحد القليل ما بين الثلاثة إلى العشرة وحد الكثير ما جاوز ذلك وأبنية القلة أربعة: (أَفْعُل وأَفْعَال وأَفْعِلَة وفِعْلَة) ، وأما أبنية جمع الكثرة فكثيرة جدًا وذكر بعضهم أنها تناهز أربعين بناءً وأقسام أبنية الأسماء أربعة وهي: ثلاثية ورباعية وخماسية وما زاد على ذلك وقال عنه: وكل اسم تجاوز الخماسي فلا بد أن يكون فيه زائد فيحذف في الجمع. ثم وضح أن في الجمع شذوذًا كثيرة خارجة عن حكم الأصول لا آحاد لها من لفظها مما أخذ بالسماع وشذ عن أصول القياس [١]

وابن الصائغ يبدأ جمع التكسير كما عرفه الحريري ، ثم بين التغيير الحاصل فيه الذي يقع على ثلاثة أضرب كما عند الحريري ، وبين حكم إعرابه ثم وضح أن هذا الجمع ينقسم قسمين، وبين أن ما سوى

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب ،٥٢ -٥٨.

أبنية جموع القلة الأربعة هي جموع كثرة، وهذه قاعدة نافعة للمبتدئ، وأنه يستعمل كل منها موضع الآخر مجازا [١]

وابن دعسين بدأ بتعريف جمع التكسير وهوما تغير فيه بناء المفرد بزيادة أو نقص أو تغيير شكل ، ثم بين حكمه الإعرابي ثم بين التغيير الذي يقع فيه، وعده ستة أقسام وهي: تغيير بزيادة فقط ، أو نقص فقط، أو تبديل شكل فقط ، أو بزيادة وتبديل شكل كأَبْيَات ، أو بتنقيص وتبديل شكل كرُسُل ، أو بالجميع كغِلْمَان.

ثم بين ابن دعسين أن جمع التكسير نوعان جمع قلة وجمع كثرة وتبع الحريري فيما ذهب إليه ومثل لكل وزن منها واستشهد على واحد منها بشاهد قرآني وهو وزن (فُعُل) قال تعالى:﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ [سورة البقرة: ١٨] ثم نبّه بقوله: لم أر من تعرض لباب جمع القلة وجمع الكثرة من مصنفي المختصرات إلا صاحب الوافي فإنه ذكر أن العشرة فما دونها جمع قلة وما فوقها جمع كثرة وهذه فائدة حسنة وهذا الرأي قاله الحريري[٢]

(١) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ، ٢٠٥ – ٢١٦.

(٢) ينظر منحة الملك الوهاب ، ١٢٥ –١٣٠.

حروف الجر

والجـــرُّ فـــي الاســـم الصـــحيحِ المنصَـــرِفْ بـــأحرفٍ هُـــنّ إذا مـــا قيـــلَ صِـــفْ

مِـــن وإلـــى وفـــي وحتـــى وعَلـــى وعَـــن ومنـــذُ كَـــمْ وحَاشَـــا وخَـــلا

والبـــاءُ والكـــافُ إذا مـــا زِيـــدَا والـــلامُ فاحفَظْهَـــا تكـــنْ رَشـــيدَا

ورُبَّ أيضًـــا ثـــمّ مُـــذْ فيمـــا حَضَـــرْ مِـــن الزّمـــانِ دونَ مـــا منـــهُ غَبَـــرْ

تقـــولُ مـــا رأيتُـــهُ مُـــذْ يَومِنَـــا ورُبَّ عبـــدٍ كـــيّسٍ مـــرَّ بنَـــا

بين الحريري أن الجر يختص بالاسم ، ويدخله من طريقين ، أحدهما بحروف الجر والآخر بالإضافة ، وبين عددها وهي أربعة عشر تضمنتها الأبيات وأمها (من).

ثم بين معاني حروف الجر مبتدئاً بـ (**من**) فذكر معانيها الأربعة وهي: الابتداء ، والتعقيب ، وبيان الجنس ، واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ **[سورة الحج:٣]**، والرابع كونها زائدة[١].

أما ابن الصائغ [٢] فقد بدأ بذكر الاحتراز على ألفاظ الأبيات بقوله: فقول الناظم في الجر في الاسم يشير إلى اختصاصه به وبقوله الصحيح احترازا من المعتل ، والمنصرف احترازاً مما لا ينصرف ، وبأحرف يُعلم منه أن الاسم يجر بغير الحرف ، وهو الاسم ، ويوضح أن الناظم ابتدأ بذكر (من) لأنها أم الباب ثم ذكر معانٍ أخرى مستكملاً للمعاني التي لم يذكرها الحريري وهي: ابتداء الغاية في المكان ، والتبعيض ، وتمييز الشيء ، والسببية واستشهد بقول الشاعر[٣]:

يغضـــي حيـــاء ويغضـــي مـــن مهابتـــه فمـــا يكلـــم إلا حـــين يبتســـم

وأن تكون مكان باء القسم ، ومكان على ، ومكان في ، ومكان الباء ، كقوله تعالى: ﴿يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الرعد: ١١].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٥٩-٦٠.

(٢) ينظر : اللمحة في شرح الملحة، ٢١٧-٢٢٢.

(٣) هذا البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق ، ينظر: ديوانه، ٢ / ١٧٨.

وتعرض ابن الصائغ للخلاف فبين أن (من) تكون زائدة بشرط أن تكون بعد حرف نفي أو استفهام، ثم ذكر مذهب الأخفش أنها تكون زائدة في الموجب ، وسيبويه لا يرى ذلك[١].

وابن دعسين[٢]بدأ بالاحتراز على أبيات النظم؛ فقال: اعلم أن الجر عبارة البصريين والخفض عبارة الكوفيين والمراد منهما واحد ومراده أن الجر مختص بالأسماء، ولكن إنما يظهر أثره في آخر الاسم الصحيح المنصرف؛ فاحترز بقوله: في الاسم من الفعل المضارع فلا يدخله الجر ، وأما الماضي والأمر فهما مبنيان ، وعن الحروف فإنه مبنية ، والكلام في المعربات. وبقوله: (الصحيح) عن المعتل الآخر كالمنقوص والمقصور فلا يدخلهما الجر وإن كانا معربين ، وإنما تقدر الحركة. وبقوله المنصرف مما لا ينصرف فإنه لا تدخله الكسرة التي علامة الجر ، وإنما يجر بالفتحة نيابة عنها ، ثم يذكر حروف الجر ومعانيها مبتدئاً بـ (من) لأنها أم الباب مكملاً لِمَا لم يذكره الحريري من معانِيَ وهي: بيان الجنس ، والبدل ، والتعليل ، والفصل ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾ [سورة البقرة ٢٢٠] ، ومعنى رب ، واستشهد بقول الشاعر[٣]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضرب الكَبش ضَربَةً عَلَى رَأْسِهِ تَلْقَى اللسَانَ مِنَ الفَمِ

والحرف الثاني (**إلى**) تكلم عنه الحريري في معرض حديثه عن حرف الجر (من) ، فقال عنها: (إلى) يختص بها انتهاء الغاية[٤].

وابن الصائغ [٥] يبين أنه حرف على الظاهر والمضمر ، ثم يضيف معاني أخرى مستكملاً المعاني التي لم يذكرها الحريري وهي: أن تكون بمعنى (مع) واستشهد بقول العرب[٦]: (الذود إلى الذود إبل) أي مع الذود ، وبمعنى (عند)؛ كقول أبي كبير الهذلي[٧]:

أَم لَا سَبِيلَ إلى الشَبابِ وَذُكْرُهُ أَشْهَى إلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

---

(١) ينظر : الكتاب، ٣١٥/٢ ، ومعاني القرآن ١/ ٢٧٢ .

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب، ١٣١-١٣٤.

(٣) هذا بيت من الطويل ، وقائله أبو حيَّة النميري ، ينظر : خزانة الأدب، ٢١٥/١٠.

(٤) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٥٩.

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٢٢٢ - ٢٢٥.

(٦) ينظر : كتاب جمهرة الأمثال، ٤٦٢/١.

(٧) هذا بيت من الكامل ، ينظر ديوان الهذليين ٨٩/٢.

وتأتي مكان (في)؛ كقول النابغة[١]:

فـــــلا تتركنـــــي بالوعيـــــد كـــــأنني إلـــى النـــاس مطلـــي بـــه القـــار أجـــرب

وابن دعسين يزيد معنىً وهو المصاحبة ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ﴾ [سورة النساء:٢] [٢].

ثم يبين الحريري حرف الجر (في) فيقول معناها (الوعاء والظرفية) [٣] ويزيد ابن الصائغ على الحريري معانٍ أخرى لها وهي: أنها تأتي بمعنى (مع) ، واستشهد بقول الشاعر[٤]:

إِذَا أُمَّ سِـــــرادَحِ غَـــــدَتْ فـــــي ظَعـــــائنٍ جَـــوَالِسَ نَجـــدًا فَاضـــت العـــينُ تَـــدْمَعُ

وتقع موقع (مِنْ) ، وتأتي بمعنى (الباء) [٥].

وابن دعسين[٦] يذكر معانٍ أخرى لها وهي السببية كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة النور: ١٤] ، والمصاحبة كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ [سورة الأعراف ٣٨].

و (**على**) فمعناها عند الحريري الاستعلاء[٧].

ويزيد ابن الصائغ على الحريري معانٍ لها هي: أن تكون بمعنى (عند) ، وبمعنى (في) واستشهد بقول الشاعر[٨]:

وَصَـــلٍّ عَلَـــى حِـــينِ العَشـــيَّاتِ وَالضُّـــحَى وَلَا تَعْبُـــــدِ الشَّـــــيطَانَ واللهَ فَاعْبُـــــدَا

وتكون بمعنى (مِن) ، واستشهد بقوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [سورة المطففين: ٢] ، وتقع موقع (عن) ، وتكون بمعنى (الباء) ، وتلمح فيه معنى الاسمية بدخول حرف الجر عليه[٩].

---

(١) هذا بيت من الطويل ، ينظر : الديوان، ٧٣.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب، ١٣٤.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٦٠.

(٤) ينظر: اللمحة، ٢٢٥ إلى ٢٢٧.

(٥) ينظر: اللمحة، ٢٢٥ إلى ٢٢٧.

(٦) ينظر: منحة الملك، ١٣٤.

(٧) ينظر: شرح الملحة، ٦٠.

(٨) هذا بيت من الطويل ، وقائله الأعشى الكبير ، ينظر : الديوان، ١٣٧ .

(٩) ينظر: اللمحة ٢٢٩-٢٣٠.

وزاد ابن دعسين من معانيها: التعليل ، واستشهد بقوله تعالى:﴿لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [سورة الحج:٣٧] ، والظرفية[١].

ومعنى (**عن**) عند الحريري المجاوزة[٢].

وزاد ابن الصائغ [٣] معانٍ هي: أن تكون مكان من أجل ، وتستعمل بمعنى اللام ، وتكون بمعنى على، وتكون بمعنى مِنْ ، وتكون بمعنى الباء ، وبمعنى عند واستشهد بقول العجاج[٤]:

وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ

ويزيد ابن دعسين على الحريري من معانيها الاستعلاء ، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [سورة محمد: ٣٨] ، وتأتي بمعنى بعد [٥].

و(**حتى**) عند الحريري؛ فتكون: لانتهاء الغاية ، واستشهد بقوله تعالى:﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [سورة القدر: ٥] ، وتكون حرف عطف ، وتكون حرف ابتداء ، وتكون حرف نصب[٦].

واستشهد عليها بقول الشاعر[٧]:

فَمَا زَالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَى مَاءُ دِجلةَ أَشْكَلُ

وابن الصائغ يذكر لها معنى واحداً وهو انتهاء الغاية كـ (إلى) [٨] ، ويبين أن الاسم الواقع بعدها على ثلاثة أوجه: الرفع لكون الاسم الواقع بعدها مبتدأ ، والنصب لكونها حرف عطف ، والجر بمعنى إلى واستشهد بقول الشاعر[٩]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِفَ رَحلَهُ والزَّادَ حَتَّى نعلَه أَلقَاهَا

---

(١) ينظر : منحة الملك، ١٣٥.

(٢) ينظر: شرح الملحة، ٦٠.

(٣) ينظر: اللمحة ،٢٣٠-٢٣٥ .

(٤) هذا بيت من الرجز ، ينظر : الشعر والشعراء ، ٣٩٢.

(٥) ينظر: منحة الملك، ١٣٥.

(٦) ينظر: شرح الملحة، ٦٠ و ٦١.

(٧) هذا بيت من الطويل ، وقائله جرير ، ينظر: الديوان، ١٤٣/١ .

(٨) ينظر: شرح اللمحة، ٢٢٧-٢٢٩.

(٩) هذا بيت من الكامل ، وينسب للمتلمس ، ينظر ملحق ديوانه ، ٣٢٧.

برفع (النعل) ،ونصبها ،وجرها. وتبع ابن دعسين الحريري في معناها ، ولم يزد شيئاً[١].

و(مذ) ، و (منذ) عند الحريري معناها ابتداء الغاية في الزمان خاصة ، وبين أنه اختلف فيهما ، فقال قوم هما حرفان ، وقيل هما اسمان ، ورجح الاسمية في (مذ) والحرفية في (منذ) ، والأجود في (منذ) أن تجر ماضي الزمان وحاضره ، وأن تجر (مذ) حاضر الزمان وترفع ماضيه. [٢].

وتابع ابنُ الصائغ الحريريَّ في شرحه لها ، وزاد أنه إذا أتى بعدهما الفعل حكم باسميتهما [٣] ، قال سيبويه[٤]: " ومما يضاف إلى الفعل قولك: ما رأيته مذ كان عندي ، ومنذ جاءني " ومنه قول الفرزدق[٥]: الفرزدق[٥]:

مَـــــازَالَ مُـــــذْ عَقَـــــدَتْ يَـــــداهُ إِزَارهُ فَسَـــــمَا فَـــــأَدْرَكَ خَمْسَـــــةَ الأَشْـــــبَارِ

وتابع ابنُ دعسين الحريريَّ ، وزاد أنَّ الراجح عند ابن مالك وأتباعه التسوية بينهما في الجر مطلقا [٦].

و (**حاشا**) و(**خلا**) عند الحريري معناها (الاستثناء) مع تنزيه المستثنى ، وتابع ابن الصائغ الحريري في معناها ، واستشهد بقول الشاعر[٧]:

حَاشَـــــا أَبِـــــي ثَوبَـــــانَ إِنَّ بِـــــه ضَـــــنًّا عَـــــنِ الَملْحَـــــاةِ وَالشَّـــــتْمِ

وابن دعسين تبع الحريري في شرحه إلا أنه زاد حرفا وهو (**عدا**) [٨].

أما (**الباء**) فهي عند الحريري تكون للإلصاق ، وللاستعانة ، وتكون بمعنى الغرض والعلة ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [سورة النور ٤٣] ، وتكون زائدة دخولها كخروجها ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾[سورة المائدة: ٦]، ثم بين أنها على اختلاف مواقعها تختص بحركة الكسر وعلل ذلك أن حركتها جُعِلت من جنس عملها[٩].

---

(١) ينظر: منحة الملك، ١٣٤.

(٢) ينظر: شرح الملحة، ٦١، ٦٢.

(٣) ينظر اللمحة، ٢٣٥ – ٢٣٨.

(٤) ينظر : الكتاب، ١١٧/٣ .

(٥) هذا بيت من الكامل ، ينظر : الديوان ١/ ٣٠٥.

(٦) ينظر: منحة الملك ١٣٥.

(٧) هذا بيت من الكامل ، وقائله الجمبح الأسدي، ينظر: المفضليات ٣٦٧ .

(٨) ينظر :منحة الملك الوهاب، ١٣٦.

(٩) ينظر: اللمحة ٢٤٠-٢٤٦.

وزاد ابن الصائغ[١] من معانيها أنها تأتي على معنى (على) ، ومعنى من أجل ، ومعنى (اللام) ، واستشهد بقوله تعالى:﴿مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾[سورة الدخان:٣٩] ، وبمعنى (من) ، وبمعنى (في)، وبمعنى (عن) واستشهد بقول الشاعر[٢]:

فِـــإِن تَسْـــأَلُونِي بِالنِّسَـــاءِ فِـــإِنَنِي عَلِـــيمٌ بِـــأَحْوَالِ النِّسَـــاءِ طَبِيـــبُ

وابن دعسين يزيد من معانيها السببية ، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [سورة المائدة: ١٣]

ومن حروف الجر (**الكاف**) يبين الحريري أن مِن معانيها: التشبيه ، وتكون زائدة ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [سورة الشورى: ١١] ثم بين أنها تختص بالدخول على الظاهر دون المضمر[٣].

وابن الصائغ يبين أن (الكاف) تدخل على الظاهر غالباً ، وتدخل على المضمر في الشعر.

وزاد أن من معانيها: التعليل واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [سورة البقرة ١٩٨]، وتكون بمعنى على[٤].

وابن دعسين تابع الحريري في شرحه للكاف ، ولم يزد شيئاً [٥].

(**اللام**) يبين الحريري أن من معانيها: الملك ، والاختصاص ، العلة والغرض[٦].

وزاد ابن الصائغ معانٍ أخرى لها هي: الاستحقاق ، وتكون بمعنى على ، واستشهد بقول تعالى:﴿وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ ﴾ [سورة الحجرات: ٢] ، ومعنى عند ، ومن أجل ، واستشهد بقول الشاعر[٧]:

وَإِنِـــــي لَتَعرُونِـــــي لِـــــذِكرَاكِ هِـــــزةٌ كَمَـــا انْـــتَفَضَ العُصـــفُورُ بَلَّلَـــهُ القَطْـــرُ

---

(١) ينظر: منحة الملك ١٣٦.

(٢) هذا بيت من الطويل ، وقائله علقمة الفحل ، ينظر : الديوان ٢٣.

(٣) ينظر شرح الملحة ٦٣.

(٤) ينظر اللمحة في شرح الملحة، ٢٤٦-٢٤٩ .

(٥) ينظر منحة الملك الوهاب، ١٣٦ ..

(٦) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٦٤.

(٧) هذا بيت من الطويل ، وقائله أبو صخر الهذلي ، ينظر : شرح أشعار الهذليين ٧٥٩/٢

وتكون للعاقبة ، وتكون بمعنى إلى ، وتقع بمعنى مع ، وتكون بمعنى بعد[١].

وزاد ابن دعسين معنى واحدا على الحريري وهو الاستحقاق [٢].

لا بد من التنبيه إلى أن الحريري جعل حرف (**رب**) تحت باب حروف الجر ، وتبعه في ذلك ابن دعسين ، أما ابن الصائغ فقد جعله (رُبَّ) في باب خاص.

وفي ذلك يبين الحريري معنى (رُبَّ) وهو التقليل ، وقد تخفف.

وقد تلحق بها التاء مشددة ومخففة فيقال: رُبَّتْ ورُبَتْ[٣].

وتابع ابنُ الصائغ ابن دعسين ولم يزد شيئا[٤].

واستشهد ابن دعسين على أن معنى رب التقليل بقول الشاعر [٥]:

أَلَا رُبَّ مَولُـــــودٍ وَلَـــــيْسَ لَـــــهُ أَبٌ وَذِي وَلَـــــدٍ لَـــــمْ يَلِـــــدهُ أَبَـــــوَانِ

يعني بذلك آدم وعيسى عليهما السلام.

ورُبَّ تـــــــأتي أبـــــــدًا مُصَـــــــدَّرهْ ولا يَليهـــــــا الاســـــــمُ إلا نَكِـــــــرَهْ

وتـــــــارةً تُضـــــــمَرُ بعـــــــدَ الـــــــواوِ كقـــــــولِهِم ورَاكـــــــبٍ بَجَـــــــاوي

يبين الحريري أن (رب) تختص بأربعة أشياء؛ أولها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام ، وثانيها: لا تدخل إلا على نكرة ، وثالثها: لا يجوز الاقتصار على الاسم النكرة الذي دخلت عليه حتى يوصف ، ورابعها: أنها تُضمر بعد الواو والفاء ، واستشهد على إضمار (رب) بعد (الواو) بقول الشاعر[٦]:

وَصَاحِبٍ نَبَّهتُه لِيَنْهَضَا

واستشهد على إضمار (رب) بعد (الفاء) بقول الشاعر[٧]:

---

(١) ينظر: اللمحة من، ٢٤٩-٢٥٣.

(٢) ينظر: منحة الملك، ١٣٦، ١٣٧.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٦٤ .

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ، ٢٥٥.

(٥) هذا بيت من الطويل ، نسب إلى رجل من أزد السراة ، ينظر: منحة الملك الوهاب، ١٣٧.

(٦) هذا بيت من الرجز ، وقائله الركاض الدبيري ، ينظر: جمهرة اللغة ٤٦١/٣ .

(٧) هذا بيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس ، ينظر: الديوان، ١٢.

فَمِثلـــكِ حُبلَـــى قَـــدْ طَرَقْـــتُ وَمُرْضِـــعٍ فَأَلهَيتُهَـــا عَـــن ذِي تَمَـــائِمَ مُحـــوَلِ

وكذلك قال ابن الصائغ وزاد أن (رب) تكون مضمرة بعد (بل) واستشهد بقول الشاعر[١]:

بَـــلْ بَلَـــدٍ مِـــلءُ الآكَـــامِ قَتَمُـــه لا يُشـــتَرَى كَتَّانُـــهُ وَجَهْرَمُـــهْ

وزاد ابنُ دعسين أن (رب) قد تحذف ولا ينوب عنها شيء ويبقى الاسم مجرورا وذلك أقل من بل[٢] واستشهد بقول الشاعر [٣]:

رسْـــمُ دَارٍ وَقَفْـــتُ فِـــي طَلَلِـــهْ كِـــدْتُ أَقضِـــي الحَيَـــاةَ مِـــنْ جَلَلِـــهْ

ثم بين الحريري أن (ما) تدخل على (رُبَّ)؛ فتكفها عن طلب الاسم ويليها الفعل ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[سورة الحجر: ٢] ، وزاد ابنُ الصائغ عند دخول (ما) الكافة بعد التاء فلا تمنع (رب) عن العمل واستشهد بقول الشاعر[4]:

مَـــاوِيَّ يَـــا رُبَّتَمَـــا غَـــارَةٍ شَـــعْوَاءَ كَاللَّذعَـــةِ بِالمَيسِـــمِ

وذكر الحريري أن (رب) إذا اتصلت بـ (ما) عند بعضهم انتقل معناها إلى التكثير واستشهد بقول الشاعر [٥]:

ربمـــا أوفيـــت فـــي علـــم تـــرفعن ثـــوبي شـــمالات

وتبع ابن الصائغ الحريري في ذلك [٦].

وأشار ابن دعسين في شرحه إلى أنَّ (رب) لها ست عشرة لغة ذكرها في شرحه قصيدة البوصيري ولم يذكرها [٧].

---

(١) هذا بيت من الرجز ، وقائله رؤبة بن العجاج ، ينظر: الديوان، ١٥٠.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب ، ١٣٨-١٣٩.

(٣) هذا بيت من الخفيف ، وقائله جميل بن معمر العذري ، ينظر الديوان ، ١٠٥.

(٤) هذا بيت من السريع ، وقائله ضمرة النهشلي، ينظر: الخزانة، ٣٨٤/٩.

(٥) هذا بيت من المديد ، وقائله جذيمة ابن الأبرش ، ينظر: الخزانة، ٥٦٩/٤ ، وشرح الملحة، ٦٤-٧٦.

(٦) ينظر: اللمحة ٢٦٠-٢٦١.

(٧) ينظر: منحة الملك ١٣٧-١٣٩.

الإضافـــــة

وقـــــد يُجَـــــرُّ الاســـــمُ بالإضَـــــافَهْ كقـــــولِهِم دارُ أبـــــي قُحَافَـــــهْ
فتـــــارةً تـــــأتي بمَعنـــــى الـــــلَّامِ نحـــــوُ أتَـــــى عَبـــــدُ أبـــــي تَمَّـــــامِ
وتـــــارةً تـــــأتي بمعنَـــــى مِـــــنْ إذا قلـــــتَ مَنَـــــا زيـــــتٍ فَقِـــــسْ ذاكَ وذَا
وفـــــي المُضَـــــافِ مـــــا يَجُـــــرُّ أبـــــدَا مثـــــلُ لَـــــدُنْ زيـــــدٍ وإن شـــــئتَ لَـــــدَى

يبين الحريري أن الاسم يجر بالإضافة ، ثم عرفها بأنها: ضم اسم إلى اسم ، يسمى الأول المضاف والثاني المضاف إليه ، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد.

وبين أن إعرابه: أن يعرب الأول بحسب موقعه ، ويجر الثاني على كل حال.

ثم بين أن الإضافة نوعان: محضة وغير محضة؛ فالمحضة تقع بمعنى اللام وتقع بمعنى من.

ثم تكلم عن أحوال المضافين والأغلب كون الأول نكرة والثاني معرفة ، وقد يقعان نكرتين.

وأما الإضافة غير المحضة منها ما يقدر فيها التنوين ولا يتعرف بها المضاف ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [سورة المائدة ٩٥]

ثم بين جواز دخول الألف واللام على المضافين في الإضافة المحضة واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة الحج ٣٥]

ثم بين ما لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى معرفة؛ وهي (مثل وغير وسوى) واستشهد بقول الشاعر[1]:

يَـــا رُبَّ غَيـــرِكِ فـــي النِّسَـــاءِ غَرِيـــرَةٍ بَيضَـــاءَ قَـــدْ مَتعتُهـــا بَطَـــلَاقِ

وبعد ذلك ذكر الأسماء الملازمة للإضافة فلا تجد ما بعدها إلا مجروراً، ومنها: سبحان، ومَعاذَ ، ومع وكل ، وبعض ، وأي..إلخ[2].

وابن الصائغ تبع الحريري فيما بدأ به من تعريفه للإضافة وكذلك في أنواعها وزاد على الحريري أنه يجوز فيما جاء على معنى (من) أن يعرب المضاف إليه على ثلاثة أوجه: الأول: جره بالإضافة ونصبه إما على الحال أو على التمييز وهو الأَولى والثاني: اتباعه للأول إما على الصفة وإما على البدل ومثاله: (خاتم

---

(١) هذا بيت من الكامل ، وقائله أبو محجن الثقفي .

(٢) ينظر: ملحة الإعراب ٧٠-٧٣.

حديدٍ وحديداً وحديدٌ) ، وزاد – أيضاً – معنى آخر للمحضة وهي بمعنى (في)؛ كقولك: (هؤلاء مسلمو المدينة) [١].

واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ [سورة يوسف ٣٩] ، واستشهد بقول النبي **صلى الله عليه وسلم (رباط يوم وليلة أفضل من صيام شهر وقيامه)** [٢].

ثم بين أن الإضافة المحضة يجوز فيها أن تفصل بين المضاف والمضاف إليه اضطراراً كما ورد في النظم وهذا الفصل يكون: بنعت ، أو بجملة ، أو بظرف ، أو بجار ومجرور ، أو بنداء ومنادى كقول الشاعر[٣]:

كَـــأَنَ بِـــرذَون – أَبَـــا عِصـــامِ – زَيـــدٍ حِمـــارٌ دُقَّ بِاللِجَـــامِ

ثم انتقل إلى الأسماء الملازمة للإضافة عند الشارح وقال الأسماء المضافة إضافة معنوية لازمة الإضافة وغير لازمة فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف؛ فمن الظروف: لدن ، وعند ، وفوق ، وتحت ، والجهات الست ، و ذو واستشهد على ذو بقول عِثير بن لبيد [٤]:

يَبْكِـــي عَلَيـــه غَرِيـــبٌ لَـــيْسَ يَعْرِفُـــه وَذُو قَرَابَتِـــه فِـــي الحَـــيِّ مَسْـــرُورُ

ومن غير الظروف: سبحان الله ، وذو ، ومع ، و أولو ، وكل ، وسوى بمعنى غير واستشهد على سوى بقول الأعشى[٥]:

تَجَـــانفُ عَـــن جَـــوِ اليَمامـــةِ نَـــاقَتِي ومَـــا قَصـــدْتْ مِـــنْ أَهلِهَـــا لِسِـــوَائِكَا

وتابع ابنُ دعسين الحريريّ فيما ذهب إليه ، إلا أنه زاد على الحريري بأن ذكر تساؤلا فيه مسألة خلافية وهو: هل جُرَّ الاسم المضاف إليه بالإضافة أو بالحرف المقدر باللام أو بالمضاف نفسه ؟ وفي هذه المسألة ذهب سيبويه إلى أن المضاف يجر بالمضاف، وذهب المبرد والزجاج وأبو علي الفارسي إلى أن الجر في المضاف إليه بمعنى اللام، وذهب الأخفش إلى أن المضاف يجر بالإضافة[٦].

---

(١) ينظر: اللمحة ٢٧٣-٢٧٥.

(٢) ينظر: سنن النسائي ، ٣٩/٦.

(٣) هذا بيت من الرجز ، ولم أقف على قائله .

(٤) هذا بيت من البسيط .

(٥) هذا بيت من الطويل ، ينظر الديوان ، ٨٩ ، و اللمحة، ٢٧٥-٢٨٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/١و ٢٠٩، والمقتضب ٦٠/٣ و ١٤٣/٤، والأصول ٤٠٨/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٧٠/٢و ٨٧١، وشرح ألفية ابن مالك ٧٣١/١.

ثم بين المعاني التي تأتي عليها الإضافة المحضة (المعنوية) التي يتعرف بها المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ويتخصص به إن كان المضاف إليه نكرة ثم بين أن الحريريّ ذكر معنيين وبقي معنىً هو أقل لم يذكره إما لقلته أو تبعاً للجمهور حيث لم يذكروه في أكثر المصنفات وإنما ذكره جماعة قليلون وضابطه: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[سورة البقرة ٢٢٦]، وبقوله صلى الله عليه وسلم: (فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة)[١]؛ أي من عالم في المدينة[٢].

(١) ينظر: جامع الترمذي، ٢٦٨٠.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب ، ١٤٣-١٥٠.

باب المبتدأ والخبر

وإنْ فَتَحـــــتَ النّطـــــقَ باســـــمٍ مُبتَـــــدَا فارْفَعْـــــهُ والأخبـــــارَ عنـــــهُ أبَـــــدَا

تقـــــولُ مِـــــن ذلـــــكَ زيـــــدٌ عَاقِـــــلُ والصّـــــلحُ خيـــــرٌ والأميـــــرُ عَـــــادِلُ

بدأ الحريري بتعريف المبتدأ فقال: هو كل اسم ابتدأت به وعريته من العوامل اللفظية وهو ما يأتلف مع خبره جملة تحصل بها الفائدة وحكمها الإعرابي مرفوعان ، وبين أن المبتدأ يقع على معنيين:

أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ والثاني أن ينزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه ، واستشهد على هذا المعنى بقوله تعالى:﴿وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [سورة الأحزاب:٦]

وتكلم الحريري عن الابتداء بالنكرة ، والأصل في المبتدأ أن يكون المبتدأ معرفة، وقد يأتي في خمسة مواطن: وهي أن تكون النكرة موصوفة ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [سورة البقرة ٢٢١]، وأن تكون دعاءً للإنسان واستشهد بقوله تعالى:﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة الأنعام: ٥٤] ، أو تكون دعاءً عليه واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [سورة المطففين: ١] وأن يكون الكلام نفياً أو استفهاماً ، وأن يكون خبر المبتدأ ظرفا أو جاراً ومجرور اً [(١)].

وكذلك ابن الصائغ تابع الحريري في تعريف المبتدأ ، وبين حكمه الإعرابي وهو الرفع إذا لم يكن خبره جاراً ومجروراً ، ثم بين سبب رفع المبتدأ أنه (الابتداء) على وفق مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، ثم بين أن شرط الخبر أن يكون نكرة فإن كان معرفة فأنت مخير في جعلك أيهما شئت المبتدأ ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

أنا أبو النجم وشعري شعري[(٢)]

فهنا وقع قوله: (وشعري شعري) وهما المبتدأ والخبر معرفتين فهنا أنت مخير في جعل أيهما شئت مبتدأ.

ثم بين شروط المبتدأ وهو: أن يكون اسماً ، أو منزلاً منزلة الاسم ، مخبراً عنه واستشهد على ذلك بقول من أقوال العرب وهو (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فتقديره (سماعك بالمعيدي) [(٣)] ، وأن يكون معرفة[(٤)].

---

(١) ينظر: شرح الملحة ٧٥-٧٦.

(٢) هذا بيت من الرجز ، وقائله أبو النجم العجلي ، ينظر : الديوان، ٩٩.

(٣) قائل المثل : المنذر ابن ماء السماء ، ينظر : جمهرة الأمثال، ١/ ٢٦٦ .

(٤) ينظر : اللمحة ، ٢٩٣-٢٩٦.

ثم وضح مسوغات الابتداء بالنكرة وذكر ستة مواطن وهو بهذا يزيد موطناً على الحريري وهو الاختصاص بالعمل كقولك (أمرٌ بمعروفٍ صدقةُ) [١] ،وبين أن سيبويه ومن بعده لم يشرطوا لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة [٢].

وابن دعسين يتبع الحريري في تعريفه المبتدأ ، ثم بين أنه لا يكون إلا اسماً صحيحاً أو مؤولاً باسم صحيح ، واستشهد بقوله تعالى:﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [سورة البقرة ١٨٤].

ثم بين أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة وقد يكون نكرة؛ إن حصلت الفائدة وهي تحصل بمسوغ ، واستشهد بقوله: **صلى الله عليه وسلم (خمس صلوات كتبهن الله)** [٣].

ثم زاد على الناظم أن الأصل أن يُخبر عن المبتدأ بخبر واحد ، وقد قد يخبر عنه بخبرين فأكثر ، ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾[سورة البروج ١٥ ، ١٦].

وبين أنه إذا تعدد المبتدأ فلك في الإخبار عنه طريقان هي:

الأول: أن تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها ، والثاني: أن تجعل الروابط في الأخبار فتأتي بعد خبر الآخر بها آخر الأول ، ثم وضح أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ لا خبر له بل له مرفوع يُغنى عن الخبر ويسدَّ مسده وله شروط ،و استشهد على ذلك بقول الشاعر [٤]:

أَقَـــاطِنٌ قَـــومُ سَـــلَّمَى أَمْ نَـــوَوا ظَعْنَـــا إِنْ يَظْعُنُـــوا فَعَجِيـــب عَـــيْشُ مَـــنْ قَطَنَـــا

ثم بين وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً واستشهد على ذلك بقول الشاعر [٥]

ولا يَحُـــولُ حُكمُـــهُ مَتَـــى دَخَـــلْ لكـــنْ علـــى جُملَتِـــهِ وهَـــلْ وبَـــلْ

نرى الحريري يبين أن الداخل على المبتدأ والخبر ينقسم على أربعة أقسام:

أحدها: ما يعمل في المبتدأ فينصبه دون الخبر وهو إن وأخواتها.

والثاني: ما يعمل في الخبر فينصبه دون المبتدأ وهو كان وأخواتها.

---

(١) هذا جزء من حديث طويل رواه أبو ذر عن النبي ﷺ أخرجه أحمد في مسنده، ١٦٧/٥.

(٢) ينظر: اللمحة ، ٢٩٧-٣٠٠.

(٣) ينظر: الموطأ كتاب صلاة الليل ، ٣ .

(٤) هذا بيت من البسيط ، وهو بلا نسبة .

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب ، ١٥٧-١٦١.

والثالث: ما يعمل فيهما جميعاً وهو ظنَّ وأخواتها.

والرابع: ما لا يؤثر دخوله فيهما ولا في أحدهما؛ وذلك (همزة الاستفهام وهل وبل ولكن وحيث وإذ ولام الابتداء ، وأما وألا المخففان اللذان لاستفتاح الكلام ، وأما التي تستعمل لتفصيل الكلام ، ولولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره) [١].

وتابع ابنُ الصائغ وابنُ دعسين الحريريَّ في ذلك ولم يزد شيئاً[٢].

وقَـــــدِّمِ الأخبـــــــارَ إذ تَســـــــتَفهِمُ كقـــــولِهِم أيـــــنَ الكَـــــريمُ المُـــــنعِمُ

ومثلُـــــهُ كيـــــفَ المـــــريضُ المُـــــدْنَفُ وأيّهـــــا الغَـــــادي متَـــــى المُنصَـــــرَفُ

يبين الحريري أن خبر المبتدأ يجب تقديمه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وإذا كان الخبر استفهاماً والمبتدأ نكرة [٣] وتابعه في ذلك ابنُ الصائغ وابنُ دعسين ، ونبه ابن دعسين على أن الحريري لم يتعرض إلى وجوب تأخير الخبر إذا كان المبتدأ اسم استفهام وكذلك إذا كان المبتدأ والخبر متساويين تعريفاً وتنكيراً[٤].

وإنْ يكُـــــنْ بعـــــضُ الظّـــــرُوفِ الخَبَـــــرَا فَأَوْلِـــــهِ النَّصـــــبَ ودَعْ عنـــــكَ المِـــــرَا

تقـــــولُ زيـــــدٌ خَلْـــــفَ عمـــــرٍو قَعَـــــدَا والصـــــومُ يـــــومَ الســـــبتِ والسَّـــــيرُ غَـــــدَا

بين الحريري أن خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام؛ وهي: أن يكون معرفة ، ويكون نكرة ، ويكون فعلا ماضياً ، ويكون فعلا مضارعاً ، ويكون جاراً ومجروراً ، ويكون ظرف زمان ، ويكون ظرف مكان ، ويكون جملة مركبة من مبتدأ أو خبر ، أو جملة من فعل وفاعل ، أو من شرط وجزاء[٥].

وعدّ ابن الصائغ ثمانية أقسام لخبر المبتدأ ، ولم يذكر اثنين؛ وهما: كونه معرفة ، وكونه نكرة[٦]

وتابع ابنُ دعسين الحريريَّ ، ولم يزد عليه[٧].

---

(١) ينظر: شرح الملحة ٧٦، ٧٧.

(٢) ينظر اللمحة ،٣٠١ ، ومنحة الملك الوهاب ١٧٠-١٧١.

(٣) ينظر شرح الملحة ٧٧، ٧٨.

(٤) ينظر اللمحة ٣٠١، ٣٠٢، و منحة الملك الوهاب ١٦٢.

(٥) ينظر شرح الملحة، ٧٨، ٧٩.

(٦) ينظر منحة الملك الوهاب، ١٦٤-١٦٥.

(٧) ينظر اللمحة، ٣٠٢ إلى ٣٠٤.

حذف الخبر

يبين الحريري أن العرب حذفت خبر المبتدأ لزوما في ثلاثة مواضع:

١) الموضع الأول في قولهم: لعمرك إن زيداً خارجٌ؛ إذ تقدير الكلام: لعمرك قَسَمِي؛ فحذف الخبر اكتفاءً بجواب القسم عنه.

٢) الموضع الثاني بعد لولا؛ كقولك لولا زيدٌ لزرتُك. والتقدير: لولا زيدٌ حاضرٌ لزرتك؛ فلا يجوز أن يلفظ بهذا الخبر ، وقولك(لزرتك) هو جواب (لولا) وبه اكتفى عن الخبر.

الموضع الثالث في قولهم: أَخطُبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً ، وتقدير الكلام إذا كان قائماً فحذفوا الخبر كراهية إطالة الكلام.

وما عدا هذه المواضع الثلاثة فإن الخبر يحذف على وجه الاتساع إذا دل الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاستخبار فإذا قيل لك: من عندك ؟ فقلت زيد ، فقد حذفت الخبر؛ لأن تقدير الكلام زيدٌ عندي[١].

وتابعه في ذلك ابن الصائغ ، ولم يزد عليه[٢].

وزاد ابن دعسين على الثلاثة موضعاً رابعاً هو: بعد واو المصاحبة الصريحة بأن تكون نصاً في المعية؛ نحو: كل رجل وضيعته ، أي حرفته؛ فـ (كل): مبتدأ ، و(رجل): مجرور بإضافة كل إليه ، و(ضيعته): معطوف على المبتدأ والخبر محذوف تقديره: (مقرونان) بدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ، ووجب حذف الخبر لقيام الواو مقام مع [٣].

---

(١) ينظر شرح الملحة ، ٧٩-٨٠.

(٢) ينظر اللمحة، ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب، ١٦٥، ١٦٦.

باب الفاعل

وكـــلُّ مـــا جـــاءَ مِـــنَ الأســـماءِ عَقِيـــبَ فعـــلٍ سَـــالِمِ البِنَـــاءِ
فارفَعْـــهُ إذْ تُعـــرِبُ فَهْـــوَ الفاعـــلُ نحـــوُ جَـــرَى المـــاءُ وجَـــارَ العَـــاذِلُ

يعرف الحريري الفاعل أنه: كل اسم تقدمه فعل مقرٌّ على صيغته ، وجعل الفعل حديثاً عنه سواء فُعل على الحقيقة؛كقام زيد أو فُعل مجازاً؛ كنبت الزرع أو لم يُفعل شيئاً؛كقولك ما قام زيدٌ.

ثم يعلل سبب رفع الفاعل؛ فيقول: اختير للفاعل الرفع وللمفعول به النصب؛ لأن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة والفعل لا يرتفع به إلا فاعل واحد وتنصب به مفاعيل متعددة؛ فجعل الرفع المستقل إعراب ما قل ، والفتح المستخف إعراب ما كثر.

ثم بين عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل لأنه ينتقل من باب الفعل إلى باب المبتدأ ويقع في اللبس في الكلام[١].

وابن الصائغ كذلك يعرف الفاعل كما عرفه الحريري ثم يبين أنه مرفوع وأورد الأقوال في ذلك فذكر أنَّ الخليل قال: " الأصل فيما إعرابه الرفع الفاعل"، وقال سيبويه: "الأصل هو المبتدأ" وقال الأخفش "كل واحد منهما أصل بنفسه".

ثم بين سبب رفع الفاعل كما ذكر الحريري ، ولم يبين عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل[٢].

وكذلك عرف ابن دعسين الفاعل، ولم يزد على الحريري.

ثم بين سبب تقدم الفعل على الفاعل ، وذكر سبب اختيار الرفع للفاعل والنصب للمفعول به[٣].

وَوَحِّـــدِ الفعـــلَ مَـــعَ الجَمَاعَـــةْ كقـــولِهِم سَـــارَ الرِّجـــالُ السّـــاعَةْ

يبين الحريري أن فعل الفاعل يوحد إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً فتقول: جاء الزيدان ، وجاء القوم ولا يجوز أن تقول جاءا الزيدان، وجاءوا القومُ ، ثم بين أنه يوجد في لغة ضعيفة: (أكلوني البراغيث) ، وهذا فيه لغتان:

---

(١) ينظر: شرح الملحة ، ٨٤.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،٣٠٩-٣١١.

(٣) ينظر : منحة الملك الوهاب، ١٧،-١٧٤.

إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المقدم والواجب توحيده.

الثانية: كان يجب أن يقول: أكلني أو أكلتني البراغيث؛ لأن هذه الواو لا يجوز أن تكون إلا ضمير جمع من يعقل.

ثم وضح الحريري أن كلَّ فعل لا يخلو من فاعل فهو إما يكون ظاهراً ؛ كقولك: خرج زيد أو ضميراً متصلاً بفعل كقولك: ضربتُ، أو ضميراً مستتراً في الفعل ، ولا يقع في الفعل إلا إذا تأخر عن الاسم، كقولك زيدٌ ذهب وعمرو يذهب ففي ذهب ويذهب غير مستتر يظهر متى ثُني الاسم المتقدم أو جمع كقولك الزيدان ذهبا والزيدون يذهبون.

وإن كان الفعل مضعفاً واتصل به تاء الضمير وجب إظهار الحرف المضعف ثم أورد شاهداً على ذلك في القرآن (**ففررت منكم لما خفتكم**) ولا يجوز أن تبدل من الحرف الثاني ياء كما تقول العامة مريت يعني مررت وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أبدل منها الحرف الثاني ياء فقالوا تمطيت في المشي وتصديت للأمر وقصيت أظفاري والأصل تمطلعت وتصددت وقصصت وقالوا تقصى البازي والأصل تقض وأورد على ذلك شاهداً من الشعر [(١)]:

تَقَضُّـــي البَـــازِي إذَا البَـــازِي كَسَـــرْ

وتابع ابن الصائغ وابن دعسين الشارح فيما ذهب إليه ولم يزيدا شيئاً[(٢)].

وإنْ تَشَـــأْ فَـــزِدْ عليـــهِ التّـــاءَ نحـــوُ اشـــتَكَتْ عُرَاتُنَـــا الشّـــتاءَ

وتُلحَـــقُ التـــاءُ علـــى التّحقيـــقِ بكـــلّ مـــا تَأنِيثُـــهُ حَقيقـــي

كقـــولِهِم جـــاءَتْ سُـــعادُ ضَـــاحِكهْ وانطلَقـــتْ نَاقَـــةُ هنـــدٍ رَائِكَـــهْ

وتُكسَـــرُ التّـــاءُ بـــلا مَحَالَـــهْ فـــي مثـــلِ قَـــدْ أَقبَلَـــتِ الغَزَالـــه

يبين الحريري أن تاء التأنيث يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين:

أحدهما: إذا تقدم الفعل وكان فاعله مؤنثاً من الحيوان؛ كقوله: قامت هند.

---

(١) هذا بيت من الرجز ، وقائله هو العجاج ، ينظر : ديوان العجاج ١٤٢/١ ، وشرح الملحة ٨٥و ٨٦.

(٢) ينظر اللمحة في شرح الملحة، ٣١١و ٣١٢، وينظر منحة الملك الوهاب ١٧٥، ١٧٦.

الثاني: إذا تأخر الفعل وجب إلحاق التاء به مع المؤنث الحقيقي؛ فنقول: الدار بنيت ،ثم بين أن الفعل في قوله تعالى ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [سورة الليل: ١٤] ليس فعلاً ماضياً بل الفعل مضارع وتقديره تتلظى فحذف إحدى التاءين تخفيفاً[(١)].

ثم انتقل إلى الحديث عن جواز إثبات التاء وحذفها في خمسة مواضع هي:

١-إذا تقدم الفعل وكان الفاعل غير حيوان ودلل عليه بشاهدين من القرآن: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [سورة البقرة: ٢٧٥]. بحذف التاء وفي موضع آخر: ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [سورة يونس ٥٧].

٢-إذا فصلت بين الفعل والفاعل واستشهد من الشعر على ذلك:

لَقَـــد وَلَـــد الأخيطـــل أمُّ ســـوءٍ مقلـــدة مـــن الأمـــانِ عـــاراً[(٢)]

وعلق على ذلك فقال وهو لم يكن شعراً لجاز لقد ولدت.

ودلل على ذلك بشاهدين من القرآن قال تعالى: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [سورة هود: ٦٧]، وفي موضع آخر: ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [سورة هود: ٩٤].

٣-ما جمع بألف وتاء؛ كقولك جاء المسلماتُ وجاءت المسلماتُ.

٤-ما جمع على جمع التكسير كقولك: جاءت الرجالُ وجاء الرجال.

٥-الأفعال التي لا تتصرف وهي نعم وبئس وليس وعسى ،كقولك: نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند. ومتى ألحقت التاء بها الفعل ثم تلاها ألف ولام كسرت التاء لالتقاء الساكنين واستشهد على ذلك من القرآن قال تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾ [سورة الحجرات: ١٤].

وأما ابن الصائغ لم يذكر خمسة مواضع كما ذكرها الحريري؛ فقال: هذه التاء تلتحق بفعل لفاعل جمع تكسير فيجوز أن نقول (قال الرجال وقالت الرجال). وكذلك إذا كان جمعاً لمؤنث حقيقي كان أو غير حقيقي، كقولك (قال النساء) و (قالت النساء) و (اتسع الدور) و (اتسعت الدور).

---

(١) هذا بيت من الوافر ، وقائله : جرير ،ينظر :ديوان جرير، ٥١٥.

(٢) ينظر: شرح الملحة ، ٨٦-٨٩.

ثم بين مواضع التي يجب إثبات التاء فيها فقال يجب إثباتها في فعل المؤنث الحقيقي كقولك (قامت المرأة) و (بركت الناقة)، وفي الفعل المتأخر؛ كقولك: (الشجرة حملت) و (النساء قامت) [(١)].

وابن دعسين يقول: أنت بالخيار إذا أردت صوغ فعل للجماعة بين أن توحده وبين أن تلحق بآخره تاء التأنيث الساكنة ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ﴾[سورة الأعراف: ٦٠] وبقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ [سورة الحجرات: ١٤].

وشرطه هذا الجمع أن يكون جمع تكسير وبين أيضاً أن لك إثبات هذه التاء وحذفها في فعل جمع المؤنث المكسر؛ كقامت الهنود ، وقام الهنود.

وانفرد ابن دعسين بالحديث عن حكم التاء في الفعل مع جمع المؤنث السالم فقال: (فيه خلاف) فالصحيح أن حكمه حكم مفرده فيجب التأنيث في قولك: قامت الهندات ، ويجب حذف التاء في فعل جمع المذكر السالم، فلا تقول: أسلمت الكافرون ، وإنما تقول: أسلم الكافرون، ثم بين أنه يجب أن تلحق آخر الفعل الماضي التاء إذا كان الاسم مؤنثاً حقيقي التأنيث ، ولم يفصل بينه وبين فاعله فاصل، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [سورة القمر: ١]. و ﴿وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ [سورة الواقعة: ١].

وأما إذا فصل بين الفعل وفعله المؤنث الحقيقي بفاصل فالأكثر حذف التاء واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ **[سورة الممتحنة: ١٠]**.

وكذا إذا كان الفعل جامداً ، وأريد بالمؤنث الجنس نحو نعمت المرأةُ هندٌ ونعم المرأةُ دعدُ. ورجح الإلحاق، ثم تحدث عن كسر التاء إذا وليها ساكن لالتقاء الساكين واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [سورة يوسف: ١٥]

وقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [سورة آل عمران: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾ [سورة الحجرات ١٤] [(٢)].

---

(١) ينظر : اللمحة في شرح الملحة، ٣١٤.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب، ١٧٦-١٧٩.

باب مالم يسم فاعله

واقـــــضِ قضـــــاءً لا يُـــــرَدُّ قائِلُـــــهْ بـــــالرّفعِ فيمـــــا لـــــم يُسَـــــمَّ فاعِلُـــــهْ

مِـــــن بعـــــدِ ضَـــــمِّ أوَّلِ الأفعـــــالِ كقـــــولِهم يُكتَـــــبُ عهـــــدُ الـــــوَالي

وإن يكـــــن ثـــــانِي الثُّلاثـــــيِّ ألِـــــفْ فاكسِـــــرْهُ حـــــينَ تَبتَـــــدي ولا تَـــــقِ

تقـــــولُ بِيـــــعَ الثّـــــوبُ والغُـــــلامُ وكِيـــــلَ زَيـــــتُ الشّـــــامِ والطّعـــــامِ

يبين الحريري في شرحه أن الفعل إذا ذُكر ولم يذكر الفاعل لجهالة بعينه أو اسمه أو غرض في إلغاء ذكره فإنك تغير صيغة الفعل عما كانت عليه؛ ليعلم أنه ليس فعل الفاعل، وبذلك يوضح الحريري صيغة بناء الفعل مع الفاعل الذي لم يذكر فقال: تَغيُّر وضعية الفعل بضم أوله، فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره كقولك ضُرِب زيدٌ ،وإن كان مضارعاً فتحت ما قبل آخره فقلت يُضرَب زيدٌ ، وإن كان ثلاثياً وأوسطه ألف قلبت الألف ياء ساكنة وكسرت ما قبلها فنقول في " قاد وساق" قِيد الفرسُ، وسِيق البعير[١].

وزاد ابن الصائغ عليه أن العرب منهم من يخفف ما كان وسطه ألفا بحذف حركة عينه فإن كانت واواً سَلِمت كقول الراجز[٢]:

حُوكَـــت علـــى نَـــوْلَين إذا تُحـــاكُ تختَـــبِطُ الشـــوكَ ولا تُشَـــاكُ

وإن كانت ياءً قُلبت واو لكونها وانضمام ما قبلها كقول الآخر[٣]:

لَيْـــتَ وهَـــلْ يَنفـــعُ شـــيئاً ليـــتُ لَيـــتَ شـــباباً بـــوعَ فاشـــتريتُ

وزاد ابن دعسين في تنبيه إلى أنّ العرب منهم من يكسر الأول بإشمام الضمة تنبيهاً على أن الضم الأصل في هذا الباب واستشهد على ذلك بشاهد من القرآن هو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [سورة الملك: ٢٧]. قرئ بكسرة خالصة على السين بالإشمام ، وعلل قائلاً: من العرب من يضم أول الفعل ،ويبدل بدل الألف واواً لمناسبة الضمة لها محافظة على القاعدة سواء كان الأصل واواً أو ياءً.

---

(١) ينظر: شرح الملحة ٩٠.

(٢) هذا بيت من الرجز ، ولم أجد قائله .

(٣) هذا بيت من الرجز ، وقائله رؤبة بن العجاج ، ينظر : ملحق ديوانه ، ١٧١ ، واللمحة ٣١٥-٣١٩.

ثم وضح أن الفعل الماضي من الخماسي والسداسي معتل العين؛ كانقاد واختار يضم أوله ، ويبدل بدل ألفه ياء فيقال انقيد واختير[١].

ثم بين الحريري ما ينوب عن الفاعل قائلا: والأشياء التي تقام مقام الفاعل خمسة: المفعول الصحيح والمصدر والظرفان — الزمان والمكان – والجار والمجرور ، وأشار إلى أنه متى وجد المفعول الصحيح كان أولى الخمسة بأن يقام مقام الفاعل وأن عُدِم المفعول الصحيح واجتمعت الأربعة جاز أن تقيم أيها شئت مقام الفاعل، كما في: سِير بزيدٍ فرسخين سيراً شديداً.

فإن كان الفعل من أفعال ظننت وأخواتها التي تتعدى إلى مفعولين رفعت الأول ونصبت الثاني فنقول: ظُن السعرُ رخيصاً.

وإن كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما مثل "أعطيت وكسوت وسقيت وأطعمت" جاز الاقتصار على أحدهما فالاختيار أن ترفع الأول منهما وتنصب الثاني فتقول: أعطي زيدٌ درهماً وقد يجوز رفع الثاني ونصب الأول فتقول أعطي زيداً درهمٌ [٢].

وابن الصائغ يوافق الحريري في الأشياء التي تقوم مقام الفاعل إلا أنه عدها أربعاً لأنه لم يجعل ظرف الزمان والمكان شيئين كما جعلها الحريري ولم يشر ابن الصائغ إلى حكمه مع ظن وأخواتها ومع الفعال التي تتعدى إلى مفعولين ولم يشر إلى الأولى بالنيابة إذا لم يكن المفعول موجوداً[٣].

وابن دعسين ذهب إلى ما ذهب إليه الحريري في الأشياء التي تقوم مقام الفاعل كما هي ، وبين الخلاف الموجود في نيابة الجار والمجرور؛ فنقل عن ابن حبان أن في (الارتشاف) ينوب المجرور باتفاق البصريين والكوفيين ، وجزم ابن مالك بالجار والمجرور، وقال الفراء النائب الجار وحده وعلق ابن دعسين على الفراء قائلاً وهذا بعيد إذ الحرف لا حظَّ له في الإعراب ثم انتقل إلى توضيح النائب في حال اجتمعت المفاعيل مع عدم المفعول به ونبّه على حال ما لم يُسم فاعله مع ظن وأخواتها[٤].

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦.

(٢) ينظر: شرح الملحة ٩٠، ٩١.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٣١٩، ٣٢٠.

(٤) ينظر منحة الملك الوهاب، ١٨٣-١٨٥.

المفعول به

والنّصـــــبُ للمفعـــــولِ حُكـــــمٌ وَجَبَـــــا كقـــــولِهم صَـــــادَ الأميـــــرُ أرنَبَـــــا
وربمـــــا أُخِّـــــرَ عنـــــهُ الفَاعـــــلُ نحـــــوُ قـــــدِ اســـــتَوفَى الخَـــــرَاجَ العَامِـــــلُ
وإنْ تقُـــــلْ كلَّـــــمَ موســـــى يَعلَـــــى فقـــــدِّمِ الفاعـــــلَ فَهْـــــوَ أولَـــــى

يتناول الحريري المفعول ببيان حده قائلاً: كل اسم تعدى الفعل إليه وجعل إعرابه النصب ليفصل بينه وبين الفاعل، ثم بين أن الفعل خمسة أقسام، وهو مما انفرد به الحريري في شرح هذا الباب وهي اللازم والمتعدي إلى مفعول واحد وإلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما وما يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما والخامس ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل؛ وهي: أعلم وعلَّم وأنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث وأرى ، وفي هذا لا يجوز حذف أحد المفاعيل ويجوز الاقتصار على المفعول الأول منهم[١].

وبين ابن الصائغ [٢]حده كما بينه الحريري ، ويبين شرط المفعول وهو أن يكون آخراً؛ لأنه فضلة في الكلام فإن توسط أو قدم على الفعل فذلك للاهتمام به ويعزز كلامه بذكر كلام سيبويه الذي يقول فيه: (يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أهم وأعنى) [٣].

ويذكر ابن دعسين [٤] أن تقديم باب المفعول به؛ لأصالته ثم حده بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل ، ثم بين حكمه الإعرابي وهو النصب وبين سبب ذلك أنهم جعلوا للمفعول النصب لأنه يتعدد والفاعل لا يكون إلا واحداً والرفع ثقيل والنصب خفيف فأعطوا الأقل الثقيل والأكثر الخفيف ليوازن تصل الرفع قلة الفاعل الذي هو واحد وخفة النصب المفعول المتعدد.

وبين الحريري أن للمفعول ثلاثة مراتب وهي أن يرد بعد الفعل والفاعل وهذا الأولى وأن يقع متوسطاً بين الفعل والفاعل واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَتَغۡشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [سورة إبراهيم: ٥٠]. وأن تأتي مقدما على الفعل واستشهد على ذلك ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [سورة الحديد: ١٠]. ويجوز إدخال اللام عليه إذا تقدم كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [سورة يوسف: ٤٣].

---

(١) ينظر شرح ملحة الإعراب ٩٢/٩٣.

(٢) ينظر الملحة في شرح الملحة ٣٢١، ٣٢٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٤/١.

(٤) ينظر منحة الملك ١٨٨، ١٨٩.

ثم وضح الحريري سبب جواز تقدم المفعول على الفاعل، وامتنع تقدم الفاعل عليه؛ لأن إعراب الفاعل الرفع ولو قدم على الفعل؛ لاشتبه بالمبتدأ وهذا مأمون من قبل المفعول به[١].

وألمح ابن الصائغ إلى هذا المراتب بإيجاز؛ وذلك عند ذكره شرط المفعول، فقال: وشرط المفعول أن يكون آخراً فإن توسط أو قدم على الفعل فذلك للاهتمام به[٢].

يشرح ابن دعسين مراتب المفعول، فيقول أولاها: أن يتقدم الفعل ،ويعقبه الفاعل ،ويتبع الفاعل المفعول، والثانية أن يتوسط المفعول بين الفعل وفاعله إما جوازاً كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [سورة القمر: ٤١]. وإما وجوباً كقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [سورة البقرة: ١٢٤] ،والثالثة أن يتقدم المفعول على الفعل وفاعله إما جوازاً كقوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾[سورة الأعراف: ٣٠]. وإما وجوبا ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [سورة الإسراء: ١١٠] [٣].

وإن نقـــل كلـــم موســـى يعلـــى فقـــدم الفاعـــل فهـــو الأولـــى

يقول الحريري: جواز تقديم الفاعل المفعول على الفاعل إذا أُمِن اللبس فمتى وقع اللبس وجب تقديم الفاعل منهما؛ وذلك أن يكونا جميعاً مما لا يبين فيها الإعراب ولا يتيمز بصفة يبين فيها الإعراب كقولك ضرب موسى عيسى فتقدم (موسى) إن كان هو الضارب وتؤخره إن كان هو المضروب وإن أمن الالتباس في الكلام جاز التقدير والتأخير كقولك: أرضعت الصغرى الكبرى ، وأكلت الكمثرى الحبلى وكذلك إذا وصفت أحد الاسمين المقصورين كقولك: ضرب موسى الطويل عيسى فينصب الصفة نبهت على أن موسى المفعول به.

ومتى شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر أفاعل هو أم مفعول به فاجعل ما إنه ضمير نفسك فإن وجدت الضمير التاء؛ فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضمر نوناً وياءً فالاسم هو المفعول[٤].

---

(١) ينظر :شرح الملحة ،٩٣، ٩٤.

(٢) ينظر :الملحة في شرح الملحة ،٣٢١.

(٣) ينظر :منحة الملك الوهاب، ١٨٩.

(٤) ينظر :شرح ملحة الاعراب، ٩٤، ٩٥.

وكذا قال ابن الصائغ ولكنه لم يتطرق إلى إحلال الضمير عند الشك محل الفاعل[١].

وابن دعسين قال كما قال الحريري واد وجود القرينة اللفظية كخطب سعدى عيسى وكذلك أورد ابن دعسين ما لم يورده الحريري ولا ابن الصائغ وهو جواز حذف المفعول لغرض لفظي وهو تناسب الفواصل واستشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [سورة الضحى: ٣].

أو معنوي كاحتقاره في قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ﴾ [سورة المجادلة: ٢١]، أي الكافرين أو لاستهجانه كقوله عائشة رضي الله عنها "ما رأى منى لا رأيت منه" [٢] أي العورة وقد يمتنع الحذف كأن يكون محصوراً؛ نحو: إنما ضربتُ زيداً أو جواباً ؛كحضر بن زيدا جواباً لمن قال من ضربت[٣].

(١) ينظر :الملحة في شرح الملحة، ٣٢٢، ٣٢٣.

(٢) ينظر :الشمائل للترمذي ،٣٧٥.

(٣) ينظر: منحة الملك ١٩٠-١٩٢.

باب المصدر

والمَصـــــــدرُ الأصـــــــلُ وأيُّ أصـــــــلِ ومنـــــهُ يـــــا صَـــــاحِ اشـــــتقاقُ الفعـــــلِ

وأوجَبَـــــتْ لـــــهُ النّحـــــاةُ النَّصـــــبَا كقـــــولِهم ضـــــربْتُ زيـــــدًا ضـــــربَا

يقول الحريري: المصدر اسم يقع على الأحداث وهو أصل الفعل ، وسمي مصدراً لصدور الأفعال عنه؛ وهو اسم يقع على الكثير والقليل، ولا يثنى ولا يجمع؛ لأنه بمنزلة اسم الجنس ، وينتصب بفعله المشتق ويجيء لأحد ثلاثة أشياء للتأكد ، واستشهد الحريري على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [سورة النساء: ٦١]. وإما لبيان النوع كقوله تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ [سورة طه: ٤٤] ، وإما لتبيين العدد كقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [سورة النور: ٤] [(١)].

وزاد ابن الصائغ قائلا: هو المفعول المطلق. ثم قال معللاً فالمصدر أصل الفعل؛ لأنه يدل على العموم والفعل يدل على الخصوص ، والعموم قبل الخصوص ومذهب الكوفيين عكس هذا ، وحجتهم أن الفعل عامل في المصدر والعامل قبل المعمول وليس هذا بدليل؛ لأن الحرف يعمل في الاسم والفعل ليس بأصل لهما فنرى هنا اتباعاً لمذهب الحريري وترجيحاً لرأي البصريين ، ونجد أن ابن الصائغ عند ذكره أنواع مجيء المصدر لم يستشهد إلا على النوع الأول وهو المؤكد بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء ١٦٤] [(٢)].

وقال ابن دعسين في هذا: المصدر هو الفعل المعنوي كالقيام والقعود وإنما الفعل اللفظي هو قام وقعد والمصدر أصل في اشتقاقها منه؛ وبذلك يوافق الحريري ، ويذهب مذهب البصريين كما ذهب ، بل ويرجحه حيث قال: " والمعتمد مذهب البصريين". ويقول في ذلك رأياً وهو (أن مذهب الكوفيين أقرب إلى فهم المبتدئين) يكمل قائلاً: وحجتهم أنك إذا صرفته تقول ضرب يضرب ضرباً فتأتي به في المرة الثالثة وبين أن المصدر يسمى مفعولاً مطلقاً ، وبين أيضاً أن شروط المصدر في انتصابه أن يكون فضله وأن يسلط عليه عامل من لفظه جرياً على الغالب إذ لا يشترط كونه من لفظه وإنما يشترط موافقته له في المعنى

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب ١٠٠،.

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ٢٦٥،.

نحو قعدت جلوساً وبعد ذلك انتقل إلى توضيح الأشياء التي يجيء لها المصدر ولم يستشهد إلا على النوع الأول وهو الذي للتأكيد. بقوله تعالى:﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾. [سورة النساء: ١٦٤] [(١)].

وقـــــدْ أُقـــــيمَ الوصـــــفُ والآلاتُ مَقَامَـــــهُ والعـــــددُ الإثبَـــــاتُ

نحـــوُ ضـــربْتُ العبـــدَ ســـوطًا فَهَـــرَبْ واضـــرِبْ أشـــدَّ الضّـــربِ مَـــنْ يَغْشَـــى الرِّيَـــبْ

واجلِـــدْهُ فـــي الخمـــرِ اربعـــينَ جَلـــدَهْ واحبِســـهُ مثـــلَ حـــبسِ زيـــدٍ عبـــدَهْ

يبين الحريري جواز حذف المصدر وأن تقوم الصفة مقامه فتقول: قلت له جميلاً ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [سورة الشعراء: ٢٢٧] ، ثم يوضح أنه قد يقع حذفان في مسائل باب المصدر واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ [سورة النمل: ٨٨]. وتقديره: وهي تمر مراً مثل مر السحاب، وقد يقام العدد مقام المصدر استشهد بقوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً ﴾ [سورة النور:٤] [(٢)]. وقد وافقه ابن الصائغ في ذلك ولم يزد عليه بل لم يستشهد على الحذفان التي تقع في باب المصدر[(٣)].

ويزيد ابن دعسين على الحريري الألفاظ التي تقوم مقام المصدر بعد حذفه منها: اسم آلته نحو: ضربت العبد سوطاً[(٤)].

وربَّمـــــا أُضـــــمِرَ فعـــــلُ المصـــــدرِ كقـــــولهم سَـــــمعًا وطَوعًـــــا فـــــاخبُرِ

ومثلُـــــهُ سَـــــقيًا لـــــهُ ورَعيَـــــا وإن تَشـــــأْ جَـــــدْعًا لـــــهُ وَكيًّـــــا

يبين الحريري أنه قد جاء في كلام العرب مصادر نصبت بأفعال محذوفة مقدرة؛ كقولهم سمعاً وطاعة والتقدير أسمع ذلك سمعاً، وأطع لك طاعة ،واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيۡرٌ ﴾ [سورة القصص ٨٠]. فتنصبه على الإضافة على المصدر ومما نصب على المصدر ولم ينطق بفعله قولهم (سبحان الله) [(٥)]. وابن الصائغ يستشهد ببيت من الشعر على ذلك لم ينسبه يقول فيه[(٦)]:

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٢٠٩-٢١٠.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٠١، ١٠٢.

(٣) ينظر: الملحة في شرح الملحة ،٣٤٩-٣٥١.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٢٠١-٢١٣.

(٥) ينظر :شرح الملحة ،١٠٢، ١٠٣.

(٦) هذا البيت من الوافر ، وقائله جرير ، ينظر :ديوان جرير ٦٢ .

أَعَبـــداً حَـــلَّ فِـــي شُـــعْبَى غَرِيبـــاً ألومـــاً لا أبـــا لـــك واغترابـــاً

حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بالفعل(١).

وفصّل ابن دعسين الحديث في ذلك فقال: وحذفه إما جواز لقرينة لفظية؛ نحو:حثيثاً جواباً لمن قال: أي سير سرت ؟ أو معنوية؛ نحو: حجاً مبروراً لمن قدم من الحج أي: حججت حجاً مبروراً وإما وجوباً وهو على ضربين: سماعي وقياس؛ فالسماعي أن يقول القائل عندما يؤمر بأمر: سمعاً وطاعة فهذه المصادر وأشباهها منصوبة بأفعال محذوفة من جنسها، وإنما قلنا من جنسها؛لأن المضمر كالمنطوق.

وأما الثاني وهو القياس فيأتي في مواضع منها:

أن يقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه نحو قوله تعالى: ﴿**فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً**﴾ [سورة محمد:٤]. فمنا وفداءً مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً تقديره فإنما تمنون منا وإما تفدون فداء. ومنها أن يكون مستفهماً عنه ويكون عامله خبراً عن اسم عين نحو قولك أأنت سيراً سيراً؟ أو يكون محصوراً نحو ما أنت إلا سيراً. (٢)

ومنـــهُ قـــد جـــاءَ الأميـــرُ رَكْضَـــا واشـــتَمَلَ الصَّـــمَّاءَ إذْ تَوَضَّـــا

اختلف النحويون في المصدر الواقع موقع الحال كما في أقبل الأمير ركضاً فذهب البعض أنه مفعول لفعل محذوف تقديره يركض وإلى هذا ذهب الحريري. وذهب بعضهم إلى أنه حال على حذف مضاف أي إذا ركض وهذا عليه سيبويه وذهب جمهور البصريين إلى ذلك(٣).

وكذلك ذكر ابن الصائغ(٤) وابن دعسين واستدل ابن دعسين بقوله تعالى: ﴿**يَأْتِينَكَ سَعْيًا**﴾. [سورة البقرة: ٢٦٠] (٥).

وأما قولهم اشتمل الصماء؛ وقعد القرفصاء؛ فبين الحريري أن انتصابهما جميعاً على المصدر الذي يدل على هيئة الفاعل والتقدير اشتمل الاشتمال المعروف بالصماء وقعد القعدة المعروفة بالقرفصاء(٦).

---

(١) ينظر: الملحة في شرح الملحة، ٣٥١-٣٥٣.

(٢) ينظر منحة الملك الوهاب، ٢١٣، ٢١٤.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٠٣، ١٠٤.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٣٥٤، ٣٥٥.

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب ٢١٤،، ٢١٥.

(٦) ينظر: شرحة ملحة الإعراب، ١٠٤.

وهذا ما ذهب إليه ابن الصائغ[١].

أما ابن دعسين فقال عنه هو من أمثلة ما ناب فيه وصف المصدر عنه وليس مما أضمر عامله بل عامله مذكور[٢].

وزاد ابن الصائغ[٣] وابن دعسين[٤] عمل المصدر والذي لم يذكره الحريري فقال ابن الصائغ المصدر يعمل عمل فعله؛ فيرفع الفاعل وينصب المفعول بشرط أن يقصد به قصد فعله من الحدوث والنسبة ويعمل مضافاً أو منوناً واستشهد على التنوين بقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾. [سورة البلد: ١٥].

وبقول الشاعر[٥]:

بضـــــربٍ بالســـــيوفِ رؤوسَ قـــــومٍ أَزَلْنَـــــا هَـــــامهن عـــــنِ المَقيـــــلِ

وقد يعمل مع الألف واللام كقول الشاعر[٦]:

ضـــــعيفُ النكايـــــةِ أَعْـــــدَاءَه يَخـــــالُ الفِـــــرَارَ يراخِـــــي الأجـــــل

ويجوز إضافة المصدر إلى المفعول[٧]:

تنفـــي يـــداها الحصـــى فـــي كـــلِّ هـــاجرةٍ نفـــي الـــدراهمِ تنقـــادُ الصـــيارِيفِ

---

(١) ينظر: اللمحة ،٣٥٥، ٣٥٦.

(٢) ينظر :منحة الملك ٢١٥.

(٣) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ٣٥٧-٣٦٠.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب ٢١٥-٢١٨.

(٥) هذا البيت من الوافر ، وقائله المرار بن منقذ ، ينظر : المقاصد النحوية ٤٩٩/٣ .

(٦) هذا البيت من المتقارب ولم ينسب إلى أحد ، ينظر: شواهد الإيضاح ،١٧٧ .

(٧) هذا من البسيط ، وقائله الفرزدق ، ينظر: الإنصاف ٢٧/١ .

باب المفعول له

وإن جَـــرى نُطقُـــكَ بـــالمفعولِ لـــهْ فانصِـــبْهُ بالفعـــلِ الـــذي قـــد فَعلَـــهْ
وهْـــوَ لَعَمـــري مصـــدَرٌ فـــي نفسِـــهِ لكـــنَّ جـــنسَ الفعـــلِ غيـــرُ جنسِـــهِ
وغالـــبُ الأحـــوالِ أَن تَـــرَاهُ جـــوَابَ لِـــمْ فعلْـــتَ مـــا تَهـــوَاهُ
تقـــولُ قـــد زُرتُـــكَ خـــوفَ الشَّـــرِّ وغُصْـــتُ فـــي البحـــرِ ابتغـــاءَ الـــدُّ

يوضح الحريري المفعول له ، بأنه العلة في إيقاع الفعل والغرض في إيجاده، ولا يكون إلا مصدراً غير أن العامل فيه النصب يكون فعلاً من غير لفظه. ويكون جواب: لم فعلت؟ ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ﴾ [سورة البقرة: ١٩].

ووضح أن المفعول له يكون نكرة ومعرفة ، واستشهد بشاهد شعري لحاتم الطائي[١].

وأغفـــرُ عـــوراءَ الكـــريمِ إدخـــارهُ وأَعـــرض عـــن شَـــتمِ اللئـــيم تَكرُّمـــاً

وبين جواز تقديم المفعول له على الفعل الناصب له كقوله: مخافة الشر جئتك وكان الأصل في المفعول له إدخال اللام عليه وبهذا سمي مفعولاً له غير أن العرب حيث حذفت اللام منه نصبت[٢].

وأما ابن الصائغ فبين حكمه وذكر أن من شرائطه أن يكون مصدراً من غير جنس فعله جواب لم فعلت؟ فإن لم يستوف الشروط فلا بد من جره بلام التعليل[٣].

ويعرف ابن دعسين المفعول لأجله: بأنه مصدر يذكر لبيان علة الفعل المذكور قبله ويكون مفعولاً لأجله بأربعة شروط: أن يكون مصدراً، فضله، يذكر للتعليل، ويكون المعلل به حدثاً مشاركاً له في الزمان والفاعل وعلامته، أن يقع جواباً للفظة (لِمَ).

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حاتم الطائي ، ينظر : ديوانه ٤٥.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ، ١٠٥، ١٠٦.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٣٦١، ٣٦٢.

ويذكر ابن دعسين الفرق بين المصدر والمفعول لأجله بأن الناصب المصدر من جنسه وناصب المفعول لأجله فعل من غبه جنسه ، ثم استشهد بشواهد من القرآن على المفعول لأجله بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ [سورة الإسراء: ٣١] ،وبقول الشاعر[١]:

لا أقعـــدُ الجـــبنَ عـــن الهيجـــاءِ ولَـــو تَوَالـــت زمـــرُ الأعـــداءِ

(١) هذا البيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله ، ينظر : منحة الملك الوهاب، ٢٢١، ٢٢٢.

المفعول معه

وإنْ أقمـــتَ الـــواوَ فـــي الكـــلامِ مُقـــامَ مـــعْ فانصِـــبْ بـــلا مَـــلامِ

تقـــولُ جـــاءَ البَـــرْدُ والجِبَابَـــا واســـتوَتِ الميـــاهُ والأخشـــابَا

ومـــا صَـــنعتَ يـــا فتـــى وسَـــعدا فقِـــسْ علـــى هـــذا تُصـــادِفْ رُشـــدَا

يبين الحريري أن المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى (مع) ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه كما جاز حذف اللام من المفعول له، ولا أن تقدمه على الفعل الناصب له كما جاز تقديم المفعول على ناصبه مثل، قولك: جاء البردُ والطيالسة، واستوى الماء والخشبة ،وما زلت أسير والنيل.

والفرق بين هذه الواو والواو التي بمعنى العطف أن هذه الواو تؤذن بمعنى المصاحبة فقط، والواو التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى[(١)].

ونجد ابن الصائغ يوافق الحريري فيما ذهب إليه ،وأورد ابن الصائغ أن الاستشهاد لجواز تقديم المفعول معه على مصحوبه خلاف ما عليه من الجمهور في المنع ، والذي أجاز تقديم المفعول معه على مصحوبه هو أبو الفتح ابن جني في الخصائص[(٢)].

ومنه قول الشاعر[(٣)]:

جَمَعـــتَ وفحشـــاً غيبـــةً ونميمـــةً خصـــالاً ثلاثـــاً لســـت عنهـــا بمرعـــوي

ووافق ابن دعسين الحريري فيما ذهب إليه إلا أنه تكلم عن الواو أنها لا تصلح للمعية ولا لعطف ما بعدها على ما قبلها، فيقدر عامل آخر يعمل في الأسهم الذي بعدها وذلك نحو دهن زيدٌ وجهه وعينه فالوجه يصلح أن يدهن والعين لا يصلح أن تدهن فيقدر للعين عامل يناسبها وتقديره: دهن وجهه وكحل عينه واستشهد على هذا بقول الشاعر[(٤)]:

..... **وَزَجْجَـــنَ الحواجِـــبَ والعُيُونَـــا**

إذا الحواجب تزجج والعيون لا يمكن تزجيجها.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٠٧، ١٠٨.

(٢) ينظر الخصائص ٣٨٣/٢.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله يزيد بن الحكم ،ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٣٦٧،-٣٧٣.

(٤) هذا البيت من الوافر ، وقائله الراعي النميري ، ينظر: منحة الملك، ٢٢٤-٢٢٦.

الظروف

والظـــــرفُ نوعـــــانِ فظـــــرفُ أزمِنَـــــةْ يجـــري مَـــعَ الـــدّهرِ وظـــرفُ أمْكِنَـــةْ

والكـــلُّ منصـــوبٌ علـــى إضـــمارِ فـــي فـــاعتبرِ الظّـــرفَ بهـــذا واكتَـــفِ

يبين الحريري أن الظرف نوعان مكان وزمان، وله أسماء متنوعة منها ما يعبر عن جميعه كالدهر والأبد وقط إلا أن قط اسم لما مضى من الزمان ،والأبد اسم لجميع الآتي منه، ومنها ما يقع على جزء منه مبهم: نحو مدة وبرهة وحين ، ومنها ما يقع على مقدار منه محصور كاليوم والليلة والشهر والسنة ،ومن أسمائه أيضاً إذ وإذا ومتى وأيان؛ فإذا لما مضى من الزمان ،وإذا لما يأتي ،ومتى وأيان استفهام.

وأسماء الزمان قد تكون ظروفاً إذا وردت متضمنة معنى في ولم ينطق بـ (في).

ولوقوع الأفعال فيها سميت ظروفاً تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها. فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمنة معنى (في) لم تكن ظروف زمان بل هي أسماء زمان ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء. وقد يوجد منها ما لم يستعمل إلا طرفاً منصوباً كقولك ذات يوم وقولك خرجت سَحَرَ.

وقد تقام صفة الظرف مقامه بعد حذفه كقولك أقمت عنده قليلاً من النهار فتنصب قليلاً نصب الظرف وتقدير الكلام فيها زماناً قليلاً، وقد نصب بعض المصادر نصب الظرف فقالوا أتيته غروب الشمس.

وأما ظرف المكان فكل اسم صلح أن يكون جواب أين في الاستفهام؛ فهو مكان ،وينقسم قسمين: مختص ومبهم.

المختص هي كل ما يشتمل عليه حد يحيط به كالشام والعراق ومكة والمدينة والمسجد والدار، وهذا النوع يتصرف بوجوه الإعراب، ولا يسمى ظرف مكان، وإن وجد شيء منها منصوباً كان انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرفية[1].

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ١١٨-١٢٠.

وأما المبهم فهو ما لا حد له يحصره؛ كأسماء الجهات الست فوق وتحت وقدام وخلف ويمين وشمال وما جرى مجراها، فهذه الأسماء إذا وردت تتضمن معنى (في) ولم ينطق بها نصبت نصب ظروف المكان؛كقولك جلست خلفك وقعدت دونك ويجوز تقديم الظرفين على الفعل فتقول: أياماً سرت وخلفك جلست.

وقد يحذف ظرف المكان ،وتقام صفته مقامه ،واستشهد على ذلك بقوله تعالى: (**والركب أسفل منكم**) أي والركب مكان أسفل منكم ،وقد نصبت مصادر متعددة نصب ظرف المكان؛ كقولهم في المرتفع زيدٌ مني مناط الثريا وفي الأنيس المقرب: زيدٌ مني مقعد القابلة، وفي المبعد المهان زيدٌ مني مزجر الكلب؛ فتنصب انتصاب ظرف المكان[١].

أما ابن الصائغ وابن دعسين فإنهما سميا باب الظرف باب المفعول فيه، جامعين بين المصطلح البصري الظرف والمصطلح الكوفي المفعول فيه فقالا: الظرف هو المفعول فيه.

ووافق ابن الصائغ وابن دعسين[٢] الحريري في كل ما ذهب إليه ، إلا أن ابن الصائغ حكم في قولهم: (هو مني مقعد القابلة) و (عمرو مزجر الكلب)، و (عبدالله مناط الثريا) على الظرفية حكم عليه بالشذوذ.

وزاد ابن الصائغ بتساؤل هو: لم استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختصين للظرفية عن أسماء المكان؟ فأجاب عنه بأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان فلما كانت دلالة الزمان قوية تعدى إلى المبهم منها والمختص ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها[٣].

وقـــــدْ أكلـــــتُ قبلَـــــهُ وبعـــــدَهُ وإثـــــرَهُ وخلفَـــــهُ وعنـــــدَهُ

يوضح الحريري أن بعض الأسماء إذا أضيفت إلى شيء صار من جنسه من ذلك (قبل) و (بعد) إن أضيفا إلى زمان صار من جنسه أو إلى مكان صار من جنسه وكذلك أسماء العدد (كل) و (بعض) و (نصف) و (ثلث) وكذلك لفظة (بين) وكذا قال ابن الصائغ وابن دعسين[٤].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٢٠، ١٢١.

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة من ٤٤٣ إلى ٤٤٨، وينظر منحة الملك الوهاب ،٢٤٥ إلى ٢٤٩.

(٣) ينظر اللمحة في شرح الملحة٤٤٩، ٤٥٠.

(٤) ينظر: شرح ملحة الاعراب، ١٢١، ١٢٢، واللمحة في شرح الملحة ،٤٥١، ومنحة الملك الوهاب، ٣٤٩، ٢٥٠.

وعنـــــدَ فيهـــــا النّصـــــبُ يَســـــتمرُّ لكنَّهـــــا بِمِـــــنْ فقـــــطْ تُجَـــــرُّ

يبين الحريري أن عند ظرف مكان لا يدخلها الرفع بحال وأما الجر فلا يجرها سوى (من) واستشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٨٤].

وعلق عليه ابن الصائغ بقوله عند ظرف لازم الظرفية وزاد ابن الصائغ على الحريري أنه (عند) يكون ظرف زمان؛ كقولك: وصلت البلد عتد غروب الشمس، وأما ابن دعسين فلم يزد شيئاً على قول الحريري[١].

وأينمـــــا صـــــادَفتَ فـــــي لا تُضـــــمَرُ فـــــارفعْ وقُـــــلْ يـــــومُ الخمـــــيسِ نَيِّـــــرُ

يعقب الحريري موضحاً أنه لا ينتصب من الظرفين إلا ما كانت في مقدرة معه والناصب للظرف هو الفعل الموجود معه فإن كان منصوباً في كلام لا فعل فيه ،كقولك: الرحيلُ اليومَ؛ففي الكلام فعل محذوف هو الناصب للظرف وتقديره الرحيل استقر اليوم ، وعند بعضهم المحذوف اسم الفاعل والتقدير الرحيلُ مستقرُ اليومَ ، ولم يزد الشارحان على الحريري شيئا[٢].

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ١٢٢، اللمحة في شرح الملحة من، ٤٥١ إلى ٤٥٣، ومنحة الملك الوهاب، ٢٥٠.

(٢) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ١٢٣، اللمحة في شرح الملحة من ،٤٥٣، ٤٥٤، ومنحة الملك الوهاب، ٢٥٠، ٢٥١.

المبحث الثاني: باب التصغير

وإن تُـــرِدْ تصـــغيرَ الاســـمِ المُحتَقَـــرْ إمـــا لتَهَـــاونٍ وإمـــا لصِـــغَرْ

فضُـــمَّ مبـــدَاهُ لهـــذي الحَادِثـــهْ وزِدهُ يـــاءً تبْـــديها ثَالِثَـــهْ

تقـــولُ فـــي فَلْـــسٍ فُلَـــيسٌ يـــا فتَـــى وهكـــذا كـــلُّ ثُلاثـــيَ أَتَـــى

بين الحريري أن التصغير يأتي لأربعة معانٍ:

أحدها: التحقير كقولك رجيل. والثاني: لتقليل العدد؛كقولهم دريهمات. والثالث لتقريب المسافة كقولهم: داري قبيل المسجد. والرابع للتحنن ولطف المنزلة؛ كقولهم يا بني ويا أخي[١].

و بين ابن الصائغ [٢] أن التصغير يختص بالاسم الخالي من مانع لفظي أو معنوي ، وهو بذلك يذكر شروط التصغير فيما لم يتطرق له الحريري؛ فاللفظي ضربان: الأول ما أشبه الحرف كالمضمرات وأسماء الأفعال والاستفهام والشرط ، والثاني ما كان على صيغة تشبه المصغر كمسيطر ومهيمن.

والمعنوي كون الاسم مستحقاً للتعظيم لزوماً؛ كاسم الله وكتبه ورسوله فإذا خلا الاسم من ذلك جاز تصغيره ، ثم زاد أن التصغير يأتي على خمسة معان؛ فبذلك يزيد معنى خامس على الحريري، وهو تصغير التفخيم والتهويل واستشهد عليه بقول الحُباب بن المنذر (أنا جُذَيْلُها المُحَكِّكُ وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ) يريد أنه رجل يشتفى برأيه وعقله وهذا المعنى زاده الكوفيون ورده البصريون بالتأويل إلى تصغير التحقير ،واستشد عليه أيضاً بقول الشاعر[٣]:

وكـــلُّ أنـــاسٍ ســـوفَ تـــدخلُ بيـــنهم دُويهيـــةٌ تَصْـــفَرُّ منهـــا الأنامـــلُ

الشاهد فيه (دويهية) تصغير (داهية) حيث التصغير فيه التعظيم والتهويل وهو مذهب الكوفيين واستشهد بقول الشاعر[٤]:

يـــا أُمَـــيْلِح غِزلانًـــا شَـــدَنَّ لنـــا مـــن هؤُلَيِّـــائكُنَّ الضـــال والسَّـــمُرِ

---

(١) ينظر: شرح ملحة الاعراب ،١٦٦.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٦٥٣.

(٣) هذا البيت من الطويل ، وقائله لبيد بن ربيعة ، ينظر: هذا البيت في الخزانة ١٥٩/٦.

(٤) هذا بيت من البسيط ، وقائله المجنون ، ينظر ديوانه، ١٣٠.

الشاهد فيه (أميلح)تصغير (أملح) وهو فعل تعجب وهذا البيت شاذ عند البصريين[١]. وذكر تلك الزيادة ابن دعسين فقال وزعم الكوفيون أن من فوائده التعظيم واستشهد بقول لبيد بن ربيعة وتحدث عن شروط التصغير أيضاً فقال وشروطه أربعة: أولاً: أن يكون المصغر اسماً فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وثانياً: أن يكون الاسم غير متوغل في شبه الحرف وثالثاً: أن يكون قليلاً فلا يصغر نحو كثير وجسيم ولا الأسماء المعظمة شرعاً والرابعة أن يكون خالياً من صيغ التصغير في حال تكبيره.

ثم بين أن للتصغير ثلاثة أوزان خاصة به: أحدهما فُعَيل وثانيهما: فُعَيِعل وثالثها: فُعَيعيل[٢].

وإنْ يكـــــن مؤنَّثًـــــا أردَفتَـــــهُ هـــــاءً كمـــا تُلحِـــقُ لـــو وَصـــفتَهُ

فصـــــغِّرِ النّـــــارَ علـــــى نُـــــوَيْرَهْ كمـــــا تقـــــولُ نـــــارُهُ مُنيـــــرَهْ

وصـــــغِّرِ القِـــــدْرَ فقُـــــلْ قُـــــدَيرَهْ كمـــــا تقـــــولُ قِـــــدرُهُ كبيـــــرَهْ

يبين الحريري أن تصغير الاسم الثلاثي المؤنث بزيادة هاء في تصغيره؛ فتقول في تصغيره قدر: قديرة ، والعلة أن تصغير الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر ، وإلحاق الهاء به مطرد إلا في سبعة أسماء جوز إلحاق الهاء بها وحذفها منها وهو الأفصح. وهي الحرب والقوس والفرس الغَرْبُ والعِرسُ والدِّرع الحديد والناب من الإبل[٣].

ولم يزد عليه ابن الصائغ شيئاً[٤] أما ابن دعسين فقد زاد اسمين على ما استثني من زيادة الهاء في تصغيره وهي (ذود ونعل).

ونبه على عدم الحاق الهاء في بعض عدد المؤنث لخوف اللبس فلا يقال في تصغيرها خميسة وسديسة بل يقال خميس وسديس وذلك لئلا يلتبس بعدد المذكر، وكذلك الحكم فيما هو اسم جنس جمعي لا يفرق بينه وبين مفرده إلا بالتاء نحو شجر وبقر وتمر فلا يقال شجيرة وبقيرة وتميرة لئلا يلتبس بتصغير المفرد بل يُقال شجر وهكذا[٥].

وصَـــــغِّرِ البـــــابَ فقُـــــلْ بُوَيْـــــبُ والنّـــــابُ إن صـــــغّرتَهُ نُيَيْـــــبُ

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٦٥٤ إلى ٦٥٦.

(٢) ينظر :منحة الملك الوهاب ،٣٣٥ إلى ٣٣٨.

(٣) ينظر :شرح ملحة الأعراب ١٦٧،.

(٤) نظر: اللمحة في شرح الملحة ٦٥٧،، ٦٥٨.

(٥) ينظر :منحة الملك ،٣٥٨، ٣٥٩.

لأنَّ بابًـــــــا جمعُـــــــهُ أبـــــــوابُ والنّـــــابُ أصـــــلُ جمعِـــــهِ أنيَـــــابُ

يوضح الحريري تصغير المعتل فإن كان حرف العلة ثانياً وكان أصل جمعه واواً لم يتغير في التصغير؛ فتقول في تصغير ثوب:ثُويب، وإن كان ثانيه ياءً فالأحسن ضم أوله فتقول في بيت:بُييت، وقد كسر فقالوا: بِيَيْت، وإن كان ثانيه ألفاً فإن كانت منقلبة عن واو رددتها في التصغير إلى الواو، وإن كان منقبلة عن الياء رددتها إلى الياء ،وإن أشكل عليك انقلابها صغرتها على الواو؛ لأن ذوات الواو في هذا الباب أكثر[١].

وإن كان آخر الاسم الثلاثي حرف الاعتلال جعلته ياء مشددة سواءً كان ألفاً أو واواً أو ياءً تقول في تصغير (قفا) و (فرو): قُفَيّ وفُرَيّ، وإن كان مؤنثاً زدت عليه الهاء كقولك في تصغير عصا ورحى عُصيَّة ورُحيَّة[٢].

ولم يزد ابن دعسين على الحريري شيئاً، بل أوجز كثيراً ،ولم يتطرق إلى تصغير ما آخره حرف علة[٣]. وكذلك ابن دعسين قال كما قال الحريري، ولم يزد عليه شيئاً ،ولم يتطرق -أيضاً - إلى تصغير ما كان آخره حرف علة.

وفاعـــــــلٌ تَصـــــــغيرُهُ فُوَيعِـــــــلُ كقـــــولِهِم فـــــي رَاجِـــــلٍ رُوَيْجِـــــلُ

بين الحريري أن الرباعي يصغر على (فُعَيْلِل)؛ كقولهم في تصغير جعفر ودرهم:جُعيفر ودُريهم، وأنها لا تلحقه هاء التأنيث ، وإن كان ثاني الرباعي حرفاً معتلاً فإن كانت واواً أصلية تثبت؛كقول في تصغير جوهر: جويهر إلا أن تكون منقبلة عن الياء فتردها إلى الياء كقولك في موسر مُييسر.

وإن كان ثانية ياء تثبت؛كقولك في تصغير زينب زُينب. ويجوز كسر أوله فتقول: (زينب) ، وإن كانت الياء مشددة خففت لئلا تجتمع ثلاث ياءات؛ كقولك في تصغير سيد سُييد ، وإن كان ثانية الفاً أبدلت منها واواً مفتوحة كقولك في تصغير (راجلٍ) رويجل [٤].

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ١٦٧، ١٦٨.

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة، ٦٥٨، ٦٥٩.

(٣) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٣٥٩-٣٦٠.

(٤) ينظر: شرح ملحة الاعراب ،١٦٩.

وابن الصائغ يذكر أنه يُصغر على (فُعيْعِل) فنرى أن الوزن اختلف عنده عن الحريري فقال وهذه "الصيغة تختص بالاسم الرباعي فنقول في تصغير جعفر (جعيفر)" ولم يزد على الحريري شيئاً في الشرح[١].

أما ابن دعسين فلم يزد شيئاً ،بل لم يُفصل كما فصَّل الحريري ،وقال في تصغير الرباعي: إذا لم يكن فيه حرف زيادة بل كانت حروفه أصولا نحو جعفر ودرهم صغرته على (فُعيعِل) وهذا ليس بوزن الحريري الذي قاله وهو (فُعيلل) ،وادعى أن هذا لم يذكره الحريري[٢].

وإن تجِـــدْ مِـــن بعـــدِ ثانيـــهِ ألـــفْ فاقلِبْـــهُ يـــاءً أبـــدًا ولا تَقِـــفْ

تقـــولُ كـــمْ غُزَيِّـــلٍ ذَبَحْـــتُ وكـــم دُنَيْنيـــرٍ بـــهِ سَـــمَحْتُ

بين الحريري أن الاسم الرباعي إذا كان ثالثه معتلاً، قلبته ياء مشددة؛ كقولك في تصغير كتاب كُتَيِّب وعجوز عُجَيِّز.

فإن كانت الواو متحركة فلك أمران، وهي: أن تقبلها في التصغير ياءً مشددة، أو تظهر الواو عما كانت متحركة؛ كقولك في تصغير: أسْود: أسيِّد وأُسيْود والقلب أجود ، وإن كان آخر الرباعي حرفاً مشدداً تركته على تشديده؛ فتقول في تصغير أصمَّ: أُصيمّ ، وإن كان الآخر ألفاً مقصورةً وكانت للتأنيث أقررتها؛ فتقول في تصغير حُبلى: حُبَيْلَى، وإن كان لغير التأنيث قلبتها ياءً؛ كقولك في ملهى مليهٍ.

وإن كان آخره همزة صغرته كتصغير الثلاثي؛ فتقول في تصغير كساءْ: كُسَيّ ، وإن كان خماسياً ورابعه معتل قلبتها في التصغير ياءً؛ كقولك في تصغير سربال: سُربيل ،وعصفور: عُصيفر، ومنديل:منيديل[٣].

وابن الصائغ تابع الحريري في شرحه وكأنما نقل الكلام نقلاً ولم يزد شيئاً عليه[٤].

وابن دعسين يصرح بأن الحريري لم يذكر الرباعي المشدد الوسط نحو سيد ولين. وهذا وهم من ابن دعسين؛ لأن الحريري ذكره وبينه. وفي شرحه لهذا النظم لاحظت أنه نقل شرح البيت السابق للحريري وهو قوله: "وفاعل تصغيره فويعل" ولم يزد على الحريري شيئاً[٥].

---

(١) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ،٦٥٩، ٦٧٠.

(٢) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٣٦٠، ٣٦١.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٧٠.

(٤) ينظر اللمحة، ٦٦١، ٦٦٢.

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٣٦١، ٣٦٢.

وقـــــل سُـــــرَيْحِينٌ لِسِـــــرحانٍ كمـــــا تقـــولُ فـــي الجمـــعِ سَـــرَاحينُ الحِمَـــى
ولا تُغيّـــــرْ فـــــي عُثيمـــــانَ الأَلِـــــفْ ولا سُـــــكيرَانَ الـــــذي لا يَنصَـــــرِف
وهكـــــــذا زُعيفِـــــــرَانُ فـــــــاعتبِر بـــــهِ السُّداسِـــــيَّاتِ وافقَـــــهْ مـــــا ذُكِـــــر

بين الحريري أن تصغير ما آخره ألف ونون تنظر إلى ما قبلها فإن كان أربعة أحرف صغرت الأربعة ثم ألحقت بها الألف والنون؛كقولك في تصغير زعفران: زُعيفران، وإن كان قبلها ثلاثة أحرف نحو سِرحان وعثمان فإنك تنظر إن كان الاسم جُمِع جَمْعَ تكسير أم لا فإن لم يكن فصغر الصدر منه ثم ألحق به الألف والنون فتقول في تصغير عثمان عثيمان وإن كان مما يجمع جمع التكسير وقُلبت ألفه ياءً قلبتها في التصغير كقولك في تصغير سرحان سُريحين[١].

وابن الصائغ تابع الحريري في شرحه كاملاً ، ولم يزد عليه شيئاً[٢] وكذلك ابن دعسين[٣].

واردُدْ إلـــى المحـــذوفِ مـــا كـــانَ حُـــذِفْ مـــن أصـــلِهِ حتـــى يَعـــودَ مُنتَصِـــف
كقـــــولِهِم فـــــي شَـــــفَةٍ شُـــــفَيْهَهْ والشّـــــاةُ إنْ صـــــغَّرتَهَا شُـــــوَيْهَهْ

يوضح الحريري أن الأسماء المنقوصة ما حذف الأخير منه؛ فإذا صغر رُدَّ إلى أصله ، وأعيد إليه ما نقص منه؛ فتقول في تصغير يد: يُديه ، وفي تصغير دم: دُمي، وفي تصغير فم: فُويْه، وفي تصغير شفة: شفيهة[٤]، وتابعه في شرحه ابن الصائغ[٥].

أما ابن دعسين فوافقه فيما شرح، وزاد في شرحه تصغير الاسم الذي حذف أوله كابن واسم فإنك تقول في تصغيره: بُنَيّ وسُمَيّ ، ولا عبرة للهمزة التي في أوله؛ لأنها للوصل ، وهو بهذا يوافق قول الكوفيين[٦]؛ لأن البصريين يقولون عنه محذوف العجز[٧].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٧١.
(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٦٦٣.
(٣) ينظر: منحة الملك، ٣٦٢-٣٦٣.
(٤) ينظر: شرح ملحة الاعراب، ١٧١، ١٧٢.
(٥) ينظر : اللمحة في شرح الملحة، ٦٦٣، إلى ٣٦٦.
(٦) ينظر المنصف، ٥٩/١، ٦٠.
(٧) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٣٦٣، ٣٦٤.

وألـــقِ فـــي التّصـــغيرِ مـــا يُســـتَثقَلُ زَائـــدُهُ أو مَـــا تَـــرَاهُ يَثقُـــلُ

والأحـــرفُ اللاتـــي تُـــزادُ فـــي الكَلِـــمْ مجموعُهَـــا قولُـــكَ يـــا هَـــوْلُ اســـتَنِمْ

وضح الحريري أن العرب تستثقل تصغير الأسماء الخماسية إذا لم يكن رابعه حرف اعتلال، وكذلك السداسية، وبين سبب استثقالهم لتصغيرها بأنه وقوعها ثلاثة أحرف بعد ياء التصغير، وحرفين قبلها فيميل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول، وسبيل ياء التصغير أن تكون وسطاً والذي قبلها أرجح من الذي بعدها ،وعلى هذا فإن تصغير الاسم الخماسي سليم الحروف فإنه إن كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف، وإن لم يكن حذف الحرف المستقل فيه[١].

ولم يزد ابن الصائغ شيئاً يذكر على كلام الحريري[٢] وكذلك ابن دعسين[٣].

تقـــولُ فـــي مُنْطَلِـــقٍ مُطَيْلِـــقُ فـــافهَمْ وفـــي مُرتـــزِقٍ مُرَيـــزِقُ

وقيـــلَ فـــي ســـفرجلٍ سُـــفَيْرِجُ وفـــي فتًـــى مُســـتخرِجٍ مُخَيْـــرِجُ

يبين الحريري أن الاسم الخماسي السليم الحروف لا يخلو من ثلاثة أقسام أولهما: أن يكون فيه أحد حروف الزيادة نحو: سفرجل وفرزدق فإذا صغر وجب حذف الحرف الأخير منه، لأن الثقل يحصل به؛ فتقول في تصغير سفرجل: (سفيرج) ، وفي فرزدق: فريزد ، وبعضهم يحذف الدال؛ فقال فريزق ، وحذف الدال من فرزدق؛ لأن الدال أخت التاء التي هي من حروف الزيادة.

ثانيها: أن يكون الاسم الخماسي حرفاً من حروف الاعتلال؛ فيختص الحذف به؛كقولك في تصغير سَمَيْدَع: سُميدِع؛ فتحذف الياء لكونها من حروف الزيادة ، وتقول في تصغير قَرْقَرى وهو اسم بقعة: قُرَيْقِر

وثالثهما: أن يكون في الاسم الخماسي حرفان من أحرف الزيادة فإن كان لأحدهما مزية أقر وحذف الآخر كقولك في مرتزق: مُريزق، فحذفت التاء دون الميم؛لأن لها مزية بدلالة صيغتها على الفاعل[٤].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الاعراب، ١٧٢، ١٧٣.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٦٦٦، ٦٦٧.

(٣) ينظر منحة الملك الوهاب، ٣٦٤، ٣٦٥.

(٤) ينظر: شرح ملحة الاعراب، ١٧٤، ١٧٥.

فإن تساوت كنت مخيراً في حذف أيهما شئت؛كقولك في تصغير حبنطى: حُبيطى وحُبينط ؛ فحذفت تارة النون وتارة الألف.

وأما الأسماء السداسية والسباعية؛فتحذف في تصغيرها ما قبلها من حروف الزيادة؛ كقولك في تصغير مستخرج: مُخيرج؛ لأن السين والتاء جميعاً زائدتان فيه[١].

ونلاحظ أيضاً أن ابن الصائغ[٢] وابن دعسين[٣] تابعا الشارح ولم يزيدا عليه.

وقد تُزادُ اليَاءُ للتّعويضِ والجَبرِ للمصغَّرِ المَهِيضِ

كقولِهِم إنَّ المُطَيليقَ أتَى واخبَا السُّفَيريجَ إلى فصلِ الشّتَا

يبين الحريري أن كل اسم حُذِفَ فيه حرف أو حرفان عند تصغيره جاز أن يعوض من المحذوف ياء؛ كقولك في تصغير (سفرجل) إذا عوضت من المحذوف سُفيريج[٤].

ولم يزد ابن الصائغ شيئاً يذكر[٥] ، وكذلك ابن دعسين ، إلا أنه علل قول الحريري في النظم (قد تزاد) بأنه يُشعر بأن هذا قليل وأن الكثير عدم الاتيان بهذه الياء[٦].

وشذَّ مما أصَّلوهُ ذَيَّا تصغيرُ ذَا ومثلُهُ اللَّذَيَّا

التصغير من خواص الأسماء المتمكنة فلا تصغر غيرها؛ ولذلك نبه الحريري على أن غير الأسماء المتمكنة يُصغر شذوذاً ، ومن ذلك أسماء الإشارة والأسماء المبهمة فقالوا في تصغير "ذا" و "تا": ذَيّا وتَيّا ، وفي ذاك وذلك: ذياك وذيالك ، وفي تصغير " الذي"، و "التي": اللذيَّا واللتيا ،

واستشهد على ذلك بقول الشاعر[٧]:

بِذَيالكَ الوادي أهيمُ ولَم أقلْ بِذيالك الوادي وذياكَ مَنْ زهد

---

(١) ينظر: شرح ملحة الاعراب، ١٧٤، ١٧٥.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٦٦٨، ٦٧٠.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٣٦٤، ٣٦٥.

(٤) ينظر: شرح ملحة الاعراب ١٧٥، ١٧٦.

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٦٧٠، ٦٧١.

(٦) ينظر: منحة الملك الوهاب ٣٦٦.

(٧) هذا البيت من الرجز، وقائله رؤبة ، ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٦٧١ إلى ٦٧٣.

وتابع ابن الصائغ الحريري في شرحه واستشهد بشاهد على ذلك من الرجز يقول فيه الشاعر[١]:

أو تحلِفِـــــي بِرَبِـــــك العَلِـــــي أنِّـــي أَبُـــو ذيالِـــكِ الصَّـــبِي

وأما ابن دعسين فتابع الحريري ولكنه لم يستشهد على ذلك بشيء.

وقـــــولُهُم أيضًـــــا أُنَيْسِـــــيَانُ شـــــذَّ كمـــــا شـــــذَّ مُغَيْرِبَـــــانُ

ولـــــيسَ هـــــذا بمثـــــالٍ يُحـــــذَى فـــــاتَّبِعِ الأصـــــلَ ودَعْ مـــــا شـــــذَّا

يبين الحريري الألفاظ التي شذت في التصغير خرجت عن القياس المعتمد والأصل المطرد، فقالوا في تصغير ليلة: لُييلِية ، وفي تصغير إنسان: أنيسيان فزاد فيها ياء على ياء التصغير، ومنه قولهم في تصغير مغرب: مغيربان وفي تصغير عَشِيَّة: (عشيشية) [٢] ،وتابع ابن الصائغ[٣] وابن دعسين[٤] الحريري في شرحه ، ولم يضيفا عليه.

---

(١) ينظر :منحة الملك الوهاب ٣٦٦، ٣٦٧.

(٢) ينظر :شرح الملحة، ١٧٧.

(٣) ينظر :اللمحة، ٦٧٣، إلى ٦٧٥.

(٤) ينظر : منحة الملك، ٦٦٧.

تصغير الترخيم

يبين الحريري أن من التصغير نوعاً يسمى تصغير الترخيم كقولهم في تصغير أزْهَر وأسود وحارث وحماد:: زُهير سُويد وحُريث وحُميد[١].

وكذلك قال ابن الصائغ [٢] وبين أن سيبويه نص على ذلك في كتابه في قولك بُريه تصغير: إبراهيم ، وسُميع تصغير: إسماعيل ، وهذا شاذ باتفاق؛ لأن فيه حذف حرف أصلي وهو الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل ، والقياس بُريهيم وسميعيل[٣].

وأما ابن دعسين فقال: ومن الشاذ أيضاً تصغير الترخيم فنص على أنه شاذ ولم يزد شيئاً [٤].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الاعراب ،١٧٧.

(٢) ينظر :الكتاب ،٤٤٦/٣٥.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٦١٧.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب ٣٦٨.

باب النسب

وكـــلُّ منســـوبٍ إلـــى اســـمٍ فـــي العـــرَبْ أو بلـــــدةٍ تَلحَقُـــــهُ يـــــاءُ النَّسَـــــبْ

يبين الحريري أن النسب يكون إلى قبيلة؛كقولك: بكريّ ومضريّ ، وإلى بلد؛ كقولك: مصريّ وبغداديّ ، وإلى نحلة؛ كقولك:أَشعرِيّ وقدرِيّ ، وإلى صناعة؛كقولك:كِسائِيّ. ومتى نسبت إلى اسم زدت في آخره ياء مشددة ،وذكر علة التشديد أنها للتفريق بين ياء النسب وياء المتكلم[١] ،وتابع ابن الصائغ الحريري فيما شرح في شرحه[٢] ، وكذلك وابن دعسين تابع الحريري ولم يزد شيئاً[٣].

فَتَحْـــــذِفُ الهَـــــاءَ بـــــلا توقُّـــــفِ مِـــنْ كـــلِّ منسُـــوبٍ إليـــهِ فـــاعرِفِ

يعلل الحريري أن حذف هاء المنسوب إليه لأن بينهما وبين ياء النسب شبهاً؛ وهو أن كلاً منهما لا تقع إلا متطرفة ، ثم إنها تصير حرف الاعراب ويجعل ما قبلها حشواً في الكلمة؛ فلهذا لم يجمع بينهما فلما تعذر الجمع بينهما حذفت الهاء وأقرت ياء النسب للدلالة على المعنى ، ولهذا لحن من قال في نسب الدرهم إلى القلعة درهم قلعتيٌّ إذ الصواب درهمٌ قلعيٌّ [٤] ، ووافق ابن الصائغ[٥] الحريري فيما قال ، وابن دعسين [٦] تابع الحريري في ذلك إلا أنه بين أن هذا مذهب سيبويه[٧]؛ وذلك في قولك في أخت: أخَوِيّ.

تقـــولُ قـــد جـــاءَ الفتَـــى البَكـــرِيُّ كمـــا تقـــولُ الحَسَـــنُ البِصـــريُّ

يبين الحريري أن حكم ياء النسب أن ينكسر ما قبلها؛كقولك في النسب إلى بَكْر: بَكْرِيّ ، فإن كان ثاني الاسم الثلاثي مكسوراً فتح في النسب؛ كقولك في النسب إلى النَّمِر: نَمَرِيّ بفتح الميم ، وعلل ذلك؛ بأن السبب الموجب لفتحها استثقالهم إذ لو كسرت توالت كسرتان بعدهما ياء مشددة تعدّ بياءين[٨].

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب ١٧٨.

(٢) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٦٧٧.

(٣) ينظر : منحة الملك الوهاب ٣٧٤، ٣٧٥.

(٤) ينظر : شرح ملحقة الإعراب ، ١٧٩.

(٥) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٦٧٩.

(٦) ينظر : منحة الملك الوهاب ٣٧٤، ٣٧٥.

(٧) ينظر : الكتاب ٣/٣٦٠، ٣٦١.

(٨) ينظر : ملحة الإعراب، ١٧٩.

وزاد ابن الصائغ عليه فذكر الاسم المنسوب إليه مركباً غير مضاف حُذف عجزه ونسب إلى صدره كقولك في المنسوب إلى (بعلبك) و (تأبط شراً): بَعْليٌّ، وتأبطيٌّ ، فإن كان ك (ابن الزُّبير) حُذف المضاف ونُسب إلى المضاف إليه: (زُبيريٌّ) [١] ، وابن دعسين لم يزد شيئاً على الشارح بل تابعه في شرحه[٢].

وإنْ يكُنْ مما على وَزنِ فتَى أو وزنِ دُنيَا أو على وزنِ متَى

فأبدِلِ الحَرفَ الأخيرَ وَاوَا وعاصِ مَنْ مَارَى ودَعْ مَنْ نَاوَى

تقولُ هذا عَلَويٌّ مُعْرِقُ وكلُّ لهوٍ دُنيويَ مُوبِقُ

بين الحريري في هذا أن النسب إلى الاسم الثلاثي المقصور؛ نحو (فتى(و (رحى) يكون بإبدال ألفه واواً سواءً كان أصل الألف واواً أو ياءً فتقول: فتويَّ ورحويَّ ؛ وعلة عدم القلب إلى الياء لئلا تتوالى الياءات ، وكذلك الاسم المنقوص الثلاثي تقلب ياؤه واواً في النسب كقولك في النسب إلى ندٍ: نَدَويٌّ.

أما المنقوص الرباعي نحو: القاضي ، أو الخماسي نحو: المشتري؛ فتحذف ياؤهما في النسب فتقول: قاضيّ ومشتريّ ، وأما النسب إلى الأسماء الممدودة فإن كان مما لا ينصرف أبدلت همزته واواً ؛ كقولك في نسب صحراء: صحراويّ ، وإن كان مما ينصرف نحو: سماء؛ فالأجود إقرار الهمزة في النسب؛ فتقول سمائيّ، ويجوز إبدالها واواً ، فيقال: سماويّ[٣].

وزاد ابن الصائغ: إن كانت الألف في الرباعي للتأنيث وثانيها ساكن تقلب؛ فتقول في حُبلى: حُبلوي، وفي دنيا: دُنيوي ، وقد يقال حبلاويّ ودنياويّ ، وهذا أضعف الوجوه [٤].

وكذلك زاد ابن دعسين وجهًا ثالثاً لم يذكره ابن الصائغ في حُبلى وهو حذف الألف وكسر ما قبلها فنقول حُبلِيّ ،ونبه ابن دعسين[٥] إلى أن الحريري لم يتعرض لذكر الاسم الممدود والمنقوص وهذا وهمٌ منه[٦].

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٦٧٩، ٦٨٠.

(٢) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٣٧٤، ٣٧٥.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب ١٧٩-١٨١.

(٤) اللمحة في شرح الملحة ٦٨١-٦٨٣.

(٥) منحة الملك الوهاب ٣٧٦-٣٧٨.

(٦) ينظر منحة الملك الوهاب ٣٧٨، وشرح الملحة ١٧٩-١٨١.

وانسُـــبْ أخَـــا الحِرفَـــةِ كالبَقَّـــالِ وَمَـــنْ يُضـــاهِيهِ إلـــى فَعَّـــالِ

يوضح الحريري أن نسب شخص إلى حرفة يمارسها أو صناعة يداولها يُبنى على (فَعَّال)؛ كقولك: خبَّاز ،ومثله رجل لأَّال لمن يبيع اللؤلؤ ، وإذا نسبت إلى الجماعة أن تنسب إلى واحدها ، فتقول في النسب إلى الفرائض: فرضيَّ ، إلا أن يكون ذلك الجمع سمي به واحد بعينه؛ فينسب إلى لفظ الجمع؛ كرجل سمي كِلاباً فالنسب إليه: كِلَابِيّ ، وكالبلد المسمى المدائن: مَدَائِنِيّ[١].

وزاد ابن الصائغ أن يصاغ من (فاعل) لغير ذي اللزوم في النسب إلى المصحوبات ك (تامر) و (لابن) و(رامح) ، وتتعين الياء إن خيف اللبس ك (خاتمي) لصانع الخواتم. وقد يغني فَعّال في غير ذي اللزوم عن فاعل ك (نبَّال وبقّال وسيّاف).

وقد يغني (فَعِل) عن ذي الياء كقولهم (نَهِرٌ) بمعنى نهاري واستشهد عليه بقول الشاعر[٢]:

مَـــنْ يَـــكُ لَيْلِيَّـــاً فـــإني نَهِـــرْ لا أُدلِـــجُ الليـــل ولكـــن أَبتكِـــر

ويرى ابن دعسين شذوذ قول الشاعر[٣] في صاحب النبل.

..... **ولـــيس بـــذي سَـــيفٍ ولـــيس بِنَبـــالِ**

ثم تحدث الحريري عن شواذ النسب وبين أنه لا يقاس عليها ، ومثل على ذلك بالقول في نسب ظُبا: ظُبائي ، وإلى الرّيّ: رازيّ ، وإلى البحرين: بَحرانيّ ، وإلى السهل: سُهْيليّ ، وإلى أمس: إمسِيّ ، وإلى الرقبة واللحية: رقبانيّ ، وإلى امرىء القيس مَرَئِيّ.

وفي النسب إلى اليمن: رجل يمانٍ ، وإلى الشام: شامٍ ، والأصل يمني وشامي ، وأما قولهم رجلُ دُهْري فإن عُني به التعطيل كان النسب إليه بفتح الدال على طرد القياس ، وإن عني به أنه مُسِنٌ كان النسب بضم الدال ليفصل بين اللغتين وعلى ذلك فقس[٤] ،وتابع ابن الصائغ الحريري كأنه نقل شرحه تاماً[٥] ، وأما ابن دعسين فلم يتطرق إلى شواذ النسب ولم يشرحه.

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ١٨١.

(٢) هذا بيت من الرجز ، لم أقف على قائله ، ينظر :اللمحة في شرح الملحة، ٦٨٤، ٦٨٥.

(٣) هذا بيت من الطويل ، وقائله :امرؤ القيس ، ينظر : ديوانه، ٣٣ ، ومنحة الملك، ٣٨٢، ٣٨٣.

(٤) ينظر شرح ملحة الإعراب ١٨٢.

(٥) ينظر اللمحة في شرح الملحة ٦٨٥، ٦٨٦.

التوابع

والعَطـــــفُ والتّوكيـــــدُ أيضًـــــا والبَـــــدَلْ ... توابِـــــعٌ يُعـــــرَبْنَ إعـــــرابَ الأُوَلْ

وهكـــــذا الوَصـــــفُ إذا ضـــــاهَى الصِّـــــفَهْ ... مَوصـــــوفُهَا مُنَكَّـــــرًا أو معرِفَـــــهْ

تقـــــولُ خَـــــلٍّ المَـــــزحَ والمُجُونَـــــا ... وأقبَـــــلَ الحُجَّـــــاجُ أجمَعونَـــــا

وامـــــرُرْ بزيـــــدٍ رجُـــــلٍ ظريـــــفِ ... واعطِـــــفْ علـــــى ســـــائِلِكَ الضّـــــعيفِ

يبين الحريري أن التوابع خمسة: التأكيد والبدل والوصف وعطف البيان والعطف بحرف ، ونرى هنا أن الحريري عند ذكر التوابع لم يتبع الترتيب الموجود في النظم.

وعلل تسمية التوابع بذلك؛ لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه ولكل منها حكم يختص به.

التأكيد: يقول عنه الحريري فأما التأكيد فيختص بالأسماء المعارف دون النكرات وألفاظه تسعة: (نفس وعين وكلٌّ وكلتا وأجمعُ وأجمعون وجمعاءُ وجمع)؛ فهذه إذا كانت مؤكدة تبعت الاسم المؤكد في إعرابه، وقد جوَّز بعضهن إدخال الباء على نفسه فقالوا أقبل زيد بنفسه.

ثم بين أن كِلا وكِلتا ليست الألف التي فيها للتثنية بل صِيغ لفظهما لتأكيد المثنى ويكون الخبر عنهما مفرداً فنقول كلا الرجلين قائم ، وكلتا الهندين قائمة.

واستشهد على إفراد الخبر بقوله تعالى: (**كلتا الجنتين آتت أكلها**) فأفرد الخبر ولم يقل آتنا.

وإذا أضيفت إلى اسم ظاهر وجب إثبات ألفهما على اختلاف مواقعهما؛ فتقول: كلا الرجلين قائمٌ ومررت بكلتا المرأتين؛ فإن أضيفت إلى مضمرٍ ثبتت ألفهما في الرفع ، وانقلبت ياء في النصب والجر[١].

وابن الصائغ [٢] لم يتبع ترتيب الحريري في شرحه للتوابع فقد بدأ شرحه بعطف النسق ، وكأنه يتبع في ترتيبه كلمات النظم ولكن سأتناول ما بدأ الحريري به لقصد الموازنة بين الشروح تبعا للحريري ، وسنلاحظ أن ابن الصائغ توسع في شرحه للتوكيد وفصله فقد قسمه قسمين:

١- لفظياً وهو إعادة المؤكد بلفظه.

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ١٨٣، ١٨٤.

(٢) ينظر اللمحة في شرح الملحة ، ٧٠٥- ٧١٤.

٢- ومعنوياً: وهو إعادة الشيء المؤكد بما يدل على معناه ، وتابع الحريري في ألفاظه التسعة ، وزاد ألفاظاً؛ هي أتباع لـ (أجمع) ولا تستعمل إلا معه. وهي (أكتعون، أبصعون، كُتع، بُصع، أكتع، أبصع كَتعاء، بَصعاء).

واستشهد على التأكيد بـ (أكتع وأبصع) غير مسبوقين بـ (أجمع) ومنه قول الراجز[١]:

يَـــا لَيتنِـــي كُنـــتُ صَـــبياً مُرضَـــعا تَحمِلنـــي الـــذَّلفاء حَـــولاً أكتعَـــا

إذَا بَكَيـــــتُ قَبَّلَتْنِـــــي أربعـــــاً ولا أزال الـــــدَّهر أَبكـــــى أَجْمَعَـــــا

في هذا الرجز إفراد أكتع عن (أجمع) وتوكيد النكرة المحدودة.

ثم ذكر رأي الكوفيين في جواز توكيد النكرة المحدودة كـ(يوم) و (ليلة) وإن كانت غير محدودة لا يجيزون توكيدها كـ (حين) و (وقت) لأنه لا فائدة من توكيدها ، وأورد رأي البصريين وهو منع توكيدها محدودة ، ثم رجح رأي الكوفيين فقال: وقول الكوفيين أولى بالصواب.

ويقوي ذلك بقوله: ولو لم يسمع من العرب ذلك لكان جائزا لما فيه من الفائدة فكيف واستعماله ثابت.

ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر[٢]:

..... **قـــد صُـــرِّت البكـــرةُ يومـــاً أجمعـــا**

وهنا نرى أنه أكد النكرة المحدودة (يوماً) بـ (أجمعا) على مذهب الكوفيين ، وقول الشاعر[٣]:

لَكِنَّـــه شَـــاقه أنَّ قِيْـــل ذَا رَجَـــبُ يـــا ليـــت عِـــدَّة شـــهرٍ كلـــه رَجَـــبُ

ثم تحدث عن التوكيد اللفظي الذي لم يتطرق إليه الحريري في شرحه ، يقول عنه وأكثر ما يجيء مؤكداً لجملة، كقول الشاعر[٤]:

أيَـــا مَـــنْ لَسْـــتُ أَقْـــلَاهُ وَلَا فِـــي البُعْـــد أنســـاه

---

(١) هذا بيت من الرجز ، ولم أقف على قائلهما ، ينظر خزانة الأدب ١٨١/١.

(٢) هذا بيت من الرجز ، ولم أقف على قائله .

(٣) هذا بيت من البسيط ، قائله عبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي ، ينظر شرح أشعار الهذليين للسكري ،٩٠٩.

(٤) هذا بيت من الهزج ، لم أقف على قائله .

لَـــــــــكَ الله علـــــــــى ذَاكَ لَـــــــــكَ الله لَـــــــــكَ الله

والشاهد فيها: (الله الله لك الله) إذ أكد الجملة بإعادتها ، وكثيراً ما تقترن الجملة المؤكدة بعاطف؛ كقوله تعالى: **(وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين)**.

ويرى ابن دعسين[١] أنَّ الأولى أن تُرتَّب التوابع كما في التسهيل[٢] ، فيبدأ بالنعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق ، ونبه على أن الحريري قد اختصر أحكام هذه التوابع ، وأما هو سيقوم بذكر جُملاً منها مبسوطة لتحصل بذلك الفائدة.

وأيضًا في الترتيب لم يتبع ابن دعسين ترتيب الحريري للتوابع؛ فقد بدأ بالحديث عن عطف البيان ،ولكن سنبدأ بما بدأ به الحريري وهو التوكيد.

وهو عنده قسمان: كما قسمه ابن الصائغ ، فقال: التوكيد ضربان: لفظي ومعنوي. ثم استشهد على التوكيد اللفظي بقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤ ﴾ [التكاثر، ٣، ٤]. وقوله تعالى: ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ [القيامة، ٣٤-٣٥] ، واستشهد بشاهد من الحديث الشريف. قال ﷺ: "اولله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً الله لأغزون قريشاً"[٣] ، واستشهد بقول الشاعر[٤]:

فإيِّـــــاك إيِّـــــاك المِـــــرَاءَ فإنَّـــــه إلـــى الشـــر دَعَّـــاء وللشـــر جالـــبُ

وقول الشاعر[٥]:

لَا لَا أَبُـــوح بحـــبُ بَثْنَـــة إنَّهَـــا أَخَـــذَت عَلَـــيَّ مواثِقَـــاً وعُهُـــودَا

وألفاظ التوكيد المعنوي عنده سبعة ، لم يذكرها كما عند الحريري؛ وهي عنده: (النفس والعين وكلا وكلتا وكلّ وجميع وعامة) ، واستشهد على جميع ببيت من الشعر لامرأة[٦] تقول فيه:

---

(١) ينظر منحة الملك الوهاب ٣٨٥-٣٨٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢٠١/٢.

(٣) ينظر سنن أبي داود ٣٢٨٦.

(٤) هذا البيت من الطويل ، وقائله الفضل بن عبدالرحمن ، ينظر إنباه الرواة، ٧٦/٤.

(٥) هذا بيت من الكامل ، وقائله جميل بن معمر العذري، ينظر ديوان جميل، ٧٩.

(٦) هذا بيت من الرجز ، ولم أقف على قائله .

فَـــــــداك حَـــــــيّ خَـــــــوْلَان جَمِـــــــــــيعهم وهَمْـــــــــــدان

واستشهد على إرادة تقوية التوكيد بـ (كل) أن تتبعها بـ (أجمع) بقوله تعالى:﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾.[الحجر: ٣٠].

ثم ذكر الخلاف في تثنية أجمع وجمعاء فقال: ولا يجوز تثنية أجمع وجمعاء عن البصريين استغناءً بـ (كلا وكلتا) وأجاز الكوفيون والأخفش تثنيتها إذا كان المؤكد معرفة وأما إذا كان المؤكد نكرة فإن لم تفد لا يجوز التوكيد وحتى إن أفادت عند البصريين.

أما الكوفيون وابن مالك فيجيزون ذلك ورجح ابن دعسين الجواز موافقاً رأي الكوفيين كما عند ابن الصائغ ، واستشهد بقول الشاعر[1]:

لَكِنَّـــــه شَـــــاقَهُ أن قِيـــــل ذَا رجـــــبُ يـــا لَيـــت عـــدَّة حَـــولٍ كُلّـــهِ رَجـــبُ

ثم نبه على أن الضمير المتصل المرفوع إذا أردت تأكيده بالنفس أو العين وجب توكيده بضمير منفصل فهو قوموا أنتم أنفسكم.

---

(١) سبق تخريجه .

البدل

بين الحريري أن البدل يدخل في الاسم والفعل ، ويأتي على أربعة أنواع:

أحدهما: بدل الكل؛ كقولك: رأيتُ أخاك زيداً.

والثاني: بدل البعض؛ كقوله تعالى:﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥١]. ف (بعض) بدل من (الناس).

والثالث: بدل الاشتمال وأكثر ما يقع في المصادر؛ كقوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧] ، وتقدير الكلام: يسألونك عن قتال فيه).

والنوع الرابع: بدل الغلط والنسيان ، ولا يقع في القرآن؛ كقولك: رأيت زيداً عمراً.

ويجوز إبدال المعرفة من المعرفة؛كقوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة: ٦، ٧].

ويجوز إبدال النكرة من النكرة؛كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا ﴾ [سورة الطلاق، ١٠-١١].

ويجوز إبدال المعرفة من النكرة؛كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾ [سورة العلق، ١٥-١٦].

ويجوز إبدال النكرة من المعرفة؛كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الشورى، ٥٢، ٥٣].

أما إبدال الفعل فيجوز إذا كان بمعناه؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [سورة الفرقان: ٦٨، ٦٩]. فأبدل يضاعف له من يلق لتناسب معنييهما[1].

أما ابن الصائغ فبين معنى البدل ، وهو إعلام السامع بمجموعي الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول منها الطرح.

ثم تحدث عن أقسامه ،وتبع فيها الحريري ، ووضح أن بدل الكل يجوز في ثمانية أشياء ، ذكر الحريري منها أربعة ،وزاد ابن الصائغ أربعة هي:

---

(١) ينظر شرح ملحة الإعراب، ١٨٤، ١٨٥.

أولها: بدل ظاهر من ظاهر كالأمثلة التي تقدمت، وثانيها: بدل مضمر من مضمر؛كقولك: قصدتك إياك.

وثالثها: بدل ظاهر من مضمر ومنه قوله تعالى:﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾ [سورة الكهف: ٦٣]. فـ (أن أذكره) في موضع نصب بدلاً من الهاء.

ورابعها: بدل مضمر من ظاهر؛ كقولك (أكرمت زيداً إياه).

وزاد أن بدل البعض وبدل الاشتمال بينهما شبه ما والفرق بينهما.

أن بدل الاشتمال – غالباً- يكون بالمصادر، وبدل البعض بأسماء الأجناس الجوامد.

ثم تحدث عن الأفعال ، وأنه يبدل بعضها من بعض واستشهد عليه بقول الشاعر[١]:

إنَّ عَلِـــــــــيّ الله أَنْ تُبَايعـــــــــا تُؤخَـــــذَ كَرهـــــاً أو تَجِـــــيء طَائعـــــاً

فأبدل تؤخذ من تبايعا[٢].

ثم بين أن من الأسماء ما يجوز حمله تارة على التأكيد ، وتارة على البدل ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[٣]:

وكنـــتُ كَـــذِي رِجلـــين رِجـــلٍ صـــحيحةٍ وأُخـــرى رَمَـــى فيهـــا الزَّمَـــان فَشُـــلَّتِ

الشاهد فيه: (رجل صحيحة) إذ أبدل النكرة؛ وهي: (رجل صحيحة) من رجلين ، وقد يجوز الرفع على تقدير (ومنهما رجل) أو (إحداهما رجل)[٤].

وأما ابن دعسين فتابع الحريري في تقسيمه ، ولكنه سمى بدل الغلط والنسيان بالبدل المباين ، ثم قسمه ثلاثة أقسام:

الأول: بدل الغلط، والثاني: بدل الإضراب، والثالث: بدل النسيان.

ثم تحدث عن بدل المضمر من المضمر؛ فقال عنه مخالفاً ابن الصائغ ومرجحاً رأي الكوفيين وابن مالك: ولا يبدل مضمر من مضمر؛ لأنه توكيد كقولك: رأيتك إياك.

---

(١) هذا البيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله .

(٢) ينظر اللمحة في شرح الملحة ٧١٥ إلى ٧٢٢.

(٣) هذا البيت من الطويل، قائل البيت كثير عزة ، ينظر ديوانه ٤٦/١ .

(٤) ينظر اللمحة في شرح الملحة ٧٢٣-٧٥٢.

وزاد على الحريري أيضاً أنه قد تبدل الجملة من المفرد كقول الشاعر[١]:

إِلَـــى اللهِ أَشْـــكُو بِالمَدينـــةِ حَاجَـــةً وبالشَّـــامِ أُخْـــرَى كَيـــف يَلْتَقِيَـــانِ؟

فأبدل (كيف يلتقيان) من حاجة وأخرى وكلاهما مفرد[٢].

(١) هذا البيت من الطويل ،وقائله الفرزدق .

(٢) ينظر منحة الملك الوهاب، ٣٩١-٣٩٦.

الصفة أو النعت

الصفة عند الحريري على وفق تسمية البصريين ، تختص بالاسم وتكون غالباً مشتقة من الفعل كالقائم والقاعد، أوفى معنى المشتق من الفعل.

ومن شرط الصفة أن توافق الموصوف في إعرابه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة بل يوصف كل نوع بما يضاهيه ويجوز وصف النكرة بالمضاف الذي إضافته غير محضة واستشهد بقوله تعالى:﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾ [سورة المائدة: ٩٥]. وقد يقع الفعلان الماضي والمضارع موقع الصفة النكرة، كقولك: رأيت نجماً طلع وأقبل الرجل يضحك.

وتوصف النكرة بالجمل كقولك رأيت رجلاً ضاحكة سِنَّهُ[١].

وجاء رجلُ إن تكرمه يكرمك.

ومتى كانت الصفة للمدح أو للذم، جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه وجاز أن تخالفه على تقدير إضمار عامل فيها وعلى ذلك حُملت القراءتان ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ [سورة البلد: ٤]. برفع (حمالةُ) في قراءة غير عاصم على أنه خبر المبتدأ واستشهد على ذلك أيضاً بقول الخرنق[٢]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ

النَّازلون بِكُلِّ مُعتركٍ والطَيِّبُون مَعَاقِد الأُزُرِ

رُوِي النازلون والطيبون بالرفع على أن يكون صفة (قومي) [٣].

أما ابن الصائغ فقد سماه النعت كما عند الكوفيين ، وعرفه بأنه وصف المنعوت بمعنى فيه أو في شيء من سببه بالمشتقات أو ما ينزل منزل المشتقات.

ثم بين أن النعت تابع للمنعوت في عشرة أشياء كما بينها الحريري إلا أنه فصل الإعراب بالرفع والنصب والجر.

وبين أن من الأسماء ما لا يوصف به وهي المضمرات كلها وعلة عدم الوصف بها لأنها ليست مشتقة.

---

(١) ينظر: كتاب السبعة، ٧٠٠.

(٢) هذا بيت من الكامل ، ينظر : ديوان الخرنق، ٢٩.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب ، ١٨٦ – ١٨٨.

ومنها ما يوصف ولا يوصف به وهي الأسماء الأعلام كلها، ولا يوصف بها لأنها ليست بمشتقة ولا واقعة موقع المشتق.

ومنها ما يوصف بها ولا توصف وهي الجمل ومنها ما يوصف ويوصف به وهي أسماء الإشارة والأسماء المضافة وما فيه الألف واللام.

وزاد ابن الصائغ على الحريري أنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق كقولك (رجلٌ عدلٌ) ، ووضح أنه متى ترادفت النعوت لمدح أو ذم جاز أن يتبع بعضها الموصوف في إعرابه وجاز أن يخالفه بقطع الأخير واستشهد على ذلك ببيتي الخرنق السابق ثم زاد بالاستشهاد بقوله تعالى:﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [سورة النساء: ١٦٢].

الشاهد في الآية (والمقيمين الصلاة) على أنه منصوب على القطع المفيد للمدح كما في قطع المنعوت وهذا القطع مفيد لبيان فضل الصلاة[١].

أما ابن دعسين فبدأ شرحه بمصطلح النعت، ثم ذكر أنه يقال له الوصف والصفة وذكر فوائد النعت وهي التوضيح أو التخصيص أو المدح أو الذم أو الترحم أو التوكيد واستشهد على المدح بقوله تعالى:﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [سورة الفاتحة: ١]. وعلى التوكيد بقوله تعالى: ﴿ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦].

ثم بين ماذا يتبع النعت منعوته فيه وهي العشرة أمور التي ذكرها الحريري وابن الصائغ ثم زاد أن النعت إذا كان رافعاً لاسم ظاهر فإن تذكيره وتأنيثه حسب الظاهر لا على حسب المنعوت واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾ [سورة النساء ٧٥]. فذكر لفظ الظالم وهو صفة لـ (القرية) ثم وضح أنه يجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً، وإن ثنيت الوصف أو جمعته كان على اللغة الضعيفة المرجوحة كما هي لغة (أكلوني البراغيث)[٢].

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٧٢٧-٧٣٥.

(٢) ينظر :منحة الملك الوهاب، ١٧٥.

وتحدث عن الأشياء التي ينعت بها كما عند الحريري وابن الصائغ ولكنه تعرض للخلاف في المصدر فقال عنه وهو قليل يقصد النعت به قليل ، ثم بين أنه عند البصريين على حذف مضاف وإقامته المضاف إليه مقامه أي رجلٌ ذو عدلٍ وأما الكوفيون فأولوه بالمشتق فقالوا عادل ومرضي.

وبين أن النعوت إذا اتحد معنى النعت فيها استغنى بالتثنية أو الجمع عن التفريق وإن اختلف المعنى وجب التفريق ويكون بالعطف نحو قول الشاعر(١):

بَكيـــتُ وَمَـــا بُكَـــاءُ رجـــلٍ حـــزين عَلَـــى رَبْعَـــيْنِ مَســـلوبٍ وبَـــالِ

وزاد ابين دعسين على الحريري وابن الصائغ أنه إذا كان المنعوت نكرة وتعددت نعوته تعين في الأول الاتباع وفي الباقي القطع واستشهد على ذلك بقول الشاعر(٢):

وَيَـــأْوِي إِلَـــى نِســـوةٍ عُطَّـــل وشـــعثاً مراضـــيع مثـــل الســـعالي

فقطع منك عن النصب إلى الرفع.

وتفرد ابن الصائغ بحديثه عن جواز حذف المنعوت بكثرة إن علم؛ واستشهد بقوله تعالى:﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [سورة سبأ: ١١].

واستشهد على ذلك أيضاً بقول الشاعر(٣):

لَـــو قُلـــتُ مَـــا فِـــي قَومِهـــا لَـــم تَيـــثَمِ يَفضُـــلُها فِـــي حَسَـــبٍ وَمَيســـمِ

الأصل: لو قلت ما في قومها أحدُ يفضلها فحذف الموصوف (أحد) لكونه بعض قومها وأقام جملة (يفضلها) التي هي الصفة مقامة.

وكما يجوز حذف المنعوت يجوز حذف النعت إن عُلم نحو قوله تعالى:﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾ [سورة الكهف ٧٩]. أي كل سفينة صالحة.

---

(١) هذا بيت من الوافر ،وقائله رجل من باهلة، ينظر : الكتاب ٢١٤/١.

(٢) هذا بيت من المتقارب ، وقائله هو هبه بن علي الهذلي، ينظر : ديوان الهذليين ١٨٤/٢.

(٣) هذا بيت من الرجز ، وقائله أبو الأسود الحماني، ينظر : شواهد العيني ٧٠/٣.

واستشهد على ذلك بقول العباس بن مرداس السلمي[١] ﷺ.

..... **فلـــم أُعْـــطَ شـــيئاً ولـــم أُمْنَـــعِ**

فحذف طائلاً الذي هو الصفة للعلم به.

ومثله قول الآخر[٢]:

..... **مُهَفْهَفَـــةٌ لَهَـــا فَـــرعٌ وجِيـــدُ**

أي لها فرع فاحم وجيدٌ طويل.

---

(١) هذا بيت من المتقارب وقائله العباس بن مرداس، ينظر : ديوانه ، ١٨٤.

(٢) هذا بيت من الوافر وقائله المرقش الأكبر ، ينظر منحة الملك الوهاب، ٣٩٦-٤٠٢.

عطف البيان

يوضح الحريري أن عطف البيان هو كل اسم ليس بمشتق من الفعل ولا في معنى المشتق منه (كالأسماء والأعلام والكنى) فهي لا يجوز الوصف بها كقولك رأيت أخاك زيداً، ولقيت أبا محمد عمراً.

ويشير الحريري إلى أن كل ما وقع عطف بيان جاز أن يكون بدلاً.

وشرطه أن يطابق ما قبله في التعريف والتنكير ويختص بالأسماء[١].

و يبين ابن الصائغ معناه لغة قال: هو الرجوع؛ فكأنهم في عطف الاسم الثاني على الأول رجعوا إلى الأول فأوضحوه بالثاني غير محتاج إلى حرف كاحتياج عطف النسق واستشهد على ذلك بقول الشاعر[٢]:

أَقْسَـــم بـــاللهِ أَبُـــو حَفْـــصٍ عُمَـــر .....

ووضح أن الفائدة الحاصلة بعطف البيان: أنه إذا كان المسمى اسماً ولقباً أو اسماً وكنية، ثم حصل اشتراك بينه بالآخر[٣].

وعرف ابن دعسين عطف البيان قائلاً هو التابع الجامد المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان المتبوع معرفة وفي تخصيصه إن كان نكرة وبين أنه كالنعت يوافق المتبوع في أربعة من عشرة، ثم وضح أن شرطة موافقة متبوعة في التعريف والتنكير.

قال فالضرب الأول وهو المعرفة متفق عليه ، وزاد على الحريري وابن الصائغ الضرب الثاني وهو التخصيص للمتبوع.

قال عنه أثبته الكوفيون وبعض البصريين وجوزوا أن يكون منه قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ [سورة المائدة ٩٥].

في قراءة من قرأ بتنوين (كفارةٌ) [٤].

---

(١) ينظر شرح ملحة الإعراب، ١٨٨.

(٢) هذا بيت من الرجز وقائله عبدالله بن كيسبة ، ينظر : الخزانة ١٥٤/٥.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،٧٣٧-٧٤٢.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب ،٣٨٧.

العطف بالحرف

والعطـــفُ قـــدْ يـــدخُلُ فـــي الأفعـــالِ كقـــولِهِم ثِـــبْ واســـمُ للمَعَـــالي

بين الحريري أن العطف بالحرف يدخل على الأسماء والأفعال إلا أنه إذا عَطَفتَ فعلاً على فعل وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه فإن كان الفعل ماضياً عطفت عليه الفعل الماضي وهكذا[١].

وتابعه ابن الصائغ ولم يزد عليه شئياً[٢]، أما ابن دعسين فزاد أن هذا العطف من قبيل عطف جملة على جملة. إذ كل فعل لا بد له من فاعل والفعل مع فاعله يُسمى جملة ، وزاد بأنه يجوز عطف الاسم على الفعل وعكسه وعطف المفرد على الجملة وعكسه على الأصح بالتأويل ، واستشهد على عطف الاسم على الفعل بقوله تعالى:﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾ [سورة الأنعام: ٩٥]. في قراءة السبعة ومثال عطف الفعل على الاسم قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ۝٣ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا ﴾ [سورة العاديات: ٣-٤] في قراءة الكوفيين[٣].

وأحـــرُفُ العطـــفِ جميعًـــا عَشَـــرَهْ محصـــــورةٌ مـــــأثُورَةٌ مُسَـــــطَّرَهْ

الـــــواوُ والفـــــاءُ وثـــــمَّ للمَهَـــــلْ ولا وحتّـــــى ثـــــمَّ أوْ وأَمْ وبَـــــلْ

وبعـــــدَهَا لكِـــــنْ وإمّـــــا إنْ كُسِـــــرْ وجـــاءَ فـــي التّخييـــرِ فـــاحفَظْ مـــا ذُكِـــرْ

يسميها الحريري حروف العطف وحروف النسق وهي: الواو ،والفاء ،وثم ،وحتى ،وأو وأم ،ولا ،وبل ولكن المخففة النون الساكنة ، وإما المكسورة الهمزة ، ثم بين أن (الواو) أُمُّ هذه الحروف ومعناها الجمع والاشتراك ولا تقتضي الترتيب عند النحويين واشار إلى ذلك مذهب الشافعي ومالك.

وعند ابن الصائغ معنى الواو الجمع من غير ترتيب وبين أنها في كلام العرب على ستة أضرب: (واو جامعة عاطفة)، و (واو جامعة غير عاطفة) وهي واو المفعول (واو قسم)) و (واو رب) و (واو حال).

وعند ابن دعسين الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم من غير إفادة ترتيب ولا معية [٤].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الاعراب ١٨٩.

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ٧٠٤.

(٣) ينظر :منحة الملك الوهاب ٤٠٣، ٤٠٤.

(٤) ينظر: شرح ملحة الاعراب ١٨٩، واللمحة في شرح الملحة ٦٩١-٦٩٢، ومنحة الملك الوهاب ٤٠٥.

وأما (الفاء) فعند الحريري فمعناها التعقيب والترتيب، وقد تقع للتسبب ،وعند ابن الصائغ معناها الترتيب من غير مهلة ، وتقع متبعة عاطفة ومتبعة غير عاطفة وتقع للسبب وتكون زائدة عند الأخفش ، ولم يزد ابن دعسين شيئاً على الحريري(١).

وأما (ثم) يبين الحريري أن معناها الترتيب والتراخي أما ابن الصائغ فقال: ثم معناها كمعنى الفاء إلا أن فيها مهلة ، وقيل خُصت بذلك؛ لأنها أكثر من حرف فتراخى معناها ،كتراخي لفظها وقد تقع موقع الفاء، واستشهد على ذلك بقول الشاعر(٢):

كهـــزِّ الرُّدينـــي تَحـــتَ العَجَـــاج جَـــرَى فِـــي الأَنَابيـــبِ ثُـــم اضْـــطَرَبْ

هنا جاءت (ثم) بمعنى (الفاء)؛ فأفادت الترتيب دون التراخي؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين.

وابن دعسين قال كما قال الحريري ولم يزد ابن الصائغ شرحاً عليهما(٣).

وأمّا (حتّى) (٤) فبين الحريري أنها تأتي بمعنى الواو إلا أن شرط ما بعدها أن يكون جزءاً مما قبلها ويكون مذكوراً للتعظيم أو التحقير.

وعند ابن الصائغ معناها الغاية في تعظيم شيء أو تحقيره والمعطوف بها على شرطين أن يكون قليلا بعد كثير وجنساً له.

وابن دعسين زاد عليهما أن (حتى) لا تفيد ترتيباً كما تفيده الفاء وثم خلافاً لبعضهم يقصد الزمخشري(٥)– وإنما هي لمطلق الجمع كالواو واستشهد لذلك بقوله ﷺ "كل شيء بقضاء وقدر حتى العَجْزُ والكَيْسُ"(٦)،إذ لا ترتيب بين العجز والكيس والقضاء والقدر.

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ١٩٠، واللمحة في شرح الملحة ،٦٩٢، ومنحة الملك الوهاب، ٤٠٥.

(٢) هذا البيت من المتقارب ،وقائله هو أبو داؤود الإيادي ، ينظر : ديوانه ٢٩٢ .

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٩٠، واللمحة في شرح الملحة، ٦٩٣، ومنحة الملك الوهاب، ٤٠٥.

(٤) ينظر :شرح ملحة الإعراب ،١٩٠، ١٩١، واللمحة في شرح الملحة ،٧٠١، ٧٠٢، ومنحة الملك الوهاب، ٤٠٥، ٤٠٦.

(٥) ينظر: المفصل، ٣٠٤.

(٦) ينظر: صحيح مسلم كتاب القدر باب كل شيء بقدر ،٦٧٥١.

وأما (أو) فبين الحريري أن معانيها خمسة ، هي: الشك والإبهام والتخيير والإباحة والتقريب.

وعند ابن الصائغ (أو) يعطف بها في الطلب والخبر فإذا عُطف بها في الطلب كانت إما للتخيير أو الإباحة وإذا عُطف بها في الخبر فهي إما للتقسيم وإما للإبهام على السامع وإما لشك المتكلم في ذي النسبة وإما للإضراب أو للجمع.

وعند ابن دعسين (أو)يعطف بها أحد الشيئين أو الأشياء ولها أربعة معان اثنان بعد التخيير أو الإباحة، واثنان بعد الخبر وهما الشك أو التشكيك(١).

وأما (أم) فهي عند الحريري للاستفهام وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام؛ فتكون الألف بمعنى أي.

وابن الصائغ يبين أنها تأتي متصلة ومنفصلة منقطعة؛ فالمتصلة يجتمع فيها ثلاث شرائط: تكون مع الألف للاستفهام ،وتكون مقدرة بـ (أي)، ويكون جوابها معيناً، وإن كانت بغير ألف استفهام أو (هل) فهي منقطعة ،ولم تقتض تعييناً؛ كقوله تعالى:﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [سورة يونس: ٣٧، ٣٨] ، فهي مقدرة بـ (بل) والهمزة ، والمعنى بل أيقولون؟.

واستشهد بقول من أقوال العرب: (إنها لإبل أم شاء) كأنه قال: بل أهي شاء؛ وكأن الكلام الذي بعدها قد انقطع مما قبلها؛ فلذلك سميت منقطعة.

وقد تفيد الإضراب وحده كقول الشاعر(٢):

عُوجُوا فَحَيّوا أيَّها السَّفْرُ أم كيف يَنطِقُ منزلٌ قَفْرُ

أراد بل كيف.

وابن دعسين يبين أن (أم) لطلب التعيين بعد همزة داخلة على أحد المستويين ،وتسمى (معادلة) وتكون هي والمعطوف عليها فعليتين؛ كقوله تعالى:﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [سورة البقرة: ٦].

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب ،١٩١، ١٩٢، واللمحة في شرح الملحة ،٦٩٣-٦٩٥، ومنحة الملك الوهاب ،٤٠٦، ٤٠٧.

(٢) هذا بيت من الكامل ، وقائله حسان بن ثابت ﷺ ، ينظر : ديوانه ، ٣٨٨ .

أو اسميتين كقول الشاعر[١]:

وَلَسْـــتُ أُبَـــالِي بَعْـــد فَقْـــدِي مَالكـــاً أَمَـــوتِي نَـــاءٍ أم هُـــو الآن وَاقـــعُ

وتسمى (أم) المنقطعة وهي التي لا يفارقها معنى الاضطراب وقد يقتضي ذلك استفهاماً حقيقياً واستشهد بقول العرب: (إنها لإبل أم شاء) أو استفهاماً إنكارياً نحو قوله تعالى:﴿أَمَّ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ﴾ [سورة الطور: ٣٩].

أي بل له البنات وربما لا تقتضيه نحو (**أم هل تستوي الظلمات والنور**) [سورة الطور: ٣٩] أي هل تستوي الظلمات إذ لا يدخل استفهام على استفهام[٢].

وأما (لا) فبين الحريري أنها تكون عاطفة بعد الإثبات؛ فتحقق المعنى الأول ،وتنفيه عن الثاني؛كقولك قام زيدٌ لا عمروٌ، فإن قلت ما قام زيد ولا عمرو قالوا ههنا عاطفة دون لا وإنما زيدت تأكيداً للنفي.

وعند ابن الصائغ معناه إخراج الثاني مما دخل فيه الأول.

وابن دعسين يقول يعطف بها بشروط إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقاً وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر[٣].

و (بل) عند الحريري معناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني ولا تدخل عليها واو العطف وتجيء بعد الإثبات؛ كقولك: رأيتُ زيداً بل عمرًا ،وبعد النفي؛ كقولك: ما رأيت زيداً بل عمراً ، وابن الصائغ تبع الحريري فيما قاله ، وأما ابن دعسين فبين أن (بل) تعطف بشرطين وهما إفراد معطوفها وسبقه بإيجاب أو أمر أو نهي أو نفي ، ومعناها بعد الإيجاب أو الأمر سلب الحكم عما قبلها وجعلها لما بعدها كقام زيدٌ بل عمرو ، ومعناها بعد النهي أو النفي تقرير حكم ما قبلها وجعلها كقولك لا يقم زيدٌ بل عمروٌ ومذهب الجمهور أنها لا تفيد حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر[٤].

وأما (لكن) وضح الحريري أن معناها (الاستدراك) ، وتجيء بعد النفي؛ كقولك: ما خرج زيدٌ لكن عمروٌ فإن جاءت بعد الإثبات لزم أن تكون بعدها جملة نافية كقولك حضر زيدٌ لكن عمرو لم يحضر.

---

(١) هذا البيت من الطويل ،وقائله : متمم بن نويرة اليربوعي ، ينظر شواهد التصريح، ١٤٢/٢.

(٢) ينظر: شرحة ملحة الإعراب، ١٩٢، واللمحة في شرح الملحة، ٦٩٧-٦٩٩، ومنحة الملك الوهاب، ٤٠٧-٤٠٩.

(٣) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ١٩٢، واللمحة في شرح الملحة، ٧٠٠، ٧٠١، ومنحة الملك الوهاب، ٤٠٨.

(٤) ينظر: شرح ملحة الإعراب ،١٩٣، واللمحة في شرح الملحة، ٦٩٩، ومنحة الملك الوهاب، ٤١٠.

وزاد ابن الصائغ: وتدخل الواو على (لكن)؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحزاب: ٤٠]. فتعرى عن العطف لامتناع دخول العاطف على العاطف.

وقال ابن دعسين: يعطف بها بشروط؛ منها: إفراد معطوفها وأن تسبق بنهي أو نفي وألا تقترن بالواو وهي حرف ابتداء إن تلتها جملة نحو قول الشاعر[١]:

إنَّ ابـــنَ وَرقَـــاءَ لا تُخشَـــى بَـــوَادِرَه لكـــن وَقَائِعَـــهُ فِـــي الحَـــربِ تُنتَظَـــرُ

وكذا إذا تلت هي واواً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحزاب: ٤٠] [٢].

و (إما) عند الحريري فتأتي بمعنى (أو) في الشك والإبهام والتخيير والإباحة إلا أن بينهما فرقين.

أحدهما: أنك تبتدئ بـ (إما) شاكاً وفي (أو) تبتدئ باليقين ثم يطري عليه الشك ، وثانيهما: أنه لا بد في (إما) من التكرير كما قال تعالى:﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [سورة محمد: ٤].

وإما العاطفة هي المكسورة الهمزة ،وأما المفتوحة الهمزة فمعناها تفصيل الجملة ولا بد أن تبتدأ بالفاء؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [سورة الضحى، ٩، ١٠].

وزاد ابن الصائغ أنه قد يستغنى عن تكرير إما بـ (إلا) كقول الشاعر[٣]:

فَإِمَـــا أنْ تَكُـــونَ أَخِـــي بِصِـــدْقٍ فَـــأَعْرف مِنْـــك غَثِّـــى مِـــن سَـــمِيني

وإلا فـــــــاطَّرِحنِي واتَّخِـــــــذنِي عَـــــــدُّواً أتَّقِيـــــــك وتَتَّقِينـــــــي

وابن دعسين يذكر تناقض شرح الحريري مع نظمه إذ قال وقيدها – يقصد الحريري – أي إمَّا بقوله: إن كُسِر احترازاً عن أما المشددة المفتوحة الهمزة فإنها غير عاطفة بل هي حرف متضمن معنى الشرط عند سيبويه، مؤول بـ (مهما يكن من شيء) مع أن الحريري ذكرها في شرحه مفتوحة[٤].

---

(١) هذا بيت من البسيط ، وقائله : زهير بن أبي سلمى، ينظر : ديوانه ٣٠٦ .

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب ١٩٣، واللمحة في شرح الملحة ١٧٦، ومنحة الملك الوهاب ٤٠٩، ٤١٠.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله المثقب العبدي.

(٤) ينظر :شرح ملحة الإعراب ١٩٣، ١٩٤، واللمحة في شرح الملحة ٦٩٦. ومنحة الملك الوهاب ٤٠٩٣

باب ما لا ينصرف

هـــذا وفـــي الأســـماءِ مـــا لا يَنصَـــرِفْ فَجَـــرُّهُ كنَصـــبِهِ لا يَختَلِـــفْ

ولـــيسَ للتّنـــوينِ فيـــهِ مَـــدخَلُ لِشِـــبْهِهِ الفِعـــلَ الـــذي يُســـتَثقَلُ

يبين الحريري أن أصل الأسماء الصرف، إلا أن فيها ما شابه الفعل فسُلبِ الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل والأسباب المانعة تسعة وتسمى العلل وهي:

الأول: وزن الفعل مثل أحمد وتغلب ، والثاني: الوصف مثل أحمر وأبيض ، والثالث: التأنيث لغير فرق مثل فاطمة وحمزة ،والرابع: التعريف، والخامس العدل، والسادس: العجمة، والسابع: التركيب ، والثامن: الجمع الخماسي فصاعداً إذا كان ثالثه ألفاً ، والتاسع: الألف والنون الزائدتان في آخر الاسم.

فمتى اجتمع في الاسم سببان منهن لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وإن اجتمع سبب واحد فيه انصرف في التنكير إلا الأسماء المؤنثة المقصورة؛ مثل: حبلى وبُشرى والأسماء المؤنثة بالألف الممدودة؛ مثل: حسناء وحمراء، والألف والنون الزائدتان في فعلها إذا كان صفة كـ (سكران وغضبان) ،والجمع الذي ثالثه ألف؛ مثل: دراهم ودنانير ، والمعدول في العدد؛ نحو: أحاد وثلاث؛ فهذه لا تنصرف بحال والعلة فيه قائمة مقام علتين[١].

ونرى ابن الصائغ يجمل الممنوع من الصرف عند شرحه للنظم كما فعل الحريري بل اكتفى بالتفصيل عند ذكر الأنواع[٢].

أما ابن دعسين فقد بين أن الاسم الذي لا ينصرف ينقسم في نفسه أحد عشر نوعاً ، خسمة منها لا ينصرف في حال التنكير ولا في حال التعريف ذكرها الحريري ، وستة لا تنصرف في حال التعريف وتنصرف في حال التنكير فهي بها الاعتبار قسمان[٣].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ، ١٩٥، ١٩٦.

(٢) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ،٧٤٣، ٧٤٤.

(٣) ينظر : منحة الملك الوهاب ، ٤١٤ – ٤٨١.

مثالُـــــهُ أفعَـــــلُ فـــــي الصّـــــفاتِ كقـــــولِهِم أحمـــــرُ فـــــي الشِّـــــيَاتِ

أو جـــاءَ فـــي الـــوزنِ مثَـــالَ سَـــكْرَى أو وزنِ دُنيـــا أو مِثـــالَ ذِكـــرَى

يفصل الحريري الأسباب المانعة للصرف فيقول:

الأول: أفعل إذا كان صفة سواء مجرداً من (مِنْ) نحو أحمر وأبيض ، أو الذي تصحبه (مِنْ) نحو: أفضل وأحسن كما قال تعالى:﴿فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾ [سورة النساء: ٤].

الثاني: ما آخره ألف مقصورة سواء كان على (فَعْلَى) مثل: سَكْرَى و ليلى ، أو على (فُعْلَى) مثل: بُشرى ودُنيا، أو على وزن (فِعْلَى) نحو: ذِكرى أو على (فُعَالى) نحو: حُبارى وجُمادى[(١)].

وابن الصائغ بين العدل بأنه على ضربين: عدلٌ ملتزم بالصفة نحو: (مَثْنى) و (ثُلاث) و(رُباع) ويقال في المعدول عن العدد (مَثْلثَ) و (مَرْبَع).

ثم يتعرض لمسألة خلافية وهي أن الكوفيين والزجاج أجازوا قياساً على ما سُمع (خُماس ومَخْمس وسُداسَى ومَسْدَس وكذلك إلى عُشار ولم يرد ما سمع من ذلك إلا نكرة واستشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [سورة فاطر: ١] [(٢)].

ويقول الشاعر[(٣)]:

ولكنمـــــا أهْلـــــي بـــــوادٍ أنيسُـــــهُ ذئـــابٌ تبغـــي النـــاس مَثْنَـــى ومَوْحَـــدُ

والذي عليه البصريون أنه لا يُقاس بل يُقتصر على المسموع[(٤)].

الضرب الثاني: عارٍ من الصفة ومنه علمٌ للمذكر نحو (عُمَر) و (زُفَر).

وذكر ابن الصائغ أن العرب يصرفون أجْدَلُ للصقر ، وأخيلٌ لطائرٍ ذي خيلان.

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ١٩٧.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٧٤٤، ٧٤٥.

(٣) هذا البيت من الوافر ، وقائله ساعدة بن جُؤيةَ ، ينظر: ديوان الهذليين، ٢٣٧/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢٢٠/٢.

وأفعى لضرب من الحيات؛ للتجرد من الوصفية، ومنهم من لا يصرفه لملاحظة معنى الوصفية واستشهد على عدم صرفه بقول الشاعر(١):

كـــأن العُقَيْلِّـــين يـــوم لقيـــتهم فـــراخُ القطـــا لَاقَـــين أَجْـــدَلَ بازِيَـــا

وقول الآخر(٢):

ذريـنـــي وعِلمِـــي بـــالأُمور وشـــيمتي فَمَـــا طَـــائِري يَومًـــا عليـــك بَـــأَخْيَلَا

وأما ألف التأنيث المقصورة فهي تمنع صرف ما هي فيه والسبب أنها تمنع وحدها من الصرف لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه(٣).

وابن دعسين يوضح أنه يشترط في الوصف أمران:

أحدهما: عدم قبول تاء التأنيث إما لأنه لا مؤنث له أصلاً،؛كأكمر وآدر ، وثانيهما: أن يكون له مؤنث على وزن فُعَلى أو فَعلاء؛كأبيض وبيضاء وأفضل وفضلى بخلاف ما يقبل تاء التأنيث كأرمل فإنه ينصرف ويقال في تأنيثه أرملة(٤).

أو وزنُ (فعـــــلان) الـــــذي مؤنثـــــه (فعلـى) كـ (سـكران) فخـذ مـا ألفتـه

يقول الحريري: هذا هو الصنف الثالث مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة.

وهو كل ما جاء على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فَعْلى) نحو سكران الذي مؤنثه سَكْرى وإذا كان الاسم على (فُعْلان) انصرف في التنكير لالتحاق هاء التأنيث به في قولهم؛ امرأةٌ عريانةٌ ، وكذلك إن كان على وزن (فَعْلان) وقد التحقت به الهاء صرف في وجه التنكير؛ كقولهم: امرأة ندمانة(٥).

وابن الصائغ يقول عنه هذا الاسم يمنع صرفه الألف والنون المزيدتان من فعلان.

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله :القطامي ، ينظر: ديوانه ، ١٨٢.

(٢) هذا البيت من الطويل ، وقائله حسان بن ثابت ﷺ ينظر : ديوانه، ٤٤/١.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٧٤٦-٧٥١.

(٤) ينظر : منحة الملك الوهاب، ٤١٦، ٤١٧.

(٥) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٩٧، ١٩٨.

ويعلل أن منع الصرف فيه؛ لتحقيق العلتين الفرعيتين؛ فرعية المعنى؛ لأن فيه الوصفية، وفرعية اللفظ فإن فيه الزيادتين المضارعتين[١].

ويُورد ابن دعسين قول المحققين وهو: الراجح أن يقال ما كان صفة على وزن(فعلان)ولا يكون مؤنثه (فعلانة) وإن وُجد مؤنثه على (فَعْلى)؛ لأن وجود (فعلى) ليس شرطاً له بالذات بل هو لكونه مستلزماً لانتقاء الذي هو شرط الذات[٢].

أو وزنِ فَعـــــــلانَ الـــــــذي مُؤَنَّثُـــــــهْ فَعْلَـــى كسَـــكرَانَ فخُـــذْ مـــا أَنَفُثُـــهْ

أو وزنِ فَعـــــــــلاءَ وأفعِـــــــــلاءَ كمثـــــــلِ حســـــــنَاءَ وأنبيـــــــاءَ

وضح الحريري أن النوع الرابع هو: ما كان على وزن (فَعْلاء) نحو: بَيداء وبَلعاء وبَيضاء وحَدراء، أو على وزن (فُعْلاء) نحو: ظُرفاء، وكُرماء، أو على وزن أفْعِلاء نحو: أنبياء وأصدقاء ، أو على وزن (فاعِلاء): نحو: قاصعاء وراهِطاء، أو كان على وزن (فاعولاء) نحو: عاشوراء وتاسوعاء، لا ينصرف نكرة ولا معرفة.

فإن كان على وزن (فِعْلاء) نحو: عِلباء وحِرباء انصرف وأسماء جمع اسم؛ لأنه على وزن (أَفْعال).

وأما أشياء فلا ينصرف كما قال تعالى:﴿ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾ [سورة المائدة: ١٠١]؛ لأن وزنها عند بعضهم (فَعْلاء) وعند بعضهم(أَفْعِلاء)[٣].

وابن الصائغ لم يزد على أن قال حكم الألف الممدودة كحكم الألف المقصورة[٤]، وابن دعسين تبع الحريري فيما قال إلا أنه أشار إلى أن هذا من النوع الثاني لا أنه نوع برأسه كما ذكر الحريري؛ إذ عدَّ الأنواع اثني عشر نوعاً لا أحد عشر ، والذي عليه الأكثر أنه ليس كذلك[٥].

أو وزنِ مَثنَـــى وثُـــلاثَ فـــي العَـــدَدْ إذ مـــا رأى صَـــرْفَهُمَا قَـــطُّ أَحـــدْ

يبين الحريري أن هذا الصنف الخامس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو كل اسم معدول في العدد إلى (فُعال) نحو: آحاد وثلاث ورُباع ، أو إلى (مفعل) نحو:مثنى ومثلث ومربع فلا ينصرف هذا النوع بحال

---

(١) ينظر اللمحة في شرح الملحة ٧٥٢.

(٢) ينظر منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب ٤١٨، ٤١٩.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب ١٩٨، ١٩٩.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٧٥٣.

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب ٤١٨، ٤١٩.

واستشهد بقوله تعالى:﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [سورة فاطر: ١] [(١)].

وابن الصائغ علق على هذا في شرحه بقوله: تقدم الكلام في الإشارة إليه بالعدد والمعدول[(٢)].

وبين ابن دعسين أن العدل على ضربين: عدلٌ في الأسماء وعدلٌ العدد وهو هذا[(٣)].

وكـــــلُّ جمـــــعٍ بعـــــدَ ثانيـــــهِ ألِـــــفْ وَهْـــــوَ خُمَاســـــيٌّ فلـــــيسَ يَنصَـــــرِفْ

وهكـــــــذا إنْ زادَ فـــــــي المِثَـــــــالِ نحـــــــوُ دنَـــــــانيرَ بـــــــلا إشـــــــكَالِ

فهـــــــذهِ الأوزانُ ليســـــــتْ تَنصـــــــرِفْ فـــــي مـــــوطنٍ يَعـــــرِفُ هـــــذا المُعتَـــــرِفْ

يبين الحريري أن هذا الصف السادس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة؛ وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرف مشدد أو حرفان مخففان فصاعداً؛ وذلك نحو: دواب ودَراهم ودنانير ومصابيح. فهذا الصنف لا ينصرف بحال؛ فإن لحقته الهاء انصرف نحو: طيالسة وصيارفة ، وإن كان آخر هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو: جوارٍ وليالٍ أجري مجرى الاسم المنقوص الذي تحذف ياؤه في الرفع والجر، وينون وتُقَرُّ ياؤه في حال النصب وتفتح[(٤)].

وتابع ابنُ الصائغ الحريريَّ إلا أنه فصل القول في (سراويل) إذ قال منهم من زعم أن سراويل اسم مفرد أعجمي ، وهو يقصد سيبويه وأكثر النحاة جاء على مثال (مفاعيل) فشبهوه به ومنعوه من الصرف ، ومنهم من زعم أن فيه وجهين: الصرف ومنعه ، يقصد ابن الحاجب ، ومنهم من زعم أن (سراويل) جمع (سرواله) سمي به المفرد [(٥)] ، وكل ما سمى به من مفاعل أو مفاعيل فحقه منعُ الصرف[(٦)].

أما ابن دعسين فيقول عن هذا الصنف: إنه الخامس وبين أن كل جمع كانت أحرفه خمسة أو ستة وبعد حرفين منه ألف بعدها حرف أو ثلاثة ، وتلى الألف كسرة ظاهرة أو مقدرة وهو موازن لـ (مَفاعِل أو مَفاعِيل) نحو: مساجد ودنانير ، وعلل سبب منعه من الصرف تعليلاً جميلاً؛ وهو أن المانع له من الصرف

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ١٩٩.

(٢) ينظر : الملحة في شرح الملحة، ٧٥٣.

(٣) ينظر : منحة الملك الوهاب، ٤١٩، ٤٢٠.

(٤) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ١٩٩، ٢٠٠.

(٥) ينظر: المقتضب ، ٣٤٥/٣.

(٦) ينظر : اللمحة في شرح الملحة، ٧٥٤-٧٥٧.

علة واحدة وهي بناؤه على هذه الأمثلة لقيام الجمع فيه مقام علتين فكونه جمع علة وخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة أخرى.

وزاد إذا سمي مفرد، بموازن هذا الجمع أو به ك (حَضاجِر) و (شَراحِيل) و(سَاجِم) امتنع صرفه مع أنه مفرد نظراً إلى الأصل الذي كان قبل التسمية[١].

وكـــلُّ مـــا تأنيثُـــهُ بـــلا ألـــفْ فَهْـــوَ إذا عُـــرِّفَ غيـــرُ مُنصَـــرِفْ

تقـــولُ هـــذا طلحَـــةُ الجَـــوَادُ وهـــلْ أتَـــتْ زينـــبُ أَمْ ســـعادُ

وإن يكـــنْ مُخفَّفًـــا كَدَعـــدِ فاصـــرِفْهُ إنْ شـــئتَ كصَـــرفِ سَـــعدِ

يبين الحريري أن ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة ستة أصناف:

أحدها: إذا كان الاسم مؤنثاً بالتاء التي يوقف عليها بالهاء نحو: عائشة ومكة فهي لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة ؛ كقولك: ما كل عائشة أمُ المؤمنين.

وهكذا إذا كان مؤنثاً بالصيغة مثل: زينب وسعاد لم ينصرف معرفة إلا أن يكون على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن فلك صرفه وترك صرفه ؛ ك هِنْد ودَعْد[٢].

وعلل ابن الصائغ لمن صرف الثلاثي الساكن الوسط أنه من صرفه نظر إلى خفة اللفظ، ومن لم يصرفه وأوضح أن المختار – يقصد عند سيبويه وجميع البصريين – نظر إلى وجود سببين: العلمية والتأنيث واستشهد على ذلك ببيت يجمع بين صرفه ومنع صرفه وهو:

لَـــمْ تتلفـــع بفضـــل مئزرهـــا دعـــدٌ ولـــم تُســـقَ دعـــدُ فـــي العُلَـــبِ[٣]

وأما ابن دعسين فيوضح أن نحو زيد إذا سميت به امرأة فهو كهند في الصرف نظراً إلى خفة اللفظ وفي عدمه نظراً إلى وجود العلتين وهما العلمية والتأنيث المعنوي[٤].

وأجـــرِ مـــا جـــاءَ بـــوزنِ الفِعـــلِ مُجـــرَاهُ فـــي الحكـــمِ بغيـــرِ فَصـــلِ

فقـــولُهُم أحمـــدُ مثـــلُ أذهَـــبُ كقـــولِهِم تَغلِـــبُ مثـــلُ تَضـــرِبُ

---

(١) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٢٠، ٤٢٣.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٢٠٠ و ٢٠١.

(٣) هذا البيت من المنسرح ، وقائله جرير ، ينظر : ديوانه ، ١٠٢١ ، والملحة في شرح الملحة ٧٥٨-٧٦٠.

(٤) ينظر : منحة الملك الوهاب، ٤٢٤.

هذا الصنف الثاني الذي شرحه الحريري: مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة؛ وهو كل اسم جاء على وزن الفعل المضارع نحو أحمد وتغلب ويشكر[١].

وابن الصائغ علل المنع باجتماع العلمية ووزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه ، وبين أن المراد بالوزن الغالب: ما كان الفعل به أولى لكثرته؛ كـ (إثمد وإصبع وأبلم) فإن أوزانها تَقِلُّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، أو؛ لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم ؛ كـ: أفكل وأكلب واشترط في وزن الفعل؛ كونه لازماً[٢].

وابن دعسين لم يزد على الشارحين في شرحه بشيء يذكر[٣].

وإن عَـــدَلْتَ فـــاعلاً إلـــى فُعَـــلْ لـــم ينصـــرِفْ مُعَرَّفًـــا مثـــلُ زُحَـــلْ

يبين الحريري أن هذا الصنف الثالث مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة[٤].

وهو كل اسم عدل به عن صيغة (فاعل) إلى (فُعَل) نحو: مُضَر المعدول به عن ماضر ، وجُشَم المعدول به عن جاشم ، وزُفَر المعدول به عن زافر، ودُلف المعدول به عن دالف ، وزُحَل المعدول به عن زاحل.

فهذه الأسماء لا تنصرف معرفة ، وتنصرف نكرة نحو: ما كلُّ عُمرٍ أبا حفص. ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللام عليه.

وزاد ابن الصائغ وأما (جُمَع) في قولك: (مررت بالهندات جُمَع) فلا ينصرف للتعريف والعدل وصار (جُمَع)كالعلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية فأثر تعريفه في منع الصرف كما تؤثر في العلمية[٥].

وزاد ابن دعسين جعل هذا النوع معدولًا عن (فاعل) لأمرين: أحدها: أنه لو لم يقدر عدله لزم منع الصرف بعلة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية وليس مانعة بنفسها.

ثانيها: أن الأعلام يغلب عليها النقل؛ فجُعل عمر معدولاً عن عامر وأصله علم منقولاً من الصفة، ولم يكن مرتجلاً من الأصل.

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب ،٢٠١.

(٢) ينظر : اللمحة في شرح الملحة، ٧٦١-٧٦٤.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٤٢١، ٤٢٥.

(٤) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٠١، ٢٠٢.

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،٧٤١-٧٤٢.

وذكر بعضهم أنَّ لعدله فائدتين: إحداهما: لفظية وهي التخفيف ، والثانية: معنوية وهي تمخض العلمية.

ونبه على أن المعدول من(فَاعِلة) إلى (فَعَال) نحو حَذَام وفَطَام ورقاشِ معدولة عن: حاذمة ، وفاطمة ، وراقشة للعرب فيها مذهبان: أحدهما: مذهب أهل الحجاز وعليه العمل أنه يبنى على الكسر.

والثاني: مذهب بني تميم وهو عدم الصرف لأجل العلمية والعدل[١].

والأعجمـــــــيُّ مثـــــــلُ مِيكَـــــــائيلا كـــــذاكَ فـــــي الحُكـــــمِ وإســـــمَاعيلا

بين الحريري أن هذا الصنف الرابع: مما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ؛ وهو كل اسم جَمَعَ (التعريف والعجمة)مما هو على أربعة أحرف فصاعداً؛ نحو: (هرمز وفيروز) ، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللام عليه انصرف ، وكذلك كل اسم أعجمي على ثلاثة أحرف؛ فإنه ينصرف لخفته كما صُرف (نوح ولوط)وجميع أسماء الأنبياء – عليهم السلام- لا تنصرف إلا ستة أسماء: (نوح ولوط وهما أعجميان ، وأربعة عربية: وهي محمد وهود وصالح وشعيب) ،وأما أسماء الملائكة؛ نحو: (جبريل وميكائيل) ، وأسماء الفراعنة؛ نحو: (هامان) فلا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة[٢].

وأضاف ابن الصائغ ومنهم من زعم أن الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين ، والمتحرك الوسط ممتنع الصرف دائماً[٣].

وكذلك قال ابن دعسين في الثلاثي الساكن الوسط والمتحرك ، وزاد مما ينصرف من أسماء الأنبياء (شيث) بن آدم عليهما السلام وهو عجمي وبذلك تكون سبعة أسماء منصرفة[٤].

وهكـــــذا الاســـــمانِ حـــــينَ رُكِّبَـــــا تركيـــــبَ مَـــــزجٍ نحـــــوُ مَعـــــدِ يْكَرِبَـــــا

يبين الحريري أن هذا هو الصنف الخامس: من الأسماء التي لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة وهي الأسماء المركبة مثل: (حضرموت) و(رامهرمز) و(معديكرب)[٥].

---

(١) ينظر : منحة الملك الوهاب ،٤٢٦-٤٢٨.

(٢) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ٢٠٣.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٧٦٦-٧٦٨.

(٤) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٢٨-٤٣٠.

(٥) ينظر :شرح ملحة الإعراب ،٢٠٣، ٢٠٤.

وأضاف ابن الصائغ أن التركيب المزجي أن يجعل الاسمين اسماً واحداً لا بالإضافة ولا بالإسناد[١].

وزاد ابن دعسين بشرط ألا يُخْتَم المركب بويه؛ (كسيبويه ونفطويه وخالويه)؛ فإنها مبنية على الكسر وكذلك ما رُكب من الأعداد نحو خمسة عشر وسبعة عشر فإنه مبني أيضاً[٢].

ومنـــــهُ مـــــا جـــــاءَ علـــــى فَعلانَـــــا علـــــى اخـــــتلافِ فَائِـــــهِ أحيانَـــــا

تقـــــولُ مـــــروانُ أتَـــــى كِرمَانَـــــا ورحمـــــــةُ الله علـــــــى عُثمانَـــــا

فهـــــذهِ إنْ عُرِّفَـــــتْ لـــــم تَنصَـــــرِفْ ومـــــا أتَـــــى مُنَكَّـــــرًا منهَـــــا صُـــــرِفْ

يبين الحريري أن هذا هو الصنف السادس من الأسماء التي تنصرف نكرة ولا تنصرف معرفة وهو كل: اسم جَمَع (التعريف وزيادة الألف والنون في آخره).

والطريق إلى معرفة زيادة الألف والنون؛ أنه إن كان الاسم على ستة أحرف أو سبعة وفي آخره ألف ونون؛ فهما زائدتان ، وإن كان الاسم خماسياً فظاهره زيادة الألف والنون في آخره إلا أن يدل دليل على كونها أصلية[٣].

أما ابن الصائغ فلم يقيد هذا الصنف بل قال كل علم في آخره ألف ونون مزيدتان على أي وزن كان[٤].

أما ابن دعسين فبين أنه إنما يحكم بزيادة الألف والنون إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين فإن كان قبل الألف حرفان مشدَّد فيه اعتباران: أحدهما: إن قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان فلا ينصرف ، ثانيهما: إن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية فينصرف[٥].

---

(١) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ،٧٦٨-٧٧٠.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب ،٤٣٠-٤٣١.

(٣) ينظر :شرح ملحة الإعراب : ٢٠٤، ٢٠٥.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٧٧٠-٧٧٢.

(٥) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٣٠، ٤٣١.

وإنْ عَرَاهَـــــــــا ألـــــــــفٌ ولامُ فمـــــا علـــــى صَـــــارِفِهَا مَـــــلام

وهكـــــذا تُصـــــرفُ فـــــي الإضَـــــافَهْ نحـــــوُ سَـــــخَى بأطيـــــبِ الضِـــــيَافَهْ

يبين الحريري أن العلة في صرف ما لا ينصرف من الأسماء؛ أنه شابه الفعل فسلب الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل؛ فإن أضيف انصرف؛كما قال سبحانه وتعالى:﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [سورة التين: ٤] ، فكسر النون في الجر للإضافة ، وهكذا إن عُرف بالألف واللام انصرف؛ كقولك مررت بالسكرانِ؛ والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة والتعريف[١].

وهكذا قال ابن الصائغ[٢] ، ولم يزد شيئاً على الحريري.

واستشهد ابن دعسين على دخول الألف واللام؛ بقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [سورة البقرة ١٨٧].

وقول الشاعر[٣]:

رَأيـــتُ الوَلِيـــدَ بـــن اليزيـــد مباركـــاً شـــديداً بأعبـــاءِ الخلافـــةِ كَاهلُـــه

فأدخل الألف واللام على يزيد وهو علم فجره بالكسرة.

وقول الشاعر:

..... **شِـــفاءٌ وَهُـــنَّ الشَّـــافياتُ الحـــوائِم**[٤]

واستشهد على الإضافة للتعريف بقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [سورة التين: ٨]. وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [سورة التين: ٤]. على الاضافة للتخصيص[٥].

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٠٦/٢٥.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ، ٧٧٢.

(٣)هذا البيت من الطويل، وقائله الرماح بن أبرد ، ينظر :خزانة الأدب، ٢٢٦/٢و ٢٤٧/٧.

(٤) هذا بيت من الطويل ، وقائل البيت الفرزدق ينظر : ديوانه، ٥٦٢/٢.

(٥) ينظر : منحة الملك الوهاب، ٤٣١، ٤٣٢.

ولـــــيسَ مصـــــروفًا مِـــــنَ البِقَـــــاعِ إلا بِقَـــــاعٌ جـــــئنَ فـــــي السَّـــــمَاعِ

مثـــــلُ حُنَـــــيْنٍ ومِنًـــــى وبَـــــدْرِ وواســـــطٍ ودَابِـــــقٍ وحِجْـــــرِ

وضح الحريري أن الغالب على أسماء البقاع التأنيث فلا تنصرف في المعرفة إلا أنه قد جاء في كلام العرب تذكير ثلاث بقاعٍ فصرفوها؛ وهي: (واسط وبدر وفلج) ، وجاء عنهم التذكير والتأنيث في خمس بقاعٍ هي: (منى ودابق وهجر وحنين وحجر)؛ فيجوز صرفها وترك صرفها.

إلا أن القرآن نطق بصرف حنين؛ قال تعالى:﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [سورة التوبة: ٢٥]، وما عدا هذه الثمانية المذكورة فالغالب ترك صرفه وبه نطق القرآن ﴿ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [سورة يوسف: ٩٩] [(١)].

ولم يزد ابن الصائغ على الحريري شيئاً ، ولم يستشهد[(٢)].

وعلل ابن دعسين لموضع (مِنى) أن الأكثر استعماله مصروفاً ، ويجوز عدم صرفه فينتفي منه التنوين فقط وأما الحركة فلا تظهر على أخرى لكونه مقصوراً وكلام الناظم يوهم أنه مصروف مطلقاً[(٣)].

واستشهد على صرف قرية بدر بقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [سورة آل عمران: ١٢٣].

وجـــائزٌ فـــي صَـــنعَةِ الشِّـــعرِ الصَّـــلِفْ أنْ يَصـــرِفَ الشّـــاعرُ مـــا لا يَنصَـــرِفْ

يتعرض الحريري للخلاف؛ فيبين أن الأصل في الأسماء الصرف ، وإنما ترك صرف شيء منها لسبب وجد فيه فإذا اضطر الشاعر؛ لأجل إقامة الوزن إلى صرف ما ينصرف جاز، فأما ترك صرف ما ينصرف فلا يجوز عند سيبويه وإن كان قد أجازه الكوفيون وهنا يعلل الحريري قائلاً: "الفرق بين الموضعين أنه إذا صُرِف ما لا ينصرف فَقَد رُدَّ الاسم إلى أصله ، وإذا ترك صرف ما ينصرف فقد غُير الشيء عن أصله". وهكذا يجوز قصر الممدود؛ لأن أصل الأسماء القصر، ولا يجوز مد المقصور وإن أجازه الكوفيون[(٤)].

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٠٦.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٧٧٣.

(٣) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٣٣٦-٣٣٩.

(٤) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٠٨/٢٠٧.

وأما ابن الصائغ فاستشهد على ترك صرف ما ينصرف بقول الشاعر[١]:

طَلَـــبَ الأَزَارِق بِالكَتائِـــبِ إِذْ هَـــوَتْ بِشَـــبِيبَ غَائِلَـــةُ النُّفُـــوس غَـــدُورُ

والشاهد فيه: (بشبيب) إذ منعه من الصرف وهو مصروف للضرورة الشعرية.

وأما شرحه لمد المقصور؛ فعلق عليه قائلاً، مد المقصور مختلف فيه ، واستشهد عليه بقول الشاعر[٢]:

ســـيغنيني الـــذي أغنـــاك عنـــي فـــلا فقـــري يـــدوم ولا غنـــاءُ

والشاهد فيه: (غناء) فإن أصله الغنى مقصوراً فلما اضطر الشاعر؛ لإقامة الوزن[٣] مده.

وابن دعسين أعاد كلام الحريري كما هو في هذه المسألة ، ولم يعلق ، ولم يزد شيئاً[٤].

وهاتان المسألتان التي تعرض فيهما الحريري للخلاف؛ فأما المسألة الأولى ترك صرف ما ينصرف فكما وضح الحريري أن سيبويه لم يجزه وكذلك البصريون ويَحْسُن أن نورد كلام ابن الأنباري في هذا قال: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش ، وأبو علي الفارسي ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين ، وذهب البصريون[٥] ، وابن مالك[٦] إلى أنه لا يجوز وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر".

وأما المسألة الثانية: مد المقصور فجمهور البصريين منعوه مطلقاً ، وأما جمهور الكوفيين فأجازوه مطلقاً وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك الأخفش ، وابن ولّاد، وابن خروف ، وفصل الفراء فأجاز مد ما لا يخرجه المد إلى ما ليس في أبنيتهم فيجيز مد (مقلي) بكسر الميم فيقولون (مقلاء) ؛لوجود مفتاح ، ويمنع مد (مولى) لعدم مفعال[٧].

---

(١) هذا بيت من الكامل ، وقائله الأخطل ، ينظر : ديوانه ، ٢٨٢.

(٢) من الطويل ، ولم اقف على قائله .

(٣) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ، ٧٧٤ .

(٤) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٤١.

(٥) ينظر : الإنصاف، ٤٩٣/٢.

(٦) ينظر: أوضح المسالك، ١٥٨/٣.

(٧) ينظر : الإنصاف، ٧٤٥/٢.

باب العدد

وإنْ نَطقـــتَ بـــالعقودِ فـــي العَـــددْ فـــانظُرْ إلـــى المَعـــدودِ لُقّيـــتَ الرَّشَـــدْ
فأَثبِـــتِ الهَـــاءَ مَـــعَ المُـــذكَّرِ واحـــذِفْ مَـــعَ المؤنَّـــثِ المُشـــتَهِرِ
تقـــولُ لـــي خمســـةُ أثـــوابٍ جُـــدُدْ وازمُـــمْ لهَـــا تســـعًا مِـــنَ النّـــوقِ وقُـــدْ

بين الحريري أن العدد يجري على أربع مراتب: آحاد وعشرات ومئون وألوف ، ويحتاج العدد إلى ضمه إلى المعدود ، وأن العدد من ثلاثة فصاعداً يجب تبيينه أما لفظ الواحد والاثنين يدل على العدد والنوع.

فإن أضاف العدد إلى المعدود فإن كان مذكراً أثبت الهاء في آخر العدد وإن كان آخر المعدود مؤنثاً حذفت الهاء كقولك عندي ثلاثةُ رجالٍ ،وعندي عشر نسوة.

واستشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[سورة الحاقة، ٧]. ثم تطرق إلى أن (ثمانٍ) في الإعراب يجري مجرى قاضٍ؛ فتقول: (هذه ثماني نسوة) و(مررت بثماني نسوةٍ) و (رأيتُ ثماني نسوة) تفتح الياء في النصب وتسكنها في الرفع والجر، وهذا الأجود عند الحريري؛ لأنه ورد في أشعار العرب أكثر استعمالاً ، وهناك وجه آخر وهو أن تجعله اسماً صحيحاً معرباً بالحركات في الرفع والنصب والجر.

ويكون الإعراب على النون فتقول (هذه ثمانُ نسوةٍ) و (رأيت ثمانِ نسوةٍ) و (مررت بثمانِ نسوةٍ) ثم وضح الحريري أنك إذا أردت تعريف العدد أدخلت الألف واللام على الاسم الثاني[١] ، واستشهد على ذلك بقول ذي الرمة[٢]:

وَهَـــل يَرجِـــعُ التســـليمَ أو يَكشِـــفُ العَمَـــى ثـــلاثُ الأثـــافِي والـــدِّيارُ البَلَاقِـــعُ

أما ابن الصائغ فإنه يبين أن سبب عدم إضافة الواحد والاثنين إلى المعدود وانفرادها لقوة دلالتهما على المعنى، إلا في ضرورة الشعر واستشهد بقول الشاعر[٣]:

..... ظـــرفُ جـــراب فيـــه ثنتـــا حنظـــل

والشاهد فيه أنه أضاف ثنتان إلى حنظل؛ وذلك ضرورة شعرية.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٢٢٢.

(٢) هذا بيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ، ٣٣٢.

(٣) هذا بيت من الرجز ، بلا نسبة ، ينظر :خزانة الأدب، ٥٠٨/٧ .

ثم ذكر أن حق الأعداد أن تستعمل بالتاء مطلقاً ، لأن مسماها جموع والجموع غالب عليها التأنيث لكن أرادوا التفريق بين عدد المذكر والمؤنث فجاءوا بعدد المذكر؛ لكونه أصلاً بالتاء على القياس وبعدد المؤنث بغير التاء للتفريق ، واستشهد على تعريف العدد بإدخال الألف واللام بما استشهد به الحريري[١].

وابن دعسين يوضح أنَّ المعدود لا يكون إلا جمعاً فلا تقول جاءني ثلاثة رجل ولا أربع امرأة، ووضح أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع ، وعلى ذلك يُقال: ثلاثة حمامات ، وأربعة اصطبلات؛ لأن المفرد حمام واصطبل وكل منهما مذكر، ولا نظر إلى جمعهما جمع المؤنث السالم خلافاً للكسائي والبغداديين في اعتبارهم الجمع.

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،٨٠١-٨٠٥.

وإنْ ذكـــــــرتَ العـــــــددَ المُركَّبَـــــــا فَهْـــوَ الـــذي اســـتَوجَبَ أنْ لا يُعرَبَـــا

فـــــألحقِ الهَـــــاءَ مـــــعَ المؤنَّـــــثِ بـــــآخرِ الثّـــــاني ولا تَكتَـــــرِثِ

مثالُـــــهُ عنـــــدي ثـــــلاثَ عَشْـــــرَهْ جُمَانَـــــــــةً منظُومَـــــــــةً وَدُرَّهْ

بين الحريري حكم المرتبة الثانية من العدد وهي العشرات فإذا جاوزت العشرة ضممت النيف إليها وجعلتها اسمًا وبنيتها على الفتح إلى أن تنتهي إلى تسعة عشر ما عدا اثني عشر فإن كان العدد لمذكر أثبت الهاء في النيف وأثبتها في العشرة وإن كان لمؤنث حذفتها من النيف، وأثبتها في العشرة وإعراب اثني عشر تعرب الاثنين إعراب الاسم المثنى وتفتح العشرة في جميع الوجوه ،واستشهد بقوله تعالى:﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [سورة التوبة: ٣٦]. وبقوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىٰ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [سورة المائدة: ١٢] [(١)].

ثم وضح عدم بناء (اثنا عشر) أن إعرابها بالتثنية يقع قبل النون والعشرة المركبة معها تحل محل النون؛ فيلحق التغيير الألف مع العشرة المركبة معها كما لحقه مع النون التي حلت مع العشرة محلها[(٢)].

وابن الصائغ نبه إلى أن هذه المرتبة يخالف ما فيها لأن العدد يصير مبيناً بعد أن كان معرباً سوى (اثني عشر) وعلل أنَّ البناء والتركيب لضرب من الاختصار والايجاز وإزالة اللبس والإيهام يقول: ألا ترى أن (أحد عشر) أخصر لفظاً من قولك " واحد وعشرة" وربما ألبس قول القائل (اشتريت هذا الثوب بواحدٍ و عشرة) أنه ابتاعه بواحدٍ في زمان وبعشرة في زمان آخر فلذلك صار مركباً بعد أن كان معطوفاً.

ثم بين أن كلمة أحد عشر لما ركبت تغير كلمتاه فـ (أحد) تغيرت عن واحد و(عشر) تغيرت عن عشرة وكذلك المؤنث ، والهمزة في أحد منقلبة عن واو ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص: ١]؛ لأن المعنى في هذا كله معنى واحد.

وأتى به النابغة[(٣)] على الأصل فقال:

..... **يـــومَ الجَليـــلِ عَلَـــى مُسْـــتَأنِسٍ وَحَـــدِ**

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ٢٢٣.

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ٨٠٥.

(٣) هذا بيت من البسيط ، ينظر: ديوان النابغة ،١٧.

والشاهد فيه (وحد) إذ أرجع أحد إلى أصلها وهو (وَحَد) بالواو.

والهمزة في إحدى منقلبة عن واو مكسورة وزنها (فِعلى) ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ [سورة المدثر: ٣٥]. وفي (اثنا عشر) قال كما قال الحريري إلا أنه ذكر رأي ابن درستويه. فإنه كان يجعله هو وأخواته مبنياً إلى تسعة عشر، وعلل اجتماع علامتي تأنيث بلفظٍ واحد؛لأن إحدى الكلمتين مبنية[١] ،والأخرى معربة فتباينا.

وابن دعسين تابع الحريري فيما ذهب إليه تماماً ولم يزد شيئاً في هذا[٢].

ثم بين الحريري متحدثاً عن العقود فإذا بلغت العشرين أعربتها إعراب الجمع السالم واشترك فيها المذكر والمؤنث، وهذا حكم جميع العقود إلى التسعين فإن ذكرت واحداً مع هذه العقود جاز جاءني (أحدٌ وعشرون رجلاً) ، و (واحدُ وعشرون رجلا)، وكذلك يجوز (واحدةٌ وعشرون امرأة)، و (إحدى وعشرون امرأة)، وتدخل الألف واللام عليهما فتقول: رأيت الثلاثة والعشرين رجلاً ، والتسع والتسعين امرأةً[٣].

ويعلل ابن الصائغ أن (العشرين) ليس بجمع عشرة ودليل ذلك فتح العين من عشرة وكسرها من عشرين والاعتماد في التمييز في الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر عين عشرين لخروجه عن الجمع السالم أو لأن العين في مقابلة الهمزة من اثنين ثاني الواحد فكسرت لذلك واستمر الحكم إلى التسعين[٤].

أما ابن دعسين فقد ذكر أن الحريري لم يذكر باقي العقود وهذا وهمٌ منه واستشهد في هذه المرتبة بقوله تعالى[٥]:﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٢].

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [سورة ص: ٢٣].

وبقوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ سورة الأعراف: ١٦٠].

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٨٠٥-٨٠٩.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٣٥٩-٣٦٠.

(٣) ينظر :ملحة الإعراب، ٢٢٤٠.

(٤) ينظر : اللمحة في شرح الملحة، ٨١٠.

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٣٦٠، ٣٦١.

ثم تحدث الحريري عن المئات وهي المرتبة الثالثة وهي المئون ويشترك فيها المذكر والمؤنث وتحذف الهاء من المضاف إليه ، وتدخل الألف واللام على المضاف إليه فتقول ما فعلت بمائة الدرهم[١]؟

وتابع ابن الصائغ الحريري في شرحه[٢].

أما ابن دعسين فأضاف أن تثنية المئة تعرب إعراب المثنى[٣].

وفي المرتبة الرابعة من العدد وهي الألوف بين الحريري أن الهاء تثبت في المضاف ويشترك المذكر والمؤنث كقولك هؤلاء ألفا رجل ، وألفا امرأة ، فإذا عرفت هذا النوع أدخلت الألف واللام على آخر لفظةٍ منها وهو المضاف إليه[٤].

وابن الصائغ بين أن حكمها عكس حكم المئة فالألف مذكرة ولذلك كل عدد يضاف إليها بإثبات الهاء فتقول: (عندي ثلاثة آلاف امرأة) وثلاثة آلاف رجل) [٥].

وكذلك قال ابن دعسين ولم يزد شيئاً[٦].

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب ،٢٢٤.

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة، ٨١١.

(٣) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٣٦١.

(٤) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ٢٢٤، ٢٢٥.

(٥) ينظر :اللمحة في شرح الملحة، ٨١١، ٨١٢.

(٦) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٣٦١، ٣٦٢.

الفصل الثالث

تحليل الشروح في أحكام إعراب الفعل، وأحكام البناء وعلاماته، وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في إعراب الفعل (الرفع، النصب ، الجزم)

المبحث الثاني: في البناء وعلاماته.

المبحث الأول: رفع المضارع

وحَـــــقَّ أنْ نشـــــرَحَ شـــــرحًا يُفهِـــــمُ ... مـــا يَنصِـــبُ الفعـــلَ ومـــا قـــد يَجـــزِمُ
فتنصِـــــبُ الفعـــــلَ السّـــــليمَ أنْ ولَـــــنْ ... وكـــــي وكَـــــيْلا ثُـــــمّ حتـــــى وإذَنْ
والنّصـــــبُ فـــــي المُعتـــــلِّ كالسّـــــليمِ ... فانصِـــــبهُ تَشـــــفي عِلَّـــــةَ السّـــــقيمِ
والـــــلامُ حـــــينَ تَبتَـــــدي بالكَســـــرِ ... كمثـــــلِ مـــــا تَكسِـــــرُ لامُ الجـــــرِّ
والفَـــــاءُ إنْ جـــــاءتْ جـــــوَابَ النَّهـــــي ... والأمـــــرِ والعَـــــرْضِ معًـــــا والنَّفـــــي
وفـــي جَـــوابِ ليـــتَ لـــي وهَـــلْ فتَـــى ... وأيـــنَ مَغْـــدَاكَ وأنَّـــى ومتَـــى
والـــواوُ إنْ جـــاءتْ بمعنَـــى الجَمـــعِ ... فـــي طلـــبِ المـــأمورِ أو فـــي المَنـــعِ
وتَنصِـــبُ الفِعـــلَ بـــأوْ وحتَّـــى ... وكـــلُّ ذَا أُدِعَ كُتْبًـــا شـــتَّى
تقـــولُ أبغـــي يـــا فتَـــى أنْ تـــذهبَا ... ولـــنْ أزَالَ قائمًـــا أو تَركَبَـــا
وجئـــتُ كـــي تُـــولِيَني الكَرَامـــةْ ... وسِـــرتُ حتـــى أَدخُـــلَ اليَمَامَـــةْ
واقتَـــبِسِ العِلـــمَ لكيمَـــا تُكْرَمَـــا ... وعـــاصِ أســـبابَ الهَـــوَى لِتَســـلمَا
ولا تُمـــارِ جـــاهلاً فتَتعَبَـــا ... ومـــا عليـــكَ عَتبُـــهُ فَتُعْتَبَـــا
وهـــلْ صـــديقٌ مُخلِـــصٌ فأُقْصِـــدَهْ ... وليـــتَ لـــي كَنـــزَ الغِنَـــى فَأرفِـــدَهْ
وزُرْ فَتَلْتَـــذَّ بأصـــنَافِ القِـــرَى ... ولا تُحاضِـــرْ وتُسِـــيءَ المَحضَـــرَا
ومـــنْ يَقُـــلْ إنـــي سَأغشَـــى حَرَمَـــكْ ... فقُـــلْ لـــهُ إنـــي إذًا أحتَرِمَـــكْ
وقُـــلْ لـــهُ فـــي العَـــرْضِ يـــا هـــذا ألا ... تَنـــزِلُ عنـــدي فتُصِـــيبَ مَـــأْكَلا
فهـــذهِ نَوَاصِـــبُ الأفعـــالِ ... مَثَّلتُهَـــا فَاحـــذُ علـــى تِمثَـــالِي

يبين الحريري أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من عوامل النصب والجزم وحلوله محل الاسم ، وفي هذه المسألة نجد الحريري يدمج بين مذهب الكوفيين ومذهب جمهور البصريين ، ثم وضح أن فعل الزمان الحاضر مرفوع أبداً؛ لأن عوامل النصب تدل على استقبال الزمان وفي عوامل الجزم ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى المضي نحو (لم ، ولما) ، وفيه ما يدل على معنى وقومه في مستقبل الزمان فنافت معانيها معنى الفعل

الموضوع للزمان الحاضر؛ فلهذا لم تدخل عوامل النصب ولا عوامل الجزم عليه وأما الفعل المستقبل فتدخل عليه عوامل النصب والجزم[١].

وابن الصائغ تابع الحريري في قوله كما هو في الشرح[٢].

أما ابن دعسين فإنه ذكر رأي الكوفيين في رفع المضارع فقط ، ولم يذكر رأي البصريين قال: " فأما رفعه فليس له عوامل لفظية تحوج إلى الذكر بل إذا خلا من الناصب والجازم فهو مرفوع أبداً"[٣].

---

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب ، ٢٢٧.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ، ٨١٦-٨١٩.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب ، ٤٦٨.

نصب المضارع

يبين الحريري أن عوامل نصب المضارع هي (أن ، ولن ، وكي ، وإذن ، واللام المكسورة التي بمعنى كي ، ولام الجحود المكسورة ، وحتى ، وأو، والواو ،والفاء إذا جاء جواباً في غير الإيجاب)، وأصول هذه العوامل أربعة هي: (أن ولن وكي وإذن) وما عدا ذلك فروع على (أن ولن) وهي أم الباب[١].

أما ابن الصائغ [٢] فقد عدَّها تسعة وربما أنه سهو منه لأن شرحه يدل بعد ذلك عليه.

وابن دعسين بين أن النصب بأربعة حروف أصول ، وأما ما يأتي بعدها من حروف مما يعدُّ من النواصب فالنصب في الحقيقة ليس به وإنما هو بأن مضمرة بعد كل منها إما جوازاً وإما وجوباً[٣].

(أنْ)

بين الحريري أنّ (أنْ) تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وقد تحل مع الفعل العاملة فيه محل المصدر كقولك: أريد أن تخرج؛ أي أريد خروجك. فإن تلتها السين الداخلة على الفعل المضارع أبطلت عملها ، وارتفع الفعل وذلك كقوله تعالى:﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [سورة المزمل: ٢٠].

ثم فصل القول في التباس أنْ الناصبة للفعل بـ (أنْ) المخففة من الثقيلة إذا وليتها لا النافية وللتمييز بينها أن ينظر إلى الفعل الذي قبلها فإن كان من أفعال العلم واليقين كانت في هذا المدخل هي المخففة من الثقيلة ووجب رفع الفعل المضارع بعدها كقوله تعالى:﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [سورة طه: ٨٩] ، وإن كان من أفعال الخوف والطمع كان ذلك من مواطن (أن) الناصبة للفعل كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة ٢٢٩]. وإن كان الفعل الذي تلاها من أفعال الشك المتوسطة بين النوعين المذكورين احتمل أن تكون الناصبة للفعل واحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة فيرتفع الفعل بعدها ولهذين الاحتمالين قُري[٤]: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [سورة المائدة: ٧١]. برفع تكون ونصبها[٥].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٢٢٧.

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة،٨١٨.

(٣) ينظر : منحة الملك الوهاب، ٤٦٨.

(٤) ينظر : السبعة ، ٢٤٧.

(٥) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٢٢٨، ٢٢٩.

وابن الصائغ تابع الحريري في شرحه ولم يزد شيئاً عليه[١].

أما ابن دعسين فرجح أن تكون أنْ ناصبة بعد أفعال الشك يقول: "إذا تقدم (أن) ظن يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة فيكون حكمها ما ذكرناه من بطلان العمل ويجوز أن تكون ناصبة وهو الأرجح والأكثر في كلامهم ولهذا أجمع القراء على النصب في: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [سورة العنكبوت ١، ٢]، واختلفوا في ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [سورة المائدة ٧١][٢].

(لنْ)

الناصب الثاني للفعل المضارع (لن) وهو عند الحريري لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التنفيس اللذين هما (السين و سوف)؛ فكأن قولك لن يخرج هو جواب من قال سوف يخرجها وسيخرج وتختص لن دون أخواتها بجواز أن يتقدم عليها مفعول الفعل الذي نصبته؛ كقولك: زيداً لن أضرب[٣].

وتابع ابنُ الصائغ الحريريَّ فيما شرح إلا أنه زاد بأن ذكر رأي سيبويه والخليل[٤] في (لن) فقال "لن" عند سيبويه[٥] مفردة وعند الخليل مركبة وأصلها عنده (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً والتقى ساكنان وهما الألف والنون فحذفت الألف لذلك وبقي لن[٦] ، ثم رجح رأي سيبويه ، قال: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه.

واستشهد ابن دعسين بقوله تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾ [سورة طه: ٩١] [٧].

(كي)

الناصب الثالث للفعل المضارع (كي) يبين الحريري أنه حرف وضع بمعنى العلة والغرض لوقوع ذلك الفعل ، ويجوز إدخال اللام عليها؛ فتقول زرتك لكي تكرمني وقد يجوز إلحاق (ما) و (لا) بآخرها مع زيادة اللام في أولها وحذفها[١].

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٨١٩-٨٢١.

(٢) ينظر : منحة الملك الوهاب ، ٣٦٨-٤٧١.

(٣) ينظر شرح ملحة الإعراب ،٢٢٩.

(٤) ينظر: الكتاب، ٣/٥.

(٥) ينظر :كتاب العين ، ٨/٣٥٠.

(٦) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،٨٢١، ٨٢٢.

(٧) ينظر : منحة الملك الوهاب ،٤٧١.

وعند ابن الصائغ (كي) تكون ناصبة بنفسها وفي موضع ناصبة بغيرها ، فتكون ناصبة بنفسها إذا دخلت عليها لام الجر؛ كقوله تعالى:﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [سورة الحديد ٢٣] ، وإظهار اللام بعدها تنبيه على أن النصب بأن مضمرة؛ فالموضع الذي تنصب فيه بإضمار (أن) هو الموضع الذي تكون فيه كاللام؛ كقولك: (جئت كي أكلمك) [٢].

وابن دعسين تبع الحريري في شرحه ، واستشهد عليها بقوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [سورة الحديد ٢٣]، وبقوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ [سورة الحشر ٧] ، وكذا بقول الشاعر[٣]:

فَقَالت أَكُل الناسِ أَصبَحتَ مَانِحا لِســـانَكَ كَيْمـــا أنْ تغـــرّ وتخـــدعا[4]

والباحث يذكر الخلاف في (كي)؛ وهو أن الكوفيين يرون أنّها حرف نصب دائم، وذهب سيبويه إلى أنها تكون حرف جر ونصب وذهب الخليل والأخفش إلى أن العمل لـ (أنْ) مضمرة بعدها[٥].

(إذن)

الناصب الرابع (إذن) وتنصب عند الحريري باجتماع أربع شرائط:

أحدها: أن تكون مبتدأة ، والثاني: أن تكون جواباً ، والثالث: أن تكون مستقبلاً ، والرابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن أُخِل بشرط من ذلك ارتفع الفعل فإن قال قائل: أنا أزورك فقلت له إذن أُكرمك نصبت أكرمك.

وإذا وقعت بعد العاطف فالأجود الرفع واستشهد على ذلك: ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ ﴾[سورة الإسراء: ٧٦].

وإذا أُدخل عليها الفاء والواو فالأجود النصب ويجوز الغاء حكمها لعدم الابتداء بلفظها[١].

= =

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب ،٢٢٩.

(٢) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ٨٢٧-٨٢٨.

(٣) هذا بيت من الطويل ، وقائله جميل بن معمر، ينظر: ديوانه، ٥٧.

(٤) ينظر :منحة الملك الوهاب ٤٧١، ٤٧٢.

(٥) ينظر :الانصاف في المسألة الثامنة والسبعون ٢/٥٧٠.

وابن الصائغ يبين أنها عند سيبويه مفردة وعند الخليل مركبة من (إذ، وأن) والباحث يرجح رأي الخليل الذي ذهب إليه الجمهور[٢].

وبين ابن الصائغ أن لها ثلاثة مواضع: الأول: تعمل فيه النصب لا غير وهو ما بينه الحريري؛ إذا اجتمعت فيه أربع شرائط ، الثاني: تكون حشواً يكون الفعل بعدها مرفوعاً وذلك أن يكون الفعل حالاً وكذلك إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها يكون خبر مبتدأ أو جواباً لشرط أو جواباً لقسم لم تعمل، والثالث: تعمل فيه وتلغى وهو إذا تقدمها (فاء) أو (واو) من حروف العطف[٣].

أما ابن دعسين فشرائط عمل إذن عنده ثلاث هي: أن تكون واقعة في صدر الكلام ،وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ،وألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم وبذلك يخالف الحريري وابن الصائغ ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[٤]:

إذاً والله نَـــــــــرمِيهم بِحَـــــــــربٍ تُشِـيبُ الطفــلَ مــن قَبــلِ المَشــيبِ [٥]

أما ما تبقى من العوامل الناصبة من المضارع فأسماها الحريري مواطن النصب الأخرى وهي (اللام المكسورة التي بمعنى كي ولام الجمود وحتى واو والفاء والواو) [٦] ، وأما اللام التي بمعنى (كي)؛ فهي للتعليل كقولك: جئت لتكرمني ، واستشهد ابن الصائغ عليها بقوله تعالى:﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [سورة النحل: ٤٤] ،وزاد أنها قد تأتي بمعنى العاقبة؛كقوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ

= =

(١) ينظر :شرح ملحة الإعراب للحريري ٢٣٠، ٢٣١.

(٢) ينظر :التصريح ٢/٢٣٤.

(٣) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٨٢٢-٨٢٦.

(٤) هذا بيت من الوافر ، وقائله حسان بن ثابت. تنظر ديوانه ٣٧١.

(٥) ينظر : منحة الملك الوهاب ٤٧٢/٤٧٣.

(٦) ينظر : شرح ملحة الإعراب ٢٣١.

لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنٗا﴾ [سورة القصص: ٨]، أو تكون زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ [سورة النساء: ٢٦] (١) ، وكذلك قال ابن دعسين(٢).

وهنا خلاف يذكره الباحث عند البصريين أن الناصب للفعل (بأن) مقدرة بعد اللام ، والتقدير في الجملة جئت لأن تكرمني ، وذهب الكوفيون إلى أن(لام كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير(أن)(٣) ، وأما لام الجحود فاستشهد الحريري عليها بقوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡ﴾ [سورة الأنفال، ٣٣] (٤) ، بين ابن الصائغ أنها التي تؤكد النفي ، واستشهد بالآية السابقة وبقوله تعالى: ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ [سورة النساء: ١٣٧] (٥).

وزاد ابن دعسين إذا كانت اللام مؤكدة ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٧١] ، ورجح أن النصب بإضمار أن بعد اللام جوازاً (٦) ، وزاد أنه إذا اتصلت باللام لام نافية أو مؤكدة وجب إظهار (أن) كراهية اجتماع لامين في محل واحد نحو ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [سورة الحديد: ٢٩] ، وبين الخلاف في لام الجحود هو أنها ناصبة بنفسها وهذا مذهب الكوفيين ، وأنها ناصبة بإضمار (أن) وهذا مذهب البصريين(٧).

(الفاء)

وأما الفاء فبين الحريري أنها تنصب الفعل المستقبل إذا جاءت جواباً لغير الموجب وهو في (الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص) ، ثم ذكر آية ورد فيها مواطن الجواب بالفاء في فعلين يلتبس حكمها على المبتدأ وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ

---

(١) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٨٤٣.

(٢) ينظر : منحة الملك الوهاب ٤٧٣.

(٣) تنظر: الإنصاف ٢/٥٧٥.

(٤) ينظر: شرح ملحة الإعراب.

(٥) ينظر : اللمحة في شرح الملحة.

(٦) ينظر : ملحة الملك الوهاب ٤٧٣، ٤٧٤.

(٧) ينظر : الإنصاف ١/٥٩٣.

مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [سورة الأنعام: ٥٢]؛ فقوله تعالى (تطردهم) انتصب بالفاء لكونه جواب النفي (ما عليك من حسابهم) وقوله تعالى (فتكون من الظالمين) انتصب (فتكون) بالفاء لكونه جواب النهي الذي هو (ولا تطرد الذين يدعون ربهم) [(١)].

وزاد ابن الصائغ على الحريري أن الفاء تنصب إذا وقعت جواباً للدعاء ، واستشهد على جميع المواطن فمثلا في النفي استشهد بقوله تعالى: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [سورة فاطر: ٣٦]، وعلى الاستفهام بقوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [سورة الأعراف ٥٣].

وبقول الشاعر[(٢)]:

هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

وعلى الأمر بقول الراجز[(٣)]:

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فيستريحا

وعلى النهي بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [سورة طه: ٨١].

وعلى العرض بقول الشاعر[(٤)]:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا

وعلى التمني بقوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النساء: ٧٣].

وعلى التخصيص بقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ [سورة المنافقون: ٧٣] ، و على الدعاء بقول الشاعر[(٥)]:

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب ٢٣٢.

(٢) هذا بيت من البسيط ، وهو بلا نسبة .

(٣) هذا بيت من الرجز ، وقائله أبو النجم العجلي ، ينظر : الديوان ٨٢.

(٤) هذا بيت من البسيط ، لم أقف على قائله .

(٥) هذا بيت البسيط ، لم أقف على قائله .

ربّ وفقنـــــي فـــــلا أعـــــدل عـــــن ســـــنن الســـــاعين فـــــي خيـــــر ســـــننْ

وتابع ابنُ دعسين الحريري وابن الصائغ في شرحهما إلا أنه بين أن الحريري لم يتعرض لحكم ما بعد الفاء إذا سقطت وحكمها إذا حذفت وقصد بالفعل الجزاء وجب الجزم على أنه جواب لشرط مقدر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٥١] (١).

وفي الفاء خلاف يرى الباحث توضيحه وهو أن مذهب البصريين أنَّ الناصب (أن) مضمرة ويرى الكسائي والجرمي أن الناصب هو الفاء نفسها ومذهب الكوفيين أن الناصب الخلاف ويسمونه الصرف(٢).

---

(١) ينظر : منحة الملك الوهاب ٤٧٤، ٤٧٨.

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٥٧/٢.

(الواو)

يوضح الحريري أن (الواو) تنصب الفعل في مواطن نصب (الفاء) إلا أن الغالب على الواو أن تنصب بعد النهي ،ويكون المقصود بها الجمع كقولك: لا تأكل سمكاً ، وتشرب اللبن والغرض المنع عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن.

وبين أن الفعل ينتصب بالواو إذا وقعت بعد الاسم ، وتسمى في هذه المواطن واو المخالفة ويكون انتصاب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) وذلك كقول ميسون بنت بحدل:

لَلُبسُ عَباءةٍ وتَقرُّ عَيني أحبُّ إليَّ من لِبس الشُفوفِ(١)

والتقدير: للبسُ عباءة وأن تقر عيني(٢).

واستشهد ابن الصائغ على نصب (الواو) للفعل بإضمار(أنْ) يقول الشاعر(٣):

فقلتُ ادعيْ وأدعوا إن أندى لصوتٍ أن ينادي داعيان

واستشهد على التمني بقوله تعالى:﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سورة الأنعام: ٢٧]. في قراءة حمزة وحفص عن عاصم وقراءة الباقين(٤).

والباحث يبين أن النصب بإضمار (أن) مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الناصب الصرف وذهب الكسائي إلى أن الناصب الواو نفسها(٥).

واستشهد ابن دعسين على نصبها بعد النفي بقوله تعالى:﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٢].

واستشهد على الاستفهام بقول الشاعر(٦):

---

(١) هذا بيت من الوافر ، ينظر : خزانة الأدب ٥٩٣/٣، ٥٩٤.

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب ٢٣٣.

(٣) هذا بيت من الوافر ؛ وقائله الأعشى. ينظر الإنصاف ٥٣١/٢.

(٤) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٨٣٥-٨٣٨.

(٥) ينظر : الإنصاف ٥٥٥/١.

(٦) هذا بيت من الكامل ، وقائله الشريف الرضي. ينظر : ديوانه ٤٩٧/١.

وتَبِيـــتُ رَيَـــانَ الجُفُـــونِ مِـــنَ الكَـــرَى وَأَبِيـــتُ مِنْـــكَ بِلَيلَـــةِ المَلْسُـــوعِ

وأضاف ابن دعسين[١] فائدة وهي أن الكوفيين أجروا (ثم) مجرى (الواو والفاء) في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط واستدلوا بقراءة شاذة ، وهي ﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ [سورة النساء: ١٠٠]. بنصب (يدركَ) وأجراها ابن مالك[٢] مجراها بعد النهي فأجاز في قوله ﷺ: " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم أي الذي لا يجري ثم يغتسل منه"[٣].

(أو)

يبين الحريري أن (أو) تنصب الفعل المستقبل ،وتكون بمعنى (إلا أنْ) ،واستشهد بقوله سبحانه وتعالى ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [سورة آل عمران: ١٢٨].

واستشهد على ذلك بقول امرىء القيس[٤]:

فَقُلـــتُ لَا تَبْـــكِ عينـــاً إنَّمَـــا نُحَـــاوِلُ مُلْكَـــاً أو نَمُـــوتَ فَنُعْـــذَرَا

أي إلا أن نموت فنعذر[٥].

وزاد ابن الصائغ في (أو) ضرباً آخر لنصب الفعل المضارع فالأول ما ذكره الحريري بمعنى (إلا أن) والآخر بمعنى (حتى) واستشهد بقول الشاعر[٦]:

لَأَسْتَسْـــهِلَن الصـــعبَ أو أُدرِكَ المُنَـــى فَمَـــا انْقَـــادَت الآمَـــالُ إلَّا لِصَـــابِرِ

وتابع ابنُ دعسين الحريريَّ وابنَ الصائغ في شرحهما ولم يزد شيئاً [٧].

---

(١) ينظر :منحة الملك الوهاب ٤٧٨-٤٨٠.

(٢) ينظر :شرح التسهيل ٣٦٦/٣.

(٣) صحيح البخاري، ٢٣٢ .

(٤) هذا بيت من الطويل ، ينظر :ديوان امرىء القيس ١٢٨.

(٥) ينظر :شرح ملحة الإعراب ٣٣٤.

(٦) هذا بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، ينظر : شرح الكافية الشافية ١٥٤٠/٣.

(٧) ينظر : منحة الملك الوهاب ٤٨٠.

وهنا خلاف يبينه الباحث في أن النصب للفعل بأن مضمرة وجوباً بعد (أو) وهذا مذهب البصريين وذهب الكسائي ومن وافقه من أصحابه والجرمي إلى أن النصب بعدها بـ (أو) وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف(١).

(حتى)

عند الحريري تقع على الفعل المستقبل ، ويكون فيه بمعنيين فتكون بمعنى (إلى أن)؛ كقولك: صُم حتى تغرب الشمس ، والثاني: أن تقع بمعنى (كي)؛ كقولك: أطع الله حتى يُدخلك الجنة ، ثم بين أن (حتى) تقع على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون حرفاً من حروف الجر، وثانيها: حرفاً من حروف العطف، وثالثها حرفاً من حروف الابتداء ورابعها: تكون ناصبة للفعل المستقبل(٢).

وتابع ابن الصائغ الحريري فيما بين واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٤]. قرأهُ نافع بالرفع والباقون بالنصب(٣).

وقال ابن دعسين كما شرح الحريري واستشهد على نصبها بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [سورة المنافقون: ٧]. وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [سورة طه: ٩١]. وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا﴾ [سورة الأعراف: ٨٧]. وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحجرات ٩] (٤).

وفي حتى خلاف يذكره الباحث وهو: ذهب البصريون إلى أن حتَّى حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) والاسم بعدها مجرور بها ،واختلف الكوفيون فذهب الفراء إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة والجر بعدها لنيابتها مناب (إلى) ، وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً والجر بعدها بإضمار إلى ويجوز إظهارها عنده ، وذهب بعضُ الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها كـ (أن) (٥).

---

(١) ينظر : شرح المفصل٢١/٧.

(٢) ينظر :شرح ملحة الإعراب.

(٣) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ٨٤١-٨٤٣، والسبعة ١٨١.

(٤) ينظر :منحة الملك الوهاب ٤٨١، ٤٨٢.

(٥) ينظر :الإنصاف ٥٩٧/٢.

نصب معتل الآخر

وإنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الفعلِ ألفْ فَهْيَ علَى سُكُونِهَا لا تَختَلِفْ
تقولُ لَنْ يَرضَى أبو السّعودِ حتّى يَرَى نَتَائجَ الوُعودِ

يبين الحريري أن (الألف والواو والياء) التي تُسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين إذا وُجِدت آخر الفعل المستقبل نظرت إن كان واواً أو ياءً فتحتهما في النصب فقلت لن يدعوَ ولن يرميَ، وإن كان آخره ألفاً أقررتها على سكونها ولم يكن لحرف النصب تأثيرٌ فيها؛ لأنه لا يمكن تحريك الألف فتقول: لن يرضى زيدٌ[١].

وتابعه ابن الصائغ[٢] وابن دعسين[٣] فيما شرح ، ولم يضيفا شيئاً.

الأمثلة الخمسة

وخمسةٌ تَحذِفُ منهُنَّ الطَّرَفْ في نَصبِهَا فألقِهِ ولا تَخَفْ
وَهْيَ لَقِيتَ الخَيرَ تَفعَلانِ ويَفعلانِ فاعرِفِ المَبَاني
وتفعلونَ ثمّ يَفعلونَا وأنتِ يا أسمَاءُ تَفعَلينَا
فهذهِ تُحذَفُ منهَا النُّونُ في نَصبِهَا ليَظهَرَ السّكُونُ
تقولُ للزَّيْدَيْنِ لَنْ تَنطلِقَا وفَرقَدَا السّماءِ لَنْ يَفترِقَا
وجَاهِدوا يا قَومِ حتى تَغنَموا وقَاتِلوا الكُفّارَ كَيمَا يُسلِموا
ولَنْ يَطيبَ العَيشُ حتى تُسعَدِي يا هندُ بالوَصلِ الذي يَشفي الصَّدِي

يبين الحريري أنَّ الأمثلة الخمسة رفعها بإثبات النون ونصبها وجزمها بحذف النون منها وهي للاثنين المخاطبين وللاثنين الغائبين وللجماعة المخاطبين وللجماعة الغائبين وللأنثى المخاطبة واستشهد على حذف النون مع الجزم والنصب بقوله تعالى:﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [سورة البقرة: ٢٤] [٤].

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ،٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،٨٤٤، ٨٤٥.

(٣) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٨٤/٤٨٥.

(٤) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ٢٣٧.

وتابع ابنُ الصائغ الحريريَّ إلا أنه ذكر أنها ثلاثة أفعال: فعل لجمع المذكر العاقل ، وفعل للمثنى ، وفعل للمفرد المؤنث ، لكن بالحضور والغيبة اللذين يختصان بالجمع والمثنى صارت خمسة[١].

وابن دعسين بين أن هذا مما يعرب على خلاف القاعدة بالحروف؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات؛ فالنون في حالة الرفع نائبة عن الضمة ، وحذفها نائب عن الفتحة في حالة النصب ، وعن السكون في حالة الجزم.

ثم استشهد بآيتين على حذف النون وهي قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ﴾ [سورة آل عمران: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧]. وبين مسألة قال عنها: ولا يشكل عليك قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧]. بثبوت النون، ثم علل لها أن النون هي ضمير الإناث الغائبات[٢].

جزم المضارع:

ويُجـــزَمُ الفعـــلُ بِلَـــمْ فـــي النّفْـــي ... والـــلامِ فـــي الأمـــرِ ولا فـــي النّهـــي

ومِـــنْ حُـــروفِ الجَـــزمِ أيضًـــا لمَّـــا ... ومَـــنْ يَـــزِدْ فيهـــا يَقُـــلْ أَلَمَّـــا

تقـــولُ لـــم تَســـمَعْ كـــلامَ مَـــنْ عَـــذَلْ ... ولا تُخَاصِـــمْ مَـــنْ إذا قـــالَ فَعَـــلْ

وخَالـــدٌ لمَّـــا يَـــرِدْ مَـــعْ مَـــنْ وَرَدْ ... ومَـــنْ يَـــوَدَّ فَلْيُوَاصِـــلْ مَـــنْ يَـــوَدْ

يبين الحريري أن حروف الجزم خمسة أصلية، وهي:(لم) و (لمَّا)، وقيدها بأن تكون بمعنى (لم) ولام الأمر، (ولا) في النهي و (إن) في المجازاة[٣].

ولم يذكر ابن الصائغ الخمسة كاملة، بل ذكر أربعة منها ، وأهمل (إن) في المجازاة ،وبين أنَّ (لمْ) و (لما) أختان[٤].

---

(١) ينظر :اللمحة في شرح الملحة ،٨٤٨.

(٢) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٤٨٩-٤٩١.

(٣) ينظر: شرح الملحة، ٢٣٨.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٨٤٩.

أما ابن دعسين فبين أن جوازم الفعل قسمان: ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين أو تنوب عن الثاني الفاء ، ثم ذكر أن الحريري بدأ بالقسم الأول ، وهو أربعة أحرف. وهذا وهم من ابن دعسين إذ إن الحريري ذكر خمسة وهذا الصواب[١].

(لم) و (لمّا)

بدأ الحريري بشرح (لم) و (لما) ، وبين الفارق بينهما إذ قال: " لم حرف وضع لنفي فعل من قال قد فعل فتقول: لم يفعل، و(لما) لنفي فعل من قال لقد فعل فتقول أنت لما يفعل". وكلاهما يجزم الفعل المستقبل ويصير بمعنى الماضي، واستشهد بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [سورة الإخلاص: ٣].

ثم بين أن الهمزة تدخل على (لم) و (لما)؛ فتصير في الكلام بمعنى التقرير ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [سورة الشرح: ١] [٢]؟

أما ابن الصائغ فقد فرق بين (لم ولما) فلم لنفي فعل ماضٍ، وميّز (لما) بأنها نافية لفعل معه (قد)، ثم فصل تركيب (لما) فقال: هي مركبة من (لمْ و ما) فأدغمت (ميم لم)في (ميم ما)وهذا مذهب الجمهور[٣]. ثم علل وجه الزيادة في (لما) أنهم لما زادوا حرفاً في الإثبات وهو (قد) زادوا حرفاً في النفي وهو وهو (ما) ، واستشهد على جزم (لما) لفعل معتل الآخر بقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [سورة عبس: ٢٣] وعلى الفعل السالم بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [سورة الإخلاص: ٣]. بسكون آخره.

واستشهد بقول الشاعر[٤] على جزم لما لفعل سالم:

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكلٍ وإلا فأدركني ولما أُمزَّقِ

وأشار ابن الصائغ إلى أمر جوهري ونافع وهو الفرق بين (لم ولما):

الأول: أن **(لمّا)** تفيد امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [سورة الحجرات: ١٤]، والمعنى أنهم إلى وقت الإخبار عنهم غير مؤمنين.

الثاني: أنه يوقف على (لمّا) دون الفعل واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٤٩٣.

(٢) ينظر :شرح ملحة الإعراب ٢٣٨، ٢٣٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٥٩٣.

(٤) هذا بيت من الطويل ، وقائله المزق العبيدي، ينظر : اللمحة في شرح الملحة ، ٨٤٩-٨٥٢

أُرْدُدْ وَدِيْعتـــــك التـــــي اسْـــــتَودَعْتَها يـــوم الأحـــاربِ إنْ وصـــلتَ وإن لـــمْ[١]

فقد حملت (لم) هنا على(لمّا)في الشعر فَوُفِقَ عليها والمعنى وإن لم تصل.

ثم استشهد على دخول الهمزة على لم بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [سورة الشرح: ١].

واستشهد على دخول الواو والفاء بين الجازم والهمزة بقوله تعالى:﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [سورة فاطر: ٣٧]. وبقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة ق: ٦].

وزاد ابن دعسين أن (لم) تشارك (لما) في أربعة أمور: وهي الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وجزمه وقلب معناه إلى الماضي ، وتنفرد (لما) بأربعة أمور؛ أحدها: استمرار النفي فيما دخلت عليه إلى حال التلفظ بها، والثاني: أنها تؤذن –كثيراً – بتوقع ثبوت ما بعدها واستشهد بقوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [سورة ص: ٨]. والثالث: جواز حذف الفعل المجزوم بها فيقال: هل دخلت البلد فتقول قاربتُها ولما، ولا يجوز ذلك في المجزوم بلم، والرابع: ألا تقترن بحرف الشرط فلا تقول: إن لما[٢].

لام الأمر

استشهد الحريري عليها بقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [سورة الطلاق: ٧]. وبين حركتها أنها الكسر وإن دخل عليها (واو) أو (فاء) أو (ثم)جاز إقرارها على الكسر ،وجاز تسكينها ، ووضح أن الأفصح تسكينها مع (الواو والفاء) وكسرها مع (ثم).

واستشهد على ذلك بقراءة أبي عمرو[٣]: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [سورة الحج ١٥]، وقرأ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [سورة الحج: ٢٩] [٤]. وابن الصائغ يبين سبب تحريك لام الأمر التي أصلها السكون؛ وذلك لامتناع الابتداء بها ساكنة.

---

(١) هذا بيت من الكامل ، وقائله إبراهيم بن هرمة القرشي، ينظر : الملحة في شرح الملحة، ٨٥٢-٨٥٥

(٢) ينظر :منحة الملك الوهاب، ٤٩٤، ٤٩٥.

(٣) ينظر :كتاب السبعة ٤٣٤، ٤٣٥.

(٤) ينظر :شرح ملحة الإعراب، ٢٤٠.

ثم وضح استعمالها في الأمر ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [سورة الطلاق: ٧]، وفي الدعاء استشهد بقوله تعالى: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [سورة الزخرف: ٧٧]، وتكون هذه اللام للغائب ، واستشهد بقول الشاعر(١):

ولـوْ لـمْ يكـنْ فـي كفِّـه غيـرُ نفسِـهِ لجـادَ بهـا فلْيتَّـق الله سـائِلُه

وبين أنه يجوز في الشعر أن تحذف (اللام)ويبقى جزمها، واستشهد بقول الشاعر(٢):

مُحَمـدٌ تُفْـدِ نفْسـك كُـلُّ نفْـسٍ إذا مـا خِفْـتَ مِـنْ شـيء تبـالا(٣)

وزاد ابن دعسين أنه قد يجزم بها غير فعل الغائب؛ كفعل المتكلم ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [سورة العنبكوت: ١٢]، وفعل المخاطب ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [سورة يونس: ٥٨] (٤).

لا الناهية

وضح الحريري أنَّ (لا) إذا جاءت بمعنى النهي جزمت الفعل المستقبل واستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [سورة الكهف ١١٠] (٥). وزاد ابن الصائغ وتستعمل في الدعاء واستشهد بقوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦].

واستشهد على أنَّ (لا) تصحب فعل المتكلم كقول الشاعر(٦):

إذا مـا خَرَجْنَـا مِـنْ دِمَشْـقَ فـلا نَعُـدْ لهـا أبـداً مـا دام فيهـا الجُرَاضِـمُ

---

(١) هذا بيت من الطويل ، وقائله زهير بن أبي سُلمى. ينظر: ديوانه، ٥٨/٥٧.

(٢) هذا بيت من البسيط ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، ينظر : شرح أشعار الهذليين ١٢٧/١.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،٨٥٥-٨٥٨.

(٤) ينظر منحة الملك الوهاب، ٤٩٤.

(٥) ينظر: شرح ملحة الإعراب ،٢٤١.

(٦) هذا بيت من الطويل ، ينسب للفرزدق ، ينظر: اللمحة في شرح الملحة ، ٨٥٨، ٩٥٩.

واستشهد ابن دعسين على دخول لا الناهية على فعل الغائب بقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ [سورة آل عمران: ٢٨] [١].

وانفرد الحريري بشرح الحرف الخامس (إنْ) في المجازاة عند كلامه عن حروف الجزم ،وأهمل شرحها في هذه المسألة الشارحان: ابن الصائغ وابن دعسين ، ورأي الباحث أن الشارحين محقان ،وإن كانت(إنْ) حرفا؛ لأنها من أدوات الشرط الذي سيأتي شرحها بعد هذا المبحث ، وربما أن الحريري شرحها من حيث إنها أصلٌ في حروف الجزم يتفرع عنها تسع أخوات سيأتي ذكرها.

بين الحريري أنّ (إنْ) الشرطية إذا دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما ومثال ذلك: إن تَخْرَجْ أخرُجْ.

والأحسن عنده أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء ، فإن اختلفا فالأحسن أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً؛ لأنه فعل مجازاة ، ثم وضح أن جواب الشرط يكون بثلاثة أشياء: أحدها: الفعل، والثاني بالفاء واستشهد عليها بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ﴾ [سورة المائدة: ٩٥].

والثالث (إذا) واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم: ٣٦][٢].

وإنْ تَـــــرَ المُعتـــــلَّ فيهـــــا رِدْفَـــــا أو ءاخِـــــرِ الفِعـــــلَ فَسِـــــمْهُ الحَـــــذْفَا

تقـــــــولُ لا تَـــــــأسَ ولا تُـــــــؤذِ وَلا تَقُـــــلْ بِـــــلا عِلـــــم ولا تَحْـــــسُ الطِّـــــلا

وأنـــــتَ يـــــا زيـــــدُ فَـــــلا تَـــــزدَدْ عَنَـــــا ولا تَبِـــــعْ إلا بِنَقـــــدٍ فـــــي مِنَـــــى

هنا يبين الحريري أنه إذا التقى الساكنان في المجزوم يكون الكسر للأول منهما. وعلل اختيار حركة الكسر له؛ لأنه لا يوجد في إعراب الفعل المستقبل الكسر واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [سورة البينة ١] [٣] ، وتابعه ابن الصائغ[٤] وابن دعسين[٥] ولم يزيدا شيئاً.

---

(١) ينظر : منحة الملك الوهاب ٤٩٥،، ٤٩٦.

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٤١، ٢٤٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ،٢٤٢، ٢٤٣.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ،٨٦٠، ٨٦١.

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٤٩٦.

جزم معتل الآخر

وإنْ تـــرَ المـــعْتَل فيهـــا رِدْفـــا أواخـــر الفِعـــل فَســـمْهُ الحـــذْفا

تقـــولُ لا تـــأس ولا تُـــؤذِ ولا تقـــلْ بـــلا علـــمٍ ولا تحـــسُ العلَّـــلا

وأنْـــتْ يـــا زيـــدُ فـــلا تَزْدْدعنـــا ولا تبـــع إلا بنقـــدٍ فـــي منـــى

بين الحريري أنّه إذا كان آخر الفعل المستقل أحد حروف الاعتلال إمَّا (ألف) وإما (واو) وإما (ياء) ، ودخل على الفعل حرف جزم حُذِفَ حرف الاعتلال، ثم عَلَّل الحذف بأن من شرط الجازم أن يسكُن المتحرك فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه ليؤثر دخوله على الفعل، ويبين عمله، وإن كان حرف الاعتلال ردفا؛ ومعناه أن يكون قبل الحرف الأخير حُذِف إذا دخل عليه الجازم ، وعلل وجوب الحذف أنَّ حرف الاعتلال ساكن والجزم يوجب سكون ما بعده فلما التقى ساكنان وجب حذف حرف الاعتلال فراراً من اجتماع ساكنين فنقول في يخاف لم يخف[١].

وكذلك شرح ابن الصائغ[٢] وابن دعسين[٣] ولم يزيدا شيئا.

جزم الأمثلة الخمسة

والجَـــزمُ فـــي الخَمسَـــةِ مثـــلُ النَّصْـــبِ فَـــاقنَعْ بِإيجَـــازي وقُـــلْ لـــي حَســـبِي

بين الحريري أن الأمثلة الخمسة من الأفعال رفعها بـ(إثبات النون) ونصبها وجزمها بـ(حذف النون) وعلَّق عليها: يستوي حكم النصب والجزم في إعراب هذه الأمثلة الخمسة، كما استوى حكم الجر والنصب في المثنى والمجموع بالواو والنون، والمجموع بالألف والتاء وفيما لا ينصرف من الأسماء[٤].

وتابع ابنُ الصائغ[٥] وابن دعسين[٦] الحريريَّ في شرحه ولم يزيدا شيئاً.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ، ٢٤٤.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٨٦٢، ٨٦٣.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب،، ٤٩٧-٤٩٩.

(٤) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٢٤٥.

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٨٦٣.

(٦) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٤٩٩.

باب الشرط

هـــذا وإنْ فـــي الشّـــرطِ والجَـــزَاءِ تَجـــزِمُ فعلـــينِ بِـــلا امتِـــرَاءِ
وتِلوهَـــا أيٌّ ومَـــنْ ومَهمَـــا وحيثُمَـــا أيضًـــا ومَـــا وإذمَـــا
وأيـــنَ مـــنهُنَّ وأَنَّـــى ومَتَـــى فـــاحفَظْ جميـــعَ الأدَوَاتِ يـــا فتَـــى
وزَادَ قـــومٌ مـــا فقـــالوا إمَّـــا وأينَمـــا كمَـــا تَلَـــوْا أيَّامَّـــا
تقـــولُ إنْ تخـــرُجْ تُصَـــادِفْ رُشـــدَا وأينَمـــا تَـــذهَبْ تُـــلاقِ سَـــعدَا
ومَـــنْ يَـــزُرْ أزُرْهُ باتّفـــاقِ وهكـــذا تَصـــنَعُ فـــي البَـــوَاقي
فهـــذهِ جَـــوَازِمُ الأفعَـــالِ جَلَوتُهَـــا مَنظُومَـــةَ اللآلِـــي
فَـــاحفَظْ وُقِيـــتَ الســـهوَ مـــا أملَيـــتُ وقِـــسْ علـــى المَـــذكورِ مـــا ألغَيـــتُ

هنا يبين الحريري ألفاظ الشرط وعَمَلُها ولكن بإيجاز قال: لـ (إنْ) الشرطية تسع أخوات: وهي: (من وما وأي ومهما فهذه أسماء صريحة، ومتى وأين وأنى وحيثما فهذه ظروف، وإذْما وهو حرف شرط)؛ فهذه تعمل عمل إن الشرطية فإذا دخلت على فعلين جزمتهما ووضح أن لفظتين منهما لا تعمل إلا مع اتصال (ما) بهما ، وهما (إذْما وحينما). وأربعة تعمل مع اتصال (ما) ، ومع حذفها وهي (متى وأي وأين وإن) واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الإسراء: ١١٠]. وبقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [سورة الأنفال: ٥٨]. وإن دخلت (ما) على (إنْ) أدغمت النون في الميم وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر ثم وضح أن حرف الشرط قد يحذف من الكلام ؛ فتجزم الفعلين ، ويكثر في الأمر والنهي ويكون حرف الشرط مقدراً فيه كقولك: زُرْنِي أكرمْك ولا تقُمْ أغضَبْ عليك[١].

أما ابن الصائغ فبين أن تعلق الجواب بالشرط كتعلق الخبر بالمبتدأ والعامل فيه (إنْ) [٢].

وهنا خلاف يذكر الباحث في الجازم للجواب فقد اتفق العلماء على أن الشرط مجزوم بأدوات الشرط واختلفوا في جازم الجواب على عدة أقوال وهي: أن الجازم للشرط أدوات الشرط وهذا مذهب المحققين من البصريين وهو ما ذهب إليه الحريري وابن الصائغ.

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) ينظر : الملحة في شرح الملحة، ٨٦٥.

والثاني: أنه مجزوم بفعل الشرط وهو مذهب الأخفش واختاره ابن مالك والثالث أنه مجزوم على الجِوَار وهو مذهب الكوفيين.

والرابع: أن مجزوم بالأداة وفعل الشرط معاً ونسب إلى سيبويه والخليل والأخفش والمبرد.

والخامس: أن الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم وهو مذهب المازني[١].

ثم ذكر ألفاظ الشرط كما عند الحريري وبين أنها تعمل عملها لتضمنها معناها.

وبين أن الأصل أن يكون الشرط والجزاء فعلين مضارعين واستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٤].

وقد يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً ، واستشهد بقول الشاعر:

إنْ تصْـــرُمُونا وصـــلناكُم وإن تصـــلوا ملأتُـــم أنْفُـــسَ الأعـــداء إرهابـــا[٢]

وعلق على هذا البيت بأن أكثر النحويين يخصون هذا النوع بالضرورة.

وقال عنه ليس بصحيح بدليل ما رواه البخاري من قول النبي ﷺ (من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له) [٣].

وقد يكون الشرط والجزاء ماضيين واستشهد بقوله تعالى:﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ [سورة الإسراء: ٨].

وقد يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً فيُقدَّرُ جزمُ الأول وجزم الثاني مختار الرفع كثيرٌ حسن واستشهد عليه بقول زهير:

وإنْ أتـــاهُ خليـــلٌ يـــومَ مســـألةٍ يقـــولُ لا غائـــبٌ مـــالي ولا حَـــرِمُ[٤]

وزاد ابن دعسين أنّ الحريري لم يذكر (أيان) واعتذر له بأن السبب في عدم ذكرها قلة استعمالها ويرى الباحث أن الحريري لم يذكر (أيان) ربما لأن سيبويه لم يذكرها في الجوازم ، واستشهد عليها ابن

---

(١) ينظر: الإنصاف، ٦٠٢/٢.

(٢) هذا بيتُ من البسيط ، وهو بلا نسبة ، ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٨٦٧-٨٧٤

(٣) ينظر : صحيح البخاري، ٣٤ .

(٤) هذا بيتُ من البسيط، ينظر: ديوانه ، ١٠٥ ، واللمحة في شرح الملحة، ٨٧٤-٨٨١

دعسين بقول الشاعر[١]:

..... **فأيَّـــان مـــا تعـــدِلْ بـــه الـــريحُ تنْـــزِلِ**

وزاد إذا لم تصح الجملة الواقعة بعد أداة الشرط جواباً وجب أن تقترن بالفاء: نحو قوله تعالى ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [سورة آل عمران: ٣١].

وإن كان الجواب جملة اسمية فيجوز أن تقترن بـ (إذا) الفجائية واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم: ٣٦] [٢].

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله هو أخيه بن أبي عائذ ، ينظر: ديوان الهذليين، ١٩٤/٢.

(٢) ينظر : منحة الملك الوهاب، ٥٠٣-٥٠٨.

المبحث الثاني: باب البناء

ثـــمَّ تَعَلَّـــمْ أنَّ فـــي بعـــضِ الكَلِـــمْ مـــا هُـــوَ مبنـــيٌّ علـــى وَضـــعٍ رُسِـــمْ

هنا يبين الحريري أن جميع الكلم قسمان: معرب ومبني فالمعرب ما يتغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه، والمبني ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه والبناء يقع في الأسماء والأفعال والحروف(١).

وابن الصائغ بين أن البناء يقع في بعض الأسماء لشبه الحروف وفي الأفعال وجميع الحروف(٢).

وفصل ابن دعسين فقال الحروف لا حظَّ لها في الإعراب بل جميعها مبنية والأفعال ثلاثة ماض وأمر ومضارع، فالماضي والأمر مبنيان والمضارع إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد، ويبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً ثم بين أقسام الشبه الموجبة لبناء الاسم: الأول الشبه الموضعي وذلك إذا كان الاسم على حرف أو حرفين كالضمائر فإنها جميعها مبنية ، والثاني: الشبه المعنوي وذلك إذا تضمنت اسم معنى من معاني الحروف نحو: (متى) ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٤]. فقد أشبهت همزة الاستفهام، والثالث الشبه الاستعمالي ، وذلك إذا لزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وهو قسمان: أحدهما: أن ينوب الاسم عن الفعل؛ فيسمى اسم فعل؛ نحو: دَراك، وثانيهما: أن يفتقر الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة نحو: إذ وإذا وحيث والأسماء الموصولة(٣).

فسكنوا (مِنْ) إذْ بنوها و (أجَلْ) (ومُذْ) و (لكنْ) و (نَعَمْ) و (كَمْ) و (هَلْ).

هنا يبين الحريري أنواع البناء ، وهي أربعة أقسام:

البناء على السكون: بدأ به الحريري؛ لأنه الأصل في البناء ، ويعلل لذلك بأن المقصود من البناء المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت ، وهو يقع في الأسماء والأفعال والحروف(٤).

---

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب ، ٢٤٨.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٨٩٣.

(٣) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥١١-٥١٤.

(٤) ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٢٤٨.

وفصل ابن الصائغ الحديث عن المبني بالسكون ، وبدأ بـ (مَنْ) و (كمْ) وهما اسمان ثم بين وجه بنائهما وهو وقوعهما موقع همزة الاستفهام وبين أن (مَنْ) تستعمل للاستفهام وفي الشرط وبمعنى (الذي) مبتدأة ونكرة موصوفة واستشهد بقول الشاعر:

يـــا رُبَّ مَـــنْ يُـــبْغِضُ أذْوَادَنَـــا رُحْـــنَ علـــى بغضـــائه واغتـــدينْ[١]

وكمْ اسم يستفهم به عن عدد مجهول وتكون خبرية تجرّ النكرات بالإضافة ويكون كأين بمعناها واستشهد عليها بقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [سورة الطلاق: ٨]، وقال ابن الصائغ فيها لغتان التشديد والتخفيف والصواب فيها خمس لغات هي (كأيَّن وكاءٍ وكيءٍ وكأيٍ وكَإٍ[٢]) واستشهد واستشهد عليها بقول الشاعر:

وكـــائِنْ بالأبـــاطح مـــن صـــديق[٣] .....

ثم أكمل تفصيل المبنى بالسكون فقال: " ومن ذلك فعل الأمر نحو قُمْ".

وفي الحروف (هلْ) و (بلْ) واستشهد على هل بقوله تعالى:﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [سورة الإنسان: ١] [٤].

وابن دعسين تابع الحريري في شرحه ولم يزد شيئاً[٥].

---

(١) هذا بيت من السريع ، وقائله عمرو بن قميئه ، ينظر : ديوانه ، ٨٢.

(٢) ينظر: المفصل ،١٨٣.

(٣) هذا بيت من الوافر ، وهو لجرير، ينظر ديوانه ٢٤٤/١. وينظر اللمحة في شرح الملحة ٨٩٣-٨٩٥.

(٤) ينظر :اللمحة في شرح الملحة، ٨٩٦-٨٩٨.

(٥) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥١٥.

البناء على الضم

وضُـــمَّ فـــي الغَايَـــةِ مِـــن قَبْـــلُ ومِـــنْ بَعْـــدُ وأمَّـــا بعـــدُ فـــافهَمْ وَاسَـــتبِنْ
وحيـــثُ ثُـــمَّ مُنـــذُ ثُـــمَّ نحـــنُ وقَـــطُّ فَاحفَظْهَـــا عَـــدَاكَ اللَّحـــنُ

وضح الحريري هنا أن أصل المبنيات على السكون إلا أنهم بَنُو على الحركات الثلاث (الضم والفتح والكسر) وأن الضم وقع في الأسماء ولم يقع في الأفعال ووقع في حرف واحد وهو (مُنذُ) عند من جعلها حرفاً، وأما الأسماء فمثل حيثُ ونحنُ وقبلُ وبعدُ واستشهد عليها بقوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [سورة الروم: ٤].

وكذلك قدامُ واستشهد عليها بقول الشاعر:

لُعَـــنَ الإلـــهُ مُســـاوِرَ بـــن تِعِلَّـــةٍ لعْنًـــا يصـــبُ عليـــه مـــن قُـــدامُ[1]

وابن الصائغ يُعلل لبناء حيث على الضم أنها أشبهت الغايات من حيث ملازمتها الإضافة ثم تحدث عن لُغاتها فقال: يُقالُ (حيثُ)و (حيثَ) والكسائي حكى كسرها ، ورجح الضم حيث قال "وأشهر لغاتها الضم".

وبين أنها لا تضاف إلى غير الجملة إلا ما روي:

أَمَـــا تَـــرَى حَيـــثُ ســـهيلٍ طَالِعَـــا[2] .....

وهذا نادرٌ عند جمهور النحاة وأجازه الكسائي[3].

ثم علل سبب البناء على الضم في نحنُ وذلك لكونها كناية عن جمع كالواو التي تدل على الجمع ومُنذُ بنيت على الضم لوقوعها لابتداء الغاية في معنى الحرف[4].

---

(١) هذا بيت من الكامل ، وهو لرجل من بني تميم. ينظر: شرح ملحة الإعراب، ٢٥٠.

(٢) هذا بيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

(٣) ينظر : المفصل ١٦٩،.

(٤) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ، ٨٩٨-٩٠٤.

وابن دعسين استشهد على (حيثُ) بقوله تعالى:﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [سورة البقرة ١٩٩].

وعلى (قبلُ) بقوله تعالى:﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [سورة الروم: ٤].

وذكر (أول) (ووراء) وقال ليس هذا الحكم خاصاً (بقبل) و (بعد) بل هو جارٍ في أسماء الجهات واستشهد على (أول) بقول الشاعر:

لَعَمْـــرُكَ مـــا أدرى وإنِّـــي لأوْجَـــلُ علـــى أيِّنـــا تعـــدُو المنيَّـــةُ أوَّلُ[1]

واستشهد على (وراء) بقول الشاعر:

إذَا أنَـــا لـــمْ أُومِـــنْ عَليـــكَ ولـــم يَكُـــنْ لِقَـــــــاؤُكَ إلا مـــــــن وراءُ وراءُ[2]

(١) هذا بيتُ من الوافر ، وقائله معن بن أوس، ينظر : ديوان الحماسة، ٣٢٦.

(٢) هذا بيتُ من الطويل ، وقائله عتي بن مالك العقيلي ، ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥١٥-٥١٨.

البناء على الفتح

والفتحُ في أينَ وأيَّانَ وفي كيفَ وشَتَّانَ ورُبَّ فاعرِفِ

وقد بَنَوا ما رَكَّبوا مِنَ العَدَدْ بِفتحِ كلَ منهُما حينَ يُعَدْ

بيَّن الحريري أنَّ البناء على الفتح يقع في الأسماء والأفعال والحروف؛ فالأسماء نحو: (أيَّانَ وأيْنَ وكَيفَ وشتّان) ، وعلَّلَ أنها بُنيت على الفتح لأن ما قبل آخرها ساكن والفتحة خفيفة فاختاروا الانتقال من السكون إلى أخف الحركات.

وذكر الأسماء المركبة في العدد وهي ما بين (أحدَ عشرَ) إلى (تسعة عشر) وعلَّلَ أن الأصل في هذا العدد أن يعطف الأخير على الأول يقال عندي أحدٌ وعشرة فلما حُذف حرف العطف وجعل الاسمان بمنزلة الاسم الواحد وجب تركيبها على البناء ليبين بحذف حرف العطف واختيرت الفتحة لأنها أخف الحركات.

والبناء على الفتح في الأفعال الماضية الخالية من علامة التأنيث، وفي الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد واستشهد بقوله تعالى[١]:﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٖ خِيَانَةٗ﴾ [سورة الأنفال ٥٨].

وأما البناء في الحروف على الفتح فنحو رُبَّ وإنَّ وأخواتها ونحو (ثمَّ).

واستشهد ابن الصائغ على بناء (أيَّانَ) بالفتح بقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [سورة القيامة: ٦]. وعلى كيف بقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٨] [٢].

وابن دعسين استشهد على شتان بقول الشاعر:

لَشَتَّانَ مَا بَينَ اليَزِيدَينِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سَلِيم والأَغَرّ بن حاتِمِ[٣]

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٥٢.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ، ٩٠٦-٩٠٩.

(٣) هذا بيت من الطويل ، وقائله ربيعة بن الرقي ، ينظر : منحة الملك الوهاب، ٥١٨.

البناء على الكسر

وأَمسِ مبنيٌّ على الكسرِ فإنْ صُغِّرَ صارَ مُعرَبًا عندَ الفَطِنْ

وجَيْرِ أيْ حقًّا وهؤلاءِ كأمسِ في الكسرِ وفي البِنَاءِ

يبين الحريري حكم المبني على الكسر فيقع في الأسماء والحروف، ولا يدخل الأفعال إلا فيما يحتمل الجمع بين ساكنين فالأسماء كقولك: (أمسِ) فهو مبني على الكسر عند الجمهور وقد بناها بعض العرب على الفتح واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذ أمْسَا[١] .....

ثم بين كلمة (جِيْر) التي بمعنى (حقًا) وقيل بمعنى نعم وهو مبني على الكسر وهؤلاء والحروف مثل باء الجر ولامه مع المظهر تُبنى على الكسر[٢].

وذكر ابن الصائغ الخلاف في أمس قال: (أمسِ) مبني على الكسر لتضمنه لام التعريف فلَّما تضمن معنى المبني بُني هذا عند الحجازيين وبنو تميم يمنعون الصرف [٣].

ويرى الباحث هذا الخلاف إذا استعملت أمس غير ظرف ، وقد ذكر ابن الصائغ أن (جير) حرف وهذا سهوٌ منه ، وابن دعسين لم يزد شيئاً على الشارح وتابعه في شرحه [٤].

وقيلَ في الحربِ نَزَالِ مثلَ مَا قالوا حَذَامِ وقَطَامِ في الدُّمَى

يوضح الحريري أن المعدول على وزن (فَعَالِ) مبني على الكسر.

وهو أربعة أضرب:

أحدها: بمعنى الأمر كقول نزالِ بمعنى (انزل) واستشهد بقول زهير:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنت إذَا دُعيتْ نزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[٥]

والثاني: لا يستعمل إلا في النداء كقول يا لَكاعِ.

---

(١) هذا البيت من مشطور الرجز ، وقائله العجاج ، ينظر : شرح الملحة، ٢٥٣.

(٢) ينظر المصدر السابق ٢٥٢، ٢٥٣.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٩٠٩-٩١٢.

(٤) ينظر: منحة الملك الوهاب، ٥١٩-٥٢٠.

(٥) هذا بيت من الكامل ، وقائله زهير بن أبي سُلمى ، ينظر :الديوان ١١٦.

والثالث: اسم المصدر نحو: فجار ويسار واستشهد على ذلك بقول النابغة:

أنَّـــا اقتســـمْنا خُطَّتَينـــا بيننـــا فحَمَلْـــتُ بـــرَّةَ واحْتَملْـــتَ فجـــارِ(١)

والرابع من أسماء النساء ما عدلَ عن (فاعِلَة) نحو حَذامِ وقطامِ ورقاشِ وغلابِ من حاذمَة وفاطِمة وراقِشة وغالبةَ واستشهد بقول الشاعر:

إذا قالـــتْ حـــذامِ فصـــدِّقوها فـــإنَّ القـــوْلَ مـــا قالـــتْ حـــذام(٢)

واستشهد ابن الصائغ على الضرب الثاني من المعدول إلى (فعال) وهو (لكاع) في النداء.

يقول الشاعر:

أُطـــوِّف مَـــا أُطَـــوِّفُ ثـــم آوِي إلـــى بَيـــتٍ قَعِيدتُـــهُ لَكَـــاعِ(٣)

وتابع ابن دعسين الحريري في شرحه ، ولم يزد شيئا(٤).

واستشهد على الضرب الثالث من المعدول إلى (فَعالِ) وهو اسم المصدر يسارِ بقول الشاعر(٥):

فَقُلتُ امْكُثِي حتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعًا قالتْ أعامَاً وقَابِلَه

وقـــد بُنِـــيْ يَفعَلْـــنَ فـــي الأفعَـــالِ فمـــا لـــهُ مُغيّـــرٌ بحَـــالِ

تقـــولُ منـــهُ النُّـــوقُ يَسْـــرَحْنَ وَلَـــمْ يَسْـــرَحْنَ إلا لِلِّحَـــاقِ بِـــالنَّعَمْ

يبين الحريري أنك إذا جمعت المؤنث في الفعل ألحقت بآخره النون الخفيفة فقُلتَ: الهِنْدات يَقُمنَ ولن يَقُمْنَ ولم يَقُمْنَ فيستوي فيه المرفوع والمنصوب والمجزوم.

وبين أن الفعل إذا كان معتل الآخر بقي على حاله في جميع الحالات الإعرابية واستشهد بقوله تعالى:﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧] (٦) ولم يزد ابن الصائغ على الحريري شيئاً في شرحه(٧).

---

(١) هذا بيت من الكامل، وقائله النابغة الذبياني، ينظر : ديوانه، ٣٤.

(٢) هذا بيت من الوافر ، وقائله لجيم بن صعب ، ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٥٤-٢٥٦.

(٣) هذا بيت من الوافر، وقائله الحطيئة ، ينظر : ملحق ديوان الحطيئة، ٣٣٠.

(٤) ينظر : منحة الملك الوهاب، ٥٢٠-٥٢٢.

(٥) هذا بيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور الهلالي، ينظر : ديوانه، ١١٧.

(٦) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٥٦-٢٥٧.

(٧) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٩١٧-٩١٨.

أما ابن دعسين فنبّه على أن الحريري لم يذكر حكم الفعل إذا اتصلت به نوني التوكيد المباشرة وحكمه أن يُبنَى معها على الفتح واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [سورة إبراهيم: ٤٢].

واستشهد على اجتماع النونين بقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [سورة يوسف: ٣٢] [(١)].

ونظراً لأن الحريري أوجز ذكر المبنيات ولم يستوفها لكثرة دورها في الكلام نَبَّه إلى أن الفن فنُ قياسٍ قال:

فهـــــذهِ أمثلـــــةٌ ممّـــــا بُنِـــــي جَائِلَـــــةٌ دَائِـــــرَةٌ فـــــي الألسُـــــنِ

وكـــــلُّ مَبنـــــيَ يكـــــونُ ءاخِـــــرَهُ علـــــى سَـــــوَاءٍ فَاســـــتَمِعْ مـــــا أذكُـــــرَهُ

يبين الحريري أن حدَّ البناء لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون وألا يتغير حاله مع وقوعه موقع رفع أو نصب أو جر أو جزم[(٢)].

وتابع ابن الصائغ[(٣)] وابن دعسين[(٤)] الشارح فيما شرح ولم يزيدا شيئاً عليه.

---

(١) ينظر : منحة الملك الوهاب ،٥٢٢-٥٢٤.

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب، ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ٩١٩.

(٤) ينظر : منحة الملك الوهاب، ٥٢٤، ٥٢٥.

الخاتمـــــــــــــة

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلمية في شروح ملحة الإعراب خلص البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١- لم يبين الحريري المنهج الذي سار عليه في شرحه وكذلك ابن الصائغ بينما نجد ابن دعسين بين جانبًا من منهجه في تأليف هذا الكتاب في مقدمته ،يقول: وقد تعرضت فيه إلى إعراب جميع الأبيات لينكشف به عن وجه المعنى ستر نقابه.

٢- نقل الشارحان من الحريري بعض شرحه نصاً ، وربما زادا عليه باستشهاد ، أو زيادة في شرح نظم الأبيات.

٣- استشهد الحريري من القرآن الكريم بتسع عشرة ومئتي آية ، وابن الصائغ بثلاث وأربعين ومئتي آية ، وابن دعسين بثلاث وتسعين وخمس مئة آية.

٤- استشهد الحريري من الحديث الشريف بحديثين وبذلك يكون الحريري في رأيي سابقا لابن مالك في استشهاده بالحديث ، وابن الصائغ باثني عشر حديثا ، وابن دعسين بأربعة وعشرين حديثا.

٥- استشهد الحريري من الشعر بثلاثة وثمانين بيتا ، وابن الصائغ بأربع مئة وتسعة وخمسين بيتا ، وابن دعسين بمئتين وخمسة وأربعين بيتا.

٦- استشهد الحريري من أقوال العرب بخمسة أمثال ، وابن الصائغ بخمسة وأربعين مثلا ، وابن دعسين بخمسة أمثال.

٧- التزم الحريري بشرح أبواب الملحة مرتبة عند ذكره للبيت أو الأبيات التي يتناولها ، أما ابن الصائغ فقد أضاف بعض الأبواب كباب أفعل التفضيل ، ولم يلتزم بشرح الأبواب مرتبة ، بل زاد ما يقتضي الزيادة ، وكذلك ابن دعسين لم يلتزم بالترتيب عند شرحه أبيات الملحة ، بل نجده يستدرك على الحريري ما فاته فمثلا يفصل المختصر وهذا كثير ومن ذلك قوله:اعلم أن الناظم اختصر في بيان المعارف إلى الغاية ، فلا بأس بذكر شيء من أحكامها لتحصل بذلك الفائدة.

٨- لم يذكر الحريري من أبواب علم التصريف إلا التصغير والنسب ، وكذلك ابن الصائغ ، وزاد ابن دعسين بعض القواعد الصرفية في أثناء الشرح كقوله: إذا كان الفعل الماضي مضعفا وأسند إلى ضمير المتكلم وجب إظهار الحرف المضعف.

٩- علل الحريري بعض القضايا النحوية. وقد اهتم بها ابن الصائغ ، وتوسع فيها ابن دعسين كثيرا.

١٠- نبه الحريري على بعض المسائل المختلف فيها بين النحاة كقوله: وقد اختلف النحويون في آلة التعريف، بينما تناولها بالشرح ابن الصائغ في بعض القضايا كقوله: الإعراب أصل في الأسماء ، وابن دعسين تناولها كثيرا كقوله: هل جر الاسم المضاف بالإضافة أو بالحرف المقدر أو بالمضاف نفسه.

١١- أشار الحريري في شرحه إلى بعض اللغات كقوله: وجاء في لغة ضعيفة أكلوني البراغيث ، وكذلك ابن الصائغ كقوله: وقد ندر نقص أب وأخ كحم ، واهتم بها ابن دعسين وأسند بعضها إلى أصحابها كقوله: ذو التي بمعنى الذي في لغة الطائيين.

١٢- عقد الحريري بابًا خاصًا للضرورات الشعرية تحدث فيه عن أنواع الضرورات الشعرية ، وابن الصائغ يلحقه في باب الممنوع من الصرف ، وكذلك ابن دعسين ولم يفرداه بباب مستقل كما فعل الحريري.

التوصيات:

يوصي الباحث بدراسة الأبواب النحوية التي أغفلتها الملحة تحت عنوان "ما فات الحريري من أبواب النحو وملحته" مثل : إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وباب الاختصاص ، وباب الإخبار بالذي والألف واللام وباب الحكاية وغيرها .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- قائمة الكتب المطبوعة

١ ـ ابن الأثير، الكامل في التأريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.

٢ ـ أحمد ، المسند، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٣٨٩هـ.

٣ ـ الأخفش، معاني القرآن ،تحقيق الدّكتور عبد الأمير محمّد أمين، عالم الكتب بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٤ ـ الأزهري ، خالد ، التّصريح بمضمون التّوضيح، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٥ ـ الاستراباذي ، الرّضي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٦ ـ إسماعيل باشا البغدادي ، هديّة العارفين، مكتبة المثنّى، بغداد. (بالأوفست عن طبعة إستانبول ١٩٥١م.

٧ ـ الأشموني ، نور الدين علي بن محمد ، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتاب العربي ، د.ت.

٨ ـ الأصمعيّ ، الأصمعيّات، تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٧٩م.

٩ ـ أغا ، علاء الدّين، ديوان أبي النّجم العجلي، النّادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ.

١٠ ـ امرؤ القيس، ديوانه الشعري ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٩٠م.

١١ ـ أمين ، أحمد ، ضحى الإسلام ، تحقيق محمد فتحي ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠١٥م.

١٢ ـ الأنباريّ ، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق محمّد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، بعناية محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٠٧هـ.
- نُزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق الدّكتور إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الأردن، ط (٣) ١٤٠٥هـ.

١٣ ـ الأنباري ، أبو بكر ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩م.

١٤ ـ الأندلسيّ ، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤١٨هـ.

- النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

١٥ ـ الإيادي ، أبو داؤود، ديوانه الشعري ، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي) لغوستاف فون قرىناوم، زاد في تخريجه وتحقيقه الدّكتور إحسان عبّاس، بيروت، ١٩٥٩م.

١٦ ـ

١٧ ـ باعلوي ، محمد بن أبي بكر ، عقد الجواهر والدرر ، تحقيق إبراهيم أحمد المقحفي، مكتبة تريم الحديثة مكتبة الإرشاد ، صنعاء ، دت.

١٨ ـ البخاري ، الصحيح، عالم الكتب، بيروت ط (٥) ١٤٠٦هـ.

١٩ ـ بردي ، ابن تغري، النّجوم الزّاهرة، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنّشر، القاهرة. (مصوّرة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٢م).

٢٠ ـ البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٩هـ.

- شرح أبيات مغني اللّبيب، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٣٩٣هـ.

٢١ ـ بيلو، صالح آدم، ٢٠٠٢م، حول الشعر التعليمي مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الجزء ٥٢ ، صفحة (٢٠٤)

٢٢ ـ التبريزي ، شرح ديوان أبي تمّام، تحقيق محمّد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤م.٢٠٤

- شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت، (د.ت).

٢٣ ـ الترمذي ، السنن، تحقيق وشرح أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط(٢) ١٣٩٨هـ.

٢٤ ـ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة ، الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية ، تحقيق سيد عباس ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٣ هـ.

٢٥ ـ أبو تمّام، الحماسة، تحقيق الدّكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، طبع مطابع دار الهلال للأوفست، الرياض، ١٤٠١هـ. (من منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية).

٢٦ ـ ثعلب ، مجالس، تحقيق عبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٧م.

٢٧ ـ جميل ، الديوان الشعري، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٢٨ ـ ابن الحاجب، الكافية في النّحو، تحقيق الدّكتور طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء للنّشر والتوزيع، جدّة، ط (١) ١٤٠٧هـ.

- الإيضاح في شرح المفصّل،، تحقيق الدّكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

٢٩ ـ حاشية ابن حمدون على شرح المكوديّ للألفية، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٠ ـ ابن حبيب ، شرح ديوان جرير، تحقيق الدّكتور نعمان طه، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٦م.

٣١ ـ ابن حجر العسقلاني ، الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمّد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط (٢) ١٣٨٥هـ.

٣٢ ـ الحريري ،أبو محمد القاسم بن علي، شرح ملحة الإعراب ، تحقيق الدكتور أحمد قاسم ، دار الكلم الطيب ، دمشق – بيروت ، ط (١) ١٤٢٢ هـ.

٣٣ ـ حسان، ديوانه الشعري ، تحقيق الدّكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م، وطبعة أخرى بتحقيق الدّكتور سيّد حنفي حسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

٣٤ ـ الحمويّ ، ياقوت ، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

- معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٣٥ ـ ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، تحقيق وشرح الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٦) ١٤١٧هـ.

٣٦ ـ الخضري ، محمد حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر ، بيروت ، (د. ت).

٣٧ ـ ابن خلكّان، وفيات الأعيان ، تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٣٨ ـ أبو داود ، السنن (ومعه معالم السنن للخطابي)، إعداد وتعليق عزّت عُبيد الدّعّاس وعادل السّيّد، دار الحديث، حمص وبيروت، ط (١) ١٣٨٨هـ.

٣٩ ـ الدجيلي ، عبدالصاحب ، أعلام العرب في العلوم والفنون ، مطبعة النعمان ، ط (٢) ١٩٦٦.

٤٠ ـ ابن دعسين ، عبد الملك بن عبد السلام، منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الأعراب ،تحقيق سميرة طارق ، دار المناهج ، عمان ، ط (١) ٢٠٠٦م.

٤١ ـ ابن الدّهّان، كتاب الفصول في العربية، تحقيق الدّكتور فائز فارس، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (١) ١٤٠٩هـ.

٤٢ ـ الذبياني ، النابغة، ديوانه الشعري ،، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٩٠م.

٤٣ ـ الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٨) ١٤١٢هـ.

٤٤ ـ ذو الرّمّة، ديوانه الشعري ، تحقيق الدّكتور عبد القدّوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط (١) ١٩٨٢م.

٤٥ ـ الرّقيّات ، عُبيد الله بن قيس، ديوانه الشعري ،تحقيق الدّكتور محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٤٦ ـ الرماح ، شعر ابن ميادة ، تحقيق محمد بن نايف الدليمي ، مطبعة الجمهور ، الموصل ، د.ت.

٤٧ ـ الرّمّاني ، معاني الحروف، تحقيق الدّكتور عبد الفتّاح شلبي، مكتبة الطّالب الجامعي، مكّة المكرّمة، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٤٨ ـ رؤبة ، الديوان (مجموع أشعار العرب)، بعناية وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).

٤٩ ـ الزّجّاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق الدّكتورة هدى قرعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١٤هـ.

- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق الدّكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.

٥٠ ـ الزّجّاجي ، أبو القاسم، الجمل في النّحو، تحقيق الدّكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

- الأمالي، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

- الإيضاح في علل النّحو، تحقيق الدّكتور مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط (٥) ١٤٠٦هـ.

٥١ ـ الزّركشي ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار التّراث، القاهرة، (د.ت).

٥٢ ـ الزمخشري ، الأنموذج في النحو ، تحقيق سامي حمد المنصور ، لسان العرب ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ.

- المفصّل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٥٣ ـ ابن زنجلة ، حجّة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٤هـ.

٥٤ ـ ابن السّرّاج ، الأصول في النّحو، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٥٥ ـ السّكّري ، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد السّتار فرّاج، دار العروبة، القاهرة، ط (١) ١٣٨٤هـ.

٥٦ ـ ابن السّكّيت، شرح ديوان الحطيئة برواية وشرح تحقيق الدّكتور نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٥٧ ـ ابن سلاّم ، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال، تحقيق الدّكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط (١) ١٤٠٠هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).

٥٨ ـ ابن سلاّم، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

٥٩ ـ السمعاني ، عبدالكريم ، الأنساب ، صححه وعلق عليه عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ، دار الكتب العلمية ، لبنان.

٦٠ ـ سّيرافيّ ، أبو سعيد ، شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدّكتور محمّد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

٦١ ـ السيوطي ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى وزملائه، دار التراث، القاهرة، ط (٣) د.ت.

- بغية الوُعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت (د.ت).

- شرح شواهد المغني، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- الأشباه والنّظائر، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ

٦٢ ـ الشجري ، الأمالي، تحقيق الدّكتور محمود محمد الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٦٣ ـ الشّنتمريّ ، الأعلم ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق زُهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

- شعر زُهير بن أبي سُلمى، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت ط (١) ١٤١٣هـ.

٦٤ ـ الشنقيطي ، أحمد بن الأمين، الدّرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٤هـ.

٦٥ ـ الصائغ، محمد بن الحسن، اللمحة في شرح الملحة ، تحقيق إبراهيم سالم الصاعدي ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، المدينة المنورة ، ط (١) ١٤٢٤ هـ.

٦٦ ـ الصّبان ، حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٦٧ ـ الصّلت ، أميّة، ديوانه الشعري ، تحقيق الدّكتور عبد الحفيظ السّطلي، المطبعة التعاونيّة، دمشق، ط (٢) ١٩٧٧م.

٦٨ ـ الصنعاني ، محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة ، ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، شرحه د. صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية ، بيروت.

٦٩ ـ ضيف ، شوقي ، التطور والتجديد في الشعر الأموي ، مصر ، دار المعارف ، ط (٨) ، ١٩٨٧

٧٠ ـ الطائي ، حاتم بن عبد الله، ديوانه الشعري وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق الدّكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١١هـ.

٧١ ـ الطبري ،جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩م.

٧٢ ـ الطّرمّاح، ديوانه الشعري ، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط (٢) ١٤١٤هـ.

٧٣ ـ عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدّكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، بغداد، ١٩٨٢م.

٧٤ ـ عتيق، عبد العزيز، الأدب العربي في الأندلس، بيروت، دار النهضة العربية، ط(٢) ، ١٩٧٩م.

٧٥ ـ العجلي ، أبو النّجم، ديوانه الشعري ، صنعة علاء الدّين أغا، النّادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ.

٧٦ ـ العسكري ، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ودار الفكر، دمشق وبيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

٧٧ ـ ابن عقيل، شرح الألفية، تحقيق محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤١١هـ.

- شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١) ١٤١٠هـ.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

٧٨ ـ العكبري ، أبو البقاء، مسائل خلافية في النّحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط (١) ١٤١٢هـ.

- اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات والدّكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤١٦هـ.

٧٩ ـ

٨٠ ـ العلاء ، أبو عمرو بن، رواية ديوان الخرنق، تحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.

٨١ ـ العيني ، المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفية، طبع بهامش (خزانة الأدب) طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٨٢ ـ الغنيمان ، حسان بن عبد الله بن محمد ، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، بلا تاريخ.

٨٣ ـ الفارسي ، أبو عليّ، الحجّة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط (١) ١٤٠٤هـ.

- البغداديّات، تحقيق صلاح الدّين عبد الله السّنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

٨٤ ـ الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق الدكتور محمّد الطيّب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.

- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ، تحقيق الدكتور عبدالمقصود محمد ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط (١) ١٤٢٦ هـ.

٨٥ ـ الفراء ، معاني القرآن، تحقيق محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، الدّار المصرية للّتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت).

٨٦ ـ الفراهيدي ،الخليل بن أحمد، العين، تحقيق الدّكتور مهدي المخزوميّ والدّكتور إبراهيم السّامرّائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.

٨٧ ـ الفرزدق، ديوانه الشعري ، شرح وتصحيح عبد الله بن إسماعيل الصّاوي، المكتبة التّجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ

٨٨ ـ القاليّ ، أبو عليّ ، الأمالي،، بتحقيق عبد الجوّاد الأصمعيّ، دار الحديث، بيروت، ط (٢) ١٤٠٤هـ.

٨٩ ـ القطاميّ، ديوانه الشعري ، تحقيق إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

٩٠ ـ القِفْطِيّ ، إنباه الرواة على أنباء النّحاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٩١ ـ القلشندي ، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

٩٢ ـ قميئة ، عمرو، ديوانه الشعري ، تحقيق الدّكتور خليل العطيّة، دار صادر بيروت، ط (٢) ١٩٩٤م.

٩٣ ـ ابن القوّاس، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق الدّكتور عليّ موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٩٤ ـ ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق الدّكتور أحمد أبو ملحم وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٨هـ.

٩٥ ـ كحّالة ، عمر رضا ، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٩٦ ـ لبيد بن ربيعة العامري ، ديوانه الشعري، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٩٧ ـ ابن ماجه ، السنن، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، مطبعة إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٩٨ ـ ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ، تحقيق عدنان الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٩٩ ـ مالك بن أنس، الموطّأ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

١٠٠ ـ المبرّد ، المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ت).

– الكامل، تحقيق الدّكتور محمّد الدّاليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٣هـ.

١٠١ ـ المتلمّس، ديوانه الشعري ، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

١٠٢ ـ ابن مجاهد ، كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، د.ت.

١٠٣ ـ المجنون (قيس بن الملّوح)، ديوانه الشعري ، تحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٠٤ ـ المحبي ،محمد أمين فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، دط ، بيروت – لبنان ،١٩٧١ م.

١٠٥ ـ المرادي ، الجنى الدّاني في حروف المعاني،، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.

١٠٦ ـ مرداس ، العبّاس، ديوانه الشعري ، جمعه وحقّقه الدّكتور يحيى الجبّوري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.

١٠٧ ـ المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط (٢) ١٣٨٧هـ.

١٠٨ ـ مسلم ، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري ،صحيح مسلم ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

١٠٩ ـ معطي، الفصول الخمسون، تحقيق الدّكتور محمد الطّناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

١١٠ ـ المفضّل الضّبّي، المفضّليّات، تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٦) ١٩٧٩م.

١١١ ـ ميداني ، مجمع الأمثال، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٨م.

١١٢ ـ الميمني ، عبد العزيز، ديوان حميد بن ثور الهلالي، الدّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ. (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٧١هـ.

١١٣ ـ النّحّاس ، شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدّكتور وهبة متولّي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.

١١٤ ـ النّميري ، شعر أبي حيّة، جمع وتحقيق رحيم صخي التويلي، مجلّة المورد، م ٤ ، ع١.

١١٥ ـ أبو نواس ، الديوان الشعري ، دار صادر ، بيروت ، د.ت.

١١٦ ـ النيلي، تقي الدين إبراهيم بن الحسين ، تحقيق الأستاذ الدكتور محسن ين سالم العميري، لسان العرب ، ١٤١٩ هـ.

١١٧ ـ هدارة ، محمد مصطفى ، اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، طباعة ونشر دار المعارف المصرية، ط٣، ١٩٧٧ م.

١١٨ ـ هدارة ، محمد مصطفى، اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، طباعة ونشر دار المعارف المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧ م.

١١٩ ـ الهذليين، ديوانه الشعري ، ترتيب وتعليق محمّد محمود الشنقيطي، الدّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ. (نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ٦٤-٦٧-١٣٦٩هـ).

١٢٠ ـ ابن هشام الأنصاري ،شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، بعناية محمد محيّ الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا وبيروت، ١٤٠٩هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، بعناية محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط (٦) ١٩٨٠م.
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدّكتور مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت ط (٥) ١٩٧٩م.

١٢١ ـ ابن الورديّ، التاريخ ، منشورات المطبعة الحيدريّة، النّجف، ١٣٨٩هـ

١٢٢ ـ ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

١٢٣ ـ يوهان فك ، العربية ، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٠م.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
ملخص الرسالة باللغة العربية	و
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	ز
المقدمة	ح
التمهيد	١-١٨
الفصل الأول: تحليل الشروح في المقدمات النحوية، وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب	١٩-٦٦
المبحث الأول: في حد الكلام وأقسامه.	٢٠
المبحث الثاني: في النكرة والمعرفة، وأحكام الإعراب وعلاماته.	٤٠
الفصل الثاني: تحليل الشروح في إعراب الاسم وخصائصه، وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب،	٦٧-٢٠٢
المبحث الأول: في إعراب الاسم (الجر، والرفع، والنصب).	٦٨
المبحث الثاني: في خصائص الاسم (التصغير، النسب، التوابع، المنع من الصرف، العدد).	١٥٧
الفصل الثالث: تحليل الشروح في أحكام إعراب الفعل، وأحكام البناء وعلاماته، وأوجه الاتفاق والاختلاف وتقسيم الأبواب	٢٠٣-٢٣٣
المبحث الأول: في إعراب الفعل (الرفع، النصب، والجزم).	٢٠٤
المبحث الثاني: في البناء وعلاماته.	٢٢٦
الخاتمة	٢٣٤
المصادر والمراجع	٢٣٧
قائمة المحتويات	٢٤٦